

اللسانيات العربية أسئلة المنهج

د. مصطفى غلفان



اللسانيات العربية

أسئلة المنهج

د. مصطفى غلفان



اللسانيات العربية

أسئلة المنهج

● اللسانيات العربية أسئلة المنهج

● د. مصطفى غلفان

● الطبعة الأولى: 2013

● حقوق النشر والتوزيع محفوظة:



دار ورد للأدب والنشر والتوزيع

P.O. Box 627651 Amman 11160 Jordan
Tel. +962 6 5606 263 - Fax +962 6 5606 362
E-mail : wardbookjo@yahoo.com

www.wardbookjo.com

● الإشراف الفني: محمد الشرقاوي

● رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2011/9/3573

● (ردمك) ISBN 978-9957-522-78-0

تجدون كتبنا على الموقع التالي
www.wardbookjo.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر . لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior written permission of the publisher.

فهرس المحتويات

7	مقدمة
11	الفصل الأول : مدخل تمهيدي
39	الفصل الثاني : اللسانيات العربية : رؤية نقدية منهجية
67	الفصل الثالث : حفريات الفرص الضائعة
91	الفصل الرابع : أزمة اللسانيات العربية من خلال بعض الكتابات العربية
131	الفصل الخامس : النحو واللسانيات : أية علاقة؟
183	الفصل السادس : من التراث اللغوي إلى اللسانيات
225	الفصل السابع : الجرجاني في كتابات اللغويين العرب : تعددت القراءات والرجل واحد
251	الفصل الثامن : تدريس اللسانيات باللغة العربية
265	خاتمة
269	بيبلوغرافيا

مقدمة

- هل تساءل اللسانيون العرب المحدثون بمختلف مشاربهم النظرية والمنهجية عن العلاقة المنهجية التي تجمع أبحاثهم اللسانية بخطاب اللسانيات المتداولة عالمياً؟
- هل تساءل اللسانيون العرب عن القيمة المنهجية لما يقومون به مقارنةً بما هو موجود من كتابات لسانية تتعلق بلغات مثل الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو الألمانية أو اليابانية؟

نعتقد دون النيل من كفاءات الدارسين العرب العلمية أو الإساءة إليها ، أن كماً هائلاً مما يُكتب باللغة العربية ويُنشر في الكتب والمقالات والاستجابات بعيد في مضمونه كل البعد عن روح التحليل اللساني بمفهومه العلمي الدقيق . و يبدو أن المشكل الذي تعاني منه العديد من الدراسات اللغوية العربية هو افتقادها الأساس المنهجي الذي يُفترض أن يُستمد من النظرية اللسانية العامة نفسها . فكتابتنا اللسانية الحديثة في الكثير من نماذجها الرائجة في الثقافة العربية الحديثة تفتقد لما يربطها بجوهر المنطلقات النظرية والمنهجية المتبعة في الخطاب اللساني بمعناه الصحيح . وليست لسانيات (اللغة) العربية أو لسانيات أي لغة أخرى سوى الوجه الآخر لما يتحصّل لدينا في اللسانيات من فرضيات ومبادئ منهجية عامة في تحليل اللغة واللغات ومعالجتها . ما يختلف من لسانيات (خاصة) إلى أخرى هو المادة اللغوية التي يُشتغل عليها ، أمّا مختلف الأطر النظرية والمنهجيات المترتبة عنها أو المرتبطة بها فالمفترض أن تظل بالنسبة إلى كل اللغات هي نفسها أو أن يتم فيها إجراء تعديل *ajustement* طفيف بين المادة (الموضوع) المدروسة والمنهج المقترح لدراستها .

ونجدد في مجمل فصول هذا الكتاب التأكيد على فرضية عامة قادت تصورنا النظري والمنهجي في ما سبق أن كتبناه في موضوع الفكر اللساني العربي الحديث ولا سيما كتابنا «اللسانيات العربية : دراسة تحليلية نقدية في المصادر والأسس

النظرية والمنهجية» الصادر سنة ١٩٨٨ . ومفاد هذه الفرضية أن قيام لسانيات عربية أو لسانيات العربية في المستوى العلمي اللائق مرهون في بنائه النظري والمنهجي بمدى قدرة الأبحاث اللسانية العربية على التعامل مع اللغة العربية تعاملًا مباشرًا . فالمباحث اللسانية التي تحتاج إليها الثقافة العربية اليوم ، هي في المقام الأول تلك التي تستطيع أن تستنبط أصولها ومبادئها وقواعدها من اللغة العربية في انسجام تام وتوافق عام مع ما تقدّمه اللسانيات الحديثة من فرضيات نظرية ومنهجية لتحليل اللغات الطبيعية ومعالجتها . أما الالتفاف حول التراث اللغوي العربي وتأويله في ما يعرف بإعادة قراءة التراث أو إعادة تشكيكه ، فلم يعد له في خضم التحولات الفكرية والاجتماعية العالمية والعربية الراهنة ذاك الوقع وتلك الأولوية والأهمية التي كان يحظى بها سابقاً في الفكر العربي الحديث . وإذا كانت مسألة إعادة قراءة التراث ضرورةً تاريخيةً أو حضاريةً في فترة ما من تاريخ الفكر العربي ، فإنه لا ينبغي أن تتحوّل هذه «الضرورة» إلى حتمية تاريخية ملازمة له ممّا يحول دون قيام ونمو «لسانيات العربية» بالمعنى العلمي الدقيق ، فضلاً على أن مشروع اهتمام اللسانيات العربية بالتراث اللغوي القديم قد وصل -في اعتقادنا- إلى الطريق المسدود ، لأن تحقيقه يرتبط بعوامل غير مضبوطة منهجياً وغير قابلة للمراقبة العلمية . وأخيراً فإن التعامل مع التراث اللغوي في ضوء اللسانيات عمل فكري - على الرغم ممّا قد يكون له من أهمية معرفية من وجهات أخرى - يقع على هامش اللسانيات وليس في صلبها ، لكونه ، من الناحية المبدئية ، لا يندرج مباشرة ضمن مهام اللسانيات وإن تحرّينا الدقّة ؛ قلنا إنه لا يدخل في موضوعها الوحيد والحقيقي الذي هو اللسان في ذاته ومن أجل ذاته (١) .

و يبدو أن المشروع الحضاري الذي راهن عليه ، منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود وبحماسة قلّ نظيرها و بصدق وإخلاص أيضاً ، بعض اللسانيين (عبده الراجحي وعبد السلام المسدي مثلاً) بالتأكيد على أهمية هذا النوع من العمل اللساني ودوره ؛ لم تكن له نتائج عملية تُذكر أو أية مردودية نظرية أو منهجية سواء بالنسبة للغة العربية أم بالنسبة للتراث اللغوي العربي ، أم اللسانيات ، بقدر ما رسّخ بعمق تشبث الثقافة العربية الحديثة بالماضي جملةً وتفصيلاً وأدّى إلى رفض ضمني لكل مظاهر

(1) F.de Saussure, Cours de linguistique générale, p317.

التجديد والحدثة المنهجية التي حملتها اللسانيات بين طياتها في مقارنة اللغة البشرية والألسن الطبيعية .

وجدير بالإشارة في هذا المقام أنَّ الفرضية التي نؤكد عليها في هذه الدراسة ليست سوى تحصيل حاصل . فمن المعروف أنه لا تقوم للتحليل اللغوي من منظور اللسانيات قائمة أو يُتصور له أي وجود معرفي خارج ما تحيل عليه هذه الفرضية من متطلبات منهجية وتحليلية تتمثل في مقارنة موضوع اللسانيات المحدد في دراسة لسان معين (اللسان *la langue* بالمفهوم السوسيري) . فالممارسة اللسانية الحقيقية بالنسبة للغات كالفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية أو الألمانية أو غيرها تتخذ من هذه اللغات في مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والدلالية والتداولية هدفاً للتحليل والمعالجة . و يترتب عن هذه الفرضية المنطلق جملة من المتطلبات النظرية والشروط المنهجية التي تتلخص أساساً في تحديد الإطار النظري وصياغة مكوناته صياغة صورية والأدوات الإجرائية اللازمة لتحليل اللغة ودراستها .

وسيلاحظ القارئ أننا في مجمل فصول هذا الكتاب ، نقترح أسئلة منهجية أكثر مما نسعى إلى تقديم الأجوبة الجاهزة ، وعياً منا بأنَّ الأجوبة العلمية غالباً ما تكون مؤقتة . وتسمح كثير من الأسئلة المنهجية المطروحة هنا بأن نتساءل عن طبيعة العمل الذي يقوم به اللسانيون العرب :

- بم يشغل اللسانيون العرب؟

- ما المنهجية المتبعة في كتاباتهم؟

- ما النتائج النظرية و المنهجية لما يقومون به؟

إن الدراسة التي نقدّمها للقارئ العربي تنظر في غياب الروابط المنهجية في الكثير من الكتابات اللغوية العربية ومحاولة فهم بعض أسباب هذا الغياب قياساً على مضامين الخطاب اللساني العام .

وغني عن البيان أنَّ الأسئلة المطروحة في ثنايا الكتاب تندرج في إطار تصور مُحدّد للعمل اللساني يُفترض مبدئياً أن يكون هو السائد في البحث اللساني العربي الحديث ، وهو تصوّر لا يختلف عما هو متداول في لسانيات لغات أخرى . ويتأسس هذا التصور على الانخراط المطلق في المنطلقات النظرية والمنهجية المشتركة بين مختلف الاتجاهات اللسانية الحديثة مهما تباينت أطرها النظرية والمنهجية . وفي مقدّمة هذه المنطلقات المنهجية ، أن موضوع اللسانيات هو دراسة بنية الألسن

الطبيعية في مختلف مستوياتها في إطار نظري مُحدّد وفق منهج مضبوط .
وعسى أن نلفت الانتباه إلى الوضع العبثي الذي تعيشه اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ؛ وأن نفتح عبر فصول الكتاب أعين الدارسين اللسانيين والمهتمين باللسانيات على ما هو أجدى وأفيد بالنسبة إلى ثقافتنا اللسانية الحديثة ألا وهو ضرورة التعامل المباشر مع اللغة العربية أولاً وأخيراً .

ولا يفوتني أن أشكر كل الأساتذة الزملاء سواء الذين استمعوا إلى المادة الأصلية للكتاب في الندوات أو الأيام الدراسية التي نظمتها كليات الآداب بالدار البيضاء والقنيطرة ومراكش وفاس وكلية اللغة بمراكش ، أم أولئك الذين قرؤوا الكتاب في صورته المخطوطة فأفادوني بملاحظاتهم وتوجيهاتهم النيرة التي حاولت أخذها بعين الاعتبار .

وأود أن أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور حافظ إسماعيلي علوي على دعمه المعنوي المستمر لي وتشجيعه من أجل نشر بعض دراساتي التي كاد الزمن أن يأتي عليها . وقد قام الأستاذ حافظ مشكوراً بقراءة فصول الكتاب وتنقيحها وإخراجها على هذا الصورة . كما غمرني الأستاذ حافظ بكرمه حين قبل طبع الكتاب في إطار منشورات فريق البحث في اللغة والتواصل والحجاج الذي أسسه مع مجموعة من الباحثين الشباب .

كما أتوجه بالشكر لأخي عبد الله غلفان الذي ما فتئ يمدني بالمصادر والمراجع كلما كنت في حاجة إليها ، وسمير غلفان الذي قدّم لي خدمات تقنية كثيرة تتعلق بالإعداد الأولي للكتاب . كما أشكر الأصدقاء المصطفى ميساط وعلال الصغيري وعبد الله المتقي والصديق بوخلال ورشيد محفوظ وباقي الأصدقاء الذين فاتني ذكر أسمائهم .

فلهؤلاء وأولئك أتوجه بالشكر الجزيل ، علماً أنني أتحمل وحدي مسؤولية الآراء التي يتضمنها الكتاب .

د . مصطفى غلفان

الفصل الأول

مدخل تمهيدي (*)

يقتضي النظر التقويمي لتجربة اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة تقديم الإطار المنهجي العام الذي يحدد اللسانيات نفسها من حيث إنها مجموعة من المبادئ النظرية والأسس المنهجية التي يقوم عليها التحليل اللساني العلمي كما هو متفق عليه عالمياً بين اللسانيين ، وذلك بصرف النظر عن الاختلافات المذهبية التي يمكن أن تفرق بينهم . وللقوف على جوانب القصور المنهجي التي تتسم به العديد من الدراسات اللسانية العربية ينبغي أولاً تحديد أبعاد مقومات اللسانيات وأسسها التصورية ومفاهيمها الإجرائية .

يتطلب التعامل مع اللسانيات في الثقافة العربية في مرحلة أولى القيام بشيئين اثنين :
أولاً : توضيح طبيعة التحليل اللساني ؛
ثانياً : بسط المنطلقات النظرية والمنهجية الجوهرية في اللسانيات .

وغني عن البيان أن الأمر لا يتعلق بالوقوف على جزئيات الاختلاف النظري والمنهجي بين التصورات المعروفة في اللسانيات مثل التصور البنيوي أو التصور التوليدي التحويلي أو التصور الوظيفي التداولي أو غيرها من التصورات اللسانية الحديثة^(١) ، بل رصد ما يجعل من معالجة لغة معينة أو ظواهر منها معالجة تدرج

(*) نشرت المادة الأولى لمضامين هذا الفصل في مجلة فكر ونقد ، عدد ٩٦ ، مارس ، سنة ٢٠٠٨ ، المغرب .

(١) للاطلاع على هذه التصورات يمكن الرجوع إلى بعض المصادر الأساس في هذا الباب نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر :

- مصطفى غلفان ، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات .
- مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاح وحافظ اسماعيلي علوي ، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي ، مفاهيم وأمثلة .
- أحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري .

فعلاً ، ضمن التحليل اللساني بمعناه العلمي الدقيق وليس في إطار النحو القديم أو فقه اللغة أو مجرد كلام انطباعي لا يمت بصلة إلى اللسانيات .

يتعين في البداية أن نجيب عن مجموعة من الأسئلة ، أو على الأصح ، أن نعيد طرح أسئلة حول :

- ما هي هذه اللسانيات «يا ترى التي أصبح يتحدث عنها الكل ، ويستشهد بها الكل ، ويشحن مراجعه ببعض منها؟

- ما هي هذه اللسانيات كعلم ونشاط تحليلي وكفلسفة وكصورة إلخ؟

- كيف نستطيع تمثيلها؟

- ما علاقتها بالثقافة؟

- ما علاقتها بالعلوم الأخرى الدقيقة وغير الدقيقة؟

- ما النشاط اللساني بالمقارنة مع أنشطة علمية أخرى؟»^(١) .

ليست الإجابة عن الأسئلة السابقة وما يرتبط بها مسألة سهلة أو بسيطة كما قد يتبادر إلى بعض الأذهان . يتعلق الأمر باستحضار أجوبة مباشرة ، أو تعاريف جاهزة بالشكل الذي تقدّمه المؤلفات المدرسية . إنها إجابات ذات بُعد نظري ومنهجي على جانب كبير من الأهمية ، تتمثل في معرفة آثار كل جواب ونتائجه على الدرس اللساني العربي سواء في تعامله مع اللسانيات كنظرية ، أم في تعامله مع الألسن الطبيعية ؛ ومن بينها اللغة العربية ، وتحليلها من حيث هي بنيات صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية إلخ .

ومن الطبيعي أن أية إجابة تقتضي أرضية فكرية ونظرية ينطلق منها التحليل اللساني بمعناه العلمي الدقيق ، ويفسر الظواهر اللغوية في ضوءها سواء بالنسبة إلى اللسانيات العامة ، أم في صورتها التطبيقية على اللغة العربية أي لسانيات العربية . وتمثيلاً لهذا الالتباس في فهم الأبعاد النظرية والمنهجية للسانيات في شقيها العام والخاص ، نشير إلى الخلط المفهومي الذي تكشف عنه العديد من الكتابات اللسانية العربية في تحديدها أبسط المفاهيم الأولية والجوهرية مثل ، اللسانيات/علم اللغة وفقه

(١) عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ج ١ ، ص ١١ .

اللغة والنحو والفيلولوجيا واللغة^(١) .

لقد لاحظ بعض الباحثين اللسانيين العرب ، أن من أزمات البحث اللساني العربي «ادعاء العلمية أو المنهجية ، وهذه الظاهرة تأخذ أشكالاً متعددة من تصور خاطئ للعلم إلى تصور خاطئ للفرضيات العلمية إلى تصور خاطئ لما يعتبر تطبيقاً ما»^(٢) . وبالفعل ، فإن خطابنا اللساني العربي الحديث المحمل بهذا النوع من التصورات الخاطئة للعلم والمنهج والنظرية والتطبيق والمواقف الفكرية الملتبسة ليس بإمكانه أن يقدم شيئاً جديداً في دراسة اللغة العربية من منظور لساني ، أو أن يسهم كثيراً في نشر وعي لساني حديث يتجاوز حدود ما هو معروف في الثقافة اللغوية العربية منذ مئات السنين . فالمساهمات اللسانية العربية التي قدّمت تجديداً حقيقياً في هذا الباب نادرة جداً وتعدّ على أصابع اليد الواحدة ، لم تحقق ما وصلت إليه اللسانيات بالنسبة للعديد من الألسن العالمية كالإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو الألمانية أو غيرها .

إن إجابة واضحة ومعقّنة عن الأسئلة السالفة وغيرها من التساؤلات المنهجية التي تصبّ في الاتجاه نفسه ، تعدّ في نظرنا خطوة ضرورية وجوهرية لإرساء دعائم تفكير لساني سليم في الثقافة العربية . فنحن في أشد الحاجة إلى التقيد بمنطلقات اللسانيات وبمتطلباتها النظرية والمنهجية كما هي متداولة في الأدبيات اللسانية العالمية لا كما يراد لها أن تكون من خلال تصورات هلامية بعيدة كل البعد عن الممارسة اللسانية الحقيقية . ولعلّ في التذكير بهذه التحديدات الأولية ما يسهم في تعبيد الطريق أمام جيل المستقبل من اللسانيين العرب الذين ملّ كثير منهم خطاب اللسانيات العربية الذي بات يُكرّر نفسه في كلّ المناسبات والمواقف ، دون أن يحلّ شيئاً من الأمور المتأزمة في الثقافة اللغوية العربية ، أو يُقدّم أية بدائل نظرية أو

(١) - انظر على سبيل التمثيل :

- امحمد أبو الفرج ، مقدمة في فقه اللغة .

- عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية القديمة .

- عبد العزيز مطر ، بين فقه اللغة وعلم اللغة تحديد وتوضيح .

وانظر ضمن هذا الكتاب الفصل المعنون : النحو واللسانيات : أية علاقة؟ .

(٢) - عبد القادر الفاسي الفهري ، المرجع نفسه .

منهجية لما ينتقده أو يرفضه ، ناهيك على أنه خطاب لا يساير ما وصلت إليه اللسانيات في الجامعات الغربية بحثاً وتطبيقاً وتدریساً .

لقد برزت اللسانيات كمعرفة جديدة في الفكر الإنساني الحديث ، وهو ما لا يعني مطلقاً أن البحث في اللغة بحث جديد . ولن نضيف جديداً إذا قلنا إنَّ البحث في اللغة وما يرتبط بها من قضايا فكرية قديم قدم اللغة البشرية نفسها . وعلى الرغم من أن لفظة لسانیات *Linguistique* حديثة العهد ، فمن الصعب الحديث بدقة عن تاريخ ظهور اللسانیات كعلم قائم بذاته . فتاريخ اللسانیات يختلف بحسب وجهة النظر التي قد يتخذها الباحث . وبناء عليه ، فإن اللسانیات قد تكون نشأت حوالي القرن الخامس قبل الميلاد ، أو مع بوب سنة ١٨١٦ ، أو مع سوسير سنة ١٩١٦ ، أو مع تروبتسكوي سنة ١٩٢٦ ، أو مع تشومسكي سنة ١٩٥٦^(١) .

وليس بإمكان متتبع الفكر اللساني الحديث أن ينكر القطيعة التي أحدثتها اللسانیات مع الفكر اللغوي القديم . ويمكن حصر بعض مظاهر الاختلاف بين الفكرين فيما يلي :

- اللسانیات فكر أكثر شمولية من نظيره القديم . فهي لم تنفصل عنه ولكنها احتوته ثم عملت على تطويره وتدقيقه ؛
- اللسانیات مراجعة دائمة ومستمرة للمفاهيم الجوهرية التي تقوم عليها . فالمفاهيم

(1) Georges Mounin, *Clefs pour la linguistique*, p19.

ترتبط التواريخ الواردة في هذا النص بصدور بعض المؤلفات اللسانية التي شكلت منعطفا حاسما في تاريخ التفكير اللغوي وهي كالتالي :

- ١٨١٦ : فرانس بوب (١٧٩١-١٨٦٧) نظام تصريف السنسكريتية مقارناً بنظام التصريف في اللغات الإغريقية واللاتينية والفارسية والجرمانية .
 - ١٩١٦ : دي سوسير (١٨٥٧-١٩١٣) : دروس في اللسانیات العامة .
 - ١٩٢٦ : تروبتسكوي (١٨٩٠-١٩٣٨) : تأسيس حلقة براغ اللغوية التي كانت منطلق الأبحاث النظرية والتطبيقية في الصوتيات الحديثة التي جمعها كتاب تروبتسكوي المعروف «مبادئ الصوتيات» *Principes de phonologie* الذي نشر بعد وفاة صاحبه .
 - ١٩٥٦ : تشومسكي (١٩٢٨-) : البنية المنطقية للنظرية اللسانية ، ولم يطبع إلا سنة ١٩٧٥ .
- *The Logical Structure of Linguistic Theory*.

اللسانية وسائر الأدوات الإجرائية التي عاجلت بها مختلف التصورات اللسانية
اللغة بمعناها العام *Le langage* والألسن الطبيعية *les langues naturelles*
روجعت أكثر من مرة ؛

- اللسانيات أكثر تفتحاً على معارف أخرى كالمنطق والرياضيات وعلم النفس وعلم
الاجتماع والفلسفة والإحصاء والإعلاميات وغيرها . . . ولهذا السبب استطاعت
اللسانيات أن تفرض نفسها في إطار العلوم الإنسانية كنظرية ومنهج .
لقد بدأت اللسانيات الحديثة بالتخلي التام عن كثير من الأفكار الفلسفية
العقيمة المتعلقة بأصل اللغات ونشأتها والمفاضلة بين الألسن وما شابه ذلك ، إضافة
إلى ما جاءت به اللسانيات من روح نظرية ومنهجية جديدة قائمة على وضوح
المنطلقات والبرهنة والاستدلال والصياغة الصورية وعلى الدقة في أدوات التحليل
وتقنياته .

و تتجلى القطيعة الحاسمة بين اللسانيات والفكر اللغوي القديم في المتطلبات
النظرية والمنهجية التي طرحتها اللسانيات و المتعلقة أساساً بتحديد الموضوع *Objet*
وضبط المفاهيم والأدوات الإجرائية ، وتكوين مصطلحية خاصة بها ، فضلاً على
الرغبة المنهجية في استقلالية اللسانيات ذاتها ، والاستفادة من النتائج المحصّل عليها
في العلوم الأخرى ، سواء أكانت علوماً إنسانية أم علوماً دقيقة .

ومن شأن التساؤلات المنهجية حول علاقة الفكر اللغوي العربي القديم
باللسانيات أن يسمح بالوقوف على مظاهر الائتلاف والاختلاف بينهما ، ويسمح
باستخلاص ما قد يُشكّل قاعدة انطلاق من الفكر القديم نفسه نحو بدائل نظرية أو
منهجية جديدة كما حصل في أوروبا . فنحن نعلم أن اللسانيات الوصفية في الثقافة
الغربية تأسست على أنقاض النحو التقليدي وعلى رفض المنهج المقارن والمنهج
التاريخي لتصبح منذ بداية القرن العشرين نموذجاً للمقاربة العلمية في دراسة اللغة
واللغات . وتمكن النحو التوليدي التحويلي الذي وضعه تشومسكي (١٩٥٦-١٩٥٧)
من تجاوز اللسانيات البنيوية في أميركا على الرغم من أن أعمال تشومسكي الأولى
تمت في إطار لساني بنيوي تحويلي كان يهدف إلى تجاوز قصور النموذج المركبي
البنيوي بأنواعه^(١) . وهكذا نلاحظ أن التطور الذي عرفته اللسانيات الحديثة كان

(١) انظر كتابنا : اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي .

نتيجة حتمية لمجموعة من التراكمات النظرية والمنهجية .

أما في الثقافة اللغوية العربية الحديثة ؛ فإن اللسانيات ليست استمراراً للبحث اللغوي العربي القديم ، بل وردت إلينا نتيجة الانفتاح المعرفي الذي عرفه العالم العربي منذ منتصف القرن التاسع عشر . لذا اتخذ البحث في العلاقة بين الفكر اللغوي العربي القديم ونظيره اللساني الحديث منحى آخر غير ما كان منتظراً منه ، إذ تمّ في إطار ما أصبح شائعاً تحت عبارة إعادة قراءة التراث اللغوي ، أو «إعادة التشكيل»^(١) ؛ أي تأويل الموروث اللغوي العربي وفهمه فهماً جديداً في ضوء ما تقترحه اللسانيات من نظريات ، وبالتالي باتت قضايا اللسانيات جزءاً من معضلة فكرية أكبر هي إشكالية الأصالة والمعاصرة . وقد سمينا هذا الضرب من البحث اللغوي بـ«لسانيات التراث»^(٢) . وقد انتهت مجمل القراءات إلى نتيجة عامة ، تلخصها عبارات شائعة من قبيل : «ما ترك الأول للآخر شيئاً» وأن «ليس بالإمكان أبدع مما كان» . . . ومن ثمة فإن اللسانيات التي اعتبرت فتحاً كبيراً عند أهلها في الغرب ليست جديدة علينا ، بل بدأت عندنا منذ بداية الفكر اللغوي العربي مع أئمة النحو واللغة أمثال ، الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم .

وإذا كنا نقدر الجهود الذي قام به هؤلاء الأئمة في النحو واللغة قديماً ، فهذا لا يعني مطلقاً أنّ الأفكار الحديثة التي جاءت بها اللسانيات منذ بداية العشرين موجودة في تراثنا اللغوي . وواضح أنّ المقاربات المقارنة التي تغوص بعيداً بحثاً عن الجذور التاريخية للسانيات ومطابقتها للفكر اللغوي العربي القديم بشكل تلقائي وسطحي ، لم تستوعب بعد أو لا تريد أن تستوعب ، حقيقة التحليل اللساني المتمثل في تحليل البنيات اللغوية وفق نموذج نظري محدد ، كما أنها لا تشجع الثقافة اللغوية العربية على الاهتمام باللسانيات واقتحام مجالاتها بالعمق المطلوب ؛ لأن أصحابها لا يؤمنون ولو زلزلت الأرض تحت أقدامهم ، بالسيرورة التطورية للمعرفة البشرية ولا يقيمون وزناً للشروط التاريخية والمعرفية التي تحدد مرجعية الفكر البشري ونسبته .

(١) إعادة التشكيل هو المصطلح الذي يطلقه سعيد حسن بحيري على عملية إعادة تأويل التراث اللغوي

العربي في ضوء النظريات اللسانية الحديثة . انظر : سعيد حسن بحيري : عناصر النظرية النحوية في

كتاب سيبويه ، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي .

(٢) انظر كتابنا : اللسانيات العربية الحديثة دراسة في المصادر والأسس النظرية والمنهجية .

السمات المميزة للممارسة العلمية

تقودنا الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها إلى التساؤل عن طبيعة العلم وسمات النشاط العلمي الصحيح كما يمارس اليوم في كل العلوم ومن ضمنها اللسانيات . وتكمن أولى العقبات في أنه من الصعب على أيّ كان أن يقدم تعريفاً عاماً وشاملاً للعلم . وفي الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن الإنجازات العلمية النظرية منها والتطبيقية ، وعن مناهج البحث العلمي ومعايير التفكير العلمي وعن أسس العلم وما إلى ذلك من العبارات والصيغ ، لا نعثر على تحديد واضح للعلم ، وهو ما يجعلنا نقول «إن العلم مفهوم مبهم»^(١) .

وقد يُستغنى عن التعريف المباشر للعلم فتقدّم جوانبه الإستمولوجية أو أسلوبه أو منهجه أو خطواته أو منهجية البحث فيه وهي كلها عبارات تحيل في مجملها على الشيء نفسه . يقول كارل بوبر : «ليس في ذهني صورة للعلم باعتباره ظاهرة بيولوجية أو أداة للملاءمة أو منهجاً غير مباشر للإنتاج ، ولكنني أفكر في جوانبه الإستمولوجية»^(٢) . وقد يعرف العلم بغاياته وأهدافه ، «إنه (العلم) في آن واحد موقف تجاه الطبيعة وجملة من المعارف وأسلوب تفسير وعمل»^(٣) . ويحدّد أسلوب العلم أيضاً في أنه ملاحظة متأنية ومراجعات متكررة ومناقشة مفتوحة^(٤) . ويذهب بعض الإستمولوجيين إلى القول بأنه من العبث اختصار العلم في منهج واحد أو في قواعد مُحدّدة بسيطة ، نظراً إلى تاريخ العلم المعقد نفسه . إن مقارنة في هذا الاتجاه تبسط العلم وتختصره ليس غير^(٥) .

وسواء أتوصلنا إلى تعريف أولي للعلم أم لم نستطع إلى ذلك سببياً ، فإن هذه التحديدات والمواقف المتنوعة تؤكد فعلاً ، وجود شيء اسمه العلم ، وإنّ هناك اتفاقاً يكاد يكون عاماً حول ما يمكن وصفه بأنه علمي ، وما هو ليس كذلك . «فبإمكاننا تحديد السمات المميزة التي يمكن بموجبها أن نصنف تصوراً أو أفكاراً بأنها علمية وقابلة

(١) فلاديمير كوركأنوف ، البحث العلمي ، ص ٤١ .

(2) K Popper, *Logique de la découverte scientifique*, p284.

(٣) فلاديمير كوركأنوف ، البحث العلمي ، ص ٤١ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٨٠-٨١ .

(5) F.Feyerabend, *Contre la méthode*, p15.

لأنّ توضع في صنف العلم»^(١) .

و المعايير التي تحدّد السمات المميزة للممارسة العلمية على مستوى الأفكار والتصورات هي نفسها التي تُحدّد الغايات والأهداف التي يُميّز بواسطتها العلم عن الأدب أو الرياضة وعن السياسة أو الفن ، «وهو ما يفترض معايير الاستحقاق العلمي ؛ أي اعتبار الأهداف التي يضعها العالم نصب عينيه بكيفية موسعة ، مما يدلّ أننا نقبل بعض معايير الحكم . إنّ نشاطاً علمياً جاداً يستجيب لهذه الأهداف ، بينما لا يستجيب لها كلّ نشاط مشكوك في نوعيته»^(٢) .

تجمع الدراسات الإستمولوجية الحديثة على أن البحث العلمي السليم يمر عبر أربع مراحل هي :

أولاً : ملاحظة كل الوقائع وتسجيلها ؛

ثانياً : تصنيف هذه الوقائع وتحليلها ؛

ثالثاً : استخراج المبادئ العامة عن طريق استقراء هذه الوقائع ؛

رابعاً : المراقبة التكميلية لهذه المبادئ^(٣) .

وانطلاقاً من هذه الخطوات / المبادئ العامة للعلم في أحد تصوراته ، وليس العلم في صورته المطلقة ، نظراً إلى وجود اختلافات هامة بين الدارسين أنفسهم حول الأبعاد الفكرية والنظرية التي ينظر من خلالها إلى العلم ، يمكن القول إنّ العلم ينطلق بصفة عامة من مشاهدة حسية أو تخمينية لمعطيات العالم الخارجي . وهو ما يعني أنّ لا شيء في الكون واضح كلياً من منظور العلم . فالعلم لا يبدأ إلاّ إذا استطرّدنا من الخبرات المستساغة ؛ خبرات الفطرة السليمة إلى الأنماط البسيطة للوصف التي نسميها نظريات^(٤) . ولا تتم ملاحظة الوقائع وتسجيلها بكيفية اعتباطية ؛ إذ لا بد أن يكون ذلك في إطار نظري يسمح بالملاحظة التي تكون ملائمة وإيجابية . ودون وجود نظرية ، لن نعرف ما يجب أن نلاحظه . ولن تؤدي الملاحظات التي تحدث

(1) S. Toulmin, *L'explication scientifique*, p15.

(2) C. Hempel, *Eléments d'épistémologie*, p17.

(3) S. Toulmin, *L'explication scientifique*.

(٤) فيليب فرانك ، فلسفة العلم ، ترجمة علي علي ناصف ، ص ٢٤ .

بالصدفة عادة إلى أي تعميم^(١). فالملاحظة والتجريب تقودهما النظرية^(٢) التي دونها لن يكون ثمة جمع وتصنيف ملائمان لمعطيات الواقع. فمن ملاحظة الواقع تصاغ المبادئ باعتماد الاستقراء والاستدلال.

وللمبادئ العامة في المعرفة العلمية أهمية قصوى. فهي تجعلنا نتصور بكيفية عقلانية، لماذا تحدث بعض الظواهر بهذه الطريقة وليس بطريقة أخرى؟ ودون هذه المبادئ العامة، لا تكون ثمة فوائد من الوقائع التي يتم رصدها. فليس للوقائع في حد ذاتها أية أهمية دون مبادئ عامة تختصرها ثم تصف حدوثها وتفسرها. وتسعى المعرفة العلمية إلى تصور مُنسّق لوقائع العالم، واختصار الظواهر التي تتم ملاحظتها في مبادئ عامة، بحثاً عن ثوابت قليلة العدد.

و تتحقق علمية المبادئ العامة إذا كانت النتائج التجريبية مبرراً لها. وليس معنى هذا أن التجربة وحدها التي تثبت المبادئ أو تدحضها. فالتجربة لا يمكنها أن تثبت الفرضيات العامة، ولكنها فقط تقوّيها وتُعززها وتجعلها أكثر احتمالاً من غيرها. غير أن كل المبادئ العلمية ليست نتيجة بناء نظري عن طريق الاستقراء أو الاستدلال، وإنما هناك حالات عديدة يتدخل فيها خيال العالم ليبدع بكيفية حدسية، إما مبدئاً علمياً أو نظرية بكاملها^(٣).

يمكننا أن نحدد مهمة العالم في ثلاث خطوات أساسية :

أولاً : وضع المبادئ العامة ؛

ثانياً : استخراج نتائج منطقية من هذه المبادئ لاستنباط حقائق بشأنها ؛

ثالثاً : التدقيق العلمي لهذه الحقائق المشاهدة^(٤).

لكن تبسيط الممارسة العلمية بهذه الكيفية وحصرها في خطوات معدودة، لا ينبغي أن يستنتج منه بساطة العلم نفسه. يطرح بعض المفكرين إشكالية طبيعة المعرفة العلمية من منظور آخر يتجاوز مسألة تحديد العلم، وذلك بربطه بمنطلقاته

(1) A. F Chalmers, *Qu'est ce que la science: Récents développements philosophiques*,

Paris, Editions de la Découverte, p55.

(٢) فيليب فرانك، فلسفة العلم، ص ٢٤.

(3) G. Holton, *L imagination scientifique*.

(٤) فيليب فرانك، فلسفة العلم، ص ٦٧.

الفكرية والتصورية ، أو بنيته العامة أو الغاية منه . إنها جوانب هامة في العلم
اختلف في تأويلها وتوظيفها ، ومع ذلك ، فإن هذه الجوانب المتعددة للعلم وللنشاط
المرتبط به تُكمّل تصورنا للعلم تصوراً شمولياً .

ولم يعد جمعُ وقائع العالم الخارجي غايةَ العلم ، فليس هناك اليوم مكان لنشاط
علمي من هذا الصنف^(١) . فالمعرفة العلمية السليمة هي التي تسعى إلى تفسير
الوقائع والتنبؤ بأخرى ، وليس إلى التصنيف والوصف فحسب . «فهدف النشاط
العلمي وضعُ فرضيات شمولية تتجاوز الوصف التصنيفي ، لتصل إلى تفسير الظواهر
تفسيراً شاملاً . وليس معنى التفسير العلمي جعل الأشياء المعروضة للتحليل معقولة
أو مقبولة عقلياً فقط ، بل إنّ العالم حين يفسّر الظواهر لا يكون تفسيره محصوراً في
تلك الظواهر بعينها ، وإنما يأتي تفسيره عاماً ينطبق على غيرها من الظواهر المماثلة .
فالعالم يستطيع بناءً على التعميمات التي ينتهي إليها ، أن يتنبأ بأنّ الظواهر المقبلة
سوف تأتي على غرار الظواهر التي عرفها من قبل . فالتعميم في التفسير هو الذي
يسمح لنا بالتنبؤ في العلم»^(٢) . وإنّ أفضل نظرية أو فكرة أو فرضية وأحسن نسق هو
الذي تكون له أكبر قدرة تفسيرية^(٣) .

وقد أكد كارل بوبر *Karl Popper* (١٩٠٢-١٩٩٤) أنّ وجود نظرية علمية يتطلب
قفزة نوعية تجعلنا نتجرد من ملاحظة الواقع المباشر^(٤) .

تلك سمات المعرفة العلمية الحديثة التي تُعدّ بمثابة معايير الاستحقاق العلمي .
ولم يعد هذا الضرب من المعايير ينطبق على النشاط العلمي الصرف في الفيزياء
والكيمياء والبيولوجيا ، بل إنّنا نجد اهتماماً كبيراً وصدى واسعاً لهذه القضايا النظرية
والمنهجية المتعلقة بنظرية العلم ومنهجيته لدى كثير من المهتمين بابستمولوجيا
اللسانيات ، نذكر من بينهم على سبيل التمثيل لا الحصر : لويس هيلمسليف
(١٨٩٩-١٩٦٥) *L. Hjelmlev* وتشومسكي *Chomsky* (١٩٢٨-) وبوطا *Botha*
وكرانجر *Granger G* (١٩٢٠-) وكارفن *Garven Paul* (١٩١٩-١٩٩٤) .

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٦ .

(٢) محمود عزمي ، مفهوم التفسير في العلم ، ص ١٠ .

(3) S. Toulmin, *L'explication scientifique*, pp23- 24.

(4) - K.Popper, *op.cit.*

وللتذكير ، فإن اللسانيات التوليدية تتبنى أسلوباً متطوراً في العلم لا يقل ضبطاً عما هو عليه في العلوم الدقيقة^(١) .

اللسانيات والعلم: لحة عامة

ليس التداخل بين اللسانيات والعلم من حيث هو مجموعة من القواعد والأصول التي تستند إلى جهاز نظريّ محدد قائم على فرضيات عامة وليد اليوم . كما أن محاولة علمنة اللسانيات ليست أيضاً وليدة اليوم ؛ إذ تعود العلاقة بين اللسانيات وأسس العلوم النظرية ومناهجها إلى بداية علمية اللسانيات نفسها وتطلعها إلى خلق إطارها المستقل عن غيرها من الممارسات اللغوية القديمة وأبرزها النحو وفلسفة اللغة والفيلولوجيا .

لقد بدأ الانجذاب نحو العلم ومناهجه المضبوطة منذ اقترن البحث في اللغة عند فرانتز بوب (1791-1867) *Franz Bopp* بتتبع الظواهر اللغوية باعتبارها ظواهر طبيعية مثلما كان يفعل علماء الطبيعيات وعلماء التشريح الأوائل . وكان بوب قد استفاد مما حققته التصنيفات والمقارنات التي تم وضعها في هذه العلوم على يد كارل فون لينني (1687-1772) *Linne* وكوفيي (1769-1832) *Georges Cuvier* . وتأثر لغويو القرن التاسع عشر بنتائج العلوم الطبيعية وعلم الأحياء . وكان شلايشر (1821-1868) *A. Schleicher* أكثر اللغويين تأثراً بهذا الاتجاه لا سيما بعد صدور كتاب شارلز داروين (1809-1882) «أصل الأنواع» سنة 1859 .

إنّ تشبّع شلايشر بالداروينية دفعه إلى رفض اعتبار اللسانيات علماً اجتماعياً ، بل عدّها من العلوم الطبيعية . فاللغة في نظره جهاز عضوي طبيعي خاضع في بنيته وتطوره لقوانين محددة وثابتة مثل ، النشوء والانتقاء والارتقاء ، وهي القوانين التي تخضع لها كل الظواهر الطبيعية بما فيها الكائنات الحية . و اللغة في تصور شلايشر جهاز عضوي كباقي الكائنات الحية تتكون من عناصر ذات وظائف محددة ، ومن ثمة فهي مثل جميع الكائنات الحية تنشأ وترعرع فتكبر وتشيوخ ثم تموت^(٢) .

(١) انظر كتابنا اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي ، وكذلك : حافظ اسماعيلي علوي وامحمد الملاح ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات .

(2) A. Schleicher, *La théorie de Darwin et la science du langage*, Weimar, 1863, Repris

in Pierre Tort *Evolutionnisme et linguistique*.

ويعدُّ بوب أبرز من أكد على أن دراسة الوقائع اللغوية يجب أن تدرس لغاية لغوية صرف وليس لغايات معرفية أخرى زو حضارية أو غيرها . وبذلك يكون بوب قد دعا قبل غيره إلى ضرورة التمييز بين دراسة اللغة لذاتها ودراستها لغاية حضارية^(١) .

ولم تتوقف علاقة اللسانيات بغيرها من العلوم في يوم من الأيام ، كما أنها لم تتقوْ مثل ما هي عليه اليوم . وليس معنى هذا أن اللسانيات علم تجريبي صرف يتبع الأسلوب العلمي جملة وتفصيلاً . وعندما نقول إنَّ اللسانيات تسعى إلى الكشف عن القوانين التي تحكم اللغة ، فهذا لا يعني أنَّ لفظ «قانون» في اللسانيات له الدلالة نفسها في العلوم الفيزيائية أو الطبيعية أو الميكانيكية . ويرجع الاختلاف بين اللسانيات وهذه العلوم إلى طبيعة التجريب والقياس ، ومراقبة العمل العلمي والمواجهة بين المعطيات الفعلية والخططات النظرية^(٢) .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف البين ، فإن الأبحاث الإستمولوجية أكدت أهمية التداخل بين مناهج العلوم مهما اختلفت طبيعتها على صعيد المبادئ العامة ، قصد تفاعل إيجابي بينها . فمن الطبيعي أنَّ العلوم مهما تعددت وتنوعت نتيجة تعدد موضوعاتها وتنوع مناهجها ، تشكِّل في العمق وحدة معرفية شمولية وكلاً لا يتجزأ . فالعلوم تسير وفق الأسس والمبادئ نفسها وإن اختلفت مجالاتها ومظاهرها التطبيقية والعملية وما يترتب عن ذلك من تنوع المناهج والغايات المستهدفة من دراسة هذه الموضوعات . وقد تمَّ التأكيد على ذلك في بداية القرن العشرين في سياق ما عُرف بوحدة العلوم التي دعت إليها حلقة فيينا الوضعية *Le cercle de Vienne* . وقد شارك عالم اللسانيات ليونارد بلومفيلد (١٨٩٧-١٩٤٩) *Léonard Bloomfield* في إنجاز ما سميَّ بموسوعة العلم الموحد *Encyclopedia of Unified Science* ، وهي الموسوعة التي شارك فيها أيضاً أشهر العلماء في مختلف المجالات العلمية من فيزياء ورياضيات وكيمياء ومنطق أمثال ، رودولف كارناب (١٨٩١-١٩٧٠) *Carnap* و *Rudolf* وإرنست ناجل (١٩٠١-١٩٨٥) *Nagel Ernest* وبرتيراند راسل (١٨٧٢-١٩٧٠) *Russell* ودافيد بوهر (١٨٨٥-١٩٦٢) *Boher* وغيرهم . وفي سياق تداخل العلوم وتكامل المعارف ، يتطور حالياً ما يعرف بالنظرية العامة

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر كتابنا : اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة .

(2) *J. Piaget, Epistémologie des sciences de l'homme.*

للأنساق *Théorie générale des systèmes* التي تروم تحديد السّمات الصورية اللازمة للأنساق النظرية المقترحة في العلوم ، ونوعية العلاقة بين العناصر المكونة لهذه الأنساق من حدود ومصادرات وعلاقات ومعاملات ، لاختصارها بكيفية منطقية صرف ، ومعرفة درجة اتساقها وضبط اللغة التي تعبر بها المصادرات عن الظواهر المدروسة ، وأحياناً ليكون الاستنباط دقيقاً دقة بالغة^(١) . وتسعى نظرية الأنساق العامة ، باعتبارها اهتماماً بالإعداد النظري في كل العلوم ، إلى استخراج البنيات النظرية المشتركة التي تقوم عليها محاولات التركيب *Synthèse* ، سواء أعلق الأمر بالعضوانية في علم الأحياء ، أم بتأويل المعطيات في علم الاجتماع وعلم النفس . والإيجابي في نظرية الأنساق أنها تؤكد على أهمية وحدة العلوم والتثامها والتلاقح المستمر بين العلوم الصرف والعلوم الإنسانية . وبذلك تبدو نظرية الأنساق العامة مؤهلة نظرياً ومنهجياً لتسهم في التقارب بين علوم الإنسان والعلوم الصرف ، وإرساء تصالح نظري ومنهجي بينها .

وفي إطار اللسانيات المعاصرة ، حاول تشومسكي (١٩٢٨ -) بعد اللساني الدانماركي هلمسليف (١٨٩٩ - ١٩٦٥) *Hjelmslev Louis* وهاريس (١٩٠٩ - ١٩٩٢) *Zellig Sabatei Harris* أن يسير بالبحث اللساني في الاتجاه الاستنباطي الدقيق متجاوزاً حدود الوصف اللساني التقريري المعتمد أساساً على الملاحظة وحدها ، وهي المنهجية التي اعتمدتها اللسانيات البنيوية . «فكل نظرية يجب أن تعتمد عدداً محدوداً من الملاحظات ثم تسعى إلى تفسير الظواهر التي يتم ملاحظتها ، والتنبؤ بأخرى عن طريق قوانين عامة في صيغة مفاهيم فرضية ، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الإلكترون والكتلة»^(٢) .

ويمكن لمتتبع نظرية النحو التوليدي أن يلحظ بسهولة وعي تشومسكي العميق بالعلاقة بين النظرية اللسانية العامة والعلوم الصرف ، من حيث هي نظرية في العلم ، وكيف أنه استفاد في صياغة الأسس العامة للنظرية التوليدية التحويلية من المقومات النظرية والمنهجية المتبعة في تعامل العلماء مع الظواهر في مجال الفيزياء والرياضيات .

(1) - P. Delattre, *Système, fonction, évolution*, p117.

(2) N. Chomsky, *Structures syntaxiques*, p55.

ومما لا شك فيه أنَّ اللسانيات حققت مستوى علمياً لا يستهان به اليوم .
عندما ننتقل إلى ما ينشر من أدبيات لسانية في الثقافة العربية الحديثة ،
تبادر إلى أذهاننا مجموعة من التساؤلات المهمة من قبيل :
- هل استوعب اللسانيون العرب المحدثون في تعاملهم مع اللغة العربية
أساسيات الخطاب اللساني السليم؟
- إلى أي حد تستحضر اللسانيات العربية نظرياً ومنهجياً مقومات البحث
العلمي؟

ولا تتقيّد العديد من الكتابات اللسانية العربية بالضوابط المنهجية في البحث
العلمي ولا تسير مستجداته في مستوى أسسه الإستمولوجية والتحويلات المعرفية
التي تطرأ عليه إلا نادراً وبكيفية محتشمة ، ومن ثمة تظل علاقة اللسانيات العربية
بنظيرتيها الأوروبية والأميركية في مستوى الاقتباس السطحي الذي لا ينفذ إلى
استيعاب عمق الأسس التصورية للنظرية اللسانية العامة . ولأنها غير قادرة على
الالتزام بالمعايير المنهجية التي تضبط العمل اللساني الصحيح ، وعلى إدراك الأبعاد
التصورية والأسس النظرية للممارسة العلمية وللمقاربة اللسانية ، أو تمييزها عن أية
مناولة أخرى للغة ، تظل علاقتنا بخطاب اللسانيات علاقة توتر ؛ لأنها قائمة على
الضرب من الالتباس والغموض اللذين يضمران قصوراً منهجياً جسيماً . فما أحوج
اللسانيات العربية بمختلف تصوراتها وفروعها إلى وضوح الرؤية المنهجية .

البعدان العام والخاص في اللسانيات: نحو تكامل منهجي

غني عن التذكير أن الإطار التاريخي الذي ظهرت فيه اللسانيات العامة منذ
بداية القرن العشرين إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم من تقدّم نظري ومنهجي
مرتبط أساساً ببنية ثقافية غربية معرفياً واجتماعياً وسياسياً .
و يمكن أن ننظر إلى اللسانيات من زاويتين مختلفتين مبدئياً ولكنهما في العمق
متكاملتان :

- زاوية عامة باعتبار اللسانيات نظرية ذات طابع علمي عام ، كما هو الشأن في
العلوم الأخرى ، تتضمن مبادئ عامة يمكن تطبيقها على الألسن الطبيعية بصرف النظر
عن طبيعة الاختلافات الحاصلة في بنياتها أو المظاهر المتعلقة بكل لسان على حدة .
وقد دُرِج على تسمية هذه الزاوية باللسانيات العامة التي تسعى إلى سن القوانين

والمبادئ المتعلقة التي تحكم اشتغال الألسن الطبيعية ، أو ما يصطلح عليه اللسانيون التوليديون بالنظرية اللسانية العامة *Théorie linguistique générale* ^(١) .

- زاوية خاصة تتمثل في الجانب المتعلق بلسانيات خاصة يكون موضوع اشتغالها لساناً محدداً كالعربية أو الفرنسية أو الإنجليزية أو غيرها . وتكون « الزاوية الخاصة مجالاً لاختبار المبادئ العامة وميدان تقدير مدى فعالية ما تقترحه الزاوية العامة من قواعد و مبادئ كلية في إطار التطبيق على بنيات لسان محدد ، أي ما يسمى بالنحو الخاص *grammaire particulière* » ^(٢) .

والواقع أنه لا يمكن دائماً الفصل بين البعدين العام والخاص ، فهما في حقيقة الأمر وجهان لعملة واحدة ، وبينهما علاقة متبادلة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها . غير أنه يتعين من جهة ثانية ، عدم الخلط بينهما نظراً إلى ما يمكن أن يترتب على فصلهما من أبعاد نظرية هامة في تطور كلا البعدين . وتفكيك اللسانيات إلى زاويتين (أو بعدين) ليس إلا توضيحاً للجوانب الموضوعية التي يمكن أن يتسم بها العمل اللساني في تحليله للغة ، سواء باعتبارها ظاهرة إنسانية عامة ، أو على مستوى وصف أو تفسير ظواهر مُحددة منها تنتمي إلى لسان مُحدد كالعربية أو الفرنسية أو الإنجليزية ^(٣) .

(١) في أعمال تشومسكي الأخيرة يرد الحديث بإسهاب عن مفهوم النحو الكلي *Grammaire universelle* .

(2) N, Chomsky, *Structures syntaxiques*, p56.

(٣) نستعمل مصطلحي لغة ولسان كمقابل للثنائية *Langage/Langue* التي وضعها سوسير . فاللغة بمعناها العام ملكة طبيعية تميز الإنسان عن غيره من الكائنات ، تجعله قادراً على التعامل مع بني جنسه في المجتمع عن طريق نظام من الإشارات الصوتية (اللسان) . واللغة أيضاً ملكة شمولية ؛ بمعنى أن جميع الأفراد يملكونها من الناحية البيولوجية في كل زمان ومكان ، بصرف النظر عن الاختلافات العرفية أو أي اعتبارات حضارية أو ثقافية خاصة . أما اللسان فليس سوى جزء محدد من اللغة كظاهرة عامة . إنه نتاج جماعي للغة ومجموعة من الاصطلاحات اللازمة التي يُكَيَّفُها المجتمع ليسمح للأفراد المتكلمين بممارسة هذه الملكة اللغوية . يُعْتَبَرُ اللسان من هذا المنطلق ، صورة من اللغة وجزءاً أساسياً منها . (انظر كتابنا في اللسانيات العامة ، الفصل التاسع) . وللتذكير لا تتوفر الإنجليزية على ثنائية مقابلة حرفياً لثنائية سوسير .

وقد أكد تشومسكي غير ما مرة على العلاقة الجدلية بين الزاويتين مبيناً كيف أن المبادئ العامة والأدوات المفاهيمية يجب أن توضع باستقلال تام عن الألسن الخاصة التي نقعد لها . إلا أن هذا الكلام لا يعني ألا علاقة بين النظرية اللسانية العامة وما يتم وضعه من أنحاء خاصة . فالنظرية اللسانية العامة تقوم بتحديد طبيعة وصورة وهدف النحو بمفهومه الواسع الذي تُناط به مهمة دراسة صوارة *phonologie* وصرافة *morphologie* وتركيب ودلالة الألسن الطبيعية في إطار نظري محدد ومضبوط . ولما كانت النظرية اللسانية العامة غير قارة ، فإنَّ النحو الخاص المقترح لدراسة لسان خاص أو ظواهر جزئية منه ليس أيضاً ثابتاً . إنَّهما خاضعان للتعديل المستمر عن طريق التحليل الدائم للظواهر اللسانية الخاصة بلسان محدد ، وعن طريق التجاوز الذاتي للنظرية العامة نفسها . وهكذا فكلما ظهرت وقائع جديدة ، سواء في مستوى النظرية ، أو في مستوى النحو الخاص وجب أخذ ذلك في الحسبان ، ممَّا يستدعي في النهاية ضرورة إعادة النظر والمراجعة بغية التَّحيين والمراجعة واستخلاص النتائج النَّظرية والمنهجية المترتبة عن ذلك .

وتسمح علاقة التلازم والترابط بين ما هو عام وما هو خاص في اللسانيات بالوصول إلى وضع نظرية في معالجة البنيات اللغوية تكون أكثر فعالية وجدوى وأكثر شمولية ، لأنها تستطيع أن تأخذ بعين الاعتبار معطيات الألسن الطبيعية كما وكيفاً والإشكالات النظرية المتعلقة بوصفها أو تفسيرها .

نجد هذا التصور لطبيعة اللسانيات وللعمل اللساني عند أكثر من لِساني حديث . يرى إميل بنفينيست (١٩٠٢-١٩٧٦) *Benveniste Emile* أن اللسانيات موضوعاً مزدوجاً . إنها علم باللغة *Langage* وعلم بالألسن *Langues*^(١) . وفي الباب نفسه بيَّن مانفريد بيرفيتش (١٩٣٠-) *Bierwiech Manfred* أن اللسانيات لها وجهان :

- دراسة ألسن خاصة ومُحدَّدة يسميها اللسانيات الخاصة ؛
 - دراسة الاطرادات العامة ويسميها اللسانيات العامة .
- ويؤكد بيرفيتش على علاقة التكامل بين اللسانيات العامة واللسانيات الخاصة . فلا يمكن اكتشاف الاطرادات العامة إلا بدراسة الألسن الخاصة ، كما أنه ليس

(1) E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, tome 1, p19.

بمقدورنا تحليل الألسن الخاصة إلا إذا انطلقنا من فرضيات عامة^(١) .
ويبين تحديد طبيعة البحث اللساني الحديث كما يتجلى من خلال ما سبق
تقديمه على سبيل التمثيل لا الحصر ، أن موضوع اللسانيات المزدوج يعد من الأوليات
المنهجية في تناول القضايا اللغوية علمياً .

لكن هذه الاحتياطات المنهجية وما يترتب عنها تكاد تغيب كلياً في اللسانيات
العربية التي لا نجد فيها توضيحات كافية لهذه الأوليات التصورية الحاسمة أو
استيعاباً عملياً لها . فما تتميز به العديد من الكتابات اللسانية العربية هو «قلة
التنظير للممارسة العلمية وعدم وعي الباحث بالمسلمات التي ينطلق منها وعدم
تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعية»^(٢) . وبالفعل فإن كثيراً
من الدارسين اللسانيين العرب لا يكلفون أنفسهم عناء توضيح الأسس التصورية
والمنهجية التي تقوم عليها كتاباتهم ومباحثهم اللسانية ، خاصة ما ما يتعلق بإدراك
طبيعة البعدين العام والخاص فيها وعلاقة التلازم القائمة بينهما . وتغفل كثير من
الكتابات اللسانية العربية اختلاف المنظرين وتكاملهما في الوقت ذاته ، مما يؤدي إلى
تفشي كثير من المغالطات المنهجية وإصدار أحكام غير صحيحة حول طبيعة البحث
اللساني عامة وفي علاقته باللغة العربية بصفة خاصة .

في هذا الاتجاه ، يردّد بعض الدارسين العرب فكرة خاطئة تماماً مفادها عدم
انطباق مبادئ اللسانيات العامة وقواعدها على اللغة العربية ، بالنظر إلى خصوصيات
اللغة العربية . وبعد أن يُعرّف أحدهم اللسانيات العامة -أو علم اللغة العام بحسب
عبارته- بأنه طريقة لدراسة اللغة باعتبارها ظاهرة إنسانية عامة ، ينتهي إلى نتيجة
غريبة على منطق الممارسة العلمية ، ولا يعضدها أي سند نظري أو منهجي تتخلص
في «أن علم اللغة العام خاص باللغات الأوروبية التي تشترك في طبيعتها اللغوية
وتتقارب في ظروفها الاجتماعية . أما اللغة العربية فهي خارج حدود هذا العلم
وقياسها على الدراسات اللغوية في أوروبا التي لا يزيد عمرها عن ثلاثة قرون والتي
ليس لها مثل هذا التراث العريق الممعن في العراقة طولاً وعرضاً خطأ فادح لا يكون
إلا عن جهل أو سوء قصد»^(٣) .

(1) M. Bierwiech, *Modern Linguistics*, La Hague.

(٢) عز الدين المجدوب ، المنوال النحوي العربي ، قراءة لسانية جديدة ، ص ١٢ .

(٣) - محمد محمد حسين ، مقالات في الأدب واللغة ، ١٩٨٦ ، ص ٤٨ .

واللجوء إلى اللسانيات العامة / «علم اللغة العام» في نظر أصحاب مثل هذه الكتابات لا يصدر عن حاجة في واقع الأمر إليه ، بل يُحاول أن يفرض قواعد نابعة من خارج اللغة العربية على طبيعتها اللغوية^(١) . فأي منطق علمي تتأسس عليه مثل هذه الادعاءات وتقوم عليه مثل هذه المغالطات المنهجية الفادحة؟

إن ما هو شاذ فعلاً ، ومُضَرٌّ باللغة العربية ، وبثقافتها عامة ، واللغوية منها بصفة خاصة ، هو وجود مواقف متعصبة لم تستوعب بعد أساسيات العلم المعاصر ، ولا تدرك أبعاده النظرية والمنهجية على الرغم من وضوحها . ولا تعي هذه المواقف المتعصبة حجم الإمكانيات التي تقدمها النظرية اللسانية العامة للثقافة العربية الحديثة ولغيرها من الثقافات العالمية من أجل تطوير درسها اللغوي ، استجابة لروح العصر ، سعياً لإيجاد الحلول لمشاكلها اللغوية العديدة والمتنوعة .

ولا شك أن المواقف السابقة تحمل في طياتها تعصباً حضارياً مقيتاً لا يخدم في شيء قضايا الثقافة العربية الحديثة واللغة العربية ، وهو ما يدفعنا إلى طرح بعض الأسئلة المنهجية :

- أليست العربية لساناً طبيعياً مثل باقي الألسن الطبيعية؟

- بأي معنى نقول إن «علم اللغة العام» يفرض قواعد معينة من خارج اللغة المدروسة؟

وتعكس المواقف السالفة وما يماثلها بجلاء خلطاً كبيراً بين البعدين العام والخاص في البحث اللساني الحديث ، أي بين المبادئ العامة في اللسانيات وتطبيقها في إطار لسانيات خاصة . «فالموقف القائل بضرورة الانطلاق من اللغة العربية لبناء علم لساني أصيل خاص بها لا يدرك النتائج النظرية والمنهجية المترتبة عن هذا الموقف الذي لا يمكن تصوره من الناحية النظرية أو المنهجية لأنه يفضي إلى القول بأن لكل لسان نظريته اللسانية الخاصة به ونموذجه الصوري اللائق بوصفه وهو ما لا يمكن أن يقول به أي لساني»^(٢) .

وتبتعد المواقف الداعية إلى وضع نظرية لسانية خاصة باللغة العربية كل البعد عن نظرية العلم ، مما يسهم في نشر جملة من المغالطات المنهجية ، ومن ثمة تتحول

(١) المرجع نفسه ، ص ٤٨ .

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ص ٥٧ ، هامش رقم ٣٠ .

العلاقة بين اللسانيات والثقافة العربية الحديثة إلى وضع ملتبس وغامض يترتب عنه النفور من هذه «اللسانيات» والابتعاد عنها لأنها في نظر هؤلاء لا تنطبق على اللغة العربية ، وبالتالي لا حاجة لهم بها .

- هل نحتاج اليوم إلى أن نذكر مرة أخرى أن الممارسة العلمية تسعى إلى ما هو عام وكلي؟

إن هدف البحث العلمي هو تكوين مبادئ وقوانين عامة واقعية كانت أم تصورية ؛ إذ ليس من شك في أن وضع التعميمات جزء لا يتجزأ من عمل العلوم . فإذا أخذنا ما تم اقتراحه من مفاهيم في اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية مثل ، التقطيع والتوزيع والاستبدال والتعاقب والتحليل إلى المكونات المباشرة والبنية العميقة والبنية السطحية والتحويلات . . . وما إلى ذلك من مفاهيم جوهرية في اللسانيات الحديثة ، فإننا لا نرى ما يمنع من تطبيقها على اللسان العربي أو أي لسان آخر خارج نطاق الألسن الأوروبية المعروفة مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية . . .

اللسانيات العربية والمسألة العلمية

يقابل الوضع المتميز للسانيات العامة في تطوراتها المختلفة و نماذجها المتعددة في أوروبا و أميركا وضعاً مغايراً تماماً في الثقافة العربية الحديثة . فهي تعتبر مادة مستوردة مضادة للتحليل النحوي العربي القديم ، لذلك فإن وجودها في حضان الثقافة العربية يحرك بين دعاة القديم والحديث ضمناً صراعاً حضارياً لا يمكن إغفاله أو الاستهانة به . إن دخول فكر لغوي غربي إلى أحضان ثقافة تعتبر نفسها ثقافة لغوية بامتياز كما هو الشأن بالنسبة إلى الثقافة العربية ، أدى إلى طرح جملة من التساؤلات حول فائدة اللسانيات ، بل إلى خلق جبهة رفض ضداً على هذا «الفكر الدخيل» . يتساءل أحد الباحثين العرب : «لأي شيء نستورد منهجاً غريباً في دراسة اللغة ولنا منهجنا الخاص الأصيل الذي أثبت ألف عام أو يزيد صلاحيته؟»^(١) .

صحيح إن اللسانيات منهج مستورد ، وهي كسائر مناهج المعرفة الإنسانية الحديثة الوافدة علينا من الغرب تطرح على اللسانيات العربية الحديثة إشكالية إضافية ليس من السهل تجاوزها ، وهي علاقة الثقافة اللغوية العربية بنظيرتها

(١) محمد محمد حسين ، مقالات في الأدب واللغة ، ص ٥٤ .

المعاصرة . إنَّ إشكال علاقتنا نحن العرب بالآخر -الذي هو الغرب - لا يقتصر على اللسانيات وحدها ، وإنما على أنماط أخرى من العلوم الإنسانية كالتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة والأنتروبولوجيا .

الفهم السيء لنظرية العلم

لا يتردد بعض المهتمين بالبحث اللغوي العربي الحديث في القول إنَّ دراسة اللغة باعتبارها ظاهرة إنسانية عامّة تضمُّ جميع الأشكال الكلامية التي تتخذها الجماعات البشرية على اختلافها قد حققت تطوراً علمياً مذهلاً لا يستهان به ووصلت إلى نتائج نظرية ومنهجية على جانب كبير من الدقة . وفي نظر المتشككين في دور اللسانيات وقيمتها في دراسة اللغة العربية «قد يكون لهذه المحاولة ما يبررها في اللغات الأوروبية ، ولكنَّ إقحام هذه الدّراسة التي تنبع اهتماماتها وقواعدها من طبيعة اللغات الأوربية على لغة كالعربيّة تختلف في طبيعتها وفي ظروفها التاريخيّة والاجتماعية اختلافاً أساسياً عن هذه اللّغات بدع شاذ قليل الجدوى»^(١) .

ولا بد من الإقرار بأن بعض القضايا التي تطرحها النّظرية اللّسانية العامّة لا تنطبق بالضرورة على اللغة العربيّة أو على الأصح قد لا يصدق تطبيقها المباشر أو الحرفي على اللغة العربية . إلا أن التباين والاختلاف على صعيد التطبيق المباشر ينطبقان أيضاً وفي كثير من الحالات على اللغة الإنجليزية نفسها وعلى الفرنسية وعلى العديد من اللغات الأوروبية الحديثة . بيد أنه يتعيّن علينا منهجياً في إطار نظرية العلم أن نشير إلى أن التّطابق بين النّظرية والتّجربة - هي هنا اللغة العربية - ليس ضرورياً كما يطالب بذلك كثير من اللّغويين العرب الذين لا يقدمون مُبرراً نظرياً أو منهجياً لهذا الزّعم . «وعندما يدرس الباحث ظاهرة دراسة نظرية خالصة ، فهو يجتهد في إيجاد الفرضيات الملائمة لتفسير تلك الظاهرة دون ربط مسبق على مستوى الممارسة العلمية بين الفرضيات وتطبيقاتها العملية . ولذلك فإن كثيراً من الاكتشافات العلمية لا تجد إبان اكتشافها تطبيقات عملية مباشرة . ومعنى ذلك أن البحوث التطبيقية تنطلق من حيث تنتهي البحوث النظرية ولا تتدخل غاياتها

(١) المرجع نفسه .

وهواجسها ضمن صياغة البحوث النظرية وترتيب استدلالاتها ونسق حججها^(١). ومن هنا ، فإن القول بضرورة مطابقة النظرية اللسانية للغة العربية يُشكّل في حدّ ذاته عقبة كأداء لا ينبغي الاستمرار في عرضها ومناقشتها كلما أثّرت علاقة اللسانيات باللغة العربية . يقول الفاسي الفهري مشيراً إلى هذه الإشكالية : «مّا يطبع الدّرس اللّساني العربي والدّرس اللّساني المتخلّف بصفة عامّة تصوّر خاطئ للعلاقة بين التجربة *Empirie* والنّظرية *théorie* . كما أنّنا غالباً ما نسمع أنّ النّظريات اللّسانية العامّة الحاليّة نظريات غربية تمّ بناؤها بالاعتماد على اللّغات الهندية - الأوربية ، وهي لم توضع لوصف لغات غربية على الغرب كاللّغات الإفريقية أو الهندية أو العربيّة الخ ، ولذلك نحتاج إلى مزج النّماذج الغربيّة بنموذج ينطلق من العربيّة بغاية الوصول إلى نموذج مُرمّم يصف العربيّة وغيرها من اللّغات . مثل هذا الموقف لا يخطئ فقط في تصوير العلاقة بين النّظرية والتّجربة بالاعتماد على ما أسميته بالتجريبوية الساذجة *Naive Empiricism* ولا أحد يستطيع بشيء من الجدية اللّهم إلّا إذا كان الأمر يتعلق بشعوذة أن يدعي أنّنا نحتاج إلى نموذج آخر يبنّي بالاعتماد على العربية لوصفها . والأكثر من هذا ، أن هذا الكلام الغريب حقاً على الخطاب العلمي يقوم دون أيّ استدلال على صدقة أو ثبوته»^(٢).

ومن المعروف أيضاً في نظريّة العلم أنّ الدّعوة إلى مطابقة النّظرية للتّجربة مسألة لم تعد مطروحة على بساط النقاش ولم تعد لها أية قيمة نظرية أو منهجية تذكر منذ ما عرف باتجاه المواضعة *Conventionnalisme* كما يجسده هنري بوانكاريه *H. Poincaré 1912-1854* القائل بأنّ التّجربة ليست معياراً صادقاً للحكم بصدق نسق علمي ، أو صحة قانون علمي و أنّ دور التّجربة ينحصر في إرشادنا إلى النسق العلمي الأكثر ملاءمة^(٣).

وتتردد الدّعوة إلى ضرورة مطابقة النّظرية اللّسانية للتّجربة (هي هنا اللغة العربية) بشكل لافت للنظر عند كثير من اللسانيين العرب . من هذا القبيل ما يدعو

(١) عز الدين المجدوب ، المنوال النحوي العربي ، قراءة لسانية جديدة ، ص ١٤ .

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ج ١ ، ص ٥٧ . وانظر الفصل المتعلق بأزمة اللسانيات العربية ضمن كتابنا هذا .

(3) J. Ullmo, *La pensée scientifique moderne*, p107.

إليه أحد اللسانيين العرب قائلاً : «إن الوقت قد حان لتأصيل نظرية عربية تعالج قضاياها الكبرى من الداخل ، فإذا بحثنا آنذاك عن المنهج الملائم فيجب أن نطوِّعه وبذلك سوف نغني المنهج نفسه ليصبح قادراً على تناول الظواهر اللسانية التي يطرحها نظام العربية ، و أرى ضرورة اعتماد المنهج التألفي الذي لا يفرق بين النظرية و التطبيق»^(١) .

وإنه لمن دواعي «الدهشة المعرفية» أن يلغي باحث ما - مهما كان مستواه العلمي - منهجاً أو نظرية لسانية بكاملها بدعوى أنه منهج أو نظرية غربية ، داعياً إلى منهج غربي آخر بدعوى أنه «لا يفرق بين النظرية والتطبيق» ، في الوقت الذي ينادي فيه هذا الباحث بتأصيل نظرية عربية وإبعاد المناهج اللسانية الغربية .

- ما معنى تأصيل نظرية ما؟
- ما أساس هذا التأصيل من الناحية النظرية والمنهجية؟
- ما غايات عملية التأصيل منهجياً ونظرياً؟
- هل هناك ما يبررها ابستمولوجياً؟
- ما دلالة القول بأن اللسانيات تفكير نابع من واقع اللغات الغربية وليس من واقع اللغة العربية؟

إن المشكل في تعامل اللسانيات العربية مع النظريات اللسانية لا يكمن في جدوى النموذج المتبع أو قيمته المنهجية والإجرائية . فالمشكل «ليس مشكل شخصية النموذج ، وليس مشكل جذور هذا النموذج ؛ إذ يمكن أن يكون النموذج عربياً أو غربياً ، بل المشكل يتمثل في كفايته وملاءمته لما يرام وصفه . إن ما يجب أن نسعى إليه وهذا يخالف آراء المهتمين باللسانيات في العالم العربي ، هو وصف اللسان الطبيعي ، أي وضع نظرية تعنى برصد خصائص اللسان الطبيعي ويتفرغ عنها أنحاء خاصة ، أي أنحاء تصف لغات طبيعية كاللغة الفرنسية واللغة العربية . وليس من الضروري أن نسعى فقط إلى وضع نحو خاص للغة العربية . وحتى على افتراض أننا

(١) محمد الحناش ، النحو التألفي مدخل نظري ص ٧٩ . والمقصود بالنحو التألفي النظرية التي صاغها في البداية اللساني هاريس (1909-1992) Z.S.Harris وتابعتها في فرنسا اللساني موريس كروس . وهي تصور بنيوي وصفي تحويلي في معالجة الألسن الطبيعية . انظر الفصل الذي خصصناه للسانيات هاريس في كتابنا : اللسانيات البنيوية : منهجيات واتجاهات .

استطعنا وضع نحو خاص باللغة العربية ، فإنه إذا كان لا يعنى إلا بوصف ظواهر هذه اللغة فلن يكون له قيمة عملية على الإطلاق»^(١) .

وقد أدى سوء فهم العلاقة بين اللغة العربية (كمعطيات) والنماذج اللسانية المقترحة في اللسانيات لرصدها وتحليلها إلى إصدار جملة من الأحكام غير السليمة حول طبيعة اللسانيات ، وترويج كثير من المغالطات المنهجية التي لا تمت بصلة للبحث اللساني والعلمي على حد سواء . من بين هذه الأحكام القول بطغيان نحو الإنجليزية واللغات الهندية - الأوروبية الأخرى مثل الفرنسية وهيمنتها على التحليل اللساني العربي مما أدى إلى استنتاجات في غير محلها كالقول مثلاً بأن تطبيق النظريات اللسانية المعاصرة على اللغة العربية ليس أكثر من إسقاط نحو الإنجليزية على نحو اللغة العربية . «فالنظرية التوليدية لم تطبق بعد على اللغة العربية بشكل مستقل عن نظام اللغة الإنجليزية ، ومن ثم كان عملهم محصوراً في هذه الأمثلة والبحث عما يقابلها في العربية ، فجاءت تحليلاتهم أنجلو عربية تبتعد عن روح النظام اللغوي العربي ولا تشير إلا إلى ما له مرادف في الإنجليزية»^(٢) .

أبحاث لسانية عربية زاوجت بين البعدين العام والخاص

نجد ضمن الأدبيات اللسانية العربية الحديثة على الرغم من قلتها العددية ، دراسات استطاعت أن تبين بشكل ملموس ألا تعارض بين البعد العام والخاص في درس اللساني . وقد أدرك عدد قليل جداً من اللسانيين العرب بوعي متقدم جداً أهمية العلاقة الجدلية بين البعدين العام والخاص فجاءت أبحاثهم بمثابة محاولات إيجابية في تنمية البحث اللساني العربي وتطويره ، ودعم مكانته في خضم التحولات المعرفية التي عرفتتها الثقافة العربية الحديثة . هذا الموقف المنهجي أو الفكري بصفة عامة تعكسه أبحاث الرواد الأوائل من اللغويين العرب أمثال إبراهيم أنيس وتام حسان وعبد الرحمان أيوب ومحمد كمال بشر ومن جاء بعدهم من اللسانيين العرب .

وأدرك الجيل الجديد من اللسانيين العرب الأبعاد النظرية الهامة لدراسة اللغة

(١) حوار مع أحمد المتوكل في : المحور الثقافي ، عدد ٧ دجنبر ١٩٨٧ .

(٢) محمد الحناش ، المرجع نفسه .

العربية من منظور النظريات اللسانية المعاصرة من بنيوية وتوليدية تحويلية ووظيفية ، فجاءت أعمالهم أكثر مردودية من الناحية النظرية والمنهجية سواء بالنسبة إلى الدرس اللساني العام أو الدرس اللساني الخاص متجاوزة بذلك حدود الثقافة المحلية ومساهمة في تنمية البعدين العام والخاص معا وتطويرهما .

نذكر في هذا الباب ، أعمال الباحثين عبد القادر الفاسي الفهري في إطار النحو التوليدي وأعمال أحمد المتوكل في إطار النحو الوظيفي ، وهي أعمال عربية استطاعت أن تزواج بكثير من النجاح بين البعدين العام والخاص^(١) . يقول أحمد المتوكل : «سيمكننا عقد الحوار بين الفكر اللغوي العربي القديم والنحو الوظيفي فضلاً عن تمحيص مشروعيته من تحقيق هدفين اثنين :

- إغناء النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصف الوظائف الخمس في اللغة العربية خاصة دون أن يمس افتراض هذه التحليلات والمفاهيم بالمبادئ المنهجية المعتمدة في النحو الوظيفي ولا بنية النحو المقترح .

- تقديم مجموعة من الأوصاف المقترحة في النحو العربي أو البلاغة العربية»^(٢) .

ويقول المتوكل في دراسة أخرى : «حاولنا في هذه المجموعة من الدراسات أن نشارف هدفين اثنين : إغناء لسانيات اللغة العربية بتقديم أوصاف وظيفية لظواهر نعدّها مركزية بالنسبة لدلالات وتركيبات وتداوليات هذه اللغة وتطعيم النحو الوظيفي كلّما مسّت الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك»^(٣) . ولم يخرج المتوكل عن هذا النهج في التعامل مع التراث اللغوي العربي بصفة عامة والنحوي منه بصفة خاصة . وقد ظل هاجس التفاعل ومد الجسور بين اللسانيات الوظيفية التداولية والفكر اللغوي العربي القديم قائما في كتاباته القرائية . وفي عمل حديث جداً ؛ قدم أحمد المتوكل «مثالاً ملموساً لما يمكن أن تكون عليه العلاقة بين النحو العربي (والفكر اللغوي العربي بوجه عام) والنظريات اللسانية

(١) ليس في هذا الاختيار أي نزعة قطرية ضيقة كما قد يتوهم البعض ، والأسماء المشار إليها بصمتها العلمية الواضحة في اللسانيات العربية الحديثة .

(٢) أحمد المتوكل ، الوظائف التداولية ، ص ١٠ .

(٣) أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص ٦ .

الحديثة ، وشاهدا على إمكان مد الجسور بينه وبين نظرية لسانية بعينها ، نظرية النحو الوظيفي في أحدث نماذجها ، مدّا يتيح المقارنة الممنهجة بين تناول النحاة لعدد من الظواهر ، مقارنة يمكن الخروج منها بمقاربة موحدة واحدة تكفل وصف وتفسير لا تلك الظواهر فحسب ، بل غيرها كذلك في لغات أخرى قد تنامطها ؛ وقد تنتمي إلى نمط غير نمطها»^(١) .

وقد عدّد المتوكل نفسه جملة من النتائج التي انتهى إليها في أبحاثه الوظيفية انطلاقاً من واقع بنيات اللغة العربية مقترحاً جملة من التعديلات على النظرية العامة التي هي نظرية النحو الوظيفي . فـ« بالإضافة إلى ما توصلنا إليه من نتائج تتعلق بخصائص هذه الأنماط من البنيات في اللغة العربية ، مكنتنا هذه الأبحاث من إعادة النظر في مجموعة من المفاهيم والتحليلات الواردة في النحو الوظيفي ، فاستدللنا على ورود إضافة الوظيفة التداولية المنادى والتمييز بين بؤرتين اثنتين : بؤرة جديد وبؤرة مقابلة ، وعلى ورود إغناء البنية الموقعية التي تترتب المكونات طبقاً لها في الجمل الفعلية بإضافة موقعين : الموقع المصدر م . المخصص لأسماء الاستفهام والمكونات المُسندة إليها إحدى الوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة المقابلة ، والموقع م المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل والذي يحتله المكون المحور»^(٢) .

وقد أضاف المتوكل مسائل نظرية هامة للنحو الوظيفي الذي يشتغل في إطاره ، كما فتراضه بأن تضاف إلى الوظائف التداولية المقترحة في إطار نظرية النحو الوظيفي وظيفة المنادى^(٣) . واقترح المتوكل أيضاً تمثيلاً ملائماً للقوتين الإنجازيتين الحرفية والمستلزمة حوارياً وإضافة قواعد إدماجية تعني بإدماج الأدوات العاطفة في مستوى البنية المكوّنية حين يتعلق الأمر بظروف التراكيب العطفية^(٤) . وقد تبني سيمون ديك (١٩٤٠-١٩٩٥) *Simon Dick* مؤسس النحو الوظيفي عدة اقتراحات مما تقدّم به المتوكل ؛ وخاصة ضرورة التمثيل للقوتين الإنجازيتين الحرفية والمستلزمة حوارياً في بنية النحو الوظيفي . وقد أصبحت أعمال المتوكل الوظيفية التداولية التي تنطلق من

(١) - أحمد المتوكل ، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، ص ٥ .

(٢) - أحمد المتوكل ، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية ، ص ١٠ .

(٣) - المرجع نفسه .

(٤) - أحمد المتوكل ، الوظائف التداولية ، ص ١٦٠ .

اللغة العربية مصدراً لا يستغنى عنه ضمن الأدبيات الوظيفية العالمية .
وتنطبق السُّمة ذاتها على أعمال عبد القادر الفاسي الفهري في إطار النحو
التوليدي ، حيث تمّ الربط بين البعدين العام والخاص ربطاً جدلياً أدى إلى إغنائهما
معا وتطويرهما نحو ما هو أشمل . في هذا السياق أسهم الفاسي الفهري في إبراز
خصائص بنية الجملة في اللغة العربية من خلال محاولاته الناجحة لتكييف
فرضيات النحو التوليدي وبنيات اللغة العربية . ومن بين القضايا اللسانية العامة التي
أثارت جدلاً واسعاً بين دارسي النحو التوليدي القول بأن الفرضية المتعلقة ببنية
الجملة في كل الألسن الطبيعية والتي صاغها تشومسكي في القاعدة المركبة التالية :

$$S \longrightarrow SN + SV$$

أي إن كل جملة تتكون من مركب اسمي ومركب فعلي .
وفي ما يخص بنية الجملة في اللغة العربية ، كان للفاسي الفهري رأي آخر غير
ما ذكره تشومسكي . يقول الفاسي الفهري : «اعتبر كرينبرك (١٩١٥-٢٠٠١) *Joseph Greenberg* أن اللغة العربية من نمط : ف . فا . مف ، واعتبرت هذا أصل
الرتبة كذلك في إطار التحليل التوليدي الذي قدمته لهذه اللغة . إلا أن تشومسكي
يكاد ينكر وجود لغات من هذا النمط»^(١) . ويعلق الفاسي الفهري على موقف
تشومسكي من مسألة الرتبة في اللغة العربية قائلاً : «يعتقد تشومسكي أن القاعدة
المقولية (أ) التي يقترحها صالحة لجميع اللغات إذا وضعنا جانباً مسألة الترتيب
داخلها :

(أ) ج ← م س صرفه م ف (م س = مركب اسمي)
(م ف = مركب فعلي)

وبذلك تكون اللغات من نمط فعل ، فاعل ، مفعول غير موجودة نظراً إلى أن
الفعل والمفعول يجب أن ينتظما في منظور تشومسكي في مركب واحد هو المركب
الفعلي ، إلا أن تشومسكي لا يستدل على هذا الموقف . وقد حاولت في أبحاثي أن
أثبت أن اللغات من هذا النمط موجودة ، وأن العربية لا يوجد فيها مركب فعلي^(٢) .
إن التحليل التوليدي الذي اقترحه الفاسي الفهري لتراكيب الجملة العربية ،

(١) عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ج ١ ، ص ٥ ، وهامشها ٤ .

(٢) اللسانيات واللغة العربية ، ج ١ ، ص ١٣ .

على الرغم من تعدد النماذج التوليدية وتنوعها أو اختلاف اشتغال مكوناتها ، يؤكد في مجمله على ضرورة اختصار قواعد التركيب العربي في قواعد قليلة سماتها الأساسية الشمولية والتعميم والوضوح ودقة الصياغة .

وتمت البرهنة النظرية في أعمال الفاسي الفهري التوليدية على أهمية الربط بين قضايا نحوية وردت متفرقة في النحو العربي القديم كالجمع بين الاشتغال والابتداء والتقديم والتأخير والربط بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية والتوحيد بين البنى التي اعتبرت اسمية في النحو العربي كالجمل الموصولة والاستفهامية . واقترح الفاسي الفهري في هذا السياق افتراضاً عاماً «يوحّد بين الجمل التي اعتبرت اسمية وتلك التي اعتبرت فعلية ، ثمّ ينفي عن اللغة العربية أو اللغات التي توجد فيها جمل بدون فعل في السطح كاللغة الروسية أن تكون لغات معقدة أو غير طبيعية»^(١) .

وعملت هذه التحليلات اللسانية الجديدة للغة العربية على تصحيح كثير من الأحكام المسبقة عن اللغة العربية والمتعلقة بكونها «لغة معقدة» أو «لغة غير طبيعية» .

ويبيّن الفحص الدقيق لأعمال الفاسي الفهري التوليدية وأعمال المتوكل الوظيفية زيف الادعاءات القائلة بأن تطبيق اللسانيات يفرض على اللغة العربية قواعد خارجة عن طبيعتها . «فنظرية القواعد المقولية التي نحتاج إليها لا بد وأن تضع مثل هذه القواعد من بين القواعد غير الطبيعية *Unaturel* وغير المرغوب فيها ، ونحن نرفض مثل هذه القاعدة في إطار الاستراتيجية البحث التي نتبناها والتي تجعل من اللغة العربية لغة طبيعية من بين مثيلاتها من اللغات الطبيعية الأخرى»^(٢) .

تلك أمثلة لبعض الكتابات اللسانية العربية التي استوعب أصحابها علاقة تلازم البعد العام بالخاص في التحليل اللساني والتكامل بينهما ، وهو ما يعمل دون شك على إغناء لسانيات العربية في وصفها الجديد للغة العربية ، وبالتالي تزويد الثقافة اللغوية العربية بمعين نظري ومنهجي جديد بعيداً عن أي إسقاط أو تقليد أعمى بعكس ما يدعيه رافضو تطبيق اللسانيات على اللغة العربية أو المقللون من

(١) المرجع نفسه .

(٢) المرجع نفسه .

قيمة بعض الأعمال اللسانية التي يُعَوَّلُ عليها كثيراً في إنعاش الحركة اللسانية العربية المعاصرة .

ومن المؤكد أن الأبحاث اللسانية التي زاوجت بين البعدين العام والخاص هي أيضاً دليل كاف على تفنيد الرأي القائل بضرورة البحث عن «نظرية أصيلة» أو «نظرية خاصة باللغة العربية» تنطلق من خصوصية العربية و تفردا ضمن اللغات الطبيعية الأخرى . و تبين الأمثلة السابقة أنه بالإمكان قيام بحث لساني عربي مُتقدّم جداً وفق أحدث النظريات والنماذج اللسانية دون أن يتعلق الأمر بتقليد النماذج اللسانية الغربية تقليداً أعمى أو مسح للغة العربية أو تشويه لها كما يقول دعاة رفض كل تجديد في بحث اللغة العربية .

قد لا نقبل هذا التحليل اللساني للغة العربية من هذا المنظور اللساني أو ذاك لأسباب ذاتية وموضوعية ، لكنّ المؤكد أنّ التحاليل اللسانية الجديدة في مختلف الأطر النظرية ، على الرغم من قلتها العددية ، تفتح أمام الدرس اللساني العربي المعاصر آفاقاً واعدة لطرح إشكالات جديدة وتقديم مقترحات غنية وبناءة بشأن وصف جديد للغة العربية أكثر عمقاً وشمولية وضبطاً دون إخلال بطبيعة بنياتها ، وصفاً ، يستمدُّ آلياته النظرية وأدواته المنهجية من اللسانيات العامة .

إن ما نطمح إليه في مرحلة أولى هو السمو بالبحث في اللسانيات العربية إلى مستوى نظري ومنهجي محدّد ومضبوط يواكب تطوّر اللسانيات وما تقدّمه من نظريات ، حتى يتسنى لنا الخروج من طور التأمل الشخصي المبني على التعصب الفكري لكلّ ما هو قديم لمجرد أنه قديم أو تجاهل المبادئ الأساس في البحث العلمي الحديث بدعوى أنها غريبة المنشأ والمقام .

الفصل الثاني

اللسانيات العربية: رؤية نقدية(*)

- للحديث عن اللسانيّات العربيّة الحديثة جوانب متشعّبة ، بعضها نظري وبعضها منهجي وبعضها الآخر فكري عام . وتسمحُ هذه الزوايا المتشعّبة المنفردة أحياناً والمتداخلة أحياناً أخرى بسيل من الأسئلة المتنوعة مثل :
- كيف استوعب اللغويون العرب المحدثون مبادئ اللسانيّات وفرضياتها النظرية ونماذجها؟
- كيف تمّ نقل التّصورات اللسانية الغربيّة إلى القارئ العربي أكان متخصصاً أم قارئاً عادياً؟
- كيف وُظِّفَت اللسانيّات وطُبِّقَت في دراسة مستويات اللّغة العربيّة؟
- ما النتائج النّظرية والمنهجية المترتبة عن تطبيق النّماذج المقترحة في اللسانيّات على العربية؟
- وبعبارة أخرى يمكن أن نتساءل :
- كيف تمّ توظيف اللسانيّات في الثقافة اللغوية العربية الحديثة؟
- ماذا استفادت اللغة العربية من النظريات اللسانية؟
- ما الخصائص النظرية والمنهجية لخطاب اللسانيّات العربية الحديثة مقارنة بالمبادئ العامة التي تقدمها اللسانيّات؟

(*)- يشكل هذا الفصل نص المداخلة التي قدمتها في الندوة الدولية حول اللغة العربية والنظريات اللسانية الحديثة ، فاس ٢٢-٢٣ نونبر ٢٠١٧ . وقد قمنا بتحيين المعطيات الواردة بإضافة فقرات جديدة تتناسب وموضوع المنهج في اللسانيّات العربية . ويشكل هذا الفصل كذلك جوهر تصوراتنا في الموضوع نفسه ، والتي عرضنا لها في كتابنا : اللسانيّات العربية الحديثة دراسة نقدية تحليلية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية .

- ما القيمة المضافة التي قدمها اللغويون العرب المحدثون لأعمال النحاة واللغويين العرب القدامى؟

وتسمح الأسئلة السابقة وغيرها بفيض من الأجوبة ، وفي أحيان كثيرة تطرح علينا أسئلة بديلة ترتبط بمجالات فكرية عامة تتجاوز حدود المجال اللغوي الضيق . ومهما تعددت هذه الأسئلة وتنوعت أجوبتها ، فإنها تسعى في النهاية إلى تقييم تجربة اللسانيات (أو علم اللغة كما يفضل إخواننا في المشرق العربي) في الثقافة العربية الحديثة من خلال الأدبيات العربية التي تنتسب إلى هذا المجال اللغوي والمعرفي الهام . والدراسات اللسانية العربية أو الأجنبية المعاصرة التي تتناول تقييم صلات البحث اللساني العربي الحديث بنظيره العام من الناحية المنهجية والنظرية قليلة جداً . وليس بين أيدينا مثلاً كتابات تقدم مبادئ اللسانيات بصورة شاملة من قبيل ما صنع تمام حسان في «مناهج البحث في اللغة» (١٩٥٥) أو «اللغة بين المعيارية والوصفية» (١٩٥٧) أو محمود السعران «علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي» (١٩٦٢) . لا أحد يمكنه أن ينكر قيمة هذه المؤلفات التي أسهمت حينئذ في توضيح الأسس النظرية والمنهجية التي قامت عليها اللسانيات في صورتها الوصفية موازنة بالخطاب اللغوي (العربي) القديم . لكن الدراسات العربية التي ظهرت في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي ، لم تأخذ في الحسبان ما حصل من تطور نوعي في اللسانيات العامة وفي الدراسات اللغوية العربية ، كما لم تقم الكتابات التي قدمت اللسانيات وفروعها إلى القارئ العربي بفحص خصائص الخطاب اللساني العربي الحديث مقارنة بنظيره العام أو في إطار علاقاته المتعددة بخطاب اللسانيات فحوصاً منهجياً دقيقاً . ولم تنل مظاهر التفاعل بين الخطاب اللساني العربي واللسانيات في صورتها المتقدمة -أي بعد التطورات المذهلة والتشعب الهائل الذي عرفته اللسانيات مع ظهور النحو التوليدي- ما يستحقه من عناية على الرغم من أهمية هذه المقارنة وفائدتها بالنسبة إلى الثقافة اللغوية العربية الحديثة ، خاصة ما يتعلق بالمسارين النظري والمنهجي اللذين قطعتهما اللسانيات العربية منذ منتصف القرن العشرين إلى اليوم .

في البدء كانت التسمية

يتم في الثقافة اللغوية العربية الحديثة تداول العديد من العبارات التي تشير إلى

حقول البحث اللغوي الحديث ومناهجه والتي تهتم إجمالاً بدراسة اللغة من منظور علمي حديث . وتتعدد هذه العبارات وتختلف من بلد عربي إلى آخر ، وأحياناً يحصل التعدد والاختلاف داخل البلد الواحد . ومما لا شك فيه ، أن تعدد التسمية له علاقة بتعدد المصطلح العربي الخاص بالمجال الذي تندرج فيه الأبحاث الجديدة في اللغة ، وتحديد ما يسمى باللسانيات أو «علم اللغة» أو «الألسنية» كما هو رائج في بعض الأقطار العربية ، على الرغم من حصول اتفاق بين نخبة من أبرز اللغويين العرب في تونس سنة ١٩٧٤ حول استعمال مصطلح اللسانيات فقط ، لوضوح التسمية وتميزها عن نظيراتها القديمة مثل ، «علم اللغة» أو «فقه اللغة» على وجد التحديد . لكن هذه التسميات ما تزال تظهر في الكثير من الكتابات التي تصدر في المشرق العربي مما يؤشر على أن أزمة المصطلح العربي عامة واللساني بوجه خاص ما زالت قائمة ، وأن ليس في الأفق القريب ما يدل على انحصارها أو التخفيف من حدتها . وتزخر الأدبيات اللغوية العربية الحديثة بعبارات من قبيل :

- الدراسات اللغوية العربية الحديثة ،

- اللغويات العربية الحديثة ،

- الدرس اللغوي العربي الحديث ،

- الدرس اللساني العربي الحديث ،

- الفكر اللساني العربي ،

- التفكير العربي اللساني ،

- اللسانيات العربية ،

- لسانيات العربية ،

ويطلق الدارسون العرب هذه التسميات وغيرها دون ضبط أو تحديد منهجي أو تصوري إلا في حالات نادرة جداً . وإذا استثنينا دلالة الانتساب الزمني التي تحملها صفة «الحديث» أو «الحديثة» التي تضاف للتسميات المركبة من «درس» أو «فكر» أو ما يشق من الاسمين لغة أو لسان أو ينسب إليهما - دون تعيين الفرق أو التمييز بينهما - فإننا لا نجد تحديداً يساعد على ضبط المراد من استعمال هذه العبارة أو تلك . فنحن أمام تسميات غير متجانسة تعبر عن مجالات متعددة غير محددة المعالم ، ممتدة في فترات زمنية متباينة ، وتستعمل دون مقدمات نظرية أو منهجية مضبوطة لتمييز هذه التسمية عن تلك ، أو تبيان حدود القواسم المشتركة بينها ، ومن

ثمة ، فإن العبارات التي ينعت بها النشاط اللغوي العربي الحديث أو الممارسة المعرفية المتصلة به ، هي نفسها في حاجة إلى ضبط وتحديد .

لقد كان من المفترض أن يقيم الدارسون العرب المحدثون الفرق بين مختلف هذه التسميات لا سيما بين مصطلحي «لغة» و«لسان»^(١) بالنظر إلى وجود هذا الفرق في الأدبيات اللسانية العامة وخاصة في إطار اللسانيات الفرنسية ذات المنحى البنيوي المنبثق عن فكر سوسير . فهل يتعلق الأمر في تسميات مثل البحث اللغوي/التفكير اللغوي/الدراسات اللغوية بمصطلح لغة *Language* بمعناه الأنجلو ساكسوني الذي لا يميز فيه بين لغة ولسان *Langue* ، أم إنه استعمال عام وعادي لا يلتفت إلى الدلالة الاصطلاحية لكلمتي لغة ولسان وما يشتق منهما؟ وفي سياق استعمال كلمة اللغة ، فقد يفهم من عبارة «البحث اللغوي» مثلاً ، كل ما يتعلق بالبحث في اللغة بمعناها العام ، ومن ثمة يجري استعمالها للدلالة على الدراسات اللغوية بمعناها الشمولي ولتكون بذلك حقلاً مشتركاً بين الدراسات اللغوية الصرفة (صوت/ صرف/ تركيب/ دلالة/ معجم) والدراسات المتعلقة باللغة من منظور نفسي واجتماعي وأنثروبولوجي وفلسفي وغير ذلك من سائر المعارف التي تهتم من بعيد أو قريب بالظاهرة اللغوية . وقد تحدّد عبارة «البحث اللغوي» زمانياً فيقال : «البحث اللغوي القديم» أو «البحث اللغوي الحديث» وهو ما لا يرفع التباس التسمية إلا من الناحية الزمنية وذلك بالفصل بين مقارنة قديمة للغة وأخرى حديثة دون أي تدقيق في طبيعة هذه المقاربة من حيث موضوعها والأدوات الإجرائية المستعملة والغايات المستهدفة منها .

أما عبارات البحث اللساني/الفكر اللساني/التفكير اللساني/الدراسات اللسانية فتطرح هي الأخرى مسألة انعدام الدقة في النسبة . فهل يتعلق الأمر بالإحالة على مفهوم اللسان (بالمعنى السوسيري) أم على اللسانيات *Linguistique* (كممارسة

(١) يرتبط عدم التمييز بين لغة ولسان على مستوى المصطلح في الكتابات اللسانية العربية الحديثة بما أشار إليه عز الدين المجدوب من أن أحد عيوب بعض اللغويين العرب المحدثين في تعاملهم مع التراث النحوي العربي يكمن في أنهم لم يستوعبوا التمييز بين لسان وكلام . المنوال النحوي العربي ، قراءة لسانية جديدة ، ص ٢٦ .

لسانية حديثة بالمعنى الذي نعرفه جميعاً أو نعتقد أننا نعرفه؟ و يحقُّ للمرء في الحالتين أن يتساءل :

- هل ثمة فرق بين عبارتي البحث اللغوي الحديث و البحث اللساني؟
وإذا كان الجواب بنعم وهو كذلك فيما نعتقد ، فإلى أي حد تصبح عبارة «الدراسات اللسانية القديمة» أو «الدراسات اللسانية العربية» المتداولة عند عدد غير قليل من الدارسين العرب للإشارة إلى الفكر اللغوي العربي القديم أو الحديث -ولا ندري عن أي فكر لساني قديم حديث يُتحدَّث- ذات قيمة منهجية ونظرية؟
وأياً كان السياق الذي تُستعمل فيه هذه التسميات ، فنحن أمام عبارات تُستعملُ استعمالاً عائمة ومبهمه ويتم تداولها اعتباطياً ، ممّا يجعل القارئ في دوامة من الأسئلة المشروعة عن الفرق بين الدراسات اللغوية العربية القديمة عربية ، ونظيرتها اللسانية الحديثة . لماذا لا يتم التقييد بدلالة مصطلحي لغة ولسان وما يتفرع عنهما بشكل محدد ومضبوط حتى يفهم المراد من الفرق بينهما بالشكل العلمي المطلوب؟
وتطرح التسميات السابقة أكثر من سؤال :

- علامَ تحيل هذه التسميات؟

- وما مجال البحث فيها؟

- ما الذي يميزها عن التراث اللغوي العربي أو الكتابات اللسانية الحديثة؟

- ما هي المنهجية المتبعة فيها؟

- ما علاقاتها بالنظريات اللسانية الحديثة؟

لا نعثر لهذه الأسئلة وغيرها على جواب يساعد على المسك بمعالم ما تحيل عليه العبارات السابقة ، سواء في ما يتعلق بطبيعة موضوعها أم بالأسس التصورية التي تقوم عليها أو المنهجية المتبعة فيها لمقاربة قضايا اللغة .

ومع بداية الثمانينيات من القرن العشرين ، بدأ استعمال عبارتي «اللسانيات العربية» و«اللسانيات العربية» في الانتشار . وقد هيمنت العبارة الأولى تدريجياً على الكتابات العربية التي لها صلة بموضوع الدرس اللغوي العربي قديمه وحديثه ، دون أن تختفي العبارات الأخرى نهائياً من سوق الاستعمال .

- ما المقصود باللسانيات العربية أو لسانيات العربية؟

- ما سماتهما النظرية والمنهجية؟

لا يجد متتبع الخطاب اللساني العربي الحديث أجوبة محدّدة على الرغم مما قد

يكون لهذه الأسئلة من قيمة نظرية ومنهجية ، ومن دور في فهم واقع البحث اللساني العربي الحديث من الناحية التصورية والمنهجية .

ويزداد الخلط والغموض في ما يكتب باللغة العربية حين نجد أن اللسانيات العربية تبدأ مع سيبويه والإمام الجرجاني والقاضي عبد الجبار وابن حزم والسكاكي وابن خلدون وغيرهم . ونحن لا ننكر أن هذه الأسماء وغيرها لها قيمتها الفكرية في مجال البحث اللغوي القديم المتعلق بدراسة اللغة عامة و بالعربية على وجه مخصوص ، لكن أن نطلق على التراث اللغوي العربي تسمية اللسانيات مع ما تحمله هذه الكلمة من دلالات نظرية ومنهجية محددة زماناً ومكاناً ، فهذا ما يطرح أكثر من علامة استفهام . وتطفح العديد من الكتابات اللغوية العربية والمواقع العربية على الشبكة العنكبوتية بهذه التصورات التي تستعمل عبارة «اللسانيات العربية» بكل الدلالات ولكل الغايات ، بحيث صارت تعرف تضخماً معرفياً مرضياً في سياق مواجهة فكرية ضمنية أحياناً وصريحة أحياناً أخرى ، يتزعمها بعض «اللغويين» من دعاة التراث ضداً على كل ما هو حديث وحدثي بدعوى أن اللسانيات واردة من الغرب ، وأن لدينا ما يكفي من الزاد المعرفي في اللسانيات وغيرها من الدراسات اللغوية .

وسواء أعلق الأمر بعبارة «اللسانيات العربية» أم غيرها من التسميات ، فإنها تحيل عند مستعمليها ضمناً على مفهوم معين للدرس اللساني الحديث وللدرس اللغوي العربي القديم بوجه مخصوص ، درس له في الحالتين مقوماته التصورية والمنهجية . ولذلك تحتاج هذه التسميات التي ما فتئت تتناسل يوماً بعد يوم إلى توضيح نظري ومنهجي حتى تكون لها قيمتها الإجرائية المستمدة من استعمال اصطلاح مضبوط . ولا شك أن القارئ العربي قد يدرك بعد جهد جهيد ، أن ما يصادفه من تسميات يحيل بصفة عامة على ما يتعلق باللسانيات في الغرب (أو الدرس اللغوي الحديث ، عامة أو مناهج البحث اللغوي الحديث لا فرق في خطاب اللسانيات العربية بين هذا وذاك) ، وكأن اللسانيات لها مرجعية تصورية واحدة ووحيدة ، هذا إذا افترضنا أن الإحالة إلى هذه المرجعية قائمة في أذهان مستعملي التسميات التي سبق ذكرها .

ولا نخطئ إذا قلنا إن ما يندرج تحت عبارة «اللسانيات العربية» غالباً كتابات لغوية عامة مبهمة وغامضة نظرياً ومنهجياً -إلا في حالات نادرة جداً- كتابات تأخذ من كل حذب وصوب ، وتجمع ما هو لغوي تراثي قديم بما هو لساني حديث دون أدنى

حرج نظري أو منهجي ، ودون تساؤل نظري حول أبعاد التسمية وحدود مجالها وموضوعها ؛ أو ما يتطلبه التحليل اللساني من مفاهيم وأدوات إجرائية مضبوطة أو ما يناسب تكوين صاحبها المعرفي والعلمي وموضوع دراسته . نحن أمام كتابات هي مزيج من أفكار وتصورات غير مضبوطة حول اللغة عامة أو اللغة العربية ، بعضها تقليدي صرف ، وبعضها لا يرقى في شيء إلى ما هو تقليدي ، وبعضها الآخر لا علاقة له البتة باللسانيات ، أو له بها في أحسن الأحوال وشائج هشة لا تستند إلى أسس منهجية أو تصورية واضحة ومنظمة تعين على تحديد الإطار النظري المتبع .

من المعروف أن لفظ *La linguistique* اللسانيات لم يظهر إلا في العقد الثالث من القرن التاسع عشر . ولم يستعمل مصطلح اللسانيات للدلالة على المجال المعرفي الخاص بالدراسة اللغوية الجديدة المتميزة عن النحو بمعناه التقليدي وعن الفيلولوجيا المقارنة والتاريخية وباقي الدراسات اللغوية إلا نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . لذلك فإن استعمال عبارة اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة للتعبير عن الإنجازات اللغوية القديمة فيه نوع من التجاوز وعدم الدقة في تصور طبيعة مجال الدراسة العلمية للغة المعروفة في الغرب باللسانيات . ويوحى الاستعمال العربي المبهم لهذا المفهوم بأن لا شيء تغير في البحث اللغوي ، وأن اللسانيات الحديثة هي نفسها الدراسات النحوية واللغوية القديمة مع تغييرات شكلية طفيفة لا وزن ولا قيمة لها ، وهذا أمر غير صحيح ولا يحتاج تبيان ذلك إلى أي دليل . واستعمال عبارة اللسانيات وربطها بالتراث اللغوي العربي القديم بجميع أصنافه المعرفية يسمح بانتقال بسيط وساذج من تصورات لغوية قديمة إلى تصورات جديدة ، ويلغي المسافات النظرية والمنهجية القائمة بين الفكرين اللغويين القديم والحديث دون مراعاة ما تم تحقيقه من إنجازات نظرية ومنهجية جديدة أوصلت البحث اللساني إلى ما هو عليه اليوم .

وبديهي أن هذا الكلام لا يقلل في شيء من قيمة التراث اللغوي العربي ، ولكنه يسعى فقط إلى أن يثير الانتباه إلى ضرورة توضيح طبيعة الفروق النظرية والمنهجية بين حدود المجالات اللغوية القديمة والحديثة وقيمة ذلك .

ونشير في السياق نفسه إلى أننا نخصص لفظ «اللسانيات» وما يشتق منه للدلالة على المباحث المرتبطة باللسانيات بالشكل المتعارف عليه في الفكر الإنساني الحديث منذ ظهورها على يد سوسير برأي جل مؤرخي اللسانيات والمهتمين بها في الغرب والشرق ، ومن ثمة نعتبر أن تسميات من قبيل نظري أو منهجي لتسميات من

قبيل «لسانيات الجاحظ» أو «لسانيات سيبويه» أو «لسانيات الجرجاني» وما شابه ذلك مما تفيض به مؤلفات العديد من الدارسين والكتاب العرب بمن فيهم بعض المتخصصين في اللسانيات ليس لها أي معنى نظري أو منهجي .

وإمعاناً منا في الوضوح النظري والمنهجي المطلوبين في كل مقارنة علمية ، وإنصافاً لمجهود بعض اللسانيين العرب المعاصرين نشير إلى مجهودات بعضهم لتوضيح طبيعة «العمل» في اللسانيات العربية ، بحيث يتم التنصيب على التمييز بين «لسانيات العربية» و«اللسانيات العربية» . فالأولى تهدف إلى الاشتغال باللغة العربية ووصفها في نسقها القديم أو نسقها الحديث أو نسقها الوسيط ، وكذلك العمل على الفكر المتصل بهذه اللغة . ولسانيات العربية لا تتحدد باللغة المكتوب بها ؛ إذ يمكن أن تكون لغة غير العربية ، بقدر ما تُحدّد باللغة موضوع الوصف . أما اللسانيات العربية فهي ذات مجال مختلف وأوسع ؛ إذ يمكن أن تشمل ما هو مكتوب من اللسانيات الأجنبية . وقد نقصد أيضاً باللسانيات العربية ما هو موجود من تصور عربي للظاهرة اللغوية^(١) .

ويميز باحث عربي آخر بين «التفكير العربي اللساني» و«التفكير اللساني العربي» موضحاً أنه «ينبغي أن نُكوّن ونشكّل فكراً عربياً في اللسانيات وليس فكراً لسانياً نفرضه على اللغة العربيّة ، وهذا ينضوي على إيجاد الإطار العربي اللساني ثم إيجاد المضمون اللساني ومحاولة تطويره وصياغته يختلف تماماً عن ترجمة نظرية لسانية ووضّعها في إطار عربي . إنّ الفرق بين صياغة نظرية عربية لسانية و ترجمة لسانية ووضّعها في إطار عربي هو فرق في النوعية اللغوية^(٢) .

وواضح من التقسيمين السابقين أنّ بين اللسانيّتين فرقاً جوهرياً ، بين ما هو من صميم البحث اللساني وما ليس من صميمه ، بين ما يمكن أن يفيد اللغة العربيّة ويخدمها بتجديد وصفها وتفسير بنياتها ، وبين ما لا يفيدها ولا يضيف لها أيّ جديد . و الفرق بين لسانيّات العربيّة واللسانيّات العربيّة فرق في الموضوع المشتغل به . فلسانيّات العربيّة تشتغل بمختلف مستويات التحليل باللغة العربيّة موضوعاً لها . أمّا اللسانيّات العربيّة فتتناول كلّ ما يكتب في اللسانيّات باللغة العربيّة سواء أ تعلق

(١) عبد القادر الفاسي الفهري ، عن نظرية لتطور الفكر اللغوي العربي (حوار) عمان .

(٢) مازن الوعر ، أزمة اللسانيّات واللسانيّين في الوطن العربي ، ضمن كتاب للمؤلف بعنوان قضايا

أساسية في علم اللسانيّات الحديث ، ص ٣٥٧ .

الأمر باللسانيات العامة أم لسانيات العربية أو لسانيات أية لغة من اللغات الطبيعية . ومن هذا المنظور لطبيعة العمل اللساني ، يُلاحظ متتبع الكتابة اللسانية العربية الحديثة أنَّ الأبحاث التي تشتغل ببنيات اللغة العربيَّة في مستوياتها المختلفة ، ومن ثمة تندرج في لسانيات العربيَّة بالمعنى الدقيق للكلمة ، تكاد تكون محصورة في محاولات قليلة جدا .

ويبدو لأوّل وهلة لمتتبع «اللسانيات العربية» وكتاباتِها بجميع أصنافها ، لاسيما الكتابات التي تُنسب نفسها إلى اللسانيات الحديثة ، وتعتبر ما تقوم به شيئا جديداً في الدرس اللغوي العربي الحديث ، أنَّ وجود تراكم من الدِّراسات والمؤلَّفات اللُّغوية العربيَّة الحديثة لا يفرز عند الفحص المنهجي إلاّ حالات قليلة جداً ممَّا يستحقُّ فعلاً أن يُدرج في إطار البحث اللّساني بمعناه العلمي الدقيق . تزداد الدِّراسات اللُّغوية العربية يوماً بعد يوم وتتكاثر من حيث عدد المؤلفين والعناوين والقضايا اللُّغوية المطروحة للبحث . أمّا النوعية فما يزال تطوُّرها محدوداً . ويكاد المرء أن يقول إنّه ينعدم أيُّ تطوُّر ملموس يمكن أن نشتمّ منه رائحة الجودة العلمية ، أو حتى أن نلمس فيه أن يكون تياراً أو حركة جديدة أو معلماً رائداً في حقل الدِّراسات اللُّغوية الحديثة^(١) . لقد لاحظ بعض الباحثين «أنه كلّما اتجهنا إلى تأسيس معرفة علمية حول اللغة العربية الفصيحة في مستوى المعرفة التي تؤسس حول لغات أخرى سواء أسَّسناها نحن أو أسَّسها غيرنا ، فإنّ بناء هذه المعرفة يصطدم بعدّة عراقيل تجعلنا لا نصل إلى مستوى المعرفة التي يُتوصَّل إليها حول لغات أخرى ، وبالتالي نواجه بوضع قد تكون فيه الجهود المبذولة كثيفة لكنّ النتيجة هزيلة»^(٢) . ولذلك لا يوحى وضع البحث اللساني في الثقافة العربية بأيّ تغيير أو تطور بالقياس على ما كان عليه الأمر في العهود السالفة ، وهو ما يدفعنا إلى القول إنّ اللغة العربية لم تنلْ بعد نصيبها من اللسانيات كما حصل بالنسبة إلى لغات أخرى . فمن «ينظر نظرة سريعة إلى الدراسات اللُّغوية والنهضة العلمية التي وصلت إليها والمؤلَّفات التي كتبت حولها

(١) باكلا محمد حسن ، النظام الصوتي والصرفي في اللغة العربية دراسة للفعل في اللغة المحلية في مكة

المكرمة ، ص ١ .

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري ، تصور القضايا وتصور الحلول .

يظن أن ليس في العربية دراسات لغوية بالمفهوم المعاصر»^(١) .
وينتهي دارسون آخرون إلى حقيقة أكثر مرارة ، فأكثر الدراسات التي صُنِّفت على أنها دراسة لسانية حديثة ، هي في الواقع دراسات تقليدية تساق فيها المعلومات والآراء دون غربلة وتمحيص ، حتى إن من يطالعها يُحسُّ وكأنَّها فقدت عنصر التجديد ، فيقف الباحث مُحاولاً أن يجد فيها المعلومات القيِّمة فيعرض عنها لأنَّها مملوءة بالتعليلات المرهقة وبالألغاز والتَّمويه^(٢) .

وإذا كنَّا لا نأخذ بهذه الأحكام جملة وتفصيلاً ، فإنَّنا نعتقد أن المتتبع المتفحص لا يسعه إلا أن يصف ما يُكتب في اللسانيات العربية بأنَّه فعلاً نوعٌ من الخطاب اللساني الهزيل^(٣) .

وليس معنى الإقرار بضَعف تجربة اللسانيات العربية التقليل من الأهمية التاريخية للغويين واللسانيين العرب ، أو الاستنقاص من تكوينهم العلمي وكفاءاتهم الشخصية وهم الذين كان لهم السبق التاريخي في الدعوة إلى تبني مناهج جديدة في دراسة اللغة العربية مواكبة لما وصل إليه البحث اللساني الحديث . لكن على الرغم من المجهودات التي قام بها هؤلاء الرواد العرب ، فإنَّ اللسانيات باعتبارها ميدان بحث علمي منظم لم تتمكَّن بعد من فرض حضورها المعرفي والمنهجي في حَضن الثقافة العربية الحديثة ، ولا سيما ما يتعلق بتجديد دراسة بنيات اللغة العربية ، وتفصل بينها وبين المستوى الذي بلغته في جامعات الغرب بحثاً وتطبيقاً وتدریساً درجات كبيرة اللهمَّ إلا ومضات تلمع بين الحين والحين ترتفع إلى ذلك المستوى ، ولكنها في الأعم نتاج جهد فردي خالص^(٤) غالباً ما يضيع ولا يكاد يلتفت إليه وسط تراكم من الكتابات التي تفتقر في معظم الأحيان إلى الحد الأدنى من مقومات التحليل اللساني السليم .

- فما هي أسباب هذه الوضعية؟

- وهل تعيش اللسانيات العربية أزمة ما؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فما

(١) خليل عمايرة ، رأي في أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية ، ص ٥٨ .

(٢) ريمون طحان ، الألسنية العربية ، ص ١١ .

(٣) عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ص ٣٥ .

(٤) مبروك سعيد عبد الوارث ، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، ص ١٧٣ .

طبيعتها وما مظاهرها؟ وكيف يمكن تجاوزها؟
نجيب عن السؤال الأول في هذا الفصل ، على أن نعود إلى الإجابة عن السؤال الثاني بتفصيل في فصل لاحق من الكتاب .

- الهيمنة المزدوجة

يبدو من خلال مقارنة طبيعة البحث اللساني العام بنظيره العربي ، أن أزمة لسانيات العربية أزمة أسس ؛ أي أزمة في المنطلقات الفكرية والنظرية والمنهجية التي تؤسس مجالاً معرفياً معيناً وتُحدّد معالمه ، وهي أسس تختلف في طبيعتها وذات نتائج متفاوتة الأهمية بالنسبة إلى الدرس اللساني العربي . ويلاحظ متتبع خطاب اللسانيات العربية الحديثة أنه خطاب يعيش تحت هيمنة مزدوجة : هيمنة التراث اللغوي العربي القديم وهيمنة اللسانيات الغربية الحديث ، مما يجعل الخطاب اللساني العربي الحديث يفرز أشكالاً متعددة ومتناقضة من العوائق المادية والصورية . وينتج عن الهيمنة المزدوجة مواقف متباينة في تصوّر طبيعة العمل اللساني وهدفه ، وهذه المواقف هي :

- أ- التّشبُّث المطلق بالتراث اللغوي العربي القديم ،
 - ب- التّبنى الحرفي للنظريات اللسانية الغربية الحديثة ،
 - ج- التوفيق بين التراث والنظريات اللسانية الحديثة .
- ولهذه المواقف الفكرية آثار واضحة على اللسانيات العربية سواء على مستوى طبيعة الموضوعات التي تتناولها الكتابة اللسانية العربية ، أم على مستوى المناهج المتّبعة فيها أم في إنتاج المعرفة اللسانية نفسها والموقف الذي ينبغي تبنيه في التعامل مع اللسانيات . وتكشف هذه الوضعية بجلاء عن وجود ثلاثة أنواع من الخطابات اللسانية في الثقافة اللغوية العربية المعاصرة هي :
- أ - خطاب لغوي قديم يردد شارحاً أو مختصراً أو مبسطاً مضامين التراث اللغوي العربي ؛

- ب- خطاب تابع للنظريات اللسانية المعاصرة في جزئياتها وتفصيلاتها ؛
- ج- خطاب توفيقى ، معاصر في منطلقاته النظرية والمنهجية ، تراثى في نتائجه ، توفيقى في أهدافه من حيث إنه يتوخّى التوفيق بين فكرين لغويين : التراث اللغوي العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة .

وتكاد الوضعية السابقة أن تكون مألوفة في الفكر العربي الحديث ؛ ذلك أن الفكر العربي الحديث في بحث مستمر عن هويته المعرفية وعن الطريق التي يتعين عليه أن يسير فيها لإبراز ذاتيته التاريخية في مواجهة الآخر وقدراته الحضارية التي كانت له في فترة سابقة من تاريخ الفكر الإنساني ، ويلحق بركب الحضارة الإنسانية ليسترد ما فقدته . وليس في هذه الوضعية غرابة ما دام الخطاب اللساني العربي الحديث يعكس بوضوح تام إشكالات الفكر العربي الحديث بمستوياته الفكرية والسياسية والاجتماعية ومن ضمنها إشكالية الأصالة والمعاصرة . فكيف السبيل إلى تجاوز هذا الوضع الذي طال؟

نحو طريق بديل

إن الخطاب اللغوي العربي الحديث مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بالبحث عن استقلاليته إزاء هيمنة التراث اللغوي قديمه وحديثه : تراث النحاة واللغويين العرب القدماء وتراث اللسانيات الحديثة بمختلف اتجاهاتها . ونقصد بالاستقلالية القدرة على التعامل مع قضايا اللغة العربية واتخاذ المواقف النظرية والمنهجية المناسبة ؛ أي خارج أية استعادة تأملية للتراث اللغوي تفضي إلى فرض إملاءات التراث وإكراهاته على الحاضر . ويتعين علينا البحث عن مقاربات لغوية للغة العربية لا تكرر القديم بأسلوب حديث ولا تنسخ الفكر اللساني الحديث بطريقة حرفية وعمياء . والمؤمل هو أن يكون للسانيات العربية معالجتها الخاصة بها الملائمة نسبياً للمشاكل التي تحياها اللغة العربية ، بحيث لا ينبغي العودة إلى التراث اللغوي لنجد فيه الحلول الجاهزة لكل مشاكلنا ، ونحتمي وراءه عزاء ليُثْمِنَنا الفكري راهناً في مواجهة ما تغمرنا به المحافل العلمية اليوم من نظريات ومناهج وطرائق تحليل جديدة ، فنضع التراث في الواجهة ، ونتخذ ذريعة ضد كل إبداع وضد كل حداثة فكرية محتملة . نجعل من التراث كهف «علي بابا» المليء بالعجائب والغرائب من الأشياء ما يُمَسِّكُ منها وما لا يُمَسِّكُ . لكن علينا كذلك من جهة ثانية ، أن لا نلج اللسانيات فقط لترجم وننقل ما جد وحدث ونطبق حرفياً على اللغة العربية دون مراعاة لخصوصية بنياتها وواقع استعمالها .

ومن شأن هذه الاستقلالية أن تُحَقِّقَ للسانيات العربية هويتها الخاصة بها ، وبالتالي سيتم الاستغناء حتماً عن كثير من الإشكالات الزائفة مثل التبعية للقديم أو

الحديث ، وغياب الإبداع والتجديد في الدرس اللساني العربي .
نعتقد أن الانطلاقة الحقيقية لتأسيس بحث لساني عربي حديث بالمواصفات والملاصح العلمية المطلوبة ، تقتضي القيام بنوع من النقد المزدوج : نقد الموروث والمستورد وتمحيصهما على حد سواء ، أي أن ننظر بفكر ناقد وواع للتراثين اللغويين العربي والغربي . والتعامل مع أي نموذج قديماً كان أم حديثاً لا يعني تبني هذا النموذج أو رفضه أو التوفيق بينه وبين نموذج آخر لأسباب ذاتية أو اختيارية تخضع للمزاج والذوق الشخصي ، ودون مساءلة نقدية أو مقدمات نظرية ونتائج منهجية . فالتعامل الموضوعي مع التراث اللغوي العربي يجب أن يقوم على النظر إلى التراث كما هو في ذاته وفي سياقه المعرفي ومرجعياته الفكرية الخاصة به بعيداً عن كل أنواع الإسقاط النظري والمنهجي الذي ينظر إلى التراث اللغوي من خلال هذا النموذج اللساني أو ذاك كما يفعل الخطاب اللغوي العربي التوفيقي ، خطاب إعادة القراءة الذي تعكسه العديد من الأدبيات العربية التي تدرس التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات ، أو تقوم بنقده نقداً عاماً كما فعل اللغويون الوصفيون العرب لمجرد أن بعض اللسانيين الغربيين ، وهم يؤسسون لقيام لسانيات وصفية^(١) في بداية القرن ، انتقدوا النحو المعياري (الغربي) ورفضوه جملة وتفصيلاً .

ويعني التعامل الحقيقي مع التراث اللغوي العربي -في نظرنا- الوعي بلحظات التراث التاريخية الفاعلة فيه ، وإدراك إمكاناته وحدوده في فهم الموضوعات التي عالجها . و الموقف السليم من التراث هو موقف لا انتقائي ولا تجزيئي ولا نفعي ، و ليس موقفاً من المضمون دون الشكل أو موقفاً من الشكل دون المضمون بل هو موقف يحاول استيعاب التراث كله استيعاباً نقدياً في إطاره التاريخي ؛ أي الوعي الموضوعي بحقيقة التراث في ملابساته التاريخية والاجتماعية^(٢) .

ويصدق هذا المنظور النقدي في التعامل مع التراث اللغوي العربي أيضاً على التعامل مع اللسانيات الغربية . فما يهمنا راهناً من اللسانيات ليس هو أخذ هذه

(١) ذلك ما فعله مثلاً بعض الوصفيين العرب عندما أسقطوا انتقادات اللسانيات البنيوية على النحو

العربي . لمزيد من التفاصيل انظر داود عبده : أبحاث في اللغة العربية . وسنعود في فصل لاحق إلى

التفصيل في نوعية العلاقة بين التراث واللسانيات .

(٢) مصطفى المساوي ، الوضعية المنطقية الجديدة .

اللسانيات في شموليتها وتفصيلها الحرفية . قد لا تأتي بعض القضايا اللسانية والتجارب الناجحة بالنسبة إلى الألسن الهندية - أوروبية أكلها بالنسبة إلى باقي الألسن البشرية بالنظر إلى اختلاف السياق المعرفي وإلى اختلاف المشاكل المعروضة ، وأخيراً إلى طبيعة البنيات اللغوية نفسها . ومعنى هذا أنه لا يهمننا في اللسانيات امتلاك ناصية اللسانيات في جزئياتها التي تكون عليها في الثقافات الأجنبية بشكل مطلق وعام ، بل ينبغي أن نعرف جيداً كيف نستفيد من هذه اللسانيات وتحديدًا من مقوماتها المعرفية ومفاهيمها الإجرائية ، لأنّ ما نحن في حاجة إليه ليس إذلال العلم ولا تسخير المعنى الذي نفهمه من السخرة ، بل إنّ ما نحن في حاجة إليه فعلاً ، هو تلك الأرجل التي يمشي عليها العلم وبها يتحرك وينمو^(١) .

ليس المهم أن نطبّق اللسانيات على اللغة العربية أو أن نترجم أمهات الأعمال اللسانية إلى العربية فقط . فتقديم اللسانيات إلى القارئ العربي بتطبيقها على اللغة العربية و ترجمة أعمال روادها الغربيين يعد في حد ذاته أمراً إيجابياً ينبغي دعمه وتشجيعه والاستمرار فيه . ولكن الأهم هو أن نسعى إلى خلق ثقافة لسانية عربية جديدة تتجاوز حدود التعامل مع نسق اللغة العربية لمعانقة حقول معرفية أخرى في الواقع العربي تتعلق بفحص المظاهر الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية الملازمة للظاهرة اللغوية في حوض المجتمع العربي أو المترتبة عنها . فنحن في أشد الحاجة إلى دراسات سيكولسانية وسوسيولسانية تتعلق باكتساب اللغة العربية وحدود استعمالها في علاقاتها المتداخلة مع اللهجات العربية واللغات الأجنبية . فهذا الجانب العملي/التطبيقي غائب كلياً في الثقافة اللغوية العربية الحديثة .

وأمام الوضعية المأزومة للبحث اللساني العربي الحديث الذي لم يراوح مكانه ، يتعين البحث عن تصور رابع يطور ما هو متوفر من تراكم معرفي في الثقافة اللغوية العربية الحديثة وينمّيّه على الرغم من كلّ نواقصه وسلبياته وذلك أملاً في تجاوز :

- إعادة اجترار الثقافة اللغوية العربية القديمة شرحاً واختصاراً وتبسيطاً ،
- السقوط في التطبيق الحرفي والأعمى للنظريات اللسانية الحديثة ،
- الاقتصار على رؤية التراث اللغوي العربي من خلال نموذج لساني حديث في

(١) محمد عابد الجابري ، بنية العقل العربي ، ص ١٨٩ .

إطار إعادة قراءة ساذجة تقف عند حدود التنويه بالقديم وتمجيده دون استنتاج ما يسمح ببلورة البحث اللساني العربي نحو آفاق منهجية ونظرية جديدة .

إنَّ الاختيار الفكري والمنهجي الذي يناسب وضعنا اللغوي الرَّاهن يجب أن يُؤخذ بعد التَّمحيص أياً كان المصدر والمنطلق . وسواء أ كان النموذجُ المُعتمدُ عربياً أم غربياً ، فإنَّه يتعيَّن علينا فهمه في إطار السياق الفكريِّ والمرجعية المعرفية التي أنتجته ، ونقد أسسه ومبادئه العامَّة التي قام عليها لنكون على وعي كامل وبينة تامة بما يمكن أن نأخذه ، وبذلك سيكون لما نوظفه فيما يُطرح علينا من مشاكل وقضايا لغوية معاصرة نعيشها راهناً مردودية منهجية تدفع بالبحث اللساني العربي نحو آفاق جديدة بدل أن تنحصر مباحث اللسانيات العربية في إعادة إنتاج الموضوعات اللغوية القديمة ، أو الاكتفاء بالسرد النظري أو التاريخي دون النفاذ إلى عمق المشاكل الراهنة التي يطرحها واقعنا اللغوي .

ولا يعني هذا الكلام أننا ندعو إلى خصوصية ثقافية نرفض معها كل ما يغير الفكر اللغوي العربي القديم أو ما هو مطروح راهناً ، بل يجب أن ننطلق من اللسانيات باعتبارها ثقافة معاصرة تقدِّم أدوات تصورية ومنهجية مضبوطة ذات مردودية في تحليل الظواهر اللغوية ، ومن ثمة نحاول اختبار جدواها وإمكاناتها النظرية والمنهجية بالنسبة إلى اللغة العربية . يتعين إذن ، أن نستوعب المضامين المعرفية التي تُقدِّمها اللسانيات لإنتاج معرفة لسانية جديدة تتناول واقعنا اللغوي برمته مثلما هو حاصل في ثقافات أخرى .

الهوية الإنسانية للعلوم الإنسانية في الوطن العربي

ليست الصعوبات والعوائق التي تعترض البحث اللساني العربي معطى لا تاريخياً ، بل هي جزء من إشكالات عامة تعرفها العلوم الإنسانية في العالم العربي إذا كان ثمة فعلاً ، علوم إنسانية عربية . وتأخذ هذه الإشكالات بدايتها من كون اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ليست استمراراً للفكر اللغوي العربي القديم . فاللسانيات لم تنشأ في أحضان الثقافة العربية ، وإنما وردت إليها من ثقافات أخرى غربية بالأساس . فلا يمكننا نحن العرب معرفة اللسانيات إلا عبر اللغات الأجنبية الإنجليزية أو الفرنسية . إن نشوء العلوم الإنسانية وتدريسها وتداولها في المؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث لم يأت نتيجة تطور ذاتي طبيعي وتلقائي للفكر العربي

في مواجهة واقعه اللغوي ، بل كانت أحد مظاهر عملية الثقافة التي عرفها الفكر العربي الحديث ، وهذا ما طبعها منذ البداية بطابع الأزمة ؛ إذ اختلط فيها منذ البدء هَمَّان متداخلان : هَمُّ متابعة واستيعاب مظاهر التطور الفكري في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الغرب ، وهَمُّ رصد وفهم واقع وتحولات الواقع الاجتماعي نفسه^(١) . وبالفعل فقد تعرّفت الثقافة العربية الحديثة إلى الفكر اللغوي العربي منذ بداية النهضة العربية الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر عن طريق عدد من الدارسين الغربيين المهتمين بالثقافة العربية ولغتها ممن زاروا الشرق العربي ودرّسوا بجامعاتها وعرفوا بمناهج البحث اللغوي الغربي الحديث^(٢) ، وبفضل العديد من أعضاء البعثات العلمية العربية الذين سافروا إلى بلدان أوروبا وأميركا لدراسة اللسانيات في جامعاتها ومعاهدها .

ونتيجة قيامها في تربة فكرية غير التربة العربية ، عوملت اللسانيات وباقي العلوم الإنسانية الأخرى في الثقافة العربية الحديثة باعتبارها علوماً دخيلةً وأدوات للسيطرة مرتبطة بهيمنة الاستعمار والنظام الرأسمالي في مرحلة أولى . وبدأ التساؤل حول العلاقة بين ما هو معرفي وما هو إيديولوجي في هذه العلوم ، بين ما هو شمولي ومحيد وما هو خصوصي ومتميز ، وحول الهوية الإستمولوجية والإيديولوجية لهذه العلوم وحول إمكانية استعمالها واستخدامها في معرفة المجتمعات العربية وتوجيهها^(٣) .

لقد بات مطلوباً من الدارسين والمهتمين باللسانيات العربية وباقي العلوم الإنسانية ألا يظل تعاملهم معها تعاملاً مجرداً وعاماً ، بحيث لا يبقى البحث اللساني العربي محصوراً في عرض التصورات والمفاهيم اللسانية الحديثة عرضاً نظرياً والاكتفاء بتقديم ما يناسبها من أمثلة منتقاة من اللغة العربية أو مترجمة إليها . فلا قيمة لأي فكر أو علم يظل محصوراً في إطار السرد النظري الذي يُعدُّ مقدمة البحث وليس غاية . ويتمثل جانب القصور في الدراسات الإنسانية العربية في كونها تفتقد أهم عنصر تتطلبه المعرفة في العلوم الإنسانية وهو دراسة الواقع المعطى لغوياً

(١) شروط إمكان علوم اجتماعية عربية ، ص ٣ .

(٢) انظر كتابنا : اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة .

(٣) شروط إمكان علوم اجتماعية عربية ، ص ٤ .

واجتماعياً وسيكولوجياً وأنثروبولوجياً . . . وبهذا المعنى يمكن القول إنَّ علومنا الإنسانية وفي مقدماتها اللسانيات لم تسهم بعدُ في فهم الواقع العربي بدراسته دراسة جديدة من منظور ما تقدمه مختلف النظريات في العلوم الإنسانية .

ويرجع عدم ازدهار العلوم الإنسانية ومن بينها اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة إلى أن أوليات هذه العلوم تُلقَّن بكيفية نظرية مجردة ومتعالية لا تمتُّ لمعطيات الواقع العربي بأية صلة ، ممَّا أنتج بنية معرفية عربية في العلوم اللسانية غير مرتبطة بالواقع . فما زالت جل المؤلفات غير التقليدية تلخيصاً نظرياً لمبادئ العلوم ، أما البحوث التطبيقية الميدانية فما زالت نادرة^(١) . وتتجسد مظاهر النقص والقصور في علومنا الإنسانية بعد مدة زمنية طويلة من تعرُّف المثقف العربي عليها ، في أنها لا تحترم الخلفية الفكرية العامة للعلوم الإنسانية ولا تراعي قيودها الإستمولوجية القائمة على اعتبار الإنسان بسلوكاته ومؤسساته وقيِّمه وتنظيماته موضوعات قابلة للدرس والتحليل .

الخطاب اللساني العربي الحديث: محاولة تصنيف

لا يتأتى فهم طبيعة كثير من الصعوبات التي يعيشها الدرس اللغوي العربي الحديث^(٢) إلا بالرجوع إلى الشروط التاريخية التي رافقته منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى اليوم ، وهي الشروط التي تسمح لمتتبع الكتابة اللغوية بإدراك جوهر جملة من الملاحظات الفكرية والاجتماعية التي طبعت البحث اللغوي العربي الحديث^(٣) . وليس هدفنا التأريخ الدقيق لحياة اللغويين العرب المحدثين أو لأعمالهم وتصوراتهم

(١) عبد الله العروي ، ثقافتنا في ضوء التاريخ ، ص ١٧٦ .

(٢) انظر الفصل المتعلق بأزمة اللسانيات العربية من خلال بعض الكتابات العربية ضمن هذا الكتاب .

(٣) للوقوف على جانب تلقي الفكر اللساني الغربي في الثقافة العربية الحديثة يمكن الرجوع إلى كتابنا :

اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، حفريات النشأة والتكوين ، وكذلك :

- حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي .

- محمود فهمي حجازي ، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات .

- أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب .

- حافظ إسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة .

ومذاهبهم اللغوية ، بل إننا نروم تلمس المشيرات التي يمكنها أن تعين على رصد مظاهر القصور المنهجي في الدرس اللساني العربي الحديث وعلل ذلك وأثره في سيرونة اللسانيات العربية وتطورها .

وبالنظر إلى المسار التاريخي الذي سار فيه الفكر اللساني الحديث ، فقد عرف الخطاب اللغوي العربي الحديث بدوره اتجاهات متعددة حاولت بنسب متفاوتة أن تسير التطورات العلمية والمنهجية التي عرفتھا العلوم اللغوية . غير أن محاولة تصنيف الكتابة اللسانية العربية وترتيبھا في اتجاهات أو تصورات متجانسة تظل عملية محفوفة بعدة الصعوبات نذكر منها :

أ - استحالة القيام بتصنيف تام لانعدام جرد شامل لكل ما كتب في الدرس اللساني العربي الحديث ،

ب- عدم استقرار الكتابات اللسانية العربية على خط نظري واحد . فقد يعرض اللساني العربي بالدرس والتحليل لقضية معينة من وجهة لسانية يتبع فيها أحدث النظريات اللسانية ، لكنه سرعان ما يتبنى في قضية أخرى موقفاً تقليدياً يعيد فيه ما قاله القدماء وربما بكيفية أقل توفيقاً . وقد يحصل الانتقال من موقف نظري إلى آخر داخل الخطاب الواحد .

يتطلب تصنيف الكتابة اللسانية العربية فحص مصادر المادة المعروضة للتصنيف فحصاً دقيقاً و التحلي برؤية نظرية ومنهجية محددة يتم في ضوءها هذا التصنيف . ونشير في هذا السياق إلى أن الإطار النظري والمنهجي العام الذي انطلقنا منه في تعاملنا مع الكتابات اللسانية العربية لا ينتمي بالضرورة إلى تيار لساني محدد نصدر عنه ونحكم في ضوءه على خطاب اللسانيات العربية . إننا نراعي في موقفنا النقدي الأوليات النظرية والمنهجية المشتركة بين مختلف الاتجاهات اللسانية الحديثة والمتمثلة في أن موضوع اللسانيات والتحليل اللساني هو بنية اللسان في مختلف مستوياته ، وهو المبدأ الذي يشكل منطلق كل مقارنة لسانية . وبهذه المعنى ، تعاملنا مع اللسانيات العامة بالانفتاح على مجمل التيارات والمذاهب دون الانحياز لهذه أو تلك . وما يفرض علينا هذا الانفتاح أيضاً أننا بصدد الوقوف على الأسس المنهجية للكتابات اللسانية العربية في توجهاتها المختلفة . وقد حاولنا الجمع بين بعدين في التعامل مع اللسانيات :

- بعد عام يتمثل في منطلقات اللسانيات العامة وأسسها ،

- بعد خاص يتمثل في سمات اللسانيات العربية وملامحها النظرية والمنهجية في تعاملها مع اللغة العربية .
لا يخفى على المهتم بالبحث اللساني العام العلاقة الجدلية بين النظرية العامة والأنحاء الخاصة . وقد تحدثنا عن مسألة التداخل بين البعدين العام والخاص في الدراسة اللسانية بمزيد من التفاصيل في فصل سابق من هذا الكتاب .

الخطاب اللغوي النهضوي: التجليات والسمات العامة

تأسيساً على ما سبق ، يمكن القول بأن النشاط اللغوي العربي منذ انطلاق ما يعرف بالنهضة العربية في منتصف القرن التاسع عشر إلى اليوم أفرز إجمالاً خطابين متميزين :

- خطاب لغوي نهضوي ،

- خطاب لساني معاصر .

نقصد بالخطاب اللغوي النهضوي الكتابات اللغوية التي ظهرت في الفترة الممتدة ما بين بداية النهضة العربية ومنتصف القرن العشرين . ويعدُّ عمل رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣) «التحفة المكتبية لتقريب القواعد العربية» الصادر سنة ١٨٦٨ بداية هذه المرحلة التي تنتهي مبدئياً مع ظهور أول مؤلف عربي في علم اللغة الحديث حوالي ١٩٤١ على يد علي عبد الواحد وافي . وفي لبنان يتجلى هذا الخطاب في الأعمال اللغوية التي قدمها أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤-١٨٨٧) وبطرس البستاني (١٨١٩-١٨٨٣) وإبراهيم اليازجي (١٨٤٧-١٩٠٦) وغيرهم .

بيد أننا إذا قمنا بفرز مصادر هذا الخطاب اللغوي النهضوي وحددنا سماته النظرية والمنهجية وجلونا أهدافه وحللنا نتائجه ، تبين لنا أنه لا ينتهي نهائياً بظهور ما اعتبر أول مؤلف في علم اللغة الحديث وهو مؤلف وافي «علم اللغة» (الصادر سنة ١٩٤١؟) ، بل نكاد نحزم بأنه ما يزال قائماً في كثير من الكتابات اللغوية العربية الراهنة^(١) . ويتسم الخطاب اللغوي النهضوي بجملة من السمات والملامح الفكرية العامة نذكر منها :

- انخراطه الكلي في الإشكالات الكبرى التي عرفها الفكر العربي الحديث ، وهو ما

(١) انظر دراستنا : اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة : حفريات النشأة والتكوين .

- جعله يهتم أساساً بقضايا لغوية تتعلق بدور اللغة في النهضة العربية سياسياً وفكرياً واجتماعياً .
- استناده إلى بعض المصادر والتصورات التي جاء بها المنهجان المقارن والتاريخي في أوروبا .
 - ترويجه لمجموعة من الأفكار حول طبيعة اللغة العربية واعتبارها لغة فوق اللغات البشرية .
 - دمج اعتبارات غير لغوية في تحليلاته ومواقفه النظرية بتأكيد المستمر على الدور الحضاري والثقافي للغة العربية ، وهي قضايا لغوية لا نختلف معها من حيث المبدأ ، لكننا نعتبرها خارج إطار اللسانيات بمعناها العلمي الدقيق .
 - تغييبه المنحى الوصفي للظواهر اللغوية العربية .
 - الاقتصار على إعادة إنتاج قواعد النحو العربي القديم شرحاً واختصاراً وتبسيطاً .
- يندرج ضمن الخطاب اللغوي النهضوي مجمل الكتابات العربية التي تناولت قضايا لغوية ظهرت في ظروف حضارية خاصة تتعلق بالنهضة العربية ومستلزماتها الفكرية ، مثل : إحياء اللغة العربية وتراثها ثم إنمائها وجعلها مساندة لمتطلبات عصر النهضة الجديد وحاجياته اللغوية مع التأكيد على البعدين القومي والديني للغة العربية . تلك هي منطلقات وأهداف أعمال أحمد فارس الشدياق وإبراهيم اليازجي وجورجي زيدان (١٨٦١-١٩١٤) والأب أنستاس الكرمللي (١٨٦٦-١٩٤٧) وجبر ضومط (١٨٥٩-١٩٣٠) وعبد القادر المغربي (١٨٨٧-١٩٥٦) ومحمد كرد علي (١٨٧٦-١٩٥٢) وعبد الله العلايلي (١٩١٤-١٩٩٦) ومجمل الكتابات اللغوية الصادرة عن المجمعين العرب في القاهرة ودمشق وبغداد وعمان .
- وتختلف الكتابات اللغوية النهضوية من حيث مصادرها ومنطلقاتها الفكرية والمنهجية مما جعلها تسير في اتجاهات متعددة تتقارب أحياناً لدرجة التداخل في الموضوع والهدف وتتباعد أحياناً أخرى لدرجة التناقض ، نذكر منها على سبيل التوضيح والتقريب :
- اتجاه تقليدي ، يعيد شرح ما قاله اللغويون و النحاة العرب القدامى وتوضيحه ، ويجتهد في الدفاع عن الفكر القديم والاحتجاج له . يتجسد هذا الموقف في كتابات إبراهيم اليازجي وسعيد الشرتوني (١٨٤٧-١٩١٢) ومحمد كرد علي

- وحسين الخضيرى وأحمد العوامري وإبراهيم حمروش (١٨٨٠-١٩٦٠) وناصر على النجدي وغيرهم من أعضاء المجمع اللغوية .
- اتجاه تعليمي توخى إصلاح تعليم النحو العربي القديم وتبسيط قواعده واختصارها في لغة حديثة ميسرة . بدأ هذا الاتجاه مع :
- رفاة الطهطاوي في «التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية» ١٨٦٨
- حسن المرصفي (توفي سنة ١٨٨٩) في «الوسيلة الأدبية» ١٨٧٢
- لجنة من العلماء في «تيسير قواعد تدريس اللغة العربية» ١٩٣٨
- علي الجارم (١٨٨١-١٩٤٩) ومصطفى أمين في «النحو الواضح» وغيرها من الكتابات المدرسية التي حاولت اختصار النحو العربي في قواعده الأساسية في لغة حديثة ،
- اتجاه نقدي - إصلاحي حاول إعادة النظر في فلسفة النحو العربي وأصوله مركزاً على عوامل التعقيد في المنظومة النحوية القديمة وضعف منهجية القدماء في تقديم المادة اللغوية و التعقيد النحوي لها . ذلك ما نجده على سبيل التمثيل لا الحصر عند :
- إبراهيم مصطفى (١٨٨٨-١٩٦٢) في «إحياء النحو» ١٩٣٧ ،
- أمين الخولي (١٨٩٥-١٩٦٦) في مقالته «هذا النحو» ١٩٤٤ ،
- أحمد أمين (١٨٧٨-١٩٥٤) : اقتراح لإصلاح في متن اللغة العربية^(١)
- شوقي ضيف (١٩١٠-٢٠٠٥) في «تجديد النحو» ١٩٤٨ .
- المهدي الخزومي (١٩١٠-١٩٩٣) في «النحو العربي نقد وتوجيه» .
- إبراهيم السامرائي (١٩٢٣-٢٠٠١) «النحو العربي : نقد وبناء» .
- وكان هذا الاتجاه يكمل الاتجاه السابق .
- اتجاه وظيفي دعا إلى تطوير أساليب اللغة العربية وتحريرها من التقليد والمحافظة كي تواكب التطورات الحضارية والعلمية التي تفرضها الحياة العربية الحديثة ذلك ما نجده في كتابات :
- أمين الخولي «-مشكلات حياتنا اللغوية» ١٩٥٦ ،

(١) مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة ، عدد ١٩٥١/٦ وهو بحث ألقى بالمجمع اللغوي بالقاهرة في يناير

- محمود تيمور (١٨٩٤-١٩٧٣) في «مشكلات اللغة العربية» ١٩٥٦
- أحمد أمين في العديد من مقالاته بمجلة مجمع اللغة بالقاهرة .
- اتجاه تاريخي مقارن أخذ أصحابه نصيباً وافراً من الثقافة اللغوية الغربية فحاولوا تقديم تصورات جديدة للبحث في تاريخ اللغة العربية ومقارنتها بغيرها من اللغات السامية والآرية . وقد ضم هذا الاتجاه لغويين عرب ومستشرقين نذكر منهم على سبيل التمثيل لا الحصر :
- جورجى زيدان : «الفلسفة اللغوية» ١٨٦٨ و«اللغة العربية كائن حي» ١٩٠٤ ،
- ويلفنسون : «تاريخ اللغات السامية» ١٩١٤ ،
- برجشتراسر «التطور النحوي للغة العربية» ١٩٢٩ .
- عبد الله العلايلي : «مقدمة لدراسة اللغة العربية» ١٩٣٤ .
- أنستاس الكرملي : «في تناظر العربية واليونانية وفي تناظر العربية واللاتينية» ١٩٣٥ .
- وسار في نهج الكتابة اللغوية التاريخية عدد من اللغويين العرب المعاصرين نذكر من بينهم : إبراهيم السامرائي وعبد الرحمان أيوب وعبد الحق فاضل (١٩١١-١٩٩٢) ورمضان عبد التواب وغيرهم .

الخطاب اللساني العربي

نقصد بالخطاب اللساني الذي تعكسه الكتابات اللغوية التي تستند نظرياً ومنهجياً إلى المبادئ التي قدمتها اللسانيات في مختلف اتجاهاتها الأوروبية والأميركية منذ مطلع القرن العشرين . إن اللسانيين العرب الذين درسوا اللسانيات بفروعها المتنوعة في جامعات أوروبا وأمريكا حاولوا تطبيق ما درسوه على اللغة العربية . ولما كانت النظريات اللسانية الحديثة قد ظهرت على مراحل متدرجة ، فقد كان لكل مرحلة منها طائفة من الباحثين العرب الداعين لهذه النظرية اللسانية أو تلك أو المطبقين لجزء منها على قضايا من اللغة العربية .

قمنا في دراسة سابقة^(١) بتصنيف أولي للكتابة اللسانية العربية حيث قسمناها باعتبار الموضوع الذي تشغل به إلى ما أسميناه لسانيات التراث ولسانيات الأداة (ما

(١) مصطفى غلفان ، بين لسانيات التراث ولسانيات الأداة .

يسميه الفاسي الفهري لسانيات الظواهر) . تتناول لسانيات التراث موضوعاً لها ما كتبّه اللغويون والنحاة العرب القدامى حول اللغة العربية ، وذلك بشرح آرائهم وتأويلها في إطار مقارنة مباشرة أو ضمنية بين التراث اللغوي العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة . أما لسانيات الأداة فتتناول اللغة العربية بالدرس والتحليل من حيث إنها بنية من مستويات مختلفة .

سنحافظ على جوهر هذا التصنيف محاولين توضيحه وتعميقه وضبطه بشكل يجعله إجرائياً . ونعتمد لهذا الغرض في تحديد نوعية الكتابة اللسانية الحديثة المعايير التالية :

- الموضوع ،
 - المنهج ،
 - الغاية .
- نقصد بالموضوع المادة التي يُبحثُ فيها أو يُشتغلُ بها . والموضوع في خطاب اللسانيات العربية أحد الأشياء التالية :
- النظريات اللسانية : مبادئها ومناهجها وأعلامها وما يتصل بها من مفاهيم ومصطلحات .
 - التراث اللغوي العربي كتصورات وطرائق تحليل ومفاهيم ومصطلحات .
 - اللغة العربية الفصحى القديمة أو الحديثة أو إحدى لهجاتها .
- أما المنهج فهو وجهة النظر المتبعة للبحث في موضوع معين . والمنهج في خطاب اللسانيات العربية إما :
- منهج تعليمي تربوي يروم تقديم المعرفة إلى القارئ العربي المبتدئ ،
 - منهج إعادة القراءة الذي يروم تقديم تأويل جديد للتراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات .
 - أحد المناهج العلمية المعروفة في تاريخ الفكر اللغوي مثل ، المنهج المقارن أو المنهج التاريخي أو المنهج الوصفي وغيرها من المناهج الحديثة في دراسة اللغة .
- ونقصد بالغاية الهدف الذي يسعى الباحث اللغوي إلى تحقيقه من خطابه اللساني . ومن أبرز غايات البحث اللساني العربي نذكر :
- تبسيط المعرفة اللسانية وتقريبها من القارئ العربي ؛
 - التوفيق بين الآراء والتصورات الواردة في التراث اللغوي ومضامين النظريات

اللسانية الحديثة ؛

- اقتراح وصف و/أو تفسير جديد لظواهر لغوية من اللغة العربية القديمة أو الحديثة .
تبعاً لما أوردناه من معايير التصنيف المتمثلة في الموضوع والمنهج والغاية يمكن أن
نميز بين ثلاثة أنواع من الكتابة اللسانية نصطلح عليها تباعاً^(١) :

- اللسانيات التمهيدية ،

- لسانيات التراث ،

- لسانيات العربية .

يتشكل موضوع الكتابة اللسانية التمهيدية أو التبسيطية ممّا تقدّمه النظريات
اللسانية الحديثة من مبادئ جديدة في دراسة اللّغة البشرية بصفة عامة ومناهج
تحليل اللغات الخاصة . وتروم الكتابة التمهيدية تقديم اللسانيات ومفاهيمها النظرية
والمنهجية بشكل مبسط قصد تيسير المعرفة اللّسانية للقارئ العربي وتقريبها منه ،
سواء أكان مبتدئاً يلج عالم التخصص في اللسانيات أم قارئاً ينشد التسليح
باللسانيات للاستفادة منها في مجالات معرفية أخرى كتحليل النصوص الأدبية أو
المناهج النقدية أو التاريخ أو الفكر الإسلامي ، وغيرها . وتعتمد اللسانيات التمهيدية
المنهج التعليمي القائم على الوضوح والتبيان والشرح وما يتطلبه كل ذلك من وسائل
مساعدة من أمثلة ورسوم بيانية .

أمّا لسانيات التراث فتتخذ التراث اللغوي العربي القديم في شموليته موضوعاً
لدراساتها المتنوعة . ويعتمد أصحاب هذه الكتابة ما يُعرف بمنهج إعادة القراءة . ومن
غايات لسانيات التراث وأهدافها تأويل التصورات اللغوية العربية القديمة من منظور
البحث اللساني الحديث والتوفيق بين التصورات اللغوية القديمة والنظريات اللسانية
الحديثة ، ومن ثمة إخراج التراث في حلة جديدة تُبين قيمته التاريخية والحضارية
بالتأكيد على احتوائه للمضامين اللسانية الجديدة .

وتعتمد لسانيات العربية بنيات اللغة العربية في مستوياتها المختلفة موضوعاً
تشتغل به وتتمحور حوله كل اهتماماتها النظرية والمنهجية والتطبيقية . ويتم النظر إلى
اللغة العربية في لسانيات العربية باعتبارها نسقاً سورياً أو وظيفياً يمكن وصفه و/أو

(١) انظر تحليلنا المفصل لهذه الأنواع من الكتابات اللسانية في كتابنا : اللسانيات العربية الحديثة وكذلك

حافظ اسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة .

تفسيره في مختلف المستويات المعروفة في التحليل اللساني الحديث من أصواتية *phonétique* وصواتة *phonologie* وصرافة *morphologie* وتركيب *syntaxe* ودلالة *sémantique* . وتتوسل لسانيات العربية في مقاربتها اللغة العربية بمنهج مغاير للمنهجين المعتمدين في النوعين السالفين من الكتابة .

ولا يخرج المنهج في لسانيات العربية عن نطاق المناهج العلمية المتداولة في البحث اللساني الحديث منذ منتصف القرن التاسع عشر كالمناهج التاريخية والمقارن والوصفي والتقابلي . وتسعى لسانيات العربية من حيث الهدف إلى تقديم وصف بنيات اللغة العربية وصفاً جديداً على نهج غير مسبوق في الثقافة اللغوية العربية ، وفق ما وصل إليه البحث اللساني الحديث .

ولكل نوع من الكتابات السابقة سمات وخصائص نظرية ومنهجية تتسم بها وتميزها عن سواها فصلنا فيها القول في دراسة سابقة^(١) .

موضوع اللسانيات وموضوع خطاب اللسانيات العربية

مما يؤسف له في الدرس اللساني العربي الحديث -مثل ما هو الحال في كثير من أهم قضايا الفكرية المعاصرة- أننا نحتاج باستمرار إلى التذكير ببعض أساسيات اللسانيات ومسلماتها مثل ، موضوع اللسانيات والمنحى الوصفي والتفسيري المتبع فيها وما يترتب على ذلك من فرق تصوري بين اللسانيات والنحو وفقه اللغة ، والقول بعدم أفضلية اللغات وما إلى ذلك من الأوليات التي تعدّ من أبجديات اللسانيات في ثقافات أخرى . ويجد متتبع اللسانيات العربية في كثير من الكتابات اللسانية العربية ابتعاداً صريحاً عن حدود التحليل اللساني كما هو متعارف عليه في اللسانيات الحديثة .

من المعروف أن سوسير حدّد موضوع اللسانيات تحديداً دقيقاً عندما قال : إن الموضوع *Objet* الحقيقي والوحيد للسانيات هو دراسة اللسان في ذاته ومن أجل ذاته^(١) . ويبدو هذا التحديد عادياً جداً بالنسبة إلى اللسانيات الفرنسية أو الإنجليزية

(١) مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية دراسة في المصادر والأسس النظرية والمنهجية ، وكذلك حافظ اسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة .

(2) F.de Saussure, Cours de linguistique générale, p317.

أو غيرها من اللسانيات الخاصة التي تتخذ تباعاً لها من اللغتين الفرنسية والإنجليزية أو غيرها موضوعاً تبحث فيه . لكننا حين ننظر في الكتابات اللسانية العربية التي تجعل من اللغة العربية كنسق صوري أو وظيفي ، موضوعاً تشتغل حوله وتوليه عنايتها في مختلف مستويات التحليل اللساني المعروفة ، نجد أنها تُعدّ على أصابع اليد الواحدة ؛ وهو ما يثير جملة من التساؤلات حول موضوع اللسانيات وحدوده في اللسانيات العربية . لقد كان مفترضاً أن ينصب التحليل اللساني العربي أولاً على اللسان العربي باعتباره نسقاً/ نظاماً صوتياً أو صرفياً أو تركيبياً أو دلالياً أو تداولياً أياً كانت النظرية أو المنهج المعتمد في تحليل هذه الأنساق اللغوية .

ومقابل وضوح طبيعة موضوع اللسانيات ؛ بغض النظر عن النقاش العلمي الدائر حول التصورات النظرية والمنهجية المتعلقة بطبيعة هذا الموضوع ؛^(١) لا نجد في خطاب اللسانيات العربية تعاملاً فعلياً وحقيقياً مع اللغة العربية . فما فتى الخطاب اللغوي التقليدي يعيد بأساليب متشابهة ما يجده في كتب القدماء من معطيات وأمثلة ومفاهيم وتحليل . أما الخطاب التوفيقي الذي يعيد قراءة التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات - فلا يهتم ببنيات اللغة العربية موضوعاً له بقدر ما يكتفي بفهم وتأويل تصورات النحاة واللغويين العرب القدامى ومصطلحاتهم وطرائق تحليلهم والأصول التي اعتمدها في مقاربتهم للغة العربية . ولا يخرج الخطاب اللساني العربي المتخصص - رغم تميزه النظري والمنهجي - عن هذا المنوال إلا في حدود ضيقة تتعلق بتبسيط بعض الأمثلة والرجوع إلى بعض المعطيات المستقاة من اللغة العربية الحديثة .

لكننا لا نجد في كتابات اللسانيات العربية بأنواعها المتباينة مفهوماً منهجياً محدداً وتصوراً مضبوطاً وواضح المعالم للغة العربية بوصفها موضوع لسانيات العربية ؛ أي اللغة العربية التي يمكن الرجوع إليها بشأن المعطيات الصوتية والنحوية والدلالية . فاللسانيات العربية اليوم في حاجة إلى تدوين وعصر احتجاج جديدين يتلاءمان وواقع اللغة العربية ويسايران ما وصل إليه البحث اللساني عالمياً . ومن مفارقات الدرس اللساني العربي المعاصر أننا نجد مقابل هذا الصمت

(١) انظر ما كتبه تشومسكي حول مقارنة اللغة المجسدة خارجياً *Externalised language approach*

ومقاربة اللغة المبينة داخلياً *Internalized language approach* نعام تشومسكي ، المعرفة اللغوية .

الرهيب إزاء موضوع لسانيات العربية - إلا في حالات نادرة جداً - كتابات ودراسات لسانية عربية تدعو إلى ضرورة ربط مبادئ البحث اللساني الحديث بالنشاط اللغوي العربي القديم . وقد أصبحت هذه الدعوة لاحقاً محور جل الكتابات اللسانية العربية حتى ليخيل للدارس المتتبع أن موضوع اللسانيات ليس هو تحليل البنيات اللغوية ، وإنما إعادة قراءة الفكر اللغوي القديم في ضوء النظريات اللسانية الحديث ، ولنا عودة لهذا الموضوع في فصل لاحق من هذا الكتاب .

وقد خلق هذا التحول في طبيعة الموضوع قياساً على ما هو معمول به في لسانيات الفرنسية أو لسانيات الإنجليزية ، تقليداً لسانياً جديداً في الثقافة اللغوية العربية الحديثة يتمثل في ما أسميناه بـ«لسانيات التراث» وهي الممارسة اللغوية التي تستهدف دراسة الفكر اللغوي العربي القديم من حيث إنه تصورات ومفاهيم ومصطلحات وطرائق تحليل في ضوء النظريات اللسانية الحديثة^(١) . ويستعمل «لسانيو التراث» شتى الوسائل للوصول إلى أن التراث اللغوي العربي يحتوى ما يضاهي الأفكار والتصورات التي جاءت بها مختلف النظريات اللسانية الجديدة .

إن قيام لسانيات العربية في المستوى المنشود يتطلب أولاً وبالضرورة التقيد بالشروط النظرية والمنهجية التي ينبنى عليها البحث العلمي في اللسانيات والتي تتلخص أساساً في تحديد الموضوع المدروس ووصفه وتفسيره في إطار مجموعة من الفرضيات التي تقترحها نظرية معينة . إن الدرس اللساني العربي في حاجة ماسة إلى تأسيس نظري ومنهجي لموضوعه ، حتى يستجيب للمتطلبات المنهجية في الدراسات اللسانية والمتمثلة إجمالاً في تحديد مجموع الأدوات المعرفية والتقنيات التي تستخدمها اللسانيات لتحديد موضوعها والبحث فيه . ويتبين من تحليل الكتابات اللسانية العربية بمختلف مشاربها واتجاهاتها^(٢) ، أن اللسانيات العربية الحديثة تفتقد - إلا في حالات نادرة - إلى رؤية منهجية تحدد طبيعة اللغة العربية كموضوع للتحليل اللساني ، أي باعتبارها مصدر المعطيات المادية التي يشتغل بها اللسانيون العرب المحدثون أو التي يفترض أنهم يشتغلون بها .

إن تطور البحث اللساني العربي وازدهاره مرتبط نظرياً ومنهجياً بمدى قدرته على

(١) مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية .

(٢) المرجع نفسه ، وكذلك حافظ اسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة .

أن يجعل من اللغة العربية موضوع دراسته العلمية وفق الشروط التي تحدّد النظريات اللسانية ، وهو ما يعني أنه بالإمكان الاشتغال بها كموضوع اختباري مكتوب أو منطوق يكون قابلاً للتصور بكل موضوعية . وإذا سلمنا بأن اللسان هو موضوع اللسانيات الوحيد و الحقيقي يتعين علينا استحضار الأوليات المنهجية المتعلقة بتحديد الموضوع في اللسانيات وفي كل العلوم ، ومنها أن الموضوع ليس معطى جاهزاً ولكنه بناء تصوري نظري . إن «وجهة النظر هي التي تخلق الموضوع» على حد تعبير دو سوسير ؛ أي إن موضوع اللسانيات مرتبط بالنظرية التي يتم تحديده من خلالها ويحلل في ضوءها .

إن شرط إمكان وجود لسانيات العربية مرتبط نظرياً ومنهجياً بمدى قدرتها على اكتشاف الموضوع الخاص بها وهو اللغة العربية أو إحدى لهجاتها ورصدها باعتبارها معطى قابلاً للتحليل والبحث فيها بواسطة نموذج لساني عام يمكن من إبراز خصائص هذا الموضوع وملامحه .

الفصل الثالث

حفريات الفرص الضائعة

تناولت العديد من الدراسات واقع البحث اللغوي العربي الحديث . ولئن تفاوتت هذه الدراسات من حيث قيمتها ومدى قدرتها على سبر أغوار إشكالية وضع اللسانيات في الثقافة العربية ، فإنَّ ما يجمع بين هذه الدراسات على اختلاف مشاربها الفكرية ومواقفها إزاء هذه الإشكالية ، أنَّها عاجلت أزمة البحث اللساني العربي من منظور أني محض مُبعدة جملة من الوقائع التاريخية الهامة المرتبطة بالموضوع ؛ إذ غالباً ما يتم تجاهل وضع الكتابة اللسانية العربية في السياق التاريخي الذي ظهرت فيه سياسياً وفكرياً واجتماعياً .

بيد أنَّ الاستعانة بالمنظور التاريخي لا تعني البتة الرغبة في العودة إلى الوراء للبكاء على الماضي وتمجيده أو التعلق به ، كما أنَّها لا تعني أيضاً إلقاء مشاكل الحاضر وهمومه على كاهل الماضي في عناصره المختلفة ومواقفه المتباينة . إن تناول الوضع الراهن للسانيات العربية الحديثة من منظور تاريخي يساعد على فهم ما جرى في الماضي وما يجري الآن ، وبالتالي سيسمح لا محالة باستنطاق أدق وأوضح لكثير من المظاهر التي يعيشها الدرس اللساني العربي الحديث ؛ واستكشاف أعمق وأشمل للعوامل التي أسهمت بشكل أو بآخر ، وبنسب متفاوتة في الوضع الراهن للسانيات العربية ، ومن ثمة كان لها أثرها الفاعل في توجيه مسار البحث اللساني العربي نحو ما هو عليه اليوم^(١) .

لقد كان أمام الثقافة العربية الحديثة منذ النهضة العربية ، وتحديدًا منذ منتصف القرن التاسع عشر ثلاث فرص تاريخية حاسمة لتعامل إيجابي مع الفكر اللساني

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتابنا اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، حفريات النشأة والتكوين .

الحديث المستورد من الغرب . وتتجلى هذه الفرص في معالم تاريخية كبرى في الفكر العربي الحديث هي :

✳ أولاً : النهضة العربية الحديثة ؛

✳ ثانياً : إنشاء أول جامعة عربية وهي الجامعة المصرية سنة ١٩٠٦ ؛

✳ ثالثاً : اهتمام المستشرقين باللغة العربية .

لا ننكر تداخل هذه الفرص تاريخياً وفكرياً ، لكن ما يجمع بينها هو أنها أعطت الثقافة اللغوية العربية التقليدية فرصة جديدة للانفتاح على ثقافة الغير والاستفادة من تطور المعرفة اللسانية ، لا سيما وأن هذه الفرص ؛ أياً كانت دوافعها السياسية والاقتصادية والثقافية التي أدت إليها ، حصلت في وقت كانت فيه الثقافة العربية الحديثة على عتبة عهد جديد ، وتبحث عن الوسائل الكفيلة بالإقلاع السياسي والفكري والاجتماعي . ففي الوقت الذي كان التخلف والتردي والانحطاط بأنواعه يضرب أطنابه في البيئات العربية سياسياً واجتماعياً وفكرياً ، لم تكن كثير من المعوقات والحواجز والإشكالات الزائفة والخاطئة قد ظهرت بعد في سلوكنا الفكري . لقد كانت الثقافة العربية في خضم تحولات كبرى تحبل بمختلف القفزات النوعية الطموحة إلى تجاوز ما هو قديم وتقليدي على كافة الأصعدة ولاسيما في مجال الفكر والمعرفة .

الفرصة الأولى:

بدأت النهضة العربية كما هو معروف أول ما بدأت في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر على عهد محمد علي (١٧٦٩-١٨٤٨) . وكان لهذه النهضة أبعاد مختلفة سياسية وفكرية واجتماعية . وطبيعي أن ما يهمننا بالدرجة الأولى في العلاقة التاريخية بين أوروبا والعالم العربي هو الجانب الفكري . «فبعد عهد غير قصيرة من الانحطاط والتخلف والجهل والتجاهل ، تم دخول كثير من العلوم والمعارف الجديدة إلى حقل الثقافة العربية أو على الأصح عودتها من جديد كالطب والطبيعات والرياضيات والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية»^(١) . وكان من النتائج المباشرة لهذا التحول الفكري الكبير ما واكب دخول المعارف السالفة وغيرها

(١) جورج زيدان ، تاريخ الأدب العربي ، ص ١٦٤ .

من إنشاء المدارس والمعاهد العلمية المختصة في مجالات المعرفة المتعددة ، كما جيء بالمطابع وأنشئت المجلات والصحف وطُبعت الكتب^(١) .

وعلى هذا المنوال ، وبوتيرة سريعة ، بدأ الانتعاش يدب من جديد في شرايين الحياة الفكرية العربية . وتطلبت هذه الحركة الجديدة من اللغة العربية جهوداً جبّارة لمواكبة مظاهر التّحولات التي بدأت تعرفها مناحي الحياة العربية الجديدة . وقد ترتّب عن الوضع الناشئ حركة لغوية جديدة تمحورت أساساً حول الترجمة إلى اللغة العربية وإيجاد المصطلح الملائم للعديد من الأوضاع التي دخلت البيئة العربية الجديدة في مختلف مجالات الحياة .

وإذا كان عهد التأسيس الإصلاحي يبدأ بالإصلاح اللغوي ، فمن الطبيعي أن يرتبط تطوير الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية باهتمام بالغ باللغة نظراً إلى ما لها من دور فاعل في أية نهضة حقيقية . فبقدر ما تتصدع الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية ينعكس ذلك على اللغة كما حصل للغة العربية ذاتها عبر تاريخها الطويل . هكذا بدأت النهضة العربية إذن ، معتمدة أساساً فكرياً عماده النظر إلى الانفتاح على العلم والفكر وما يتصل بهما من معارف وتقنيات حديثة في الغرب والاستعانة بها لتطوير الحياة العربية ، فكان أن تُرجمت الكتب الأوروبية في مختلف العلوم الحديثة إلى اللغة العربية^(٢) ، ثم عمّت الترجمة لتشمل باقي مجالات المعرفة ، وانتشرت المؤلفات المنقولة عن الألسن الأوروبية انتشاراً كبيراً حتى إنّ أغلب الكتب العربية التي ظهرت في عهد محمد علي كانت كتباً مترجمة في شتى ضروب العلوم والفنون . وقد بلغ عدد الكتب المترجمة في عهده مائة وأربعة عشر ١١٤ كتاباً^(٣) ؛ ولم تؤلف إلا كتب قليلة ليست ذات شأن^(٤) .

وكان تعرّف مصر على المدنية الغربية الحديثة بعد حملة نابليون سنة ١٧٩٨ واقتحام الإنجليز ابتداء من سنة ١٨٨٢ الحياة المصرية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً قد فتح الباب أمام دخول ألفاظ جديدة الى اللغة العربية تتعلق بشتى علوم

(١) عمر الدسوقي ، الأدب العربي الحديث ، ص ٥١ .

(٢) إبراهيم مذكور ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين سنة ، ص ١٢ .

(٣) محمود فهمي حجازي ، اللغة العربية في العصر الحديث ، قضايا ومشكلات ، ص ١٨ .

(٤) جمال الدين الشيال ، رفاة الطهطاوي ، ص ١٥ .

وفنون وصناعة المدنية العصرية كالمخترعات وأجزائها وشتى العقاقير والأدوات وصنوف المطاعم والمشارب وأوانيتها وضروب الأثاث وما إليه ومظاهر الحياة الحضرية من ألعاب ومجامع ونحوها^(١) .

وحمل عبء الضغط الحضاري الذي عاشته اللغة العربية للمرة الثانية في حياتها الطويلة أعضاء وفود البعثات التي تم إرسالها إلى أوروبا لتحصيل العلوم الأوروبية الحديثة ونقلها إلى الحياة العربية منذ عهد محمد علي ومن جاء بعده ممن حكموا مصر . «وكانت بداية الترجمة في مصر أيام محمد علي ، وكان رائدها هو رفاعة الطهطاوي ؛ إذ ترجم هو وتلامذته أكثر من ٢٠٠٠ كتاب ، وترجم وحده وهو في باريس اثني عشر كتاباً»^(٢) . ونظراً إلى متطلبات هذه الحركة اللغوية القائمة على الترجمة وما كانت تقتضيه من كفاءات ومهارات لغوية خاصة قادرة على تطويع أساليب اللغة العربية وجعلها مسيطرة لمستلزمات العلم الحديث ومتطلبات الحياة المدنية الجديدة ، تم في مصر إنشاء مدرسة الألسن والترجمة سنة ١٨٣٧ ، التي أسندت إدارتها لرفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣) . «ولنفس الغاية أي متطلبات الترجمة والنقل شهدت تونس سنة ١٨٤٠ تأسيس مدرسة باردو العسكرية ، وهي أول مدرسة تعليمية رسمية تعنى بترجمة النصوص والمؤلفات الأوروبية للغة العربية»^(٣) . وكانت الترجمة أيضاً وراء قيام النواة الأولى لأول مجمع لغوي عربي بدمشق حيث انطلقت بداية المجمع بإنشاء الشعبة الأولى للترجمة والتأليف في خريف ١٩١٨^(٤) .

ومجمل القول ، إن المشاكل اللغوية التي طغت في هذه الفترة كانت تتعلق بإجماع الدارسين والمفكرين والمهتمين بالشأن الفكري العربي حول ضرورة إحياء اللغة العربية وإنمائها لتستجيب لحاجيات النهضة الطارئة ومتطلباتها الجديدة . ولهذه الأسباب تميزت الكتابة اللغوية العربية النهضة ما بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين بالبحث في الوسائل الكفيلة بتنمية اللغة العربية وجعلها

(١) عمر الدسوقي ، الأدب العربي الحديث ، ص ٨٥-٨٦ .

(٢) الترجمة في العالم العربي ، ص ٥٧ . نقلاً عن نهاد الموسى ، اللغة العربية في العصر الحديث ، قيم الثبوت وقوى التحول ، ص ٨٥ .

(٣) جمعة شيخة ، الدراسات اللغوية بكلية الآداب قسم اللغة العربية ، ص ٣٥٢ .

(٤) رشاد الحمزاوي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ص ١٢ .

مسايرة لما يطرأ على الحياة العربية من مظاهر التجديد والتحديث في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية . ويمكن صياغة اهتمامات الباحثين اللغويين النهضويين في محاولاتهم المتكررة للإجابة عن التساؤلات التالية :

- هل تصلح اللغة العربية أن تكون أداة للحضارة الحديثة؟
- هل تضطلع العربية بما يُطلب منها للتعبير عن مقتضيات العلم والفن والصناعة؟

- هل يرجع التقصير إليها أم إلينا نحن مستعملي العربية؟
ليست الأسئلة السابقة بجديدة على الثقافة العربية ، فقد تمّ طرح بعضها ضمناً في فترة سابقة من حياة اللغة العربية وثقافتها ، وذلك حينما حاول العرب والمسلمون في بداية الدولة العباسية نقل ثراث اليونان إلى العربية . لقد أعاد الفكر اللغوي العربي الحديث مجدداً النقاش في إشكالات قديمة لم تخرج الأجوبة المقترحة لها عن نطاق ما كان معروفاً في الثقافة العربية في العهد العباسي وإنّ تغيّرت ملامح السياق الحضاري والفكري عامة .

أمّا من حيث المنهج ، فلم يختلف الخطاب اللغوي النهضوي عن نظيره العربي القديم ، ذلك « أن رواد الفكر اللغوي العربي الحديث لم يضعوا اللغة العربية موضع الدرس النظري والمنهجي ، بل سلكوا فيها خطوات عملية دلّوا بها ما واجههم من مشاكل وقضايا ، ودفعوا اللغة للاستجابة الفورية لمطالب النهضة العلمية والحربية والصناعية التي ظهرت ، فأحيوا ألفاظاً وأساليب واصطلاحات وحاولوا من ذلك ما حاولوا»^(١) . ولم يكن للغويين النهضويين من زاد نظري أو منهجي سوى معرفتهم الدقيقة واطلاعهم الواسع والعميق على المصادر اللغوية العربية القديمة نحواً وصرفاً ولغة وبلاغة يقودهم فيما يعرفون ويبحثون شعورهم الديني وغيرتهم الوطنية على اللغة العربية وتحذوهم الرغبة القوية في المحافظة عليها وتنميتها في الوقت ذاته .

الفرصة الثانية

في إطار النهضة العربية المتوخاة ، ورغبة في تحديث الفكر العربي والتربية ووسائل المعرفة والتلقين ، أنشئت الجامعات العربية لعل أهمها وأشهرها إطلاقاً

(١) أمين الخولي ، هذا النحو ، ص ٤٠ .

الجامعة المصرية التي تمّ بها قيام تعليم مغاير شكلاً ومضموناً لما دُرّج على تلقينه وتعليمه بالمعاهد الإسلامية العتيقة مثل الأزهر والزيتونة والقرويين . وفي هذا المناخ الجديد ، أنشئت بالجامعة المصرية لأول مرة ما أصبح يعرف بكلية الآداب ثمّ قسم اللغة العربية وآدابها . «وتشكّل قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب منذ نشأته من أساتذة كبار على رأسهم طه حسين ومنهم المصريون أمثال أحمد أمين وإبراهيم مصطفى وعبد الوهاب عزام وأمين الخولي وأحمد الشايب وطه إبراهيم وعبد الوهاب حموده ومصطفى السقا وأحمد خلف الله^(١) ، كما «انضم لهؤلاء المدرسين العرب الكبار الذين يعتبرون بحق قادة الثقافة العربية الحديثة طائفة من ألمع المستشرقين المهتمين باللغة العربية وبالبحث اللغوي»^(٢) .

ولا يخفى على أحد أهمية الأسماء العربية السابقة ودورها الرائد في بعث الثقافة العربية الحديثة عامة والأدبية منها خاصة . فمن المعروف أنه كان للجامعة المصرية ولقسم اللغة العربية بها دور رائد في ضخ دماء جديدة في شرايين الحياة الثقافية والأدبية ؛ إذ أسهما بشكل ملحوظ في التعريف بأحدث التيارات الأدبية والمناهج النقدية ، التي تم تطبيقها أو اختبارها في الأدب العربي إبداعاً ونقداً .

الفرصة الثالثة

شكّل الاهتمام الذي أبداه الغرب الأوروبي بالثقافة العربية عامة وباللغة العربية خاصة في إطار ما عرف بالاستشراق ، لحظة تاريخية جديدة بالتسجيل بالنظر إلى الدور الرائد الذي لعبته الحركة الاستشراقية في تنمية البحث اللغوي العربي وتطعيمه بأحدث المناهج والأدوات النظرية وفق أحدث المستجدات العلمية في الدراسات اللغوية وغيرها .

ولا داعي للتذكير بالقفزة النوعية التي أحدثها البحث الاستشراقي في تناوله لقضايا اللغة العربية ومشاكلها القديمة والحديثة على حد سواء ، ولم يكن الباحثون المستشرقون المهتمون باللغة العربية بعيدين عن المحيط الثقافي العربي ، بل إنهم تواجدوا في رحاب بعض الجامعات العربية . «فقد عملت الجامعة المصرية منذ

(١) أحمد الشايب ، دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين ، ص ١٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٨ .

نشأتها على استقدامهم ليشاركوا في النهوض به (يقصد قسم اللغة العربية) كلٌ فيما تخصص أمثال برجسترايشر صاحب «التطور النحوي للغة العربية» و جويدي في «علم اللغة العربية الجنوبية القديمة» وشاده في الدراسات السامية وإينو ليمان في «فقه اللغة»^(١).

ومعروف عن المستشرقين تقيدهم بصرامة البحث العلمي الدقيق ودرايتهم بأحدث مناهج البحث اللغوي ، المتمثلة وقتها في المنهج المقارن والمنهج التاريخي ، وهي المناهج التي عمل هؤلاء المستشرقون على التعريف بها وتطبيقها على اللغة العربية في دروسهم التي ألقوها في رحاب الجامعة المصرية أو في جلسات المجمع العربية بالقاهرة ودمشق أو في أبحاثهم المكتوبة باللغة العربية أو غيرها من اللغات^(٢) . وكان لدروس هؤلاء اللغويين الأجانب نتائجها الإيجابية المباشرة ؛ إذ سرعان ما أعطت أكلها بين أوساط الدارسين العرب الذين كانوا فيما يبدو منجذبين نحو الاطلاع على المعارف الجديدة في مجال دراسة اللغة ومناهجها . وقد أثارت كتابات المستشرقين ومحاضراتهم ودروسهم الجامعية التي عكست ثقافة لغوية جديدة اهتمام الدارس المتخصص والمثقف العربي عامة ، وأصبح ينظر إلى «فقه اللغة» كمقابل للفظ «الفيلولوجيا» باعتباره من الجوانب الخطيرة الجديدة التي تشكل أحد الأصول العامة للدراسات الأدبية في هذا العصر الحديث . ودراسة فقه اللغة على أساس الدراسات السامية والإسلامية يمكن من ردّ أصول الكلمات إلى مصادرها الأولى عربية أو عبرية أو سريانية أو حبشية أو فارسية أو غيرها ، وبهذا تبين المعاني اللغوية الدقيقة أولاً أو تُفهم التراكيب الأدبية ثانياً ، ويمكن الاستفادة من ذلك في تنمية اللغة العربية ثالثاً^(٣) .

(١) أحمد الشايب ، دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين ، ص ١٨ و ص ٢٧ .

(٢) انظر تفاصيل بعض أعمال المستشرقين في الفصل الرابع من كتابنا اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين .

(٣) أحمد الشايب ، المرجع نفسه ، ص ٤٤ .

حصيلة الفرص الضائعة

كان بإمكان الفكر اللساني العربي الحديث أن يعرف مساراً علمياً ومعرفياً مغايراً لما هو عليه الآن في الثقافة العربية الحديثة لو تمّ استغلال هذه الفرص التي أتيحت له استغلالاً مناسباً .

- أين يتجلى عملياً ضياع الفرص التاريخية المشار إليها أعلاه؟
- لماذا ضاعت هذه الفرص التاريخية؟ وكيف حصل ذلك؟
- لماذا لم يتم تناول هذه الفترة من تاريخ الفكر اللغوي العربي الحديث بالبحث والتنقيب^(١)؟

لم تحظ الأسئلة السابقة وغيرها بعناية المهتمين بتاريخ الفكر اللغوي العربي الحديث على الرغم من أهميتها التاريخية . لذا حاولنا ، كما ذكرنا في بداية هذا الفصل ، اعتماد منظور تاريخي لسبر أغوار الإطار المعرفي العام الذي تبلورت فيه الدراسة اللغوية الحديثة بحثاً عن مكانة لاثقة بها في حوض الثقافة العربية الحديثة .

ويلاحظ متتبع مسار الفكر اللساني الغربي في الثقافة العربية الحديثة أن الفرص التاريخية السالفة كانت تحمل في طياتها إمكانية تطور حقيقي للبحث اللغوي العربي وخلق بدائل نظرية ومنهجية للدرس اللغوي القديم . وقد أفادت الفرصة الأولى -فرصة النهضة العربية بروافدها المتعددة- الثقافة العربية ممّا أطلع عليه رجل مثل رفاعه الطهطاوي الذي سافر إلى فرنسا في إحدى البعثات العلمية على عهد محمد علي . وقد مرّ بنا ذكر إنشاء مدرسة الألسن وإسناد إدارتها إلى الطهطاوي . ولا شك أن الطهطاوي وهو يخطط لإنشاء مدرسة الألسن بالقاهرة قد استحضر أمامه نموذج مدرسة الألسن الشرقية بباريس التي تأسست سنة ١٧٩٥ .

ولا تقف أهمية رفاعه الطهطاوي عند إدارة مدرسة الألسن ، فهو « يشكل بمفرده

(١) تعد دراسة حلمي خليل : اللغة العربية وعلم اللغة البنيوي ، على الرغم من إيجازها من أبرز ما كتب في الموضوع . ينظر كذلك : أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب . بالنسبة إلى الدراسات اللغوية الحديثة في لبنان ينظر أمين نخلة ، الحركة اللغوية في لبنان خلال الصدر الأول من القرن العشرين وكذلك الدراسة الرائدة لرياض القاسم : اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي .

فرصة تاريخية قائمة الذات»^(١). لقد حاول هذا الفقيه أن ينقل إلى الثقافة العربية كثيراً من مظاهر الفكر الأوروبي الذي استهواه خلال إقامته بفرنسا وهو ما عكسته مذكراته المعروفة بـ «تخليص الإبريز في تلخيص باريس». يقول الطهطاوي: «ننبّه على ما يقع في هذه السفارة وعلى ما أراه وما أصادفه من الأمور والأشياء العجيبة وأن أقيدّه ليكون نافعا»^(٢).

وتجسد أفكار الطهطاوي في مجال الدراسات اللغوية أول مظهر من مظاهر التلاقح الإيجابي بين ثقافتين مختلفتين. ويقدم الطهطاوي في مذكراته السالفة الذكر، وكذلك في كتابه «التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية» الصادر سنة ١٨٦٩ جملة من الأفكار الجديدة التي توصل إليها البحث اللغوي في فرنسا، سواء تعلق الأمر بدراسة اللغة الفرنسية أو باللغة العربية على يد المستشرقين أمثال دي ساسي (١٧٥٨-١٨٣٨) وبرسفال ١٧٩٥-١٨٧١ *Caussin de Perceval*. ويشكل كتاب الطهطاوي التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية «بداية ما يسمى بحركة إصلاح النحو العربي في العصر الحديث والمقصود بها تخليص الكتب النحوية من العبارات الغامضة والاختلافات النحوية والشروح الجزئية وإعادة صياغتها بأسلوب واضح وبأمثلة من اللغة الحية المستعملة، وأنه كان أول من استعمل الجداول التوضيحية لتسهيل تعلم مسائل النحو العربي. وقد كان الطهطاوي متأثراً في صنيعه بما لاحظته من مؤلفات مماثلة في نحو اللغة الفرنسية»^(٣).

ولا يتسع المقام لتقديم عرض مفصل لأفكار رفاة الطهطاوي^(٤)، لذلك نكتفي بإشارة موجزة إلى ما صدر عن هذا الرجل من أفكار لغوية لم تكن وقتها متداولة في

(١) محمود فهمي حجازي، أصول الفكر العربي الحديث، ص ١٢٥.

(٢) رفاة الطهطاوي، تخليص الإبريز في تلخيص باريس، ص ١٤١.

(٣) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦٠.

(٤) للاطلاع على أفكار الطهطاوي اللغوية يمكن الرجوع إلى:

- مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص ٢١-٣٣.

- محمود فهمي حجازي، أصول الفكر العربي الحديث، ويتضمن كما أشرنا إلى ذلك كتاب

الطهطاوي: تخليص الإبريز في تلخيص باريس الذي صدر أول مرة سنة ١٨٣٤.

- المقدمة التي كتبها البدرائي زهران لمؤلف رفاة الطهطاوي: التحفة المكتبية في تقريب العربية.

البيئة المعرفية العربية . ويمكن الحديث بإيجاز شديد عن جهود الطهطاوي اللغوية من زاويتين :

أولاً : بالقياس إلى الفكر اللغوي العربي قبل الطهطاوي ؛
ثانياً : بالقياس إلى البحث اللغوي السائد في أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي .

بالنسبة إلى الفكر اللغوي العربي السائد في هذه الفترة ، أسهم الطهطاوي في وضع اللبنيات الأولى لبحث بعض القضايا اللغوية الهامة التي ستحتل صدارة الدرس اللغوي النهضوي مثل : التعريب ووضع المصطلح ، و تبسيط تدريس النحو العربي . كما كان له فهم جديد لطبيعة اللغة عامة . أمّا بالنسبة إلى الفكر اللغوي عامة ، فإن الطهطاوي تعرّف إلى شيخ المستشرقين سيلفستر دي ساسي (١٧٥٨-١٨٣٨) *Silvestre de Sacy* وتلامذته ، و أدرك بوضوح المسار الجديد الذي اتخذه البحث اللغوي الغربي في إطار المناهج اللغوية الجديدة التي بدأت ملامحها تبدو في الأفق ، ويتعلق الأمر أساساً بالمنهج المقارن مع فرانتز بوب (١٧٩١-١٨٦٧) *F. Bopp* تلميذ دي ساسي في اللغة العربية .

ومجمل القول إن أفكار الطهطاوي الجديدة كان بمقدورها أن تؤسس لقيام فكر لغوي عربي مغاير كلياً للفكر اللغوي التقليدي ، لو توفّر المناخ الفكري المطلوب ، وعمل الذين جاؤوا بعد الطهطاوي على تطوير ملاحظاته وانطباعاته اللغوية واستثمارها في تحليل اللغة العربية ، و تبسيط تدريس النحو العربي وإعادة وصف اللغة العربية واعتبار مظاهر تطورها ، وهي أمور لم تغب عن بال الطهطاوي ، ومن ثمة كان من الممكن أن نواكب الغربيين في هذا المجال الذي بعدت فيه المسافة بيننا وبينهم^(١) .

إلا أن شيئاً من هذا التطور في الدرس اللغوي لم يحصل ليضيّع الفكر اللغوي العربي فرصة تاريخية نادرة . و كما ضاعت الفرصة الأولى ضاعت الفرصة الثانية ، فلم تحقق الجامعة المصرية القفزة النوعية التي كانت منتظرة منها في مجال البحث اللغوي عامة ، وفي دراسة اللغة العربية خاصة . وعلى الرغم من إنشاء قسم اللغة العربية وآدابها منذ تأسيس كلية الآداب بالجامعة المصرية ، لم تعرف الدراسات

(١) البدراري زهران ، التحفة المكتبية في تقريب العربية ، لرفاعة الطهطاوي ، ص ٣٨٥ ، هامش رقم ٣ .

اللغوية العربية في ما يبدو أي تغيير نظري أو منهجي يذكر . فقد «كانت المواد اللغوية من نحو وصرف وبلاغة ولغة تدرس بكلية الآداب طبقاً لما كان عليه الأمر في معاهد أخرى كالأزهر ودار العلوم التي كانت خير معهد يدرس علوم اللغة دراسة نظرية وتطبيقية في حدود ما انتهى إليه جهود السابقين»^(١) . ويلاحظ أن أساتذة قسم اللغة العربية كان يغلب عليهم التكوين الأدبي والنقدي . أمّا اللغويون منهم ، فقد انحصر اهتمامهم بالدراسات اللغوية في حدود نقدهم أصول النحو العربي العامة وقواعده ومناهج النحاة العرب والبلاغة العربية القديمة في قوالها وقواعدها البيانية .

ويتضح أن قسم اللغة العربية في بداية نشأته كان خلواً من الأخصائيين في مجال الدراسات اللغوية الحديثة والقادرين علي التأثير الفعلي في واقع الدرس اللغوي العربي داخل الجامعة العربية وخارجها . وكان أثر الفكر اللساني الجديد خفياً لا يكاد يلمس في أعمال أبرز لغويي هذه الفترة لعل أبرزها ما قام به إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو»^(٢) . وعلى الرغم من الجدل الكبير الذي أثارته محاولته في الثقافة العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين ، فإنها وغيرها مما ظهر في إطار تيسير النحو العربي ، ظلت تدور في حلقة مفرغة ولم تخرج عن حدود ما وضعه القدامى وما جاء في كتاب سيبويه وغيره من علماء العربية القدماء^(٣) .

وكان علينا أن ننتظر مواعيد أخرى مع التاريخ . ولا نتوفر على المعلومات التاريخية الدقيقة التي تمكن من معرفة متى شرع قسم اللغة العربية بالتحديد في تدريس علم اللغة الحديث ، ومن قام بهذه المهمة . ومما يدعم خلق قسم اللغة العربية وآدابها من مهتمين فعليين بالدرس اللساني الحديث ، أن أول تأليف جديد باللغة العربية في «علم اللغة» بمعناه الحديث جاء من خارج قسم اللغة العربية وآدابها ، ذلك إن صاحب كتاب «علم اللغة» علي عبد الواحد وافي كان يشغل كرسي الفلسفة بدار العلوم وهو أحد الأخصائيين الأوائل في علم الاجتماع . ويشير المؤلف نفسه إلى أنه «وقف قسطاً من جهوده على هذا العلم ، وقام بتدريسه مدة طويلة ، وأنه قام بأول

(١) أحمد الشايب ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٢) انظر أمثلة لذلك في : عز الدين المجدوب ، المنوال النحوي العربي .

(٣) حلمي خليل ، علم اللغة البنيوي واللغة العربية ، ص ١١ .

محاولة في هذا السبيل»^(١) . و تقدم لنا مضامين مؤلف وافي ومصادره الرئيسة فكرة تقريبية عمّا كان يروج من معارف لغوية أو يُدرّس منها بعد افتتاح التدريس بكلية الآداب ، وهي مضامين تعود في مجملها إلى لغويات القرن التاسع عشر . لقد جاء كتاب وافي «مقدماً خاصة للدراسات التاريخية ومبنياً على الفرضيات التي تُعتبر سابقة لفترة نضج الدراسة اللسانية ورشدها»^(٢) . ويذكر حلمي خليل أنه لم يرد في كتاب وافي السابق الذكر «ذكر أي عالم من علماء الدراسة الوصفية أو مدارسها ، بل كان بعضهم من أصحاب الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة مثل «ماكس مولر» و«فرانز بوب» و«لاسكن» ؛ والمرة الوحيدة التي ذكر فيها اسم «دي سوسير» و«أنطوان ميه» اكتفى بقوله أنهم من أصحاب علم الاجتماع اللغوي»^(٣) .

ويعدّ إبراهيم أنيس (١٩٠٦-١٩٧٨) أول اللغويين العرب المختصين ، و كتابه «الأصوات اللغوية» الصادر سنة ١٩٤٧ ، في نظر العديد من الدارسين «أول كتاب مؤلف بالعربية يعرض الموضوع من وجهة نظر العلم الحديث»^(٤) ؛ «ويُقدّم لأول مرة دراسة متكاملة عن الأصوات وطرق دراستها بعامة وأصوات اللغة العربية خاصة ، وذلك وفق المنهج الحديث»^(٥) .

ومهما يكن من أمر هذه الوقائع التاريخية التي تجسّد بوضوح الارتباك الحاصل في تعامل الثقافة اللغوية العربية في محيطها الجامعي والفكري العام مع علم اللغة الحديث ، فمن المؤكد أن الجامعة المصرية الناشئة لم تتمكن لأسباب متعددة ومتنوعة من تغيير واقع البحث اللغوي العربي إلّا قليلاً وبشكل لا يمكن الاعتداد به أو اعتباره تحولاً معرفياً جديراً بالتسجيل كما حصل بالنسبة إلى مجالات أخرى ، مثل الأدب والنقد والفكر الإسلامي . وبذلك ظلّت صورة الدرس اللغوي العربي القديم نحواً وصرفاً وبلاغة ولغة قائمة في المخيلة الفكرية العربية ليس لدى ذوي الثقافة العامة فحسب ، بل

(١) علي عبد الواحد وافي ، علم اللغة ، ص ٤ .

(٢) عز الدين المجدوب ، المنوال النحوي العربي ، ص ٢٢ .

(٣) حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٤٥ وانظر تحليلنا المفصل لمصادر كتاب وافي في دراستنا : اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين ، ص ١٣٥-١٤٣ .

(٤) محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص ٢٤ .

(٥) حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث ، ص ١٤٨ .

أيضاً لدى جلّ الباحثين و الأخصائيين أنفسهم في كثير من الأحيان .
وكان علينا أن ننتظر حلول سنة ١٩٥٥ ليصدر كتاب تمام حسان «مناهج البحث في اللغة» الذي يعد «أول كتاب يقدم باللغة العربية المفاهيم الأساسية لعلم اللسانيات بعد نضجه المنهجي فيما اشتهر بين الدارسين باللسانيات الوصفية»^(١) .
ولم تكن الفرصة الثالثة بدورها ،فرصة اهتمام الدارسين المستشرقين باللغة العربية ، كافية لاستدراك الزمن الضائع ، إذ لم تفلح أبحاث المستشرقين -حتى الصادقين والمخلصين منهم لقضايا اللغة العربية- في تغيير موقف الثقافة اللغوية العربية وجعلها تقترب أكثر من الفكر اللساني الحديث والتعامل معه إيجابياً ، دون خلفية حضارية .
وقد كان اتصال المستشرقين بالثقافة اللغوية العربية في معظم الحالات مباشراً ؛ إذ كانوا يكتبون باللغة العربية ويحاضرون بها لاسيما أولئك الذين استقدمتهم الجامعة المصرية والجامع العربية في دمشق والقاهرة للتعريف بالبحث اللغوي الجديد الذي باتوا ينهجونه ، وبناتجه النظرية والمنهجية في دراسة اللغة العربية .

وبالفعل دعا جلّ المستشرقين المثقفين العرب والمهتمين باللغة العربية إلى ضرورة الاطلاع على مبادئ علم اللغة في مفهومه الجديد عند الدارسين الغربيين . وقد لا نحتاج إلى الوقوف على دعوة المستشرقين المتكررة إلى تبني مناهج جديدة في دراسة اللغة العربية . وقلّما خلا مؤلف أو دراسة من هذه الدعوة سواء بكيفية مباشرة أم غير مباشرة مع الإشارة إلى أنّه نادراً ما كان يتم تحديد المقصود من عبارة «المناهج العلمية الجديدة» في دراسة اللغة . ونكتفي بالإشارة إلى نموذج واحد من بين هؤلاء المستشرقين الداعين إلى تجديد البحث اللغوي العربي ، ويتعلق الأمر بالمستشرق الألماني جوطلوب برجشتراسر (١٨٨٦-١٩٣٢) *G.Bergsträsser* في كتابه الموسوم «التطور النحوي للغة العربية» الصادر سنة ١٩٢٩^(٢) .

(١) عز الدين المجدوب ، المنوال النحوي العربي ، ص ٣٠ .

(٢) برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . وتوجد طبعة أخرى لهذا الكتاب نشرها المركز العربي للبحث والنشر بالقاهرة سنة ١٩٨١ . ونعتمد طبعة رمضان عبد التواب ، نظراً إلى دقتها . والكتاب في الأصل محاضرات ألقاها صاحبها في رحاب الجامعة المصرية التي استدعته خلال العام الجامعي ١٩٢٩-١٩٣٠ لتنشيط البحث اللغوي بقسم اللغة العربية بكلية الآداب .

بدأ برجشتراسر محاضراته مشيراً إلى وجود جملة من الأفكار اللسانية الجديدة التي بإمكانها أن تقدم أسساً نظرية حديثة في دراسة اللغة العربية دراسة علمية وفق المناهج اللغوية الجديدة . ولقد كان واضحاً بالنسبة إلى برجشتراسر أن «علم اللسان الغربي في مفهومه الجديد ، له طرقات السؤال والبرهان بعيدة عن تعليم اللغات العادي في المدارس»^(١) .

وفي هذا الباب ، يميّز برجشتراسر تمييزاً دقيقاً بين اتجاهين بارزين في دراسة اللغة باتت معرفتهما ضرورية لمقاربة اللغة العربية مقارنة تتجاوز ما قام به القدماء ، هما : الوجهة التاريخية والوجهة النظامية . ارتبطت الوجهة الأولى بعلم اللغة التاريخي وعُرفت في الأوساط الفكرية في الشرق العربي مع بحوث بعض المستشرقين ودروسهم أمثال : ويلفنسون ودي رعد وفيشر وإثوليتمان وجويدي ونيليلو وشاده وقد درّسوا كلهم باللغة العربية ؛ وبها أَلّفوا . ودراسة اللسان العربي ، من الوجهة التاريخية ، تعني دراسته من جهة نشأته ، وتكوّنه ، وأصول حروفه وأبنيته ، وأشكال الجملة ، والتغيرات التي وقعت فيه مع توالي الأزمان واستنتاج العوامل التي سببت خصائص اللسان العربي التي تميّز بها في أزهى عصوره ؛ يعني خلال القرون الأولى بعيد الهجرة^(٢) . ولدراسة العربية من الوجهة التاريخية «فائدتان : أولاهما إكمال معرفة اللغة العربية وشؤونها ، والأخرى هي التوصل إلى معرفة طرائق علم اللسان الغربي على العموم بأسهل وجه .

أما الوجهة الثانية التي يمكن اتباعها في دراسة اللسان فهي « النظامية ، وهي أن ننظر إلى طور معين من أطوار تاريخ لغة معينة ، ونتساءل ما هي خصائص اللغة في هذا الوقت؟ وكيف ترتبط كل واحدة منها بسائرها؟ وما فائدة حروفها وأبنيتها؟ وما تحوزه من الوسائل لتأدية المعاني؟ وكيف تستعملها؟»^(٣) . والوجهة النظامية قريبة من الصرف والنحو العاديين .

لكن ما الفرق بين الوجهة التاريخية والنظامية؟ يجيب برجشتراسر : « الوجهة النظامية علمية محضة لا عملية ، وذلك أنه لا رعاية فيها إلى هل يجوز أن يقال كذا

(١) برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ، ص ٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧ .

(٣) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

وكذا ، بل يكتفي بإثبات الوجود حقيقة في السَّماع دون تفريق بين المقبول والمردود»^(١) . لنتمعن كيف يُميّز برجشتراسر عملياً بين الوجهتين التاريخية والنظامية من خلال مثال من اللغة العربية يتعلق بظاهرة جمع التكسير . «فالمسألة التاريخية فيه هو ما هو أصله؟ وكيف نشأ من ذلك الأصل؟ و أنَّ أوائل استعمال الجمع المكسر ترجع إلى زمان قديم ، وأنَّ القليل من أبنيته يوجد نظيره في اللغات السامية الشمالية وأكثرها خاص بالعربية والحبشية»^(٢) .

أمّا دراسة الظاهرة نفسها من الوجهة النظامية فتبتدئ بالسؤال عن «أي نسبة تقوم بين الجمع المكسر والجمع السالم وسائر الأبنية الدالة على جملة أو كثرة وما الفرق بين هذه الأنواع كلها في المعنى وفي الاستعمال»^(٣) . وبلغه «بنيوية» أكثر وضوحاً نقول : إن الجمع في اللغة العربية يشكل نسقاً من النسب المتألفة بين وحدات مختلفة هي جمع التكسير والجمع السالم وسائر الوحدات الدالة على ذلك . وجدير بالتسجيل هنا أن برجشتراسر كان سباقاً إلى التعريف بالمنهج الناشئ وقتئذ في البحث اللغوي في أوروبا ويتعلق الأمر بما أسماه بالوجهة النظامية التي سترتبط بالمنهج الوصفي أو البنيوي كما سيُصطلح على ذلك لاحقاً .

وفي كلام برجشتراسر بما احتوته فقرات كتيبه المذكور جملة من الأفكار الأساسية في اللسانيات الحديثة التي كانت متداولة في أوروبا وأميركا مع نهاية العقد الثالث من القرن العشرين . فتسميات مثل «النظامية» وعبارات من قبيل «لا رعاية» و«هل يجوز» و«إثبات الوجود» و«دون تفريق بين المقبول والمردود» وما شابه ذلك ؛ لا علاقة لها البتة بالوجهة المعيارية التي يتضمنها النحو العربي في صورته التعليمية ، وإنّما ترتبط أساساً ، مثلما هو معروف بالدرس اللساني الوصفي الذي أرسى معالمه وأسسّه الجديدة دو سوسير .

وعندما يُقرّر برجشتراسر أنَّ الوجهة النظامية أقرب إلى المعتاد من الوجهة التاريخية^(٤) ، فإنّه يردّد الفكرة التي قدّمها سوسير في تبريره لأسبقية ما هو أني

(١) المرجع نفسه ، ص ٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧ .

(٤) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(تزامني) على ما هو تعاقبي (حركي) انطلاقاً من أن ما هو تاريخي ليس له أية قيمة بالنسبة إلى الجماهير المتكلمة بلسان معين^(١). وكما عند بعض اللسانيين البنيويين لاسيما لسانيي حلقة براغ^(٢)، فإن برجشتراسر لا يرى مانعاً من خلق تكامل بين التاريخي والنظامي متى اقتضت الضرورة ذلك على الرغم من التمييز بينهما منهجياً^(٣).

ما الذي يمكن استنتاجه مما سبق تقديمه؟ يستغرب متتبع الفكر اللغوي العربي الحديث وجود أفكار لسانية متقدمة جداً على زمانها دون أن تتمكن من خلق أي تأثير مباشر على الفكر اللغوي العربي الناشئ، ذلك «أن هذا الحديث لم يكن كافياً للفت النظر إلى منهج جديد في دراسة اللغة، ولكن جهود برجشتراسر وغيره من المستشرقين ظلت بين جدران الجامعة ولم تلفت أنظار المهتمين بدراسة اللغة»^(٤). ولم يكن من الممكن تعميم تلقين مثل هذه الأفكار وتعليمها وإشاعتها إلا بعد النصف الثاني من القرن العشرين وبكيفية خجولة تكاد لا تظهر ولا تتجاوز قاعات المحاضرات وكراسات البحث الجامعي. لقد كان علينا كما سبقت الإشارة إلى ذلك أن ننتظر ظهور مؤلف تمام حسان «مناهج البحث في اللغة» لنجد أخيراً كلاماً عن قضايا لسانية جديدة أشير إليها في بداية القرن العشرين. فهل كان فهمنا واستيعابنا بطيئاً كل هذا البطء حتى نتمكن من الكتابة باللغة العربية في الموضوع ذاته بعد مرور عقود من الزمن؟ أمّا التطبيق الفعلي لهذه الأفكار فقد لا يرى النور إطلاقاً. وتلك حكاية أخرى.

تأويل الفرص الضائعة

أسهم جو النهضة العربية الذي ساد العالم العربي عامة ومصر وبلاد الشام خاصة في إحياء كثير من كتب التراث اللغوية والأدبية والدينية والتاريخية وما صاحب ذلك من تغيير في تصور قضايا الأدب العربي ومناهج التحليل. غير أن هذه

(1) F.de Saussure, Cours de linguistique générale, p117.

(٢) حول حلقي براغ اللسانية ينظر كتابنا: اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات.

(٣) - برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية.

(٤) - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٤٢.

الصحة الفكرية لم تعط فيما يبدو لنا أية نتيجة تذكر في الدرس اللغوي العربي الذي ما فتئ يعيد استهلاك وإنتاج ما كتبه اللغويون والنحاة القدامى في شكل شروح وتهذيب واختصار للإنتاج القديم . ولم يتجاوز نقد النحو العربي محاولات القدامى أنفسهم مثل ابن مضاء القرطبي . ولم تتمكن الجامعة المصرية من نشر الفكر اللساني الجديد إلا بشكل محدود في الزمان والمكان . وعلى الرغم من أن ما قام به المستشرقون من نشاط فيلولوجي يختلف كلياً عما دُرِج القيام به في الثقافة اللغوية العربية ، فلم يكن لأعمالهم أي أثر بعيد في تحليل أنساق اللغة العربية وتغيير أسلوب دراستها ، بحيث لم تتغير نظرة الثقافة العربية إلى قضايا اللغة العربية إجمالاً إلا ما كان من محاولات تيسير النحو العربي وهي المحاولات التي بدأها إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» الصادر سنة ١٩٣٧ . ولم تكن هذه المحاولات كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، تندرج في إطار تصور نظري أو منهجي محدد وواضح ، بل جاءت عبارة عن ملاحظات معزولة ومتفرقة حول بعض أبواب النحو العربي ، بل إن العديد منها وارد في بطون أمهات كتب النحو العربي .

ولم ينتج عن توافد المستشرقين على رحاب الجامعات العربية والجامع العربية بحوث عربية مقارنة أو تاريخية في مستوى البحوث اللغوية التي قدمها المستشرقون مكتوبة باللغة العربية أو بغيرها أو مترجمة إليها . «وليس لدينا دراسة قيمة لتطور اللغة العربية والتماس دلائل ذلك من البقايا التي خلفها التطور في كيان العربية نفسها أو الجراءة على فرض خطوات التطور فرضاً وتكميل فهمها بظواهر وشواهد من حياة أخواتها السامية الأخرى»^(١) . وبالجملة فإن مناهج البحث اللغوي المقارن والتاريخي التي تحدث عنها المستشرقون مباشرة في أوساط الجامعات العربية لم تثمر أي عمل لغوي عربي متكامل يقارب في مستواه العلمي أبحاث المستشرقين^(٢) ، وظلت جهود برجستراسر وغيره من المستشرقين أسيرة جدران الجامعة ولم تلتفت إليها أنظار المهتمين بدراسة اللغة فبقيت المناهج التقليدية مهيمنة على دراسة النحو والصرف»^(٣) .

وطبيعي أن التباطؤ في انتشار مبادئ اللسانيات وتطبيقها على اللغة العربية لم

(١) أمين الخولي ، مشكلات حياتنا اللغوية .

(٢) رشاد الحمزاوي ، العربية والحداثة ، ص ٢٢٠ .

(٣) حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٤٢ .

يمنع الثقافة العربية الحديثة من الإطراء والإشادة بإيجابيات علم اللغة الجديد من حيث هو علم ومناهج جديدة . لقد أطرى مجمع اللغة العربية بالقاهرة على مؤلف علي عبد الواحد وافي الموسوم «علم اللغة» الصادر سنة ١٩٤١ . لكن التطبيق والتعامل المباشر مع أساسيات علم اللغة الجديد ظل محصوراً في أوليات وعموميات لا تمثل في الغالب سوى لغويات النصف الثاني من القرن التاسع عشر التي لم يكن لها أية قيمة نظرية أو منهجية في دراسة اللغة العربية في ذاتها . فما هي يا ترى عوامل ضياع هذه الفرص التاريخية؟

من بين العوامل التي أدت إلى ضياع الفرص التاريخية السابقة وبالتالي عدم انتشار الفكر اللساني الجديد نذكر ما يلي :

* التعامل الظرفي مع البحث اللساني الحديث . لقد كانت بداية الاطلاع على ما وصلت إليه أوروبا في مجال دراسة اللغة صدفة على يد مهتمين باللغة العربية ثقافتهم تقليدية كلياً أو جزئياً كما هو الشأن بالنسبة إلى رفاة الطهطاوي ؛

* النظرة العربية المتشككة في أعمال المستشرقين والاحتراس الشديد تجاه القضايا التي تناولوها بالدرس والتمحيص والنتائج العلمية التي توصلوا إليها ، على الرغم مما قد يكون لها من أهمية نظرية ومنهجية ومن موضوعية في التحليل والمعالجة العلمية الدقيقة ؛

* عدم الاهتمام بأبحاث بعض اللغويين العرب لأسباب خارج-لغوية . فقد أهملت أبحاث لغوية جديرة بالتنويه في ثقافتنا اللغوية العربية الحديثة مثل أعمال : جورجى زيدان وأنستاس الكرملي وجبر ضومط والأب المرمرجي وغيرهم وهي أعمال أسهمت في التعريف بالمبادئ اللغوية التي كانت سائدة وقتها في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

* احتدام الصراع الفكري والسياسي حول اللغة العربية الفصحى في علاقتها باللهجات العربية ، مما أدى إلى نوع من التعصب الفكرى والانغلاق والتشبث بالقديم والتقليد مخافة مما يفد من آراء أجنبية حول اللغة العربية لاسيما في مصر ولبنان . لنذكر مثلاً ، بالصراع الفكري والسياسي الذي عرفته مصر في بداية القرن العشرين بين الإنجليز ومن تبعهم من جهة ، والوطنيين العربيين من جهة ثانية ، حول إحلال اللهجة المصرية مكان اللغة العربية في دوايب الحياة السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية .

وحتى تتضح الصورة ويكون تأويلنا لضياح الفرص التاريخية تأويلاً يدعّمه تاريخ الفكر العربي الحديث نفسه ، نقدّم الملاحظات التالية حول العوامل السالفة الذكر^(١) :

لقد بدأت الأفكار اللسانية الجديدة تتسرب إلى الثقافة العربية الحديثة من خلال كتابات جورجى زيدان وأنستاس الكرملي وجبر ضومط والأب الدومينيكي المرمرجي والمستشرقين أمثال ولفنسون وبرجشتراسر وشاده وجويدي وغيرهم ممن سبق الحديث عنهم في بداية هذا الفصل . ومن الملاحظ أن هذه الأسماء تثير في أذهان عموم المثقفين العرب نوعاً من «الحساسية الفكرية» بسبب أصولها العرقية أو الدينية ، ومن ثمة كان الإهمال واللامبالاة الذي لاقتهم مباحثهم على الرغم من قيمتها العلمية المتقدمة .

وقد يكون التحفظ على النتائج العلمية التي توصلت إليها خير موقف منها في أحسن الأحوال . وليس للغوي عربي معاصر بارز من مؤاخذات على المرمرجي الدومينيكي من حيث المنهج سوى « أنه بدأ في بعض ما ذكره قسيساً يُردّد مقالات بعض المستشرقين المبشرين في شأن القرآن وكلماته وتدلّ على سقم تصوراته الدينية . ولعل هذا هو الذي حال بين الكتاب والإفادة منه على مستوى عام »^(٢) .

لقد كان من الموضوعي أن يُنظر إلى مواقف الدارسين اللغوية في علاقتها بالبحث في وقائع اللغة العربية أولاً ، وبالنظر إلى الأسس النظرية والمنهجية التي يقوم عليها تصور هذا الباحث أو ذاك ، وليس قطعاً بالرجوع بأي حال من الأحوال إلى أصولهم العرقية أو انتماءاتهم الدينية . ومن الإنصاف والموضوعية أن نقرّ أن مواقف كثير من هؤلاء اللغويين غير المسلمين أبانت عن شجاعة أصحابها إزاء كثير من القضايا الفكرية التي عرفت لها اللغة العربية في نهاية القرن الماضي وبداية القرن العشرين . هل نحتاج إلى التذكير بأن جورجى زيدان ، الذي لم يلتفت لكتاباته

(١) انظر كتابنا : اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، ص ١٦٣-١٦٩ .

(٢) عبد الصبور شاهين ، في التطور اللغوي ، ص ١٠٥ . والكتاب المقصود هو كتاب المرمرجي : المعجمية

العربية في ضوء الثنائية والألسنية السامية الذي طبع بالقدس والقاهرة .

اللغوية لأسباب عرقية ودينية^(١) رفض كل دعوة إلى إحلال العامية المصرية مكان اللغة العربية في الحياة السياسية والفكرية ، وأن مجلته «الهلال» كانت منبراً للدفاع عن اللغة العربية الفصحى في الوقت الذي كانت فيه بعض الأصوات التي كانت تحسب على التحرر والوطنية تدافع عن ثقافة عربية شعبية مصرية قوامها إحلال العامية المحلية مكان العربية الفصحى؟^(٢) وقد ذكر بعض الدارسين جورجي زيدان مشيداً بموقفه التاريخي هذا إلى جانب كبار الوطنيين المصريين المدافعين عن عروبة مصر أمثال الشيخ حسن المرصفي وعبد الله النديم (١٨٤٣-١٨٩٣) من خلال دفاعهم عن اللغة العربية^(٣) . ورفض الكرمللي بدوره كل دعوة لكتابة اللغة العربية بالأبجدية اللاتينية وكان يرى أن العربية أسمى اللغات وأفضلها^(٤) . أما بالنسبة إلى جبر ضومط (١٨٥٩-١٩٣٠) ، «فإن اللغة العربية أشرف اللغات القديمة والحديثة»^(٥) .

إن هؤلاء اللغويين وغيرهم ممن لم تهتم الثقافة العربية الحديثة بأعمالهم ونُسيت بسرعة أو تم تجاهلها لغاية مقصودة ، عُرِفوا بتبحرهم العلمي وثقافتهم الواسعة واطلاعهم على الأدبيات اللغوية قديمها وحديثها كما عُرِفوا بجرأتهم العلمية في الإعلان عن آرائهم ومواقفهم المتميزة الداعية إلى تطوير اللغة العربية وتنميتها وتجديدها لمواكبة التطور الحضاري . ولعلَّ ولعهم بلغة عربية فصحية قوية تكون في مستوى اللغات العالمية هو الذي دفعهم إلى الجهر بآرائهم بحثاً عن الحلول المناسبة لسدِّ مظاهر النقص الذي باتت تشكو منه اللغة العربية .

- هل كان العقل العربي في الفترة التي نتحدث عنها غير قادر على التمييز بين

(١) انظر حكم صبحي الصالح على أعمال جورجي زيدان ، يقول : «وقد كان سبقه إلى إدخال الضيم على اللغة العربية واستعجال المقارنة بينها وبين اللغات الحية جورجي زيدان في كتابه «الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية» (. . .) وكان في زيدان عيب أقبح يتمثل في سطحية علمه بهذه الأمور -إن صح هذا التعبير- وفي تطفله على ميدان اللغة كما كان شأنه في أكثر الميادين ، فما من بحث إلا خاض فيه ، ولم يكن في واحد منها من أهليه» . دراسات في فقه اللغة ، ص ١١ .

(٢) أنور الجندي ، العربية بين حماتها وخصومها القاهرة ، ص ٢٢٧ .

(٣) محمود فهمي حجازي ، اللغة العربية في العصر الحديث ، ص ٢١ .

(٤) أنور الجندي ، العربية بين حماتها وخصومها ، ص ٢٠٠ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٢٠ .

من يخدم لغته ومن يسعى إلى القضاء عليها؟ أم إن كل الآراء والأفكار الصادرة عن غير العربي المسلم مردودة ولا ينبغي الالتفات إليها حتى ولو كانت صائبة وتوفرت فيها شروط العلمية من موضوعية وجدة وابتكار معرفي؟

- هل يمكن القول إن الاهتمام المتزايد سياسياً بقضايا اللغة العربية والمناقشات التي دارت بشأنها آنذاك أدى إلى ما يمكن تسميته بعقدة مقارنة اللغة العربية؟ أم إن سلطة الآراء اللغوية القديمة والتصورات التقليدية قد ترسّخت في وعي العقل العربي وبنيته الفكرية بشكل لا رجعة فيه بحيث أصبح أي تفكير أو مقارنة لغوية بديلة للقديم أمراً مستحيلاً؟ أم إن الفترة الزمنية الذي ضاعت فيها هذه الفرص التاريخية التي عرضنا لها هي فترة الانعتاق والتحرر من ربقة التخلف والانحطاط الموروثين عن العهد العثماني والاستعمار الإنجليزي والفرنسي؟ وبعبارة أخرى هل الظروف التاريخية التي أسهمت في ظهور هذه الكتابات اللغوية اقتضت حتماً هذا النوع من المواقف؛ أي بعث الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية مع ما يتطلبه ذلك من استقلال عن الآخر وإحياء التراث والذود على الهوية التاريخية التي تبدأ بالمحافظة على اللغة؟

وتكملة لما سبق، يمكن ربط احتجاج فكر لغوي عربي جديد في خضم الحركة الفكرية النهضة بعاملين إضافيين :

العامل الأول: هيمنة النزعة الأدبية في فترة النهضة وما بعدها؛

لقد عرف الفكر العربي في فترة النهضة وما بعدها ازدهاراً أدبياً ليس له ما يوازيه في الثقافة العربية إلا ما حصل في أزهى عصور الأدب العربي القديمة، حتى يمكننا أن نقول إن ريح التجديد الفكري التي هبّت على الشرق العربي عامة ومصر ولبنان خاصة كانت في المقام الأول ريحاً أدبية. «إن حركة التنوير العربية التي بدأت بالعودة للتراث العربي القديم كان لها الأثر الفعال في ظهور الرواد أمثال الشيخ حسن المرصفي ومحمود سامي البارودي (١٨٣٨-١٩٠٤) وعبد الله فكري (١٨٣٤-١٨٩٠) الذين أعادوا للأدب العربي شعراً ونثراً ونقداً ملامحه القديمة معتمدين بعث اللغة العربية وطرق النقد العتيقة. وعلى هذا النهج كان أحمد شوقي (١٨٦٨-١٩٣٢) وحافظ إبراهيم (١٨٧٢-١٩٢٤) مصطفى لطفى المنفلوطي (١٨٧٢-١٩٢٤) ثم عباس محمود العقاد (١٨٨٩-١٩٦٤) وعبد القادر المازني (١٨٩٠-١٩٤٩) وطه حسين (١٨٨٩-١٩٧٣). وقد كرّس هذا المناخ الأدبي أن رواد الأدب هؤلاء قاموا بأدوار

سياسية طليعية حيث كان الجمع بين الأدب والسياسة سمة غالبية لدى معظمهم . إن أعلام الأدب من جيل ثورة ١٩١٩ وبخاصة طه حسين والعقاد وسلامة موسى (١٨٨٧-١٩٥٨) والمازني علاوة على أحمد حسن الزيات (١٨٨٣-١٩٦٩) ومحمود تيمور ومحمد فريد أبو حديد (١٨٩٣-١٩٦٧) والصاوي ومحمد عوض محمد كانوا جميعاً قد استنفذوا طاقاتهم الثورية الخلاقة على امتداد الفترة الواقعة بين قيام الثورة وتوقيع المعاهدة^(١) . وقد تحمّل عدد من الأدباء الذين سبق ذكرهم مهام سياسية سامية في مصر ، وقاموا بتنشيط الحركة الأدبية العربية شعراً ونثراً ونقداً داخل مصر وخارجها مبعدين عن وعي أو دونه أيّ اهتمام لغوي انطلاقاً من مكانتهم ومواقعهم الأدبية أولاً والسياسية ثانياً على الحياة الثقافية . لقد «كان هؤلاء المتربون تربية أوروبية إنجليزية أو فرنسية والمتصلعون في الثقافة التقليدية رجال أدب قبل كل شيء»^(٢) ، وقد أصبح عدد منهم كالعقاد وطه حسين وأحمد أمين والمازني وتوفيق الحكيم (١٨٩٨-١٩٨٧) وأبو حديد والزيات ومحمود تيمور أعضاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة وهي مؤسسة رسمية أسندت إليها مهمة رعاية اللغة العربية والمحافظة عليها من أي دخيل مهما كانت طبيعته .

العامل الثاني: دور لغة المستعمر الإنجليزية ؛

إذا كانت السياسة في مصر وغيرها من الدول العربية لا سيما في الشام ولبنان ، قد دعّمت دور الأدباء وأعطتهم منزلة محترمة في المجتمع ، وأعادت للأدب العربي مكانته التي كان يتمتع بها في الثقافة العربية القديمة ، فإن لغة المستعمر ساعدت بدورها على تطوير الأجناس الأدبية وتقدّم مجالات البحث فيه . فقد سمحت اللغة الإنجليزية لمعظم أدباء مصر في بداية القرن العشرين بالاطلاع مباشرة على الأدب العالمي الإنجليزي المعروف بشعره ونثره الرائدین وعلى الحركة النقدية والفنية التي صاحبتة . إن نفوذ اللغة الإنجليزية في الشرق العربي عامة ومصر خاصة لا يحتاج الى برهان . «فمنذ منتصف القرن التاسع عشر تقوى نفوذ الثقافة الإنجليزية ولغتها بفضل المؤسسات الثقافية العديدة إنجليزية وأمريكية . فقد نمت المؤسسات الأمريكية نمواً

(١) جلال العشري ، ثقافتنا بين الأصالة والمعاصرة ، ص ٩٨ .

(٢) ألبير حوراني ، الفكر العربي في عصر النهضة ، ص ٣٨٨ .

متزايداً حتى أصبح لأميركا جامعة بمصر وأخرى ببيروت وصارت اللغة الإنجليزية هي اللغة الأوروبية الأولى بالمدارس المصرية بمقتضى المعاهدات المختلفة ونفوذ الإنجليز السياسي ، وصار الطالب المصري يعرف الكثير من الأدب الإنجليزي وأفادوا في نقل بعض عيون الأدب الإنجليزي إلى اللغة العربية بأقلام قوية وأسلوب طيب»^(١) .

وإذا كان مقبولاً أن لغة المستعمر تقوم بدور أساسي في توجيه انفتاح الشعوب المستعمرة على ثقافة مستعمرها ، نخلص إلى أن اللغة الإنجليزية سمحت للثقافة العربية في مصر بالاطلاع على روائع الأدب الإنجليزي وما يتبعه من أدبيات النقد ومناهجه . وبهذه الوسيلة ، تمكّن الأدباء العرب في مصر من التعرف مباشرة على التيارات الأدبية والنقدية ؛ الأمر الذي يفسّر ظهور النزعات الرومانسية والواقعية والرمزية في الأدب العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر لتتقوى المعرفة بها بازدياد الوافدين من العرب على الثقافة الإنجليزية واهتمامهم بها لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية . ومقابل هذا الاكتساح الأدبي لم تمكّن اللغة الإنجليزية الثقافة العربية الحديثة من الاطلاع على الفكر اللغوي الحديث إلا في حالات نادرة جداً ، إذ لم يكن للخطاب اللساني المكتوب بالإنجليزية على الأقل في إنجلترا قبل الأربعينيات من القرن العشرين ، أي دور متميز عالمياً . فالحركة اللغوية الجديدة المتمثلة في المنهجين المقارن والتاريخي تركزت أساساً في ألمانيا طوال القرن التاسع عشر حول أعمال شليغل (1767-1845) *August Schlegel* وفرانتز بوب (1791-1867) *Franz Bopp* وجاكوب غريم (1785-1863) *Jacob Grimm* وشلايشر (1868-1810) *A.Schleicher* وتبعهم ابتداء من ١٨٧٥ ما يعرف بتيار «النحاة الجدد» ليتحول الاهتمام بعد ذلك إلى فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين مع دراسات ميشال بريال (1832-1915) *Michel Bréal* ودار مستتر (1846-1888) *Darmsteter Arsène* وسوسير (1857-1913) *Saussure* ودوزا (1877-1955) *Albert Dauzat* وأنطوان ميه (1866-1936) *Antoine Meillet* وجوزيف فندريس (1875-1960) *Joseph Vendryes* وجول ماروزو (1878-1964) *Marouzeau Jules* .

لم يكن للثقافة اللغوية الإنجليزية في بداية القرن العشرين إذا نحن استثنينا أعمال

(١) عمر الدسوقي ، في الأدب العربي الحديث ، ج ٢ ، ص ٥١ و ٥٢ .

ماكس مولر (1823-1900) Max Muller^(١) ووايتني (1827-1894) W.D. Whitney أي دور تاريخي يذكر داخل الحركة اللسانية الناهضة في أوروبا . أما في أمريكا ، فالمعروف أن اللسانيات لم تكن سوى في بداياتها الأولى مع بوعاز Boas Franz (1858-1942) وإدوارد سابير (1884-1939) Edward Sapir وبلومفيلد (1887-1949) Leonard Bloomfield صاحب كتاب «اللغة» الشهير الصادر سنة ١٩٣٣ . ويؤكد عدم اهتمام اللغويين العرب المحدثين بالثقافة اللغوية الإنجليزية لهذه الفترة أن أولى الكتابات العربية المعرفة بعلم اللغة الحديث ، ويتعلق الأمر بكتاب وافي ١٩٤١ الذي سبقت الإشارة إليه اعتمدت أساساً مصادر لغوية كتبت بالفرنسية^(٢) ، كما أن الترجمات الأولى إلى اللغة العربية في مجال البحث اللغوي الحديث كانت من اللغة الفرنسية ؛ إذ ترجم محمد مندور مقالاً لمييه سنة ١٩٤٦^(٣) ، ونقل الدواخلي والقصاص سنة ١٩٥٠ كتاب فندرييس «اللغة» الصادر سنة ١٩٢٣ . ولم يبدأ الاتصال الحقيقي بالفكر اللغوي المكتوب بالإنجليزية إلا في الأربعينيات من القرن العشرين حين أرسلت أولى البعثات المصرية إلى الجامعات الإنجليزية .

لقد أسهمت العوامل المشار إليها سابقاً بنسب متفاوتة في ضياع فرص تاريخية كان بإمكانها أن تخلق فكراً لغوياً عربياً مغايراً لا يُكرّس التقليد ويتجاوز تصورات القدماء منهجاً وطرائق تحليل . وبيّنت النتائج السلبية للإطار الفكري العام الذي حاولنا تلمس بعض ملامحه ووصف شيء من سماته ، أن الثقافة العربية الحديثة لم تستفد من اللسانيات في دراسة اللغة العربية بعكس ما حصل في ثقافات أخرى . ومن المفارقات التي تجدر الإشارة إليها أن ما عجزت اللسانيات عن تحقيقه في المجال اللغوي الصرف المتعلق باللغة العربية استطاعت القيام به بنجاح كبير في مجال الدراسات الأدبية والنقدية العربية المعاصرة ، وتلك فرصة تاريخية أخرى .

(١) وقد يكون جورج زيدان في «الفلسفة اللغوية» الصادر سنة ١٨٨٩ ، اطلع على كتابات هذين العالمين

البارزين في هذه الحقبة من خلال ترجمة بعض أعمالهما إلى اللغة الفرنسية .

(٢) انظر تحليلاً للمصادر المعتمدة في مؤلف على عبد الواحد وافي في كتابنا : اللسانيات العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين .

(٣) لانسون ومييه ، منهج البحث في الأدب واللغة ، ترجمة محمد مندور .

الفصل الرابع أزمة اللسانيات العربية من خلال بعض الكتابات العربية

تناولنا بالتفصيل في دراسة سابقة^(١) أزمة اللسانيات العربية من حيث أسبابها ومظاهرها . ونحاول في هذا الفصل عرض وتحليل بعض وجهات النظر العربية المتعلقة بهذه الأزمة من خلال نماذج محددة يُعدُّ أصحابها من أبرز أعلام الدرس اللساني العربي الذين أسهموا بنصيب كبير في ما تحصَّل للثقافة اللغوية العربية من درس لساني متميز شاركوا في بناء صرحه سواء من خلال التعريف باللسانيات ومبادئها أم بمحاولة تطبيقها جزئياً على اللغة العربية من هذه الوجهة النظرية أو تلك . وسنختتم الفصل بأهم النتائج والآراء التي عرضناها في الدراسة المذكورة حتى يتمكن القارئ من معرفة وجهة نظرنا الخاصة في موضوع أزمة اللسانيات العربية .

تشير العديد من الكتابات اللسانية العربية الحديثة إلى أن الدرس اللساني العربي الحديث يعرف أزمة تحول دون قيام لسانيات العربية في المستوى العلمي المنشود كما يظهر من العناوين التالية :

- «علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي» لمحمود السعران^(٢)
- «أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي» لمازن الوعر^(٣)
- «ملاحظات حول الكتابة اللسانية» لعبد القادر الفاسي الفهري^(٤) .

(١) مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية .

(٢) محمود السعران ، علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي .

(٣) مازن الوعر : «أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي» ضمن كتابه : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، ص ٣٣٦-٣٦٠ .

(٤) عبد القادر الفاسي الفهري : ملاحظات حول الكتابة اللسانية ، نشر أول مرة في مجلة تكامل المعرفة عدد خاص باللسانيات ، الرباط ، ١٩٨٤ ، ثم أعيد نشره في اللسانيات واللغة العربية ، ج ١ .

- «عقبات البحث اللساني العربي» لعبد السلام المسدي^(١)
والاكتفاء بذكر الأسماء السابقة لا يعني أن دارسين عرب آخرين لم يتناولوا
واقع اللسانيات والصعوبات التي تعترضها في الثقافة العربية الحديثة ، وإنما نعتبر أن
أصحاب العناوين السالفة حاولوا أكثر من غيرهم اقتراح ما يرونه بديلاً لما يعترض
البحث اللساني الحديث من صعوبات وعوائق نظرية ومنهجية .

١ - محمود السعران وعلم اللغة في المشرق العربي^(٢)

يُعتبر محمود السعران من الأوائل الذين عرضوا وضعية علم اللغة الحديث في
الأقطار العربية مقارنة بما هو عليه في الغرب عرضاً فيه تفصيل وإحاطة . وذكر
السعران في هذا الباب جملة من العوامل التي اعتبرها عوائق وصعوبات تقف أمام
نمو اللسانيات/ علم اللغة في الوطن العربي ومنها :

- الفهم السيء لمضمون علم اللغة والخلط بينه وبين معرفة اللغة في الكتب
اللغوية العربية القديمة . فعلم اللغة في الثقافة اللغوية العربية القديمة هو دراسة اللغة
ودراسة النحو والصرف والاشتقاق ومعرفة الشوارد والنادر وحوشي الكلام وتمييز
الفصيح عن غير الفصيح ومعرفة معاني الكلمات وتمييز الدخيل من الأصيل أو
الاشتغال بتأليف المعجمات . لكن علم اللغة بمفهومه الحديث بالنسبة إلى السعران
«شيء آخر غير ما احتوته بطون أمهات الكتب اللغوية العربية . إن علم اللغة من
حيث هو علم يرشدنا إلى مناهج سليمة لدراسة أي ظاهرة لغوية . وهو يهدينا إلى
مجموعة من المبادئ والأصول متكاملة ومتواصلة عن اللغة وحقيقتها ينبغي أن تكون
في ذهن الباحث اللغوي على الدوام أياً كان موضوع بحثه . «إن علم اللغة هو وجهة
النظر الجديدة أو الفلسفة الحديثة التي حلت محل وجهات النظر القديمة والفلسفات
اللغوية السابقة ، وقد قَدِّم مبادئ لا شك أنها أكمل وأصدق وأضبط ، واعتمد على
وسائل وآلات أدق مرات ومرات من وسائل الأقدمين والآلاتهم»^(٣) . ويشبه السعران
الفرق بين علم اللغة الحديث والدراسات اللغوية القديمة الفرق الحاصل الآن بين علم

(١) عقبات البحث اللساني العربي ضمن كتاب اللسانيات وأسسها المعرفية «عبد السلام المسدي .

(٢) محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص ١٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٧-١٨ .

الطبيعة والكيمياء والفلك بالقياس إلى نظائرها عند اليونان .

- عدم اطلاع المهتمين باللغة من العرب على علم اللغة الحديث مكتفين بالبحث اللغوي القديم معتبرين علم اللغة الجديد دخيلاً على الثقافة العربية . ونَبّه السعران إلى خطورة هذا الموقف من علم اللغة باعتباره علماً نشأ في الثقافة الغربية ، أي إنه علم حادث وافد من البلاد الغربية . وخيرهم ظناً بهذه الدراسة الجديدة وبالقلة القائمة بها من أبناء العربية يعد علم اللغة أو بعض فروع كعلم الأصوات ترفاً علمياً لم يؤن الأوان بعد للانغماس فيه أو التطلع إليه^(١) .

- فهم متخلف وقاصر ومُقصّر لطبيعة اللغة ووظيفتها وطرائق دراستها . وتكون نتيجة هذا الموقف حسب المؤلف «أننا نعالج أحياناً مشكلات لغوية خطيرة على جهل بما يراه العلم اللغوي الحديث من البسائط والأوليات»^(٢) .

ومجمل القول إن ثمة صعوبات حقيقية في طريق علم اللغة العربي على الباحث أن يُدللها . وهي تتمثل بحسب السعران في جملة من الأوهام الراسخة في عقولنا نتيجة دراستنا لجوانب من النشاط اللغوي العربي القديم ، ومن ذلك مثلاً ، «تمسكنا بالتقسيم الثلاثي للكلمة ، بينما التقسيم الحديث شيء آخر . فالمرجع في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس . «فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى ، أي إن تقسيم الكلمة ينبغي أن تحدده طبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة ، لا أن يبدأ درس لغة من اللغات في البحث عما فيها من اسم وفعل وحرف»^(٣) .

- عدم التمييز بين الدراسة الوصفية والدراسة التاريخية . ومرد ذلك أننا لم نستطع بعد أن نتصور أن العربية أصابها ما أصابها من التطور والتغير . ويعزى هذا إلى اعتزازنا الشديد باللغة العربية علماً بأننا نتكلم عن الدخيل والمولد والغريب في القرآن والحديث وعن أساليب عربية لم نعد نستعملها وعن تطور أساليب الشعر والنثر العربيين . ومع هذا كله لا تستنبط النتائج المنهجية الكاملة لهذه الملاحظات الصادقة في حق ما أصاب اللغة العربية من تغيرات لا مفر من الاعتراف بها . وليس أن نعتبر

(١) محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص ١٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٩ .

كل إقرار بذلك نوعاً من الرجعية أو الاستعمارية أو ضيق الأفق من شأنه أن يقضي على العربية^(١) .

والحقيقة العلمية التي لا مفر منها بحسب السعران «أننا في حاجة إلى أن نتقبل أن اللغة العربية الفصحى في حياتها الطويلة الخصبة مع محافظتها البالغة بوجه عام ؛ قد طرأت عليها تغيرات في هذا الجانب أو ذاك . وأياً كان كنه هذه التغيرات فهي في نظر العلم تغيرات يجب أن تُدرس دراسة موضوعية منزّهة عن الأهواء»^(٢) .

- تصور العاميات على أنها لغات منحطّة أو صور فاسدة من الكلام العربي الفصيح ، في حين أنه في حيز الإمكان أن تصبح لهجة من اللهجات العامية لغة عامة مشتركة أو لغة أدبية فصيحة في يوم من الأيام^(٣) .

- عدم التمييز بين النحو واللغة ؛ حيث يظن عندنا أن العربية الفصحى هي هذا النحو مما يترتب عليه تقديس بالغ للنحو .

- وضع المصطلح اللغوي بالعربية الذي يتسم بكثير من الخلط والغموض ، نتيجة سوء فهم تصورات علم اللغة الحديث من خلال مصطلحات لغوية عربية قديمة تعبر عن تصورات مغايرة كلياً لتصورات علم اللغة الحديث . ويعتقد السعران أن بعض اللغويين العرب المحدثين قد أسهم في تكريس وضعية اضطراب المصطلح اللغوي تأليفاً وترجمة كما هو الشأن عند وافي في كتابه «علم اللغة» الصادر سنة ١٩٤١ ، والقصاص والدواخلي في ترجمتهما كتاب «اللغة» لفندريس . وقد أورد السعران عينة من المصطلحات اللغوية في هذين المؤلفين المذكورين ، مبيناً كيف أنها لم تقابل بما ينبغي أن تقابل به من مصطلحات دقيقة ، مما يجسد بوضوح الاضطراب والالتباس في فهم مصطلحات علم اللغة الحديث وعدم إدراك أبعادها النظرية بالقياس للمصطلحات اللغوية القديمة»^(٤) .

تلك إذن ، بعض الصعوبات التي تعترض البحث اللغوي العربي الحديث في نظر السعران . والواقع أن بعض العوائق المشار إليها لم يَعدْ لها وجود بسبب التطورات

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٩-٤١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٤ .

التي عرفها البحث اللغوي العربي الحديث سواء داخل الجامعات العربية أم خارجها .

إن الوضعية التي يتحدث عنها السعران تشمل الفترة الممتدة ما بين الأربعينيات والستينيات من القرن العشرين . ومعلوم أن وضعية البحث اللغوي في تلك الفترة تختلف عن واقع اللسانيات اليوم في العالم العربي اختلافاً كبيراً ، لا سيما خارج مصر نفسها التي كانت وقتها مركز إشعاع معرفي ، وكان أبرز اللغويين العرب المحدثين الذين درسوا اللسانيات في أوروبا ينتمون إليها . صحيح إن بعض الصعوبات ما تزال قائمة بسبب الأوهام الراسخة حول العديد من القضايا اللغوية العامة والمواقف الثابتة إزاء العلم الحديث وإزاء اللغة العربية وإزاء كل ما يفد علينا من الغرب . ولعلّ أخطرها الفكرة التي أشار إليها السعران والمتمثلة في أن علم اللغة بمفهومه الحديث وافد علينا من الغرب . فهذه الفكرة وإن كانت صحيحة من الناحية التاريخية ، فالمراد بها أشياء أخرى لا علاقة لها بما هو معرفي ؛ إذ غالباً ما توظف إيديولوجياً لتقحم بكيفية أو أخرى في إطار إشكالية أكثر تعقيداً هي علاقتنا نحن العرب بالآخر الذي هو الغرب . ومن جهة ثانية لا بد من الإشارة إلى أن ثمة تطورات معرفية كبرى حصلت وأن أموراً كثيرة تغيرت ؛ فلا أحد يمكنه أن ينكر قيمة الإنجازات التي تمت في الدرس اللساني العربي الحديث ، سواء في مستوى التعريف بمبادئ اللسانيات أم في ما يتعلق بتدريسها داخل الجامعات والمعاهد العليا وخارجها أم في مستوى طريقة التعامل معها بتطبيقها على اللغة العربية . لقد زالت بعض الأوهام والرواسب القديمة التي سبق أن تسربت إلى أحضان الثقافة اللغوية العربية ، فانقرضت بعض الأفكار الخاطئة والأحكام الجاهزة حول اللغة واللغات وتحديداً حول اللغة العربية . ومقابل هذا التراجع بين ثبات الأفكار وتغيرها النسبي ظهرت عوائق وصعوبات جديدة لم يشر إليها السعران ، لأنها ببساطة لم تكن معروفة آنذاك بحكم حداثة التجربة اللسانية في العالم العربي ، ولأن اللسانيات عرفت منذ سبعينيات القرن العشرين انتشاراً سريعاً وهائلاً لم تشهد الثقافة العربية من قبل .

٢- أزمة اللسانيات واللسانيين العرب

هو عنوان دراسة الباحث اللساني السوري مازن الوعر^(١)؛ حاول فيها تحديد أهم ملامح أزمة اللسانيات العربية وحصرها في ما يلي:

- أزمة المنهج؛
 - أزمة التراث والحداثة؛
 - أزمة المصطلح العلمي اللساني؛
 - الفهم الخاطئ للسانيات وتوظيفها السيء في الوطن العربي.
- بالنسبة إلى أزمة المنهج، يلاحظ الباحث أن أزمة اللسانيات العربية أزمة منهجية تكمن في غياب المنهج العربي القادر على وصف العربية صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً. فليس بين أيدينا في الثقافة العربية نظرية صوتية عربية يُمكنها أن تراعي اللغة العربية ككل أو كجسم متكامل؛ وهو ما يعني غياب المنهج الصوتي الحديث ذي الأبعاد المتكاملة. والدرس اللساني العربي، لا يتوفر على النظرية النحوية المتكاملة التي تستطيع أن تراعي كل القضايا التركيبية للغة العربية^(٢). ويصدق الكلام نفسه على قضايا الدلالة.

وفي ما يتعلق بأزمة التراث اللغوي العربي والحداثة اللسانية، يشير مازن الوعر إلى انقسام اللسانيين العرب إلى طائفتين: «طائفة يدعو أصحابها إلى التراث اللغوي العربي قائلين إنه لا يمكن قيام أي حركة لسانية حديثة يريدونها العرب في التاريخ الحديث إلا إذا استلهمت أعمالها ومناهجها من النبع الأصلي لهذا التراث اللغوي بأبعاده الصوتية والنحوية والدلالية»^(٣).

أما الطائفة الثانية فتضم المؤيدين للسانيات باعتبارها علماً قائماً بذاته مستقلاً كلياً عن التراث اللغوي العربي. ويدعي هؤلاء في نظر مازن الوعر أن هذا العلم اللساني ينبغي أن يؤخذ ككل وينبغي أن نترجم مبادئه وأسسها ونطبقها على اللغة العربية كلغة من اللغات العالمية مثلها مثل أي لغة خاضعة لهذا العلم. «إن فترة

(١) مازن الوعر، أزمة اللسانيات واللسانيين العرب، ضمن كتاب: قضايا أساسية في علم اللسانيات

الحديث، ص ٣٣٦-٣٦٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٤٤-٣٤٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٥٣.

التراث اللغوي العربي ومناهجه بالنسبة لهذا الفريق هي فترة تاريخية قد انتهت وينبغي علينا أن ندرسها ضمن إطارها التاريخي فقط»^(١).

إن الصراع بين الحداثة والتراث في مجال اللسانيات بحسب الباحث صراع وهمي . إنه ليس أكثر من ضجة مفتعلة تبقى على هامش التراث واللسانيات على حد سواء . وهو ليس صراعاً بين التراث اللغوي من حيث هو تراث والأعمال اللسانية المعاصرة ، ولكنه صراع موجود في ذوات الباحثين العرب أنفسهم ومرتبطة بشخصياتهم ، «صراع بين الذين يشدهم التاريخ القديم إلى أقصى مسافات اليمين وبين الباحثين الذين يشدهم التاريخ الحديث والمعاصر إلى أقصى مسافات اليسار»^(٢).

إن الأعمال اللغوية القديمة والحديثة في نظر مازن الوعر تتكامل مُشكلة وحدة عامة للفكر الإنساني في حقل التكوين الحضاري الفاعل والمنفعل في حركة التاريخ الجدلية ، منتهياً إلى أن التعارض بين التراث والحداثة لا يُشكّل أية أزمة في البحث اللساني العربي ، لأن أزمة اللسانيات العربية ليست أزمة متعلقة بالتراث اللغوي ولا بالحداثة اللسانية^(٣).

أما مشكل المصطلح العلمي اللساني فيذهب المؤلف إلى أنه امتداد لمشكلات العرب الثقافية الراهنة ، تلك المشكلات المتعلقة بالهوية القومية والتجربة الحضارية المعاصرة التي تخوضها الأمة العربية . ويضاف لهذه الأبعاد بُعد آخر للمشكلة هو البعد النفسي الفردي والشخصي للإنسان العربي ؛ ذلك البعد الذي يقوده إلى اللامنهجية واللاعلمية^(٤).

وفي ما يخص الفهم الخاطئ للسانيات وتوظيفها السيئ في الأوساط الثقافية العربية ، يرى الباحث أن كثيراً من المتأدبين العرب أساءوا ويسئون للسانيات بفهمهم الخاطئ للعمل اللساني وتوظيفهم للسانيات في غير محلها أدبياً . إن صرخة اللسانيات وضجتها كانت لها فوائدها ولكن سلبياتها كانت أخطر وأعمق في الفكر

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٥٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٥٤-٣٥٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٦٦ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٤٤ ، وكذلك ص ٣٧٠ ، هامش رقم ١ .

اللساني العربي الحديث^(١) . لقد أصبح الحديث عن اللسانيات ومناهجها وتطبيقها في التحليل الأدبي وارداً في جميع المستويات بشكل يبعث على الأسف والحسرة . إن هذه الوضعية أفرزت شخصيات جعلت من اللسانيات أضحوكة ومهزلة في الوطن العربي^(٢) .

أزمة اللسانيات وكيفية تجاوزها

إذا كانت بعض الأفكار الواردة عند مازن الوعر لا تحتاج مبدئياً لأية مناقشة بالنظر إلى موضوعيتها وواقعيتها في الثقافة العربية ، فإن ما يقترحه الباحث من حلول لمظاهر أزمة اللسانيات واللسانيين العرب يستدعي بعض التوضيحات المنهجية أساساً ، وتهم ما أشار إليه الباحث من غياب النظرية العربية صوتاً وتركيباً ودلالة وكيفية بنائها في الثقافة اللغوية العربية راهناً .

إن وجود نظرية عربية لدراسة المستويات الصوتية والتركيبية والدلالية يستلزم في نظر مازن الوعر ضرورة ربط الحديث بالقديم ؛ أي ربط الحاضر بالماضي . إن المنهج الصوتي الحديث في نظره سيكون غامضاً تماماً بغياب المنهج الصوتي القديم^(٣) . ولكي نحقق قفزة نوعية في مجال النحو ، لا بدّ لنا بحسب الباحث ، من أن نسبر التراث اللغوي القديم سبراً عميقاً^(٤) . وفي مجال الدلالة ، لا بدّ كذلك من إعادة صياغة المنهج الدلالي العربي القديم وذلك من أجل منهج لساني دلالي حديث أفضل وأنجع في الدراسة الدلالية^(٥) .

والموقف المنهجي القاضي بربط الحديث بالقديم يمكن في اعتقاد الباحث ، من بناء النظرية اللسانية السليمة التي نحتاج إليها في ثقافتنا العربية شريطة أن هذا البناء ينبغي أن تسبقه خطوة مهمة جداً ، وذلك للاتكاء على أرضية صلبة ، هي الانطلاق من التراث اللغوي العربي^(٦) .

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٤٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٤٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٤٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٤٥ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٣٤٦ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٣٤٧ .

- كيف نحقق القفزة النوعية؟

- كيف سيتم هذا البناء المنشود من الوجهة النظرية والمنهجية؟

إن القفزة النوعية المتحدث عنها مرهونة بالانطلاق من التراث اللغوي العربي لجمع كل ما قاله العرب القدامى عن الصوتيات في جميع فروعها وأبعادها النطقية والفيزيولوجية والفيزيائية وجميع البحوث النحوية العربية القديمة جمعاً دقيقاً (. . .)^(١) .
وعلى أن نبحت في كل ما قاله العرب القدامى في شأن الدلالات^(٢) .

إن الأسئلة التي تتبادر تلقائياً إلى الأذهان بشأن ربط الحديث بالقديم هي :

- كيف سيُجمع التراث الصوتي والنحوي والدلالي؟

- على أي أساس منهجي سنقوم بذلك؟

- ما القيمة المنهجية لهذا الجمع؟

- ماذا بعد عملية الجمع الشامل؟

يجيب الباحث قائلاً : «عندما ننتهي من عملية الجمع الصوتي والنحوي والدلالي ينبغي أن نفكر إعادة صياغة المنهج العربي اللغوي الذي انطلق منه القدامى في دراسة اللغة العربية»^(٢) . ومن حق متبع هذه الاقتراحات أن يتساءل :

- كيف نعيد صياغة التراث؟

- أليست مشكلة الصياغة الجديدة أو إعادة الصياغة محوراً مركزياً في أزمة

اللسانيات العربية في تصور الباحث نفسه؟

ويقرّ مازن الوعر نفسه كما سبقت الإشارة إلى ذلك بوجود صراع بين أصحاب التراث اللغوي ودعاة الحداثة اللسانية . فإعادة الصياغة تعني بعبارة أوضح إعادة القراءة ؛ أي قراءة التراث وفهمه وتأويله من جديد وفق منظور لساني حديث . إن وجود هذا الضرب من التفكير اللساني هو الذي يُخلّف ما أشار إليه الباحث من صراع خفي بين التراث اللغوي والحداثة اللسانية^(٣) أكان وهمياً أم حقيقياً .

إن إشكالية إعادة القراءة من حيث هي تأويل جديد للنصوص القديمة وشرح حديث لها تطرح على اللسانيات العربية تساؤلات منهجية كبرى في مقدمتها علاقة

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٤٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٥٠ .

(٣) المرجع نفسه .

القراءة نفسها بالتحليل اللساني الحديث الذي تتحدد طبيعته في دراسة بنيات اللغة صوتياً وصرفياً وتركيبياً ودلالياً كما نوضح ذلك في فصل لاحق من هذا الكتاب .

ويبدو أن الخوض من جديد في إشكالية العلاقة بين التراث والحداثة اللسانية قد يُبعد اللسانيات العربية عن موضوعها الوحيد والحقيقي المتمثل في الاشتغال باللغة العربية كبنيات وأنساق من مستويات مختلفة تتطلب نظراً وفحصاً جديدين من منظور اللسانيات . إن إثارة هذا المشكل ، على الرغم من أهميته بالنظر إلى خصوصية الفكر العربي والعربي وعلاقته بفكر الآخر ، يبعد اللسانيين عن البحث اللساني الحقيقي ويجعلهم يتشبثون بإشكالات لا يمكن أن يخرج منها الباحث الموضوعي بنتائج ترضي كل المواقف والأطراف بالنظر إلى استحالة ضبطها ومراقبتها من الناحية المنهجية . وتعكس إشكالية إعادة القراءة أيضاً التباساً واضحاً بين التحليل اللساني كما هو منصوص عليه في اللسانيات الحديث بمختلف مشاربها النظرية والمنهجية والتحليل اللساني لمضامين التراث اللغوي العربي بإعادة تأويله وفهمه من جديد في ضوء ما تقدمه النظريات اللسانية من تصورات جديدة . وقد سبق أن وضّحنا في الفصل الأول من هذا الكتاب طبيعة التحليل اللساني .

وفي كلام مازن الوعر أيضاً تناقض واختلاف بين ما يقول به من إعادة صياغة التراث والممارسة العلمية الصرف التي تعدّ اللسانيات جزءاً أساسياً منها كمقاربة لا يجادل أحد في علميتها . يعرض الباحث الأبعاد الفلسفية التي يبنى عليها العلم الحديث ومقاييس الأسلوب العلمي الصحيح . أما الأبعاد التي يقوم عليها كل علم من العلوم البشرية سواء أكان هذا العلم فرعاً من العلوم الإنسانية أم من العلوم الطبيعية فهي ثلاثة :

- حد العلم أي ماهيته ؛
 - مادة العلم أي موضوعه وهو الظاهرة الفيزيائية التي يعالجها ؛
 - غاية العلم ، أي التطبيقات النفعية البرغماتية التي نريد تحقيقها^(١) .
- وأما المقاييس المتبعة في الأسلوب اللساني العلمي فتعتمد بحسب مازن الوعر^(٢) :
- ملاحظة الظواهر اللغوية ،

(١) المرجع نفسه ، ص ٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١١ .

- التجريب والاستقراء الدينامي المستمر ،
 - بناء نظريات لسانية كلية من خلال وضع نماذج لسانية قابلة للتطور ،
 - ضبط النظريات اللسانية الكلية ثم ضبط الظواهر اللغوية التي تعمل بها ،
 - لكن مسألة إعادة صياغة الفكر اللغوي القديم تطرح علينا التساؤلات التالية :
 - كيف نضبط أبعاد العلم في مجال لسانيات العربية؟
 - كيف يمكن اعتماد مقاييس الأسلوب العلمي الصحيح في الدرس اللساني العربي في عملية الصياغة؟
 - أليس العمل العلمي في اللسانيات عملاً اختبارياً ينطلق من موضوع مُحدّد هو اللغة كما يذكر الباحث نفسه؟
- إن مؤلف «أزمة اللسانيات واللسانيين العرب» يكشف عن تعارض واضح بين المبادئ العامة في علم اللسانيات والأهداف التي يرسمها للبحث اللساني العربي للخروج به من الأزمة ، وكأن مبادئ العلم العامة وأسلوبه لا تنطبق على اللسانيات العربية . ويتكرّر التعارض بين التنظير اللساني العام وواقع البحث اللساني العربي عند أكثر من باحث لساني عربي^(١) ، وهو ما يشكّل في حد ذاته مفارقة جوهرية تجسّد بوضوح مظهراً من مظاهر أزمة اللسانيات العربية المتعدّدة .
- وليس معنى ما سبق أن مازن الوعر يجهل المبدأ المنهجي العام في اللسانيات الحديثة والمتمثل في الاشتغال باللغة كموضوع رئيس وأولي للتحليل اللساني . لقد أشار الباحث بوضوح إلى أن المنطلق الأول لبناء نظرية لسانية علمية يمرّ حتماً عبر دراسة اللغة التي هي الموضوع الأول ومنطلق النظرية اللسانية . والخطوة الأساسية ، في نظر مازن الوعر لبناء أية نظرية لسانية علمية ، هي الانطلاق من لغة واحدة لمعرفة بنيتها وحركيتها ثم وضع النظرية الخاصة بها^(٢) .
- هل تكون اللسانيات العربية استثناء للقاعدة العلمية العامة؟
 - ألا تستحق اللغة العربية أن تكون موضوع بحث لساني حديث؟
 - هل تقول اللسانيات العامة بأن دراسة الفكر اللغوي القديم هو موضوع دراستها؟

(١) المرجع نفسه ، ص ٩ . نلمس الأمر نفسه عند المسدي في مؤلفه اللسانيات وأسسها المعرفية .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١١ .

ويرد البحث عن نظرية ومنهج خاصين باللسانيات العربية عند أكثر من باحث عربي كما لو أن الأمر يتعلق بالبحث عن نظرية خاصة باللغة العربية وبمنهج يوضع على منوالها دون غيرها من اللغات .

- بأي معنى يمكن الحديث عن منهج عربي في مختلف فروع اللسانيات العربية؟

- هل هناك منهج عربي وآخر غربي وثالث أسيوي أو صيني . . . ؟

إن البحث عن نظرية ومنهج من هذا الصنف ليس له طريق فيما نعرف ، وقد لا نتصور له في يوم من الأيام تحققاً نظرياً أو عملياً . فالعلم اللساني الجاد والهادف ليس له خصوصية عرقية أو ثقافية . والنظرية اللسانية الخاصة باللغة العربية لا يمكنها من الناحية العلمية والمنهجية الصرف أن توجد ، وحتى إن وجدت بشكل من الأشكال فلن تكون لها أية قيمة علمية ، لأن النظرية الحقيقية هي التي تستطيع أن تنطبق على أكبر قدر ممكن من المعطيات اللغوية العامة والمتنوعة وليس على نسق لغوي وحيد تكون خاصة به . ومن الغريب حقاً أن يستمر كثير من اللسانيين العرب المعاصرين في القول بضرورة إيجاد منهج ونظرية خاصين باللغة العربية^(١) .

إن المباحث اللغوية القائمة على تأويل التصورات اللغوية العربية القديمة تأويلاً جديداً لن تخدم البحث اللساني العربي لأنها ستحصره في إطار تاريخ الفكر اللغوي وستدخله في إشكالات ثانوية بالنسبة إلى موضوعه الأول الوحيد والحقيقي الذي هو اللغة العربية كبنيات صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية قابلة للضبط والتعديد .

وليس معنى هذا الكلام التقليل من أهمية التراث اللغوي وشأن المهتمين به . إن الأمر يتعلق بمنهجياً بتحديد طبيعة التحليل اللساني الصرف كما يمارس في باقي الثقافات العالمية . ومما لا شك فيه أن البحث في التراث له ما يبرره حضارياً وفكرياً لإثبات الذات العربية والإسلامية لاسيما في الظروف العصيبة التي يمرُّ منها العالم العربي في مواجهة تحديات سياسية واقتصادية وفكرية وحضارية كبرى غير مسبوقة في تاريخ الأمة العربية . وهو موقف مقبول من حيث المبدأ ، بل إننا نثمن الجهود التي يبذلها بعض اللغويين العرب المعاصرين للتعريف بالتراث اللغوي العربي . لكن ينبغي ألا يختلط الموقف الحضاري بالموقف العلمي الصرف الذي يحدد الإطار الدقيق للبحث اللساني ، وأن لا يتم ذلك على حساب البحث في اللغة العربية ذاتها ؛

(١) انظر مثل هذا الموقف عند منذر عياشي ، قضايا لسانية وحضارية ، ص ٢٣ وما بعدها .

لا سيما إذا كانت دراستها من المنظور اللساني واعدة بنمط تفكير جديد ومُجدد .
وللخروج بالبحث اللساني العربي من الأزمة دعا مازن الوعر إلى ما يلي :
أولاً : الاهتمام بعلم اللسانيات كعلم قائم برأسه في جامعات العالم العربي
ومحاولة توسيعه وتطويره ووضع المبادئ الأكاديمية له وجعله مادة مستقلة
بنفسها ؛

ثانياً : إنشاء كليات قائمة برأسها في جامعات العالم العربي تدعى كليات اللغات
والعلوم اللسانية الحديثة يكون فيها فرع اللسانيات قسماً بذاته . وهذه الكلية
ينبغي أن تتألف من الأقسام التالية :
- قسم اللسانيات الحديثة ،
- قسم دراسة اللغة العربية الحديثة ،
- أقسام اللغات الأجنبية العالمية^(١) .

ولا يسع الباحث اللساني إلا أن يضمّ صوته لدعوة الباحث بشأن إنشاء هذه
التخصصات العلمية في رحاب الجامعات والمعاهد العربية العليا بالنظر إلى ما
سيترتب عن هذا الانفتاح من نتائج إيجابية ستسهم لا محالة في نمو البحث اللساني
العربي المعاصر وتطوره .

٣- الفاسي الفهري: نقد الكتابة اللسانية العربية الحديثة.

لا يختلف اثنان في أن عبدالقادر الفاسي الفهري يشكل نموذجاً متميزاً في
اللسانيات العربية المعاصرة . ويمكن النظر إلى ما قدّمه هذا الباحث من جانبين :
- جانب يهتم الخطاب اللساني العربي الحديث من حيث أسسه النظرية والمنهجية
في تعامله مع اللغة العربية ؛
- جانب يتعلق بمضمون التحليل اللساني المتمثل في دراسة اللغة العربية من منظور
النحو التوليدي والذي يعدّ الفاسي الفهري رائداً فيه دون منازع .
ونقف في هذا القسم من هذا الفصل عند بعض الجوانب المنهجية التي تتعلق
بإسهام الفاسي الفهري ودوره في تنمية الخطاب اللساني العربي المعاصر وتطويره نحو
الأفضل بنقده المنهجي لخطاب اللسانيات العربية . وطبيعي أن هذا التطوير يشمل

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٨٢-٣٨٤ .

كذلك ، وبالأساس ، جانب تحليل اللغة العربية في إطار النظرية التوليدية التي يتبناها .

تتميز كتابات الفاسي الفهري بموقفها الصريح والواضح من الكتابات اللسانية العربية الحديثة والمبني على تحليل منهجي دقيق للأسس الفكرية التي يقوم عليها الخطاب اللساني العربي السائد الذي وصفه الفاسي الفهري بأنه «خطاب هزيل»^(١) ، لعدة أسباب نجملها في ما يلي :

أولاً : وجود عدد هائل من العوائق التصورية والأوهام الفكرية التي تحول دون مقارنة اللغة العربية مقارنة موضوعية ؛

ثانياً : افتقاد خطاب اللسانيات العربية لأبسط مقومات الخطاب العلمي التي نلمسها في كتابات غيرنا من الأمم نتيجة القصور النظري وسوء فهم حقيقة المنهج اللساني الذي ينبغي اتباعه في كل تحليل لساني جدير بالمتابعة والتقدير ؛ لاحظ الفاسي الفهري «أنه كلما اتجهنا إلى تأسيس معرفة علمية حول اللغة العربية الفصيحة في مستوى المعرفة التي تؤسس حول لغات أخرى سواء أسسناها نحن أو أسسها غيرنا ، فإن بناء هذه المعرفة يصطدم بعدة عوائق تجعلنا لا نصل إلى مستوى المعرفة التي يتوصل إليها حول لغات أخرى ، وبالتالي نواجه بوضع قد تكون فيه الجهود المبذولة كثيفة لكن النتائج هزيلة»^(٢) .

وترجع أزمة اللسانيات العربية في نظر الفاسي الفهري ، لجملة من المغالطات التي ما زالت تجني على البحث اللساني العربي تجمع في جوهرها موضوع البحث وتصور المناهج اللائقة بمعالجتها . ومن هذه المغالطات^(٣) :

- اللغة الموصوفة وأزمة المنهج ؛

- ادعاء العلمية والمنهجية ؛

- تصور خاطئ للتراث ؛

- تصور خاطئ للغة العربية .

(١) عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ص ٣٥ .

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري ، تصور الحلول وتصور القضايا ، ص ١ .

(٣) عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ج ١ ، ص ٦١ .

بالنسبة إلى مسألة اللغة الموصوفة وأزمة المنهج ، يذهب الفاسي الفهري إلى أن العقبة الأساس في تجديد البحث اللساني العربي تكمن في إشكال الموضوع المشتغل به ؛ أي اللغة العربية . ويتجسّد هذا الإشكال في مسألتين :

- إن أولى العقبات في وجه تجديد الدرس اللساني العربي كانت من جهة الاشتغال على اللغة العربية الفصيحة ،

- ومن جهة ثانية عدم الاهتمام الكافي بالبحث في اللهجات . فالبحث في اللغة العربية يطرح إشكالاً عميقاً هو إشكال المادة اللغوية أو المعطيات التي يقوم بوصفها اللغوي^(١) . ويرى الفاسي الفهري أنه لا فائدة من الاستمرار في تحليل المعطيات نفسها التي اشتغل بها النحاة القدامى نظراً إلى الأسباب التالية :

- أولاً : طبيعة هذه المعطيات من حيث الكيفية التي تمّت بها عملية التدوين وما لا بسها من شروط وظروف . فالمعطيات التي نجدها عند القدماء معطيات ناقصة لأسباب منها : أننا لا ننتظر من أي نحو مهما كان حجمه ، أن يكون من الشمولية بحيث يزودنا بما يهّمنا من المعطيات . والمعطيات التي نجدها عند القدماء ليست ناقصة أو غير ذات تمثيلية فحسب ، بل هي أيضاً معطيات زائفة في بعض الأحيان . ومن أمثلة هذا النقص في المعطيات التي تناولها القدماء أن النحو القديم لا يكاد يقول شيئاً عن مميزات الأنواع المختلفة للاستفهام مثل : استفهام صدى واستفهام غير مباشر واستفهام فصل ، وهي أنواع من الاستفهام التي تتضمنها العربية والتي لا بد للدارس اللساني الحديث من الاهتمام بها . ومن الأمثلة الزائفة التي يغلب عليها التكلف والاصطناع بعض التراكيب المبنية للمفعول ، اعتبرها النحاة تراكيب سليمة ومنها :

- كين قائم ، وكين قيم ، واختير الرجال زيدا^(٢) .

- ثانياً : ما أصاب بنيات اللغة العربية من تطورات متفاوتة الأهمية في مختلف المستويات . فالعربية كسائر اللغات تطوّرت وتغيّرت عبر القرون ، وهناك ما يدلّ على أن اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حالياً . فاللغة العربية دعيت بلغة الضاد لأن الضاد كانت تنطق فيها منحرفة بين الضاد واللام قريبة من الضاد ولم

(١) المرجع نفسه ، ج ١ ، ص ٦١ ، وكذلك ص ٥٢-٥٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ج ١ ، ص ٥٤ .

تعدّ كذلك . والجيم الحديثة إما ج وإما دج أو دز أو ك حسب المنطق ، وكذلك في التركيب ، نجد قواعد الإضافة والعدد والتعريف والصفة والتوكيد . . . الخ تتغير^(١) .

- ثالثاً : يقتضي التحليل الجديد لبنيات العربية حتماً معطيات جديدة بالنظر إلى العلاقة الوطيدة بين المعطيات والمنهج المعتمد في تحليل هذه المعطيات . ويلقي الباحث مسؤولية هذا العائق الكبير على اللسانيين الوصفيين العرب الذين لم ينتبهوا لهذا الإشكال أو تعمّدوا عدم الانتباه إليه باستمرارهم في الاشتغال بالمعطيات نفسها التي احتوتها كتب النحو واللغة القديمة ، اعتقاداً منهم أنّ مشكل المعطيات بالنسبة إلى اللغة العربية القديمة والحديثة على حد سواء قد حلّ في النحو التقليدي ، وأنه يكفي جرد أمهات كتب النحو واللغة القديمة للاهتمام للفضالة المنشودة^(٢) ، في حين كان من الضروري في نظر الفاسي الفهري ؛ اعتماد معطيات جديدة . «وقد ترتب عن اشتغال اللسانيين العرب المحدثين بمعطيات القدماء أن البحث اللساني العربي الحديث لم يتخلص كلياً من تأثير الفكر النحوي واللغوي القديمين نظراً للارتباط الوثيق بين طبيعة المعطيات القديمة والمبادئ المقترحة لوصف هذه المعطيات»^(٣) .

ويخلص الفاسي الفهري إلى أن البحث اللساني العربي لن يتمكن من إحداث القفزة المطلوبة والمنتظرة إلا إذا جدّد اللسانيون العرب المعطيات اللغوية التي يشتغلون بها . لكن ما طبيعة هذه المعطيات اللغوية العربية الحديثة التي يدعو إليها الفاسي الفهري؟

إن البحث اللساني العربي الحديث يستلزم البحث في ملكة المتكلم العربي باعتبارها المصدر الجوهري في كل دراسة لسانية علمية . غير أن اللغويين العرب ، بحسب الفاسي الفهري ، رفضوا أن يأخذوا اللغة من أفواه معاصريهم من المولدين والمحدثين منكرين وجود متكلم لهذه اللغة ، فلم يبحثوا في اللغة العربية كما تستعمل عند معاصريهم بدعوى أنها لا يمكن أن تكون حجة ، وبسبب ذلك تحوّل الدرس اللغوي العربي إلى البحث في معطيات تعود لفترات سابقة^(٤) .

(١) المرجع نفسه ، ج ١ ، ص ٥٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ج ١ ، ص ٥٢ .

(٣) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(٤) عبد القادر الفاسي الفهري ، المعجم العربي ، ص ٢٠ .

إن تجديد الدرس اللساني العربي تجديداً حقيقياً يتطلب في المقام الأول تعيين سمات الملكة اللغوية وطبيعتها المعقدة عند المتكلم العربي الحديث ، بعكس ما هو واقع بالنسبة إلى لغات أخرى . «فاللغة العربية لا تشكل اللغة الأولى بالنسبة للطفل العربي أي اللغة التي تكتسب بدون تلقين ، وهي اللغة الأم التي يلتقطها الطفل في محيطه الأقرب وهو محيط الأم دون أن يحتاج في ذلك إلى التمدرس أو إلى توجيهات معلم ملقن»^(١) . لكن الملاحظ من جهة ثانية ؛ أن الطفل العربي لا يتعلم اللغة العربية كما يتعلم الأجنبي لغة ثانية كالفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية . إن التقارب بين الفصحى والدارج لدى الطفل العربي يجعل اللغة العربية الفصحى عنده لغة بين الأولى والثانية ؛ إذ يتم الانتقال من الفصحى إلى العامي بتحويل القدرة أو تحويل الراموز . فالطفل العربي يقوم خلال فترة التمدرس وفي فترة لاحقة بتحويل عدد من الضوابط والقواعد من العامية إلى الفصحى ؛ بحيث يلجأ إلى ملء الخانات الفارغة أو الثغرات في النسق الفصحى بخصائص وضوابط يتعلمها ، وهذه الضوابط تأتي إما من برامترات اللغة العامية أو من النسق الكلي ، أي الملكة اللغوية العامة»^(٢) .

ادعاء العلمية والمنهجية

يأخذ الفاسي الفهري أيضاً على الكتابة اللسانية العربية الحديثة ادعاء العلمية أو المنهجية . وهذه الظاهرة تأخذ أشكالاً متعددة من تصور خاطئ للعلم إلى تصور

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢١ . للأسف الشديد لا تتوفر اللسانيات العربية على هذا الضرب من الدراسات السيكلوسانية التي يمكنها أن تستغل مثل هذه الفرضيات انطلاقاً من وقائع ملموسة محددة لتبيان آليات تحويل القدرة واشتغالها ومظاهرها المادية في مختلف مستويات اللغة (صرف ، صوت ، تركيب ، دلالة) . انظر الدراسة القيمة لعبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة ، تحويل القدرة من المغربية إلى العربية ، ضمن قضايا في اللسانيات العربية ، ص ٢٩ ، وما بعدها منشورات كلية الآداب ابن مسيك الدار البيضاء ١٩٩٢ . والنقص في هذا النوع من الدراسات هو ما قصدنا إليه في الفصل الأول عندما أشرنا إلى أن المطلوب من اللسانيين العرب هو نشر ثقافة لسانية تتجاوز حدود وصف نسق اللغة العربية .

خاطئ للافتراضات العلمية إلى تصور خاطئ لما يُعتبر تطبيقاً لنظرية ما^(١). ويتسم تعامل كثير من اللسانيين العرب مع العلم والمنهجية في نظره بالوقوف عند تصور متجاوز معين للعلم والمنهجية المتبعة في النشاط العلمي. يقول الفاسي الفهري في هذا السياق: «وَمَا يطبع الدرس اللساني العربي والدرس اللساني المتخلف بصفة عامة تصور خاطئ للعلاقة بين التجريب والنظرية أو ما أسميه بالتجريبية الساذجة»^(٢). وتمثيلاً لهذا الفهم الخاطئ والالتباس في إدراك طبيعة الممارسة العلمية الحقيقية يشير الفاسي الفهري إلى تصور تمام حسان وغيره من اللسانيين الوصفيين العرب الذي يكتفي بالملاحظة الخارجية وبالتساؤل عن كيف دون أن يتعدى ذلك إلى البحث في علة وجود الظواهر. «فتمام حسان شأنه شأن الوصفيين، يرفض العلة ونظرية العامل والإعراب التقديرية وعدداً من الأصول والمفاهيم الموجودة في التراث، ويرفض الخروج من شيء ملاحظ إلى شيء مجرد بدعوى أن هذه الأشياء، في نظره ليست من العلم، وأن العلم يجب أن يكتفي بالملاحظة الخارجية والتساؤل عن كيف ولا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهرة»^(٣). ويرفض الفاسي الفهري هذا التصور التصنيفي التجريبي للعلم ومناهج البحث فيه جملة وتفصيلاً بدعوى أننا «لا نعرف هذا، بل نعرف عكسه، ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في كيف وفيما وراء كيف»^(٤).

تصور خاطئ للتراث

لا أحد يجادل في أن التراث اللغوي العربي يحتل مكانة الصدارة في الدرس اللساني العربي المعاصر حتى غدت دراسته تشكل اتجاهها مستقلاً وقائم الذات أسميناه كما ذكرنا ذلك بلسانيات التراث إلى جانب لسانيات (اللغة) العربية التي

(١) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج ١، ص ٥٧.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) المرجع نفسه، ج ١، ص ٥٨. ويسميتها الفاسي الفهري «لسانيات الظواهر».

(٤) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

تسعى إلى بناء أنحاء أو أجزاء منها للغة العربية الحالية أو اللهجات العربية الحالية^(١).

ومن عوائق الدرس اللساني العربي الحديث في نظر الفاسي الفهري تصور اللغويين العرب الخاطيء للتراث والدور الذي يمكن أن يُسند إليه في إطار البحث اللساني العربي الحديث . وقد ظل الفاسي الفهري يعلن رفضه الرجوع إلى تحليلات اللغويين والنحاة القدامى بدعوى «أن لا ضرورة منهجية أو منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة»^(٢) . وقراءات التراث في نظر الفاسي الفهري نوعان :

- قراءات تقف عند شرح المادة الموجودة في التراث وتنظيمها .
- قراءات تحاول أن تنتقل مما هو موجود في هذا التراث بغية عصرنته والخروج به إلى الحاضر^(٣) .

والقراءة أياً كان نوعها وهدفها هي ذات بعد نظري ومنهجي محدود انطلاقاً من أن التحليل اللساني المعاصر له أصوله ومبادئه التي تختلف كلياً عن أصول ومبادئ النسق الفكري في التراث اللغوي القديم . «إن عدداً من المفاهيم الوصفية عند القدماء كمفاهيم المبتدأ والجملة الاسمية والنواسخ لا يمكن الاحتفاظ بها في نموذج لساني حالي . وكذلك بالنسبة إلى الأصول . فنظرية العامل عند العرب مثلاً ليست هي نظرية العامل التي نحتاج إليها في الدرس الحديث»^(٤) .

ويبدي الفاسي الفهري احتراساً قوياً إزاء منهجية القراءة باعتبارها عملاً له أبعاد نظرية محدودة وليس له مردودية علمية تذكر ، ويقتضي إنجاز احتياطات منهجية على النتائج التي تصل إليها مثل هذه الأبحاث ، نظراً إلى أن القارئ (الدارس الذي يستعمل منهجية القراءة) غالباً ما يُسقط ما هو مُحَمَّلُ به من تصورات ويوجد في التراث ما لم يكن فيه في ظروفه التاريخية ، وما لم يكن في المنظومة المعرفية

(١) المرجع نفسه ، ج ١ ، ص ٥٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٦٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٩-٦٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٦١ ، هامش ٣٥ .

لعصره^(١) . فاللجوء إلى التراث فيه كثير من العمومية وعدم الدقة ؛ حيث يقدم كنسق متجانس ، في حين أن الواقع غير ذلك . فالتراث في تصور الفاسي الفهري لا يخرج عن أنه ؛ إما معطيات اللغة الموصوفة هي هنا اللغة العربية القديمة قد تكون صالحة في حالة السعي لبناء نحو لهذه اللغة القديمة ، وإما أنه نسق من المفاهيم الوصفية التي تُشكّل نسقاً فكرياً قابلاً لأن تكون موضوعاً لتأريخ الفكر .

وفي الحالتين معاً ، فإن التعامل مع التراث يجب أن يتّسم بالوضوح والدقة . وفي جميع الحالات أيضاً يمكن الاستغناء عن التراث سواء لبناء أنحاء اللغة العربية قديمة أو جديدة . «فليس هناك ضرورة منطقية أو منهجية تفرض علينا توظيف هذا التراث . فبناء نحو اللغة القديمة مثلاً لا يحتاج بالضرورة إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم بل يمكن أن يستغنى عنها باستعمال النصوص القديمة»^(٢) .

وأياً كانت نوعية القراءة المتبعة ، فهناك ثلاثة أخطاء منهجية في تصور التراث ودوره في الدرس اللساني العربي الحديث :

الخطأ الأول : الاعتقاد بأنه لا بدّ من توظيف التراث في بناء نحو يصف اللغة العربية ،

الخطأ الثاني : استحالة توظيف التراث في نحو اللغة الحالية لأنه يؤدي إلى خلط بين نسقين مختلفين .

الخطأ الثالث : اعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم أو بعبارة إلى الفكر النحوي العربي القديم^(٣) .

تصور خاطئ للغة العربية^(٤).

يرتبط بمسألة المعطيات النحوية واللغوية تصور بعض الكتابات اللسانية للغة العربية واعتبارها لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في غيرها من اللغات البشرية . وينتج عن هذا التصور موقف من اللسانيات نفسها مفاده أن هناك تطبيقاً أعمى لهذه

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٠ .

(٢) اللسانيات واللغة العربية ، ص ٦٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٦٠ .

(٤) انظر الفصل الثالث من المرجع نفسه ، ص ٥٦ وما بعدها .

اللسانيات على اللغة العربية لأنه يفرض عليها قواعد خارجة عن طبيعة بنيتها نظراً إلى اختلاف خصائص اللغة العربية واللغات الهندية أوروبية .

ولا تختلف اللغة العربية في شيء عن اللغات الإنسانية الأخرى ، فاللغة العربية لغة طبيعية مثل باقي اللغات البشرية . قد يختلف التاريخ والمجتمع والحضارة ، لكن اللغة العربية من حيث هي أنساق تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشارك معها في عدد من الخصائص الصوتية والتركيبية والدلالية وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات . وكونها عربية لا يعني أنها تنفرد بخصائص لا توجد في أية لغة من اللغات ، بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ونجد لها مثيلاً في لغة أو لغات أخرى هندية -أوروبية كانت أو غير هندية -أوروبية .

ويتأسس موقف الفاسي الفهري في نقده لخطاب اللسانيات العربية على الالتزام التام بمبادئ البحث العلمي واللساني الصحيحين كما هي في اللسانيات الخاصة بلغات أخرى . ولا نحتاج للتذكير هنا بقيمة كتابات الفاسي الفهري العلمية التي حققت قفزة نوعية في الدرس اللساني العربي الحديث . ولا يسع متتبع خطاب اللسانيات العربية إلا أن يشاطر هذا اللساني مواقفه النقدية إزاء ما يكتب في اللسانيات العربية .

إلا أن هذا الموقف المنهجي المتميز عند الفاسي الفهري لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات . إن اختيار تمام حسان وأنيس فريحة نموذجاً لادعاء العلمية والمنهجية ليس في نظرنا اختياراً موفقاً . فتعدد المذاهب اللسانية يقود حتماً إلى تعدد المصادر وتنوعها ؛ أي إن كل تقييم موضوعي يجب أن يأخذ بعين النظر النسق النظري المعتمد برمته . قد تكون مصادر معينة أساسية في الإطار النظري الذي ظهرت فيه ، ولكنها تصبح ثانوية أو لا يكون لها أية قيمة في إطار مغاير . إن الفاسي الفهري لم يقيم كتابات تمام وفريحة تقيماً داخلياً . فمن المعروف أن عطاءات تمام حسان مثلاً ، مرتبطة أساساً بمنهج محدد سلفاً ، له مصادره وأسسها المحددة من خلال ما يطرحه الإطار النظري نفسه من أهداف وما يقترحه من شروط وطرائق خاصة لتحليل اللغة⁽¹⁾ ، ويتعلق الأمر بالمنهج اللساني الوصفي الذي كان يمارس في العديد من المدارس اللسانية الأوروبية ولا سيما من منظور اللسانيات الوظيفية عند جون فورت

(1) Claude Hagège, Grammaire générative: Réflexions critiques, p26 note 1.

(Firth John (1890- 1960) منذ الأربعينيات من القرن العشرين . بعبارة أخرى ، فإن التحليل النقدي السليم لخطاب اللسانيات العربية يجب أن يأخذ في الحسبان الإطار النظري الذي يندرج فيه هذا الخطاب اللساني أو ذلك . والنقد البناء والمثمر هو الذي ينظر إلى العمل المستهدف نقداً في الإطار النظري أو المنهجي الخاص به ولا يتعداه . «نحن لا نعرف عما تتكلم نظرية ما عندما لا نشارك في اشتغالها الداخلي»^(١) . ويدرك الفاسي الفهري نفسه هذا الشرط الأساسي في تقييم النماذج النظرية في اللسانيات وغيرها . فهو يؤكد «أن الاستدلال على فعالية التمثيل أو التحليل غالباً ما يكون استدلالاً داخلياً لا يقوم إلا داخل النموذج المتبنى»^(٢) .

ولهذه الاعتبارات المنهجية ، فإن تقييم المنهج الوصفي من منظور أسس النحو التوليدي التحويلي النظرية والمنهجية مسألة فيها نوع من التجاوز ، وبالتالي نرى أن مطالبة كتابات لسانية عربية ذات منحى وصفي بضرورة وجوب تفسير الظواهر اللغوية أمر غير منصف .

- هل كان من الممكن أن نتصور وجود رؤية تفسيرية تعتمد المنهج الاستنباطي - الفرضي في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين؟

- هل من الممكن أن نطلب من تمام حسان وأنيس فريحة الحديث عن قضايا لغوية من وجهة نظر منهجية لم تكن موجودة وقتها؟

- هل نقول إن كل ما كتبه اللسانيون الوصفيون الأميريون ونظراؤهم الأوروبيون خطاب غير علمي؟

- هل كان خطاب بلومفيلد وهاريس ومن حذا حذوهما في أميركا وخطاب تروبتسكوي وجاكبسون ومن تبعهما في أوروبا خطاباً غير علمي؟

ونعتبر من جهة ثانية أن موقف الفاسي الفهري من التراث اللغوي العربي لم يكن واضحاً ودقيقاً على الأقل من الناحية العملية والتطبيقية . فالفاسي الفهري يقول تارة بعدم وجود أي ضرورة منهجية أو منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي بتصوراته وتصنيفاته ومفاهيمه ومصطلحاته لمعالجة مادة معينة تتمثل في وصف اللغة

(1) S. Auroux, *Histoire des sciences et entropies des systèmes scientifiques*, in *Archives et*

Documents de la Société d'histoire et d'épistémologie des sciences de langage, N 7, p7.

(2) عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ج ٢ ، ص ١٠٧ .

العربية وصفاً جديداً ، ويقول تارة أخرى بإمكان تحديد نوع من الاتصال بين الفكر اللغوي العربي القديم وبين اللسانيات الحديثة لتحديد مظاهره في سياق جملة من الأطر التي حددها وهي : التاريخ والوصف والترجمة^(١) . إلا أن الفاسي الفهري لا يقدم أي توضيح بشأن الطبيعة المنهجية لمظاهر الاتصال التي تحدث عنها ، وهو ما يطرح علينا جملة من الأسئلة المنهجية التي تهم التعامل مع التراث :

- أليس التاريخ والوصف والترجمة أنواعاً من القراءة؟
- كيف نكتب هذا التاريخ علماً أننا نكتب التاريخ الذي نريده أن يكون كما يقال؟

- كيف سنصف الفكر اللغوي القديم؟
- ما طبيعة الآليات والأدوات الإجرائية التي سيتم بها الوصف؟
- ما طبيعة اللغة الواصفة التي سيتوسل بها في هذه العملية؟
- كيف يمكن ترجمة الفكر اللغوي القديم دون وجود لغة تقنية خاصة؟
- كيف نترجم مفاهيم ومصطلحات المنظومة اللغوية القديمة إلى لغة لسانية حديثة؟

ويبدو لنا من جهة أخرى ، أن الفاسي الفهري حتى وهو يرفض التعامل مع التراث ، يجد نفسه مضطراً للقيام بقراءة من نوع خاص نسميها «القراءة الانتقائية» وذلك حين عاد إلى التراث النحوي القديم ، لا ليبين ضعف تصورات التراث اللغوي ونقصه المفاهيمي والمنهجي ، بل لانتقاء بعض آراء القدامى وتحليلهم للاستفادة منها فيما يقترحه هو في إطار التحليل اللساني التوليدي لظواهر من اللغة العربية . ومن أمثلة هذه القراءة الانتقائية ما يرد عند الفاسي الفهري في تحليله للتراكيب المبنية للمجهول أو البناء لغير الفاعل ، حيث إن المحمول فيها سواء أكان فعلاً أم مصدرًا أم اسم فاعل أم اسم مفعول أم غير ذلك ، يبنى على مكوّن غير المكوّن الذي يحتل دور الفاعل المنطقي ، بل إن الفاعل الأصلي منزوع أو مُزال . يقول الفاسي الفهري : «سندافع عن هذا التصور مقارنين إياه بالتحاليل الحديثة المختلفة عن الظاهرة ، وكذلك بما ورد عند القدماء من أفكار مماثلة حيث سننتقي منها ما نعتقده ملائماً لما سندافع

(١) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها ، هامش ٣٥ .

عنه»^(١) . فهذه العبارات تجسّد إمكانية التعامل مع التراث اللغوي والاستفادة من بعض الآراء والتحليل الواردة فيه . ماذا يمكن أن نسمي الرجوع إلى التراث في هذه الحالات؟

- ألا يتعلق الأمر بقراءة محددة انطلاقاً من موقف نظري محدد؟
وقد لجأ الفاسي الفهري إلى أفكار القدامى وتحديدًا إلى بعض أفكار ابن السراج في أصوله التي ركز فيها على زوال الفاعل أو إزالته أو الاستغناء عنه في البناء لغير الفاعل وعارض تلك الإزالة والنقصان من عدد المحلات بالزيادة أو الإضافة التي تحدث في التعدية بالهمزة أو التضعيف^(٢) . ويخلص الباحث في حكمه على أفكار ابن السراج قائلاً : «بذلك يكون ابن السراج قد طرح المسألة من زاوية تغيير المحلات وهي زاوية مشابهة للزاوية التي طرحنا منها المشكل»^(٣) . ثم يعلق على نص ابن السراج المتعلق بإزالة الفاعل قائلاً : «والحق أنني لم أجد عند غير ابن السراج تحليلاً مماثلاً لهذا وهو يقترب عنده من مناحيه العامة مما سأذكره هنا أو في الفصل المتعلق بالتعدية وخصوصاً في شأن الزيادة والنقصان في المحلات وكذلك في الإعراب»^(٤) .

- ما دلالة مثل هذه الاستنتاجات؟

- ألا يماثل هذا الموقف ما يقوم به أصحاب القراءة؟

- أليس كلامه توظيفاً لآراء القدماء وتحاليلهم ومصطلحاتهم؟

- ألا يناقض هذا الكلام ما سبق أن كرره الفاسي الفهري من أن الرجوع إلى مفاهيم القدماء وأصولهم تصور خاطئ لأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال^(٥) .
نحن نسجل فقط الغموض الذي يرد بين الفينة والأخرى عن وعي أو دون وعي عند الفاسي الفهري وغيره من الدارسين إزاء التراث . ويبقى التساؤل الجوهري في اللسانيات العربية قائماً هو :

(١) عبد القادر الفاسي الفهري ، المعجم العربي ، ص ٦٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧٩-٨٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٠ .

(٤) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

(٥) عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ج ١ ، ص ٦١ .

- ما مدى إمكانية الانسلاخ كلياً عن التراث اللغوي العربي سواء من الناحية التصورية أم المنهجية أم الاصطلاحية؟
وبديهي أن كتابات الفاسي الفهري تظل رائدة في سياق اللسانيات العربية الحديثة ؛ لا لأنها فقط اختارت نظرية لسانية محددة قاربت من خلالها اللغة العربية ، وإنما لتقيدها الصارم بمتطلبات الممارسة اللسانية كما ينبغي لها أن تكون وبمدى قدرتها على احترام شروط الخطاب العلمي الصارمة . وتشكل كتابات الفاسي الفهري إلى جانب كتابات عربية أخرى قليلة استثناء في مسار اللسانيات العربية التي باتت تشهد تدنياً صارخاً في نوعية أسسها المنهجية والنظرية .

٤- عقبات البحث اللساني العربي أم أزماؤه^(١)

من الباحثين العرب الذين اهتموا بما يعترض البحث اللساني العربي المعاصر من عقبات نذكر الباحث واللساني التونسي عبد السلام المسدي الذي رسم صورة دقيقة وشاملة لواقع البحث اللساني العربي الحديث . وتأتي أهمية تصور المسدي من حيث إنه يطرح أسئلة هامة حول واقع هذا البحث وما يعترضه من صعوبات سواء على المستوى النظري أم المستوى المنهجي أم على المستوى التطبيقي ، وهي أسئلة تستحق كل تقدير لشجاعة صاحبها في عرض وجهة نظره من جهة ، ولأنها من جهة ثانية جديرة بالمناقشة لما تحمله من آراء وتصورات واضحة بشأن مسألة أزمة اللسانيات العربية ، ولأن صاحبها من جهة ثانية رائد من رواد الدعوة إلى مدّ جسور التفاعل بين اللسانيات الحديثة والتراث اللغوي العربي كما يشهد على ذلك مصنفه «التفكير اللساني في الحضارة العربية» .

- العقبات

يبدأ المؤلف حديثه عن عقبات البحث اللساني العربي بالإشارة إلى واقع اللسانيات بحثاً وتدریساً بالجامعات العربية التي لا تسير التطور العلمي الحاصل في حقل المعرفة اللسانية ، وهو ما يتطلب في رأيه ضرورة توفير الثقافة اللسانية في

(١) عرض المسدي لهذه المسألة في فصل عنوانه بـ «عقبات البحث اللساني العربي» ، ضمن كتابه اللسانيات وأسسها المعرفية .

جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية . فاللسانيات في كثير من الجامعات العربية غير معروفة عند طلبة الإجازة ؛ ولا هي متداولة بما فيه الكفاية عند طلبة العلوم الإنسانية . وتنعكس وضعية تدريس اللسانيات في الجامعات العربية ، في رأي المؤلف ، على واقع البحث اللساني العربي حيث انعدام إشعاع الفكر اللساني في وطننا العربي . والمقصود بالإشعاع أن تتحول المعرفة اللسانية إلى معطى ثقافي وواقع معرفي يتقاسمه المتطلعون فكرياً مهما تباينت شرائح الانتماء لديهم اختصاصاً وثقافة . وينتج عن انعدام الإشعاع تعطل الفكر العربي عن أن يقدم للإنسانية في حقول المعرفة اللسانية عطاءه الخصيب الذي قد يحرك مسار التفكير الحديث بمقوده العلمي الأصيل .

وبعد الإشارة إلى الوضع العلمي المقلق لللسانيات بالجامعات العربية موازنة بما هي عليه الحال في جامعات العالم الأميركي والأوروبي ، يحدد المسدي العوائق التي تعترض النهضة اللسانية في العالم العربي في ما يلي :

- أولاً : الإحساس العام بأن الثقافة العربية لديها من التراث اللغوي ما يغنيها عن الأخذ عن غيرها من الحضارات . ويتخذ هذا الإحساس طابعاً نفسياً وحضارياً في إطار صراع ضمني بين الثقافة اللغوية القديمة والثقافة اللسانية الجديدة التي تتداول في الغرب ، وكأن لسان حال العربي اليوم تقول : فإن رضينا أن نلتجئ إلى غيرنا في علوم الطبيعة وصناعة الطب وأسرار الفضاء ، أفيلق بنا أن نتلمذ أيضاً في علوم اللغة على من سوانا^(١) ؟

- ثانياً الاعتقاد السائد لدى كثير من الباحثين والمثقفين العرب بحصر البحث اللساني في البحث الصوتي . وينتج عن سوء فهم موضوع اللسانيات عدم الاهتمام باللسانيات كلياً انطلاقاً من أن جانب الأصوات كان من أدق ما ضبطه العرب في علومهم اللغوية . ولَمَّا كان الوجه التشريحي من علم الأصوات ثابتاً قاراً لا يتغير من لغة إلى لغة إلا في ضبط خصوصيات السلم الإنجازي حسب حلقاته المشحونة أو الشاغرة ، فإن الرأي الماقبلي قد تدعم لدى العربي إجمالاً وتخميناً بما يوحى له بالكفاف والغناء عن اللسانيات^(٢) .

- ثالثاً المعركة بين الوصفية والمعيارية في المعرفة اللغوية العربية الحديثة

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

وذلك من خلال دعوة الوصفين إلى التزام الوصف وعدم إصدار الأحكام والقيّم فيما يتعلق بمقاييس الخطأ والصواب ، أو مقولة الحسن والقبح . ويتجلى العائق هنا في ما صاحب هذه المعركة بين الاتجاهين من خلط منهجي وتحريف مبدئي تولدت عنها مجموعة من المشاكل الزائفة أربكت دعاة المعيارية وأرهقت أنصار الوصفية فاستنزفت طاقات من هؤلاء وأولئك . وقد أسهم في عقدة الإشكال كل من اللسانيين دعاة الوصفية وفقهاء اللغة دعاة المعيارية ، فلا أنصف العربية من ظنوا أنهم حراسها ؛ ولا خدم اللسانيات من انبروا لها رواداً^(١) .

- رابعاً : الاعتقاد بأن موضوع اللسانيات هو اللهجات ممّا أسهم في نفور الثقافة العربية من هذا العلم الجديد الوافد من الغرب وربما تم رفضه في كثير من الحالات . ويعزز هذا الإحساس مكانة اللغة العربية في الثقافة العربية نظراً إلى خلفية الصراع بين الفصحى واللهجات الحضارية والسياسية ، والأبعاد والغايات التي وُظِّفت لها دراسة اللهجات سواء من لدن بعض المستشرقين وحتى من بعض اللسانيين العرب أنفسهم ، إذ «لا مهرب لنا من الإقرار موضوعياً بأن بعضهم قد عمل على ازدراء علم اللهجات بباعث إما سياسي غايته استعمارية ، وإما عقائدي يهدف إلى تقليص البعد الديني والوزن الروحي الذي للعربية عند أهلها ، وإما مذهبي يرمي إلى نقض التركيب الهرمي في المجتمع انطلاقاً من دك بنية الفكر»^(٢) . وتكون النتيجة الحاسمة لهذا العائق في نظر المؤلف أن كثيراً من الريب الحافة بعلم اللهجات قد انسحبت على اللسانيات عامة ، فتحرز الناس عنها فعاقها تحرزهم عن الانبعاث^(٣) .

- خامساً : اللجوء إلى لغة أخرى غير اللغة العربية لإنجاز البحوث اللسانية ذلك أن كثيراً من البحاثة العرب في حقول اللسانيات يعمدون عن وعي واختيار إلى الكتابة بلغة أجنبية . وتكاد هذه الظاهرة أن تكون عامة^(٤) . ولهذا العائق في نظر المؤلف أسباب عديدة منها :

- تذرّع واه من صعوبة اللغة العربية في مسايرة التطور العلمي ؛

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

(٢) المرجع نفسه ص ١٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٦ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٧ .

- افتقار العربية للمصطلحات التقنية الجديدة التي يحتاج إليها الباحث العربي ؛
- الرغبة في الكتابة لمجموعة من ذوي الاختصاص ولا سيما لغير العرب .
لكن الكتابة باللغة العربية أو غيرها من اللغات ترتبط بقضايا جوهرية أكثر حدة وعمقاً . فالكتابة باللغة الأجنبية وإن حققت غاياتها العلمية ، فإنها تزكي وضعية التأخر . والكتابة بالعربية لا تحقق دائماً هدفها المنشود ؛ إذ لا يتمكن القارئ العربي دائماً من استيعاب ما يُقدَّم له في اللسانيات . وتكون النتيجة أن القارئ ينتقم على النص اللساني وعلى صاحبه ؛ ثم على اللسانيات وفنونها ؛ فيرمي الكل بالألغاز والتعمية^(١) . وحتى في حالة إدراك ما يكتب أو فهمه ، فإن القارئ يعجز عن تمييز ما هو حاصل مكتسب في العلم وما هو من وضع صاحب البحث المجتهد في مجال اختصاصه^(٢) .

وتكملة للعوائق السالفة يضيف المؤلف عاملين ظرفيين لهذه الأزمة هما :
- كثرة الكتابات التي لا يُقصد بها إلا التعريف بالعلوم اللغوية ، وتقديمها بتيسير يضجر أهل الخاصة ليصبح ما يتلقاه قارئ العربية لا يعدو أن يكون كلاماً ينشد به واضعه رفع الأمية ويطلب الشهادة أنه فارقها^(٣) .

- قصور الأبحاث النظرية التي تقتصر على جانب التعريفات مما يتصل بحد العلم وضبط موضوعه ورسم خطط منهجه . ونتج عن هذا أن خفيت أبعاد البحث اللغوي المعاصر^(٤) .

والواقع أن العوائق التي أوردها الباحث عبد السلام المسدي تجسد جوانب هامة من واقع البحث اللساني في الثقافة العربية المعاصرة . لكن جزءاً من هذه العوائق يظل في تصورنا ذا طبيعة خارجة عن صميم البحث اللساني الحديث كما هو متداول ومطبق في ثقافات أخرى . ومعنى هذا أن العوائق التي ذكرها المسدي لا تمس جميعها جوهر الممارسة اللسانية كما ينبغي لها أن تكون كبناء نظري محدد المعالم والأهداف .

(١) المرجع نفسه ، ص ١٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٨ .

(٣) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٩ .

فالعائق الخامس الذي يهم الكتابة لسانياً بغير العربية يرتبط بوضعية الثقافة العربية في حالتها الراهنة وبموقعها من الثقافة العالمية إجمالاً ، وهي مسألة لا تهم البحث اللساني وحده ، وإنما هي جزء من إشكالية الثقافة العربية الحديثة في مواجهة التقدم العلمي وتطوره .

إن العقبات التي قدمها المسدي والتي هي في العمق من مظاهر أزمة اللسانيات العربية تندرج فعلاً ، في إطار الصراع الذي أسماه المؤلف الصراع بين المعيارية والوصفية أو ما أسماه مازن الوعر في ما سبق عرضه بالصراع بين التراث اللغوي والحداثة اللسانية .

ويبدو أن العائق الرابع ضمن لائحة العقبات التي قدمها المؤلف ، هو وحده العائق الذي يندرج حقاً في صميم البحث اللساني من حيث إنه عائق تترتب عنه نتائج نظرية ومنهجية في اللسانيات العربية ؛ أي إنه عائق صوري أو داخلي وفق تصورنا الشخصي لطبيعة عوائق البحث اللساني العربي الحديث . وينتج عن العائق المتمثل في الاعتقاد بأن موضوع اللسانيات هو اللهجات غياب تحديد موضوع الدرس اللساني العربي الحديث . إن تجاوز العوائق الثلاثة الأولى مرتبط في العمق بالعائق الرابع ؛ أي الموضوع الذي ينبغي أن تتقيد به اللسانيات العربية .

ونظراً إلى أهمية تحديد موضوع اللسانيات وما يترتب عنها من قضايا نظرية ومنهجية في الدرس اللساني العربي ، فإن ما يثير الانتباه فعلاً ، في عرض المسدي لهذا العائق ، هو تأكيده على مسألة اللهجات العربية ودراساتها وتغيب العربية الفصحى كموضوع للسانيات العربية . ولا يعرض المؤلف الأسباب النظرية والمنهجية التي تجعل اللسانيين العرب يعزفون عن تناول اللغة العربية موضوعاً لدراساتهم وأبحاثهم اللسانية . نحن لا ننكر بعض الأسباب السياسية والفكرية التي كانت وراء الدعوة إلى دراسة اللهجات في فترة من فترات الفكر العربي ، غير أن الأسباب السياسية وحدها لا تفسر اهتمام اللسانيين عرب وغير العرب باللهجات . كما لا يمكن اتخاذها قاعدة عامة لتفسير حصر البحث اللساني العربي في اللهجات العربية .

وجهة نظرنا: أزمة اللسانيات العربية ومظاهرها

وضّحنا بتفصيل في مؤلف آخر^(١) أن أزمة اللسانيات العربية الحديثة أزمة أسس تكمن في المنطلقات الفكرية والنظرية والمنهجية التي تُؤسّس مجالاً معرفياً معيناً وتُحدّد معالمه وذلك ؛ إما لعدم وضوحها بالشكل الكافي ؛ وإما لكون التراكم المعرفي المتوفر في هذا المجال قد وصل إلى الطريق المسدود في مستويي التحليل أو النتائج أو هما معاً ، مما يتطلب إعادة النظر في الأسس والمبادئ العامة التي يقوم عليها المجال المعني . ولهذه الاعتبارات ، نقسم عوائق اللسانيات العربية إلى نوعين :

- عوائق خارجية أو مادية ،

- عوائق داخلية أو صورية ،

تتعلق العوائق الأولى بالمحيط المادي الذي يعترض سبيل البحث العلمي عامة في الوطن العربي ، بينما ترتبط العوائق الداخلية بكنه الدرس اللساني العربي كبناء نظري ومنهجي . ويندرج في الضرب الأول من العوائق ما يلي :

أ - سوسيولوجية البحث العلمي في الوطن العربي^(٢) ؛ وهي مسألة لا تقتصر على اللسانيات ، بل تشمل جميع فروع المعرفة العلمية في جميع البلدان العربية ؛

ب - مستوى تدريس اللسانيات في رحاب الجامعات العربية ؛

ج - غياب النقد اللساني الموضوعي . فاللساني العربي يُجامَلُ أو يُسَبّ ، وليس هناك متابعة نقدية موضوعية مستمرة تعرف وتوضح ما ينشر في الثقافة العربية بين الفينة والأخرى من كتابات لسانية .

أما العوائق الصورية فأبرزها:

أ - علاقة البحث اللساني الحديث بالتراث ؛ أي بالفكر اللغوي العربي القديم وهو مجال تدرج فيه معظم الكتابات اللغوية العربية المعاصرة ،

ب - غياب تصور علمي دقيق ومضبوط للغة العربية باعتبارها الموضوع الأساس للدرس اللساني العربي .

(١) مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية الحديثة : دراسة تحليلية نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية .

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ج ١ ، ص ٦١ .

وبالنظر إلى أن العوائق الخارجية لا تدرج مباشرة في موضوعنا ، نكتفي بتحليل العوائق الصورية ، لأن تجاوزها يستدعي فهمها بكيفية عميقة ؛ وهو ما يتطلب منا اتباع الخطوات التالية :

أولاً : استنطاق طبيعة العوائق وتحليلها تحليلاً شاملاً ودقيقاً يفسر أسباب وجودها وما ينتج عنها من صعوبات نظرية ومنهجية تحول في أكثر من جانب دون وجود لسانيات العربية المطلوبة ،

ثانياً : تحديد المرتكزات التي يجب أن تؤخذ بالحسبان في دراسة اللغة العربية من منظور اللسانيات ، وبالتالي لكي تصبح اللسانيات العربية ذات مصداقية علمية ، ويصبح لها من المردودية النظرية والمنهجية والتطبيقية ما يضمن لنا نشاطاً لسانياً عربياً في المستوى العلمي المنشود .

مستويات العوائق

تكشف الأدبيات اللسانية العربية عن جملة من الجوانب التي نعدّها مؤشرات للعوائق السابقة . وتتجلى هذه المؤشرات في مستويين :

- مستوى موضوع الدرس اللساني ،

- المستوى النظري والمنهجي ،

وليس التمييز بين هذين المستويين إلا توضيحاً تقتضيه اعتبارات منهجية . فمن المعروف أنّ قضية تصور الموضوع في اللسانيات مسألة نظرية ومنهجية وإن بدت مستقلة عن الجهاز المنهجي والنظري الذي اشتغلت به اللسانيات منذ قيامها في بداية القرن العشرين ، ذلك أن المنهجية في اللسانيات تبدأ بضبط مجموع الأدوات المعرفية والتقنيات التي يقترحها علم ما لتحديد موضوعه والبحث فيه⁽¹⁾ .

- مستوى الموضوع

تكمن أزمة البحث اللساني العربي في مستوى الموضوع في ما يلي :

أ- ابتعاد الدرس اللساني في معظم حالاته عن موضوعه الحقيقي ، ألا وهو اللغة العربية من حيث هي بنية متعددة المستويات . وتكاد هذه البديهة المنهجية أن

(1) Robert Martin, *Les théories d'ensemble: Etat de la question*, p248.

تغيب عن أذهان اللسانيين العرب المحدثين إلا في حالات نادرة جداً . فنحن لا نجد تعاملًا فعلياً مع اللغة العربية في وضعيتها الراهنة وبمعطياتها الجديدة ، مما يجعل البحث اللساني العربي المعاصر متعالياً عن موضوعه ، وبالتالي ليس بمقدوره التأثير في الواقع اللغوي العربي بدراسته دراسة حديثة . فما فتئت الكتابة اللسانية العربية تتناول المعطيات اللغوية والأمثلة والشواهد التي اعتُمدت منذ قرون في كتب النحو واللغة القديمة .

ولا شك أن للإيديولوجيا دورها في ترسيخ هذه الوضعية وتكريسها ، وهو ما يعرقل دراسة اللغة العربية من منظور اللسانيات . إن دراسة اللغة العربية غالباً ما تُقحم ضمن قضايا فكرية أخرى بعيدة عن طبيعة الدرس اللساني مثل ؛ دمج مشكل اللغة العربية في إطار الدين والقومية ؛ أو القول بصعوبة اللغة العربية وتعقيد قواعدها ؛ وضرورة المحافظة عليها وعلى تراثها النحوي واللغوي والأدبي بصفة عامة ؛ وما شابه هذه الإشكالات الكبرى التي يعاد تناولها في البحث اللغوي العربي الحديث . وبالنظر إلى ما يحيط هذه القضايا من صعوبات ، فإن عدداً من اللسانيين العرب يفضل عدم الخوض فيها ؛ مما يسهم بشكل ملحوظ في الابتعاد عن دراسة اللغة العربية كمعطى واقعي .

ب- نظرة غير موضوعية للغة العربية واعتبارها أفضل اللغات وأرقاها وأغناها مفردات . فهي بصفة عامة لغة فوق اللغات الطبيعية الأخرى . وتنعت اللغة العربية في جل الكتابات اللغوية العربية بأجل الأوصاف ، فهي سيدة لغات العالم القديم^(١) ، وهي لغة عالية المستوى ، بل إنها أمثل لغة للتعبير عن الفكر الفلسفي ؛ إضافة إلى كونها لغة كريمة وعريقة وذات عبقرية^(٢) . يقول لغوي عربي في شأن اللغة العربية : «ورثنا أرقى لغة تحدّث بها الإنسان في كل تاريخه ؛ وهي لغة ذات قدرة على التجدد بما فطرت عليه من قواعد وأصول ضمنت لها الاستمرار دون ما عاصر نشأتها من لغات البشر»^(٣) . وإذا كنا لا نرفض القيمة التاريخية والحضارية للغة العربية عبر تاريخها الطويل ،

(١) إبراهيم السامرائي ، اللغة والحضارة ، ص ١٤٩ .

(٢) عمر فروخ ، عبقرية اللغة العربية ، بيروت ، دار الكتاب العربي ١٩٨١ / ١٤٠١ هـ .

(٣) عبد الصبور شاهين ، في التطور اللغوي ، ص ١٨١ .

فإن المبالغة في الإطراء وإصدار أحكام القيمة بشأن الموضوع المدروس لا يخدم البحث العلمي العربي في شيء .

ج- الرغبة المستمرة لدى جل الباحثين اللغويين العرب في ربط الموروث اللغوي العربي القديم بأحدث النظريات والنماذج اللسانية . ويتم الربط سواء في صعيد التصورات أو على صعيد المصطلحات أو هما معاً . وواضح أن النهج المتبع في اللسانيات العربية الذي يربط التراث اللغوي العربي بالنظريات اللسانية يكاد يكون غريباً عن صميم التحليل اللساني كما يمارس في لسانيات ألسن طبيعية أخرى .

- المستوى النظري والمنهجي

يمكن تلخيص مظاهر أزمة اللسانيات العربية في هذا المستوى في ما يلي :

أ- عدم وجود رؤية نظرية أو منهجية محددة تجاه قضايا اللغة العربية التي يتعين معالجتها من منظور لساني . ويتميز النشاط اللغوي لدى طائفة كبيرة من اللغويين العرب بالتباس فكري نتيجة عدم إدراك الأسس النظرية والمنهجية التي تقوم عليها اللسانيات في تعاملها مع الظواهر والقضايا اللغوية . وينتج عن هذا الغياب قلة في الكتابات اللسانية الأصيلة والمبدعة القادرة على طرح قضايا اللغة العربية بشكل شمولي من منظور لساني يُحدِّده إطار نظري ومنهجي منظم . فكثير من الكتابات اللسانية العربية ألصق ما تكون بصفة العشوائية والانتقائية المفرطة ، وهي غير قائمة على منهج مدروس ومخطط وإنما تعتمد أساساً على الشخص وذوقه واهتمامه^(١) .

ب- انعدام برنامج لساني عام يُحدِّد الأولويات وما يتطلبه واقع اللغة العربية سواء بالقياس لما تعرفه من مشاكل أم بالقياس لما وصلت إليه اللسانيات في تناول إشكالات الألسن الطبيعية وكيفية البحث فيها . لقد حاول بعض اللسانيين العرب وضع برنامج عام ومستعجل للسانيات العربية أو للبحث اللساني العربي عامة^(٢) . لكن إنجاز هذا البرنامج قد يتعذر كلياً نظراً إلى ما تحتاج إليه عملية الإنجاز من

(١) باكلا محمد حسن ، النظام الصوتي والصرفي في اللغة العربية : دراسة للفعل في اللغة المحلية في

مكة المكرمة ، ص ١ .

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ج ١ ، ص ٣٤ .

استعداد فكري وانسجام بين اللسانيين العرب أنفسهم ، وانعدام وسائل التعاون العلمي الجماعي في إطار مؤسسات قومية عربية مختصة ، وتخلف كبير في ملاحقة وتتبع ما يطرأ من تطور في اللسانيات بشتى فروعها ومختلف مشاربها النظرية والمنهجية . فلا نكاد نعثر في خطاب اللسانيات العربية على الموضوعات الجديدة والقضايا التي تعالج عالمياً اليوم في اللسانيات إلا في حالات نادرة جداً .

ويتضح لمتتبع الخطاب اللساني العربي الحديث عدم مسايرة كثير من اللسانيين العرب للتطور السريع والمتلاحق للنماذج اللسانية وما يخلفه هذا التطور من تعديل وتغيير مستمرين في النظريات اللسانية وإغنائها دوماً بالجديد وتعميق النقاش حولها . فتعدّد البحوث اللسانية وتنوعها النظري وسيادة الجوانب الصورية وارتباط اللسانيات بمجالات فكرية أخرى من ابستمولوجيا وفلسفة وعلم نفس ومنطق ورياضيات وإعلاميات وانعدام البحث المتخصص في الجامعات العربية كلها عوامل حقيقية وراء تأخر الدرس اللساني العربي في مواكبة ما يجري على الصعيد العالمي . والملاحظ في هذا الصدد أن أحداثاً لسانية كبرى مثل ظهور النحو التوليدي التحويلي والتطورات التي عرفها وظهور اتجاهات تداولية ووظيفية جديدة لم تُعرف بعد طريقها إلى قاعات كل الجامعات العربية ، ولم تُقدّم حتى الآن بشكل كاف إلى القارئ العربي ليتعرّف عليها ويستأنس بها .

ز- تجاهل المهتمين من العرب بقضايا اللغة العربية للنظريات اللسانية . واللافت للنظر في الثقافة العربية الحديثة وجود جماعة من الباحثين المشتغلين بالعربية داخل الجامعات وخارجها ما تزال تنجز أبحاثها و يقيم أفرادها دراسات تتعلق باللغة العربية في تجاهل مطلق لمبادئ اللسانيات . لقد لاحظ محمود السعران هذه الظاهرة منذ ستينيات القرن العشرين فقال : «إننا لنعالج أحياناً مشكلات لغوية خطيرة على جهل بما يراه العلم اللغوي الحديث من البسائط والأوليات ، ومن ذلك أن علماءنا يتحدثون عن تيسير النحو وعن تيسير العربية وترقيتها وعن إصلاح الكتابة العربية وعن العامية والفصحى وعن التعريب والنحت والاشتقاق ويقضون في كل هذا ولو كانت لأغلبهم معرفة بنتائج علم اللغة وبشيء من الدراسات اللغوية الحديثة لكان لهم في هذه الموضوعات العلمية أفضية أخرى أسلم أصلاً وأوضح سبيلاً»^(١) . والواقع أن هذه

(١) محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص ١٩ ،

الوضعية ما تزال قائمة إلى اليوم في كثير من البلدان العربية . إن الدعوة مثلاً ، إلى تجديد النحو العربي وتبسيطه^(١) تتم بوضوح خارج إطار البحث اللساني في تحليله للجملة ووحدات اللغة التركيبية بصفة عامة .

ك- البحث في قضايا لغوية غير مجدية سواء بالنسبة إلى الدرس اللغوي العربي أو البحث اللساني العام . هل من المفيد اليوم أن نعود باستمرار إلى إثارة قضايا مثل : نشأة النحو العربي والبحث النحوي قبل سيبويه واللبنات الأولى في مدرسة النحو البصرية وأساتذة سيبويه؟^(٢) . أما كيف نشأ النحو ومن أول من ألف فيه فهذان سؤالان لا نظن أن في أيدينا الإجابة عنهما أو الرد عليهما^(٣) . فهل اللغة العربية ما تزال في حاجة إلى هذه الموضوعات التي قتلت بحثاً قديماً وحديثاً؟^(٤) . تلك بعض العوائق التي نعتقد أنها من صميم البحث اللساني العربي لأنها تعوق مباشرة نمو اللسانيات العربية وتطورها وانتشارها على نطاق أوسع .

- إشكالية الموضوع في الدرس اللساني العربي

تزداد قيمة تحديد موضوع اللسانيات تحديداً نظرياً أهمية حينما نستحضر أن المسألة المنهجية في العلوم ومنها اللسانيات ، تبدأ بتحديد موضوع وتقنيات هذا التحديد والبحث فيه كما ذكرنا سابقاً . وليس هذا المبدأ المنهجي بغائب عن صاحب «عقبات البحث العربي» الذي يعلن بصراحة أن «من بدائه المعرفة أن يحدد العلم موضوعه تحديداً مفهوماً»^(٥) ، إلى أن يقول مبيناً أهمية تحديد الموضوع في تأسيس المعرفة العلمية ذاتها : «إنَّ حدَّ موضوع العلم قد يستغني عن حدِّ العلم ، ولكن حد العلم ذاته لا يكون في غنى أبداً عن حد موضوع العلم»^(٦) . والسؤال الأساس في هذا السياق هو :

(١) ضيف شوقي ، تجديد النحو العربي .

(٢) دمشقية عفيف ، تجديد النحو العربي .

(٣) أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ٨١ .

(٤) ليس هذا تقليلاً من قيمة الأبحاث التي تهتم بهذا الموضوع ، ولكننا نرفض التكرار المبالغ فيه لقضايا لا يعتمد في دراستها سوى على التخمين واجترار تحاليل الآخرين .

(٥) عبد السلام المسدي ، اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص ٢٣ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

- ما جدوى هذه التعريفات العامة إذا كان التطبيق بالنسبة إلى واقع البحث اللساني العربي غير وارد؟ .

- ما موضوع البحث اللساني العربي؟

- أليس غياب التحديد نفسه عائقاً أساسياً؟

لقد ذكرنا أثناء الحديث عن عوائق البحث اللساني العربي الحديث ابتعاد هذا البحث وتعالیه عن موضوعه الحقيقي الذي هو اللغة العربية . إن وجهة النظر التي تنادي بها اللسانيات التي يقدمها المؤلف للقارئ العربي هي نفسها تقوم على «رفض صريح لتصنيف اللغات على سلم معياري ، أثبتت أن الكلام البشري أياً كان وحيثما كان هو مدار علم اللسان لأنه منظومة اختبارية في حد ذاتها وتقتضي المواصفة الموضوعية»^(١) . ولم تجد هذه الوجهة وما تتضمنه من روح علمية موضوعية بعد طريقها إلى أذهان كثير من اللغويين العرب الذين يهتمون دراسة بنيات اللغة العربية باعتبارها معطيات واقعية مختلفة نسبياً عن المعطيات اللغوية القديمة .

ويقتضي الموقف السليم من إشكالية العلاقة بين الفصحى واللهجات وتحليلها تحليلاً علمياً إزالة الالتباس وسوء الفهم الحاصلين في فهم طبيعة هذه العلاقة نفسها سواء في المستوى السياسي والثقافي أم في المستوى العلمي . ففي المستوى الأول تعتبر اللغة الفصحى لأسباب متعددة أساسية ، واللهجات ثانوية أو عرضية ، بينما نعرف أن الموقف اللساني العلمي يسوي بينهما في مستوى البحث حين ينظر إليها جميعاً على أساس أنها بنيات صورية أو وظيفية قابلة للتحليل في كافة المستويات . ولم يتم بعد استيعاب كثير من الدارسين العرب ، بصرف النظر عن تخصصاتهم الفكرية ، لهذا الموقف العلمي الموضوعي . في الثقافة العربية ما زال ينظر للهجات في كثير من الحالات ، على أنها لغات لا أصل لها ولا قواعد^(٢) ، وأن تلك العامية لا ضابط لها ولا نظام . إنها لهمجية غير مهذبة وليس لها من أصول مستقرة قط^(٣) . إن عبد السلام المسدي وهو يبحث في حد اللغة بين الاستعمال والمعيار ، محلاً

(١) المرجع نفسه ، ص ٦ .

(٢) عمر الدسوقي ، في الأدب العربي الحديث ، ص ١٤٢ .

(٣) محمود تيمور ، مشكلات اللغة العربية ، ص ٩ .

أبعاد الظاهرة اللغوية ومبيناً أهميتها الوظيفية ، لم يعرض وإن من باب التقريب ما تمثله هذه المسألة بربطها بواقعنا اللغوي العربي من خلال المنافسة الوظيفية اليومية بين اللهجات واللغة العربية الفصحى . يشير المسدي إلى أن الأصل في منظور عالم لسان واللهجات المحلية عند تعامله مع موضوع علمه الذي هو اللغة إنما هو الاستعمال وأن يكون المعيار فرعاً عليه ،^(١) إلا أنه لم يعط المسألة على الرغم من قيمتها ، العناية التي تستحقها والأهمية اللائقة بها بالنظر إلى انعكاساتها النظرية والمنهجية الحاسمة على اللسانيات العربية الحديثة .

إن فهم الواقع اللغوي العربي راهناً في حاجة ماسة لاستخلاص النتائج التي تسمح بتحديد نظري للموضوع الذي يتعين الاشتغال به في إطار لسانيات العربية بالمعنى العلمي الدقيق لكلمة اللسانيات ، أي التحليل الذي تكون له مادة مُحددة يشتغل بها .

- لغة الكتابة عائقاً

اعتبر المسدي أن الكتابة في اللسانيات العربية بلغة غير العربية تُشكل عائقاً من العوائق التي تعترض سبيل البحث اللساني العربي الحديث . لكن ما حقيقة هذه الكتابة اللسانية العربية بغير اللغة العربية؟

ترتبط ظاهرة الكتابة بلغة أخرى غير العربية ، في نظرنا ، بأسئلة منهجية أعم تهم ظاهرة انتشار المعرفة اللسانية في العالم العربي ومستوى متلقيها :

- ماذا نكتب؟

- كيف نكتب؟

- لمن نكتب؟

ويوحي استعراض المؤلف لقضية الكتابة اللسانية بلغة غير العربية أن ثمة حركة لنشر المعرفة اللسانية يقوم بها الباحثون العرب في بلدان أجنبية . فالكتابة بلغة أجنبية لا تنافس في اعتقادنا الكتابة اللسانية المكتوبة باللغة العربية في شيء ما دام المستوى المعرفي للجماهير العربية في اللسانيات وفي غيرها من العلوم لا يرقى إلى هذه الدرجة من التنافس العلمي . وإذا افترضنا أن الكتابة اللسانية العربية موجهة

(١) اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص ٢٧ .

أساساً إلى الباحثين المتخصصين في اللسانيات أو في أحد فروعها أو إلى المهتمين بها في علوم إنسانية أخرى ، اتضح أن الكتابة بغير العربية لا تطرح أي إشكال مادام المهتمون والمختصون يعودون بالضرورة لمصادر مكتوبة باللغات الأجنبية . أليست المصادر الأساس للسانيات كلها بلغات أجنبية؟

ولا يتجاوز الوضع الفكري المشار إليه بشأن الكتابة بلغة غير العربية وجود رسائل أو أبحاث جامعية أنجزت في إطار أكاديمي . وعلى الرغم من أننا لا ننفي وجود أبحاث لسانية عربية بلغات أخرى غير اللغة العربية ذات مستوى علمي متميز ، فإن وجودها لا يعني إمكانية الحديث عن كتابة لسانية عربية بلغات أجنبية مستقلة وقائمة الذات تمثل اتجاهها متميزاً له أتباعه ومريدوه^(١) .

صحيح أن هاجس مُتلقّي الكتابة اللسانية من حيث لغة القراءة ومستواه المعرفي يظل وارداً كما يشير إلى ذلك المؤلف من خلال تساؤله :

- مَنْ يقرأ مَنْ؟

- ماذا يُقرأ؟

وعلى الرغم من أن هذين السؤالين مشروعان وجديران بالبحث والتنقيب في علاقتهما بالذهنية العربية ككل إزاء المعرفة بصفة عامة والقراءة بصفة خاصة ، فإننا لا نريد أن نعطي للمسألة حجماً ليس لها في الواقع الثقافي العربي الحديث . يجب أن ينصب السؤال -في نظرنا- حول :

- ماذا يُقدّم لقارئ اللسانيات العربي؟

- ماذا ينبغي أن يُقدّم له؟

وبدل القول إن القارئ العربي لا يُدرك ولا يستوعب ما يُقدّم له في اللسانيات كما يذهب إلى ذلك عبد السلام المسدي ، يتعين أن يدرك الكتاب والباحثون العرب في اللسانيات أن عليهم ؛ بل من واجبهم أن يقدموا لقرائهم بحوثاً ودراسات تكون

(١) تبين الإحصائيات التي قيم بها في هذا السياق أن لغة المنشورات اللسانية من الكتب والمجلات

الصادرة في المغرب ما بين ١٩٨٠-١٩٨٧ هي بالدرجة الأولى اللغة العربية : انظر عبد الفتاح بن

قدور : «البحث اللساني في المغرب : معطيات أولية» ضمن ظواهر في اللسانيات العربية . وقد قدّم

هذا المقال أول الأمر في الندوة التي أقامتها كلية الآداب الدار البيضاء عين الشق حول تقييم الكتاب

المغربي سنة ١٩٨٩ .

فعلاً في المستوى المطلوب ، وتتوفر فيها مقومات العمل العلمي من ضبط وأمانة علمية وموضوعية والاعتراف بالمصادر المعتمدة وإحالة الآراء المقدمة إلى أصحابها الحقيقيين ، وتحديد مقدار إسهام كل باحث لسانی عربي ودوره في بناء صرح المعرفة اللسانية الحديثة في الثقافة العربية . أما الحديث عن غياب قارئ اللسانيات بشكل مطلق ، فأمر فيه نظر .

وما لا شك فيه أن قراء اللسانيات في جميع أقطار العالم ، حتى المتقدمة منها علمياً ، هم دائماً من ذوي الاختصاص أو المرتبطين باللسانيات بشكل أو بآخر ، أمثال نقاد الأدب ، ومعلمي اللغات ومدرسيها والمهتمين بالعلوم الإنسانية . إن جمهور القراء في أميركا وأوروبا مثلاً ، يعرفون تشومسكي صاحب نظرية النحو التوليدي التحويلي كمفكر سياسي أكثر مما يعرفونه منظرًا لأحدث وأهم نظرية لسانية معاصرة^(١) . وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى تشومسكي وهو من هو في اللسانيات ، فماذا عسى أن يكون عليه الأمر في العالم العربي؟ إن اتساع دائرة الجمهور مرهون بطبيعة البحوث اللسانية العربية وجدواها وقدرتها على معانقة الواقع اللغوي العربي الحديث من خلال الإجابة عن تساؤلاته الكبرى في وصف اللغة العربية وصفاً يسير التطور العلمي والتقني الذي بلغته الأبحاث اللسانية المعاصرة .

- غياب البديل

إن تصور العقبات وتحليلها عمل له قيمته ودوره الإيجابي في تصحيح مسار مجال من المجالات ، غير أن هذه الخطوة تظل ناقصة وغير فعالة ما لم تكن متبوعة بتصور الحلول الممكنة . يستنتج متفحص ما كتبه المسدي أنه لم يسع إلى الربط بين عقبات البحث اللساني العربي وأسس المعرفة اللسانية كما عرض لها في الفصول الأخرى من مؤلفه ، وقد ترتب عن عدم الربط ما يلاحظه بسهولة قارئ كتاب «اللسانيات وأسسها المعرفية» من انشطار كامل بين التنظير اللساني العام وواقع البحث اللساني العربي . ولهذا السبب الرئيس ، جاءت العقبات التي قدمها المسدي ، على

(١) انظر الاستجواب الذي أجرته الإذاعة والتلفزيون البلجيكي سنة ١٩٧٠ مع تشومسكي والمنشور في

مجلة *ypothèses H* الصادرة عن دار النشر Seghers باريس ١٩٧٢ ص ١٥٦-١٥٩ ، وكذلك حوار

شومسكي مع متسورونا في : *Dialogues avec Chomsky* .

الرغم من أهميتها النظرية والمنهجية وتحليله الدقيق والشامل لها ، وهو ما يجب التنصيص عليه والتنويه به ، نقول جاءت هذه العقبات بمثابة أفكار مستقلة عن المبادئ العامة التي تقوم عليها اللسانيات التي عرض لها المؤلف في باقي فصول كتابه . ونعتقد أنه لو تم الربط بين المبادئ العامة التي تشكل المجال الكلي للنظرية اللسانية والقضايا الخاصة التي تهم اللغة العربية والواقع اللغوي العربي المرتبط بموضوع اللسانيات العربية ، لاتضحت ملامح البدائل المفترضة لهذه العقبات ، ولكان لتحليل المؤلف مردودية منهجية هامة ومفيدة بالنسبة إلى اللسانيات العربية .

ولا بد من الإشارة إلى أن المسدي الذي يعتبر الصراع بين القديم والحديث ، أو على الأصح التداخل بينهما في ثقافتنا العربية مظهراً من عقبات البحث اللساني العربي يقوم هو نفسه بتكريس هذه الإشكالية بالدعوة المباشرة إلى هذا الضرب من الكتابة اللسانية كما في مؤلفه «التفكير اللساني في الحضارة العربية» الذي سنعرض له في فصل لاحق من هذا الكتاب . ويكبر التناقض وتتضخم المفارقة بين الموقف العلمي الذي يسير على نهجه المسدي في فصول كتابه اللسانيات وأسسها المعرفية وبين ما يختم به مؤلفه من حديث عن تجربته الخاصة في اللسانيات ، وهي التجربة التي تنم عن موقف محدد من العمل اللساني لا وجود له إطلاقاً ضمن الأسس المعرفية التي تقوم عليها اللسانيات التي تحدث عنها المؤلف في مصنفه اللسانيات وأسسها المعرفية . فعبد السلام المسدي يعدّ من رواد إعادة قراءة التراث اللغوي العربي القديم على ضوء النظريات اللسانية الحديثة . وهو بذلك يمثل نموذجاً بارزاً للفتوة القائمة بين الخطاب النظري اللساني العام والتحليل اللساني الذي تسير على هديه جل الكتابات في اللسانيات العربية .

الفصل الخامس النحو واللسانيات: أية علاقة؟

تعد العلاقة بين النحو العربي واللسانيات واحدة من القضايا التي تثير الانتباه في الفكر اللغوي العربي الحديث ، بالنظر إلى ما تطرحه من أسئلة منهجية . وتتميز هذه العلاقة بالالتباس والغموض ترتب عنهما ظهور جملة من التصورات والمواقف المنهجية الخاطئة التي أدت إلى خلق صراع وهمي بين المنظومة النحوية التقليدية والنظريات اللسانية الحديثة .

ونسعى في هذا الفصل إلى الكشف عن أهم ملامح هذا الالتباس والأسباب التي قادت إلى مواجهة مفتوحة بين نسقين مختلفين من التفكير اللغوي لكل منهما قيمته الحضارية والمعرفية وسماته المنهجية وإن اشتركا في دراسة مادة لغوية واحدة تتمثل في اللغة ، وتحديداً في بنياتها الصرفية والتركيبية والدلالية . ولسنا هنا بصدد التقليل من قيمة النحو العربي أو الدفاع عن اللسانيات . فالنحو العربي له مناعته الذاتية فكرياً وثقافياً ، واللسانيات قادرة على الدفاع عن نفسها .

غالباً ما نحكم في الثقافة العربية المعاصرة على قضايا فكرية انطلاقاً من أوصاف وسمات توضع اعتباطاً دون إمعان أو تأمل موضوعي . فنحن نحكم على مواقف «أشخاص معينين» أو «ممارسات معينة» دون النظر في المقدمات والأسباب والعوامل الفاعلة في هذه المواقف أو الممارسات . نحن لا نمنحص الآراء في ضوء ما هو متعارف عليه علمياً ومعرفياً ، وبالتالي لا نناقش جوهر القضايا المطروحة في أسسها النظرية والمنهجية ، ولكننا نحكم انطلاقاً من مواقف قبلية وأحكام جاهزة مسبقاً ، مستندين في فهمنا ، على ما هو فكري عام (إيديولوجي) أو انطباعي ذاتي وعلى ثقافة اليد الثانية بدلاً من الرجوع إلى المصادر الأساس . ولا شك أن العديد من المهتمين بشأن اللسانيات في الثقافة العربية وتدريسها في رحاب الجامعات والمعاهد العليا يتحملون مسؤولية هذا الوضع الملتبس ، بل والمتوتر أحياناً بين النحو العربي واللسانيات بسبب غياب التوضيحات المنهجية التي كان يتعين تقديمها للقارئ العربي بتدرج مدروس

عوض الخوض منذ البداية في قضايا لسانية نظرية مجردة دون إعداد أولي للخلفيات الفكرية المناسبة لهذه القضايا على الرغم مما لهذه القضايا من أهمية عامة في الثقافة العربية . كان ينبغي البدء بتوضيح ما يندرج ضمن التفكير اللساني الحديث وما لا يندرج فيه ، وهو ما يعني تحديد مجال اللسانيات ومجال غيرها من المعارف اللغوية لاسيما تلك التي تشترك معها في دراسة اللغة كالنحو وفقه اللغة والفيلولوجيا والمعجم ، ومن ثمة كان يتعين البدء بتبيان ما يُميّز اللسانيات عن التفكير اللغوي والنحوي القديمين جملةً وتفصيلاً .

نستحضر هذا الكلام لأننا نعرف أنَّ في الثقافة العربية اليوم موقفاً من اللسانيات بسبب علاقة مُلتبسة أقيمت بينها وبين النحو العربي ، وأصبح العديد من الدارسين والمهتمين ينظرون إلى اللسانيات من خلال النحو العربي ، وينظرون إلى النحو العربي من خلال اللسانيات . لقد ظهر في الثقافة العربية تقابل بين النحو واللسانيات تقابل لا يقوم على أي سند منهجي أو نظري محدد وواضح ، اللهم إلا ما رددته بعض الكتابات اللسانية العربية من معلومات عامة تشير إلى رفض اللسانيات الوصفية في أميركا على وجه الخصوص لمنظومة النحو الغربي التقليدي^(١) ، وما وجهته له من انتقادات عنيفة . فكان أنَّ تمَّ تعميم هذه الأحكام الغربية في الثقافة اللغوية العربية وأسقطت على النحو العربي بدرجات متفاوتة ، ومن ثمة اعتُبر أنَّ كل عمل يندرج في إطار اللسانيات يتضمَّن (بالضرورة) أو يتطلب موقفاً سلبياً من النحو العربي .

ومن قبيل نقل الأحكام الجاهزة والسريعة في ثقافتنا العربية دون تمعن أيضاً ، نجد أن ما يؤخذ على اللسانيات الحديثة من عيوب ونواقص جاء بسبب النقص والقصور اللذين تمَّت ملاحظتهما في المنهج البنيوي الذي تمَّ اختباره في عدد من حقول المعرفة العربية مثل : النقد والأدب وعلم النفس والتاريخ والفكر الإسلامي وغيرها . وكان ينبغي ألا يتم الخلط بين اللسانيات في ذاتها كإطار معرفي له أسس تصورية ومنهجية عامة باستقلال عن أي استعمال أو تطبيق خاصين للسانيات ، وبين الممارسات اللسانية التطبيقية التي تعكسها سواء الكتابات اللسانية العربية الحديثة

(١) للوقوف حول بعض التفاصيل الأخرى ينظر : حافظ إسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية

في تعاملها مع قضايا اللغة العربية أو الكتابات الأدبية في معالجتها للأدب العربي القديم شعراً ونثراً .

ولتوضيح طبيعة العلاقة بين اللسانيات والنحو بصفة عامة ، والنحو العربي خاصة والوقوف على حقيقة ما يعترئها من قصور منهجي نتيجة المواقف والأحكام الجاهزة قبلياً ، نسعى إلى تبيان بعض جوانب الاتصال والانفصال بين النحو واللسانيات :

- ما طبيعة النحو واللسانيات؟

- ماذا يمكن أن يقدم كل منهما للآخر؟

- على أي أساس نظري ومنهجي يمكن أن نخلق بينهما نوعاً من التكامل المعرفي؟

لسنا في حاجة إلى التذكير بأهمية موضوع العلاقة بين النحو واللسانيات باعتبار طبيعة القضايا التي تثيرها هذه العلاقة ، وبالنظر إلى ما هو شائع من حكم في الثقافة العربية الحديثة يتمثل في أن مجيء اللسانيات قد قوّض مكانة النحو العربي القديم في حضن الثقافة العربية الحديثة ، وأسهم في التحامل عليه والتقليل من قيمته التاريخية والمنهجية . ويذهب بعضهم أبعد من ذلك معتقدين أن الدعوة إلى الدراسة اللسانية الحديثة في معالجة قضايا اللغة العربية هي في النهاية محاولة تروم القضاء على التراث اللغوي العربي . يقول أحد الرافضين لللسانيات : «إن أصحاب هذه الدعوات خطوا خطوة جديدة في السنوات الأخيرة في محاولة لا تريد أن تعيد النظر في قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها ، ولكنها تريد أن تطوي كل ما كتبه العرب في هذا الصدد : «/ . . . / وإذا استحدثنا مناهج جديدة ومصطلحات جديدة ، فقد حكمنا بالإعدام لا على تراثنا النحوي والصرفي واللغوي وحده ، بل على التراث كله» (١) .

وحقيقة الأمر أن الشكاوى من النحو العربي لا ترتبط بظهور اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، بل إن التذمر والانزعاج من صعوبة المنظومة النحوية ومن جفاء أسلوب النحاة وطرائقهم في التعاطي مع قضايا اللغة قديم قدم النحو نفسه . ولم تكن العلاقة بين النحو القديم واللسانيات في ثقافات أخرى أيضاً علاقة عادية . فقد

(١) محمد محمد حسين ، مقالات في الأدب واللغة ، ص ٥٤ .

تمت في سياق منهجي قام أحياناً على نقد اللسانيات للمنظومة النحوية أو على احتوائها أحياناً أو على تجاوزها بالقطيعة التامة معها أحياناً أخرى .
وليست الثقافة العربية القديمة والحديثة استثناء إزاء المنظومة النحوية العربية .
وبحلول النهضة العربية في القرن التاسع عشر «دخل النحو القديم في طور جديد من الوهن والضعف لم يشهده من قبل ، وتمالأت عليه الأحداث ، فأظهرت من عيبه ما كان مستوراً ، وأثقلت من حمله ما كان خفياً وزاحمته العلوم العصرية فلم يقو على زحامها ، وخلفته وراءها كليلاً مبهوراً ، ونظر الناس إليه فإذا هو في الساقية من علوم الحياة ، وإذا أوقاتهم لا تسمح للكثير بل للقليل مما تحويه مراجعه المتوارثة ، وإذا عيوبه التي برزت بعد كمون ووضحت بعد خفاء ، تزهدهم فيه وتزيدهم نفاراً منه ، وإذا النفار والزهد يكران على تلك العيوب فيحيلان الضئيل منها ضخماً والقليل كثيراً والموهوم واقعاً ، وإذا معاهد العلم المدنية تزور عنه وتجهر بعجزها عن استيعابه ، وفهم كتبه المأثورة وباستغنائها عن أكثره وتقنع باليسير أو دون اليسير فيستكين ويرضى»^(١) .

هذا هو وضع النحو في الثقافة العربية بشهادة عباس حسن ، الرجل المجمعي الذي أردك دقائق النحو العربي وتعامل معه بدراية كبيرة تتبدى آثارها النيرة في موسوعته الرائدة «النحو الوافي» دون أن يتردد الرجل بكل نزاهة وموضوعية ، في الإشارة إلى مكان العلة والخلل في النحو العربي كما يظهر من كتيبه «اللغة والنحو» الذي اقتبسنا منه القول السابقة . وتكفي هذه الشهادة الناطقة على الحال المتردية للنحو العربي . وحقيقة الأمر أنه لا دخل للسانيات فيما وجَّهه للنحو العربي العديد من اللغويين ذوي الثقافة اللغوية والنحوية العربية الرصينة ، أمثال عباس حسن وغيره ، من نقد وتقصير للمنهج وللأسس والتصورات التي قام عليها النحو العربي القديم .

ومنذ بداية النهضة العربية تزايد الاهتمام باللسانيات في ما كان يشار إليه تحت تعبيرات مختلفة مثل : «المنهج اللغوي الحديث» أو «الدراسات اللغوية الحديثة» ، أو «البحث اللغوي الحديث» ، أو «الفكر اللغوي الحديث» ، أو «علم اللغة» وأخيراً ما

(١) عباس حسن ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٧٠ .

أصبح يصطلح عليه اللسانيات ، تزايداً ملحوظاً^(١) . وكانت البداية ما ذكره بتفصيل وحماسة رجالات أمثال رفاعه الطهطاوي وأحمد فارس الشدياق وجورجي زيدان وجبر ضومط وأنستاس الكرملي وإبراهيم اليازجي على سبيل التمثيل لا الحصر ، في حديثهم عن المنظور الجديد لمقاربة قضايا اللغة مقارنة مغايرة لما هو معروف في الثقافة اللغوية العربية القديمة . وقد شكّل قدوم المستشرقين والمستعربين وحديثهم الملحّ على ضرورة دراسة اللغة العربية وفق منظور المنهجين المقارن والتاريخي والنتائج التي يمكن الحصول عليها في هذا الباب بداية اهتمام حقيقي بالدراسات اللغوية الحديثة القادمة من أوروبا . وكان لهذه الدراسات أثرها الخفي في الجدل اللغوي الساخن حول تيسير النحو العربي في العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين . ونما اهتمام الثقافة العربية باللسانيات نمواً ملحوظاً سواء بسبب النتائج المتوصل إليها نظرياً ومنهجياً في تحليل اللغات العالمية مثل الإنجليزية والفرنسية والإسبانية . . . أم باعتبار اللسانيات منهجاً قائم الذات يتضمن أدوات ومفاهيم إجرائية كفيلة بتطوير الدراسات الإنسانية . أكد كل المهتمين باللغة العربية وبآدابها على ضرورة الاستناد إلى اللسانيات للاستفادة من دقتها المنهجية وموضوعيتها في تناول قضايا اللغة والأدب . وقد أخذت الدعوة إلى الفكر اللساني صيغة تأكيد إجماعي ، وإن اختلفت كيفية التعبير عن هذا الإجماع وتنوعت وسائل الإقناع بجدوى اللسانيات وأهميتها .

بالنسبة إلى الأدب العربي ونقده ؛ « فإن الناقد العربي في أواخر الستينيات (من القرن العشرين) عاش مرحلة وعي بضرورة استبدال الأدوات النقدية القديمة والابتعاد عن الذاتية لجعل النقد موضوعياً أقرب إلى «العلمانية» . ولقد وجد في تفتح اللسانيات على النقد ضالته المنشودة خاصة وأن هذا التفتح أعطى ثماره في الغرب مع الشكلايين الروس ثم البنيويين»^(٢) .

أما اللغويون العرب المحدثون فقد نادوا بضرورة دراسة اللغة العربية دراسة جديدة تستمد إطارها ومقاييس البحث فيها باعتماد المنهج اللغوي الحديث . وقلماً اختلف

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر كتابنا اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، حفريات النشأة والتكوين .

وكذلك حافظ إسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة .

(٢) توفيق الزبيدي ، أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث ، ص ١٨ .

اللغويون العرب حول جدوى النتائج المتحصل عليها في علم اللغة الحديث . وكانت هذه المناهج الجديدة بمثابة فرصة تاريخية نادرة قصد إدخال روح جديدة إلى النحو العربي القديم . «علينا ؛ يقول أحد اللغويين» : «أن نعمل على تجديد النحو بأن نستخدم في بحث اللغة كل الوسائل العلمية التي تمكن من درس اللغة وفقها وكشف أسرارها كما فعل المتقدمون ، ولدينا من الوسائل أكثر مما كان بين أيديهم من معامل الصوت ونظرياته ومن علم اللسان العام ، ومن المقارنات بين اللغات ، وهي وسائل لو هيئت للمتقدمين لما توانوا من استخدامها وحسن الانتفاع بها»^(١) .

وتقدم دراسة اللغة بأسلوب لساني حديث حلولاً جذرية لكثير من المشاكل التي تعرفها اللغة العربية باعتبار علم اللغة بمفهومه الحديث تجاوزاً حقيقياً للدراسات اللغوية القديمة وبديلاً حقيقياً عنها «من حيث كانت (الدراسات اللسانية الحديثة) مخرجاً من الحائط المسدود الذي وقفت عنده دراسات النحو والصرف واللغة منذ بعيد»^(٢) . وقد استقبلت الثقافة اللغوية العربية رسمياً العلم اللغوي الجديد بإطراء مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وهو أعلى سلطة لغوية في العالم العربي ، لمؤلف على عبد الواحد وافي المعنون «علم اللغة»^(٣) .

غير أننا بعد هذه الدعوة للاطلاع على اللسانيات والترحيب الرسمي بها ، لا نعثر في ثنايا الخطاب اللغوي العربي على الصورة التي يمكن أن تكون عليها علاقة علم اللغة الجديد بالمحيط اللغوي العربي ، اللهم إلا إشارات عامة إلى أهمية الدراسات اللغوية الحديثة ودرجة علميتها ومنهجيتها الدقيقة ؛ ومن تنبيه إلى قيمتها المعرفية وجدواها التربوية . وقد كانت كل الآراء المقترحة في هذا الباب تُعرض في مقدّمات كتب علم اللغة ، ثمّ يجعلنا أمام مجموعة غير متجانسة من الآراء والمواقف والغايات المقصودة من استثمار اللسانيات منهجياً في حقل الثقافة اللغوية العربية المعاصرة . وتتوزع آراء المهتمين واللغويين العرب تجاه التعامل مع اللسانيات وتوظيفها إلى المواقف التالية :

(١) إبراهيم مصطفى ، أصول النحو ، ص ١٤٦ .

(٢) عبد الصبور شاهين ، في علم اللغة العام ، ص ٣ .

(٣) على عبد الواحد وافي ، علم اللغة ، ص ٣ .

- الاكتفاء بالدعوة إلى الاطلاع على اللسانيات من حيث إنها مبادئ عامة وأصول نظرية ومنهجية جديدة قد تسهم في معالجة العديد من قضايا اللغة العربية ،
- الاستعانة باللسانيات إمّا لفهم التراث اللغوي العربي عامة واللغوي منه على وجه الخصوص أو لتجديد التعامل مع قضايا نحو اللغة العربية ،
- التطبيق الحرفي للسانيات بالسعي إلى وضع أنحاء بديلة للمنظومة النحوية القديمة ،

وقد يأخذ الباحث الواحد بأكثر من موقف فينتقل في خطابه اللساني من موقف إلى آخر .

وتتعايش المواقف الداعية إلى الأخذ بمناهج البحث اللغوي الحديث جنباً إلى جنب مع مجموعة هائلة من الدراسات والمؤلفات التي تبحث في اللغة العربية وما يتصل بها في إطار تقليدي صرف دون أية إحالة على النظريات اللسانية الحديثة . ويتناول هذا الضرب من الدراسات اللغوية^(١) قضايا هامة في اللغة العربية تتعلق بدراسة مظاهرها الصوتية والصرفية وجوانبها التركيبية والمعجمية والدلالية وبنقد أصول النحو العربي ومنهجيته أو الدفاع عنها وتيسير النحو العربي . ويغلب على هذه الدراسات التقليدية التي هي في غالب الأحيان أطروحات وأعمال جامعية ذات جودة عالية ، تقديم آراء النحاة واللغويين العرب القدامى ومناقشتها في ضوء ما تم تحقيقه من كتب التراث اللغوي والنحوي . وهي تتميز بتشذيبها تصورات القدامى وتنقيح آرائهم ، وإعادة ترتيبها وشرحها شرحاً واضحاً ، وإزالة ما علق بلغة النحاة القدماء من جفاء الأسلوب وصعوبة في الإفهام و طريقة العرض من استطراد وتقديم التفاصيل والجزئيات المملة .

على أن علاقة النحو العربي باللسانيات تدرج في إطار أكثر تعقيداً وتداخلاً ؛ ذلك أن المظاهر المتعددة والمتشابكة لهذه العلاقة ، تضعنا في واقع الأمر أمام مواقف فكرية وإيديولوجية عامة أكثر مما هي مواقف علمية ومنهجية مضبوطة تقوم على أسس نظرية محددة . لقد كان من المفترض أن يتم تجاوز المقاربات التي تروم المقارنة القائمة على الأسبقية التاريخية والريادة بين الفكر اللساني الجديد والتراث اللغوي

(١) يصعب حصر الدراسات العربية في هذا الباب ونجدها تتكرر في كل المؤلفات اللغوية التي نهجت الطريقة القديمة في دراسة النحو العربي وقضاياها .

العربي في شقه النحوي بحثاً عما هو فكر أصيل وما هو فكر وافد مستورد ، لكن يبدو أن الفكر العربي الحديث محكوم عليه بالعيش في دوامة صراع مفتعل بين الأصالة والمعاصرة التي باتت تشكل قضيته الأولى^(١) .

لقد دارت اهتمامات اللغويين العرب بالنحو العربي حول عدد لا يعد ولا يحصى من القضايا التي يمكن تلخيصها في ثلاثة محاور أساسية :
«- المحور الأول ذو طابع تاريخي : ويهتم بنشأة النحو العربي ومدى أصالته أو تأثره بالتراث اليوناني .

- المحور الثاني : ذو طابع لغوي عام يهتم الأسس العامة الواجب اتباعها لإقامة تبويب للكلم ملائم للسان العربي ولعامة الألسن البشرية .

- المحور الثالث : ذو طابع لغوي أخص يغلب عليه الجانب الإجرائي ويتناول تعريف الأقسام وتوزيع الوحدات اللغوية بينها»^(٢) .

وتتضمن المكتبة اللغوية العربية الحديثة عدداً هائلاً من الدراسات التي تناولت المحاور السابقة كلياً أو جزئياً من هذا المنظور أو ذاك بنسب متفاوتة من حيث قيمتها المنهجية والنظرية . ومما لا شك فيه أن كل محور من المحاور الثلاثة السابقة يتضمن إشكالات وقضايا لغوية وفكرية فرعية متداخلة ، وهو ما يجعل تناول موضوع التعامل مع النحو العربي على قدر غير يسير من التعقيد لأسباب عديدة نذكر منها :

أولاً : الربط الآلي بين النحو العربي والنص القرآني . ويعتبر العديد من الدارسين العرب أن الارتباط بين النحو والقرآن الكريم حقيقة تاريخية لا مفر منها لأن «النحو العربي مرتبط بالقرآن الكريم ولغة العرب . وقد أمدّ هذان المصدران القرآن والشعر العربي النحو العربي بمادة غزيرة من التفكير مما جعل علم النحو خالداً أبد الدهر لا يهتز مطلقاً كالطود الشامخ»^(٣) . ويترتب على هذه العلاقة الحتمية نتائج منهجية على غاية من الأهمية باتت تتطلب مجهوداً فكرياً إضافياً غير يسير لا يسهل مهمة الدارس اللساني ، ذلك أنه «إذا أردنا أن

(١) محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، ص ٣٤ .

(٢) عز الدين المجدوب ، المنوال النحوي العربي ، قراءة لسانية جديدة ، ص ٢٠٥ .

(٣) فتحي عبد الفتاح الدجني ، النزعة المنطقية في النحو العربي ، ص ٥٠ .

نفهم النحو فهماً دقيقاً فلا بدّ لنا من فهم القرآن الكريم أسلوباً ومعنى .
وبمعنى أدق ، كلما تقربنا للقرآن خاصة وللشعر العربي عامة تقرب فهمنا
لمسائل النحو العربي ، وأضحى سهلاً قريب المنال محبباً إلى النفس»^(١) .
ومعنى هذا بالتأكيد ، أن كل نقاش نقدي أياً كان مستواه المعرفي حول النحو
العربي يصبح في نظر الثقافة العربية نقاشاً للهوية اللغوية العربية والإسلامية
في أبعادها الحضارية والدينية ، بحيث يتحوّل كل حديث عن النحو العربي
إلى حديث عن اللغة العربية في سيرورتها التاريخية الشاملة وعن النص
القرآني وعلاقته باللغة العربية وبالمنظومة النحوية وهكذا وهو ما يعني
الدخول في قضايا ذات مرجعيات فكرية مختلفة ليست بالضرورة لغوية ، أو
على الأقل قد لا تهتمّ الباحث في اللسانيات العربية بنفس الدرجة والقيمة
التي تهتمّ المؤرخ أو المهتم بقضايا اللغة العربية من الوجهة الثقافية أو الدينية
وغيرها .

ثانياً : أهمية النحو العربي ودوره كمدخل لباقي المعارف في الثقافة العربية .

ثالثاً : كثرة الإشكالات التي طرحها النحو العربي قديماً وحديثاً ومنها :

- علاقة القواعد النحوية بوصف اللغة العربية ،
 - البحث في أصول النحو العربي وأساسه النظرية والمنهجية مثل ، العمل
والتقدير والقياس والتعليل ،
 - أصالة الفكر النحوي العربي في علاقته بالفكر الفلسفي اليوناني عامة
وبالمنطق الأرسطي بوجه مخصوص ،
 - أهمية المنظومة النحوية ودورها في اكتساب اللغة العربية وتعلمها ،
 - صعوبة تعلم النحو العربي وإشكالية تيسيره ،
- رابعاً : كثرة الدراسات وتنوعها حول النحو العربي ، «فليس هناك علم من العلوم
العربية قد نال من العناية الفائقة والمجهود العقلي العميق ، وحصل أن
تضخمت مكتبة النحو وما يحيط بها من دراسات تضخما تجاوز الحد
المعقول»^(٢) ونتج عن هذه الوضعية مواقف متباينة . وقد بات التراكم

(١) المرجع نفسه ، ص ٤٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٥ .

الفكري الضخم الذي يعكس مواقف فكرية ومنهجية متباينة وغير متجانسة من الدرس النحوي العربي صادرة عن الدارسين العرب والأجانب ، نحاة ولسانيين على حد سواء ، يشكل عائقاً حقيقياً أمام كل بحث موضوعي .
خامساً : تعدد المرجعيات الدينية والسياسية والفكرية للنحو العربي وما تطرحه من قضايا مثل :

- ارتباط النحو العربي بالنص القرآني نتيجة ارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم ،
- ربط النحو واللغة العربية بالبعدين الديني والقومي ،
وقد ازدادت العلاقة بين النحو العربي واللسانيات تعقيداً وتشويشاً واضطراباً لتدخل منذ الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين منعطفاً جديداً من خلال النقد القوي الذي هز أسس النحو العربي ومقوماته الفكرية والتصورية من قبل مجموعة من اللغويين العرب المحدثين أو ما يعرف بالوصفيين العرب . ومن هنا بدأت ترتفع بين الفينة والأخرى بعض الأصوات الداعية إلى رفض كل أصناف التحديث المعرفي في دراسة اللغة العربية ونحوها ، بل إن بعضاً من هذه الأصوات دعا صراحة إلى رفض اللسانيات رفضاً تاماً . وقد تمّ التأكيد صراحة في بعض الكتابات اللغوية العربية الحديثة على اعتبار اللسانيات علماً دخيلاً على الثقافة العربية ، ليبدأ ترويج جملة من الأحكام المسبقة تهم طبيعة اللسانيات وأهدافها . فاعتبرت اللسانيات في نظر بعضهم استشراقاً جديداً يقوم به أبناء العروبة ضد أوطانهم . ولم يتردد بعض الناقمين على اللسانيات في الربط بين الاستعمار الغربي والبحث اللساني العربي الحديث ؛ «فهذه الدراسات (يقصد الدراسات اللغوية) بدأت باقتراح أجهزة الاستعمار والتبشير»^(١) .

وهناك من يرى أن اللسانيات دعوة للتفرقة نتيجة اهتمامها المشبوه باللهجات العربية . كما نجد من يعتبر «أن كل مباحث علم اللغة العام ليست إلا لونا من الترف العلمي الذي يجيء بعد سد الاحتياجات الأساسية الضرورية التي لا تقوم اللغة إلا بها»^(٢) . ومن هنا فإن بحث قضايا اللغة العربية من وجهة نظر لغوية جديدة لتطوير قواعد اللغة العربية «على غمط الدراسات اللغوية الحديثة عند الغربيين باطلة»^(٢) .

(١) محمد محمد حسين ، مقالات في الأدب واللغة ، ص ٤٣-٥٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

ويُفهم من هذا الكلام أن كل دعوة لتجديد البحث في اللغة العربية وما يتصل بها من قضايا لغوية ونحوية دعوة هدامة لأنها تأتي من الآخر/الخارج «فهذه الدراسات بدأت باقتراح أجهزة الاستعمار والتبشير»^(١).

وتقوم دعوة المؤلف على حقيقة واضحة في نظر صاحبها وهي أنه ليس للعربية مشكل ، «وأن المشكلة التي يتوهم أنها تهدد سلامة العربية ليس لها وجود في حقيقة الأمر»^(٢). ويرفض الباحث المذكور كل مساءلة منهجية جديدة لقضايا اللغة العربية ، بل إن طرح الأسئلة الجديدة فيه «اختلاق المشاكل والمبالغة في التهويل من شأنها»^(٣). وفي رده على ما قدمه باحث آخر في موضوع يتعلق بـ «التساهل في ضبط مخارج الحروف العربية وتحريف أصواتها واختلاف صور الكلمات الصوتية من نبر وتنغيم وتزمين وتلوين بين مختلف الأشخاص والشعوب»^(٤) ، يعلن صاحبنا الرفض للسانيات أن ما يشار إليه من إشكالات صوتية هو من باب البديهيات ؛ «وأن هذه المشاكل قد عالجها على أتم وجه وأوفاه علم التجويد بشكله التطبيقي (. . .) وقد مرّ على ذلك أربعة عشر قرناً»^(٥). ويتساءل صاحب هذا الموقف من اللسانيات قائلاً : لماذا كل هذا العناء لظاهرة عولجت على أوفى صورة بنجاح كامل عبر قرون متطاولة^(٦). لقد انتهى كل شيء وقضي الأمر بالنسبة إلى صاحبنا .

ويكشف الموقف الرفض للسانيات عن جملة من الأحكام الخاطئة بشأن اللسانيات ومناهجها في دراسة اللغات ، بل إنه موقف ينم عن كثير من الخلط والالتباس في فهم أبسط مبادئ البحث العلمي واللساني ؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- الربط بين البحث اللساني (في اللغة العربية) والقضاء على التراث . وهذا

(١) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٧٧ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٧٩ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٧٩ .

(٧) المرجع نفسه ، ص ٨٠ .

ظاهر كلامه : «إن أصحاب هذه الدعوات خطوا خطوة جديدة في السنوات الأخيرة في محاولة لا تريد أن تعيد النظر في قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها فحسب ، ولكنها تريد أن تطوي كل ما كتبه العرب في هذا الصدد لتطبق أساليب أخرى جديدة في دراسة اللغة العربية منقولة عما يحاوله بعض دارسي اللغات الغربية فيما يسمونه *General linguistics* أو علم اللغة العام»^(١) . و ينتهي المؤلف إلى إقامة ربط ألي بين التجديد النظري في دراسة اللغة العربية وإقصاء التراث العربي عامة ، قائلاً : «إذا استحدثنا مناهج جديدة ومصطلحات جديدة ، فقد حكمنا بالإعدام لا على تراثنا النحوي والصرفي واللغوي وحده ، بل على التراث كله» . فهل يحتاج المرء إلى تكرار القول بأن المباحث اللسانية مباحث نظرية وتحليلية غرضها الأساس وصف البنيات اللغوية و/أو تفسيرها ، ثم صياغته في قواعد واضحة ودقيقة وشاملة؟ إن وصف بنيات اللغة العربية وصياغتها من جديد باللجوء إلى مصطلحات مستحدثة لا علاقة له بالتراث؟

- الخلط بين البحث في قواعد اللغة العربية القديمة أو الحديثة وتحليل النحاة واللغويين العرب القدامى للغة العربية ، ذلك أن القواعد اللغوية في جميع مستوياتها توجد مستقلة عن واضعيتها من النحاة والدارسين .
 - الجمع بين التفكير النحوي النظري عند النحاة العرب والتفكير النحوي التعليمي عند المتأخرين من النحاة العرب .
 - الالتباس الحاصل في إدراك طبيعة العلاقة بين القواعد (النحوية) واللغة العربية . فقواعد النحو العربي في رأي المؤلف «قد صانت اللغة العربية من التبديل والتحريف فأصبحت بذلك ظاهرة فذة لا يشبهها شيء من لغات العالم»^(٢) .
- فإلى أي حد يمكن القول بأن القواعد النحوية تصون لغة ما؟ يبدو أن القواعد لا تصون اللغة ولا تحرفها . فهي ليست ثابتة ولكنها متغيرة بتغير اللغة نفسها . إنها ليست سوى محاولة تسجيل واقع اللغة المدروسة في حالة مُحدّدة (٢٦) . وما وقع في الفكر اللغوي العربي القديم هو أن النحاة بحثوا في «ما

(١) المرجع نفسه ، ص ٤٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧٦ .

(1) John Hewson, la notion de règle en linguistique, in *Modèles Linguistiques*, Tome III,

p17et p28.

وضعه السلف من قواعد فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللغة ، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء ، لأن السلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية وأوقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشواهد ، وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة ، وبدأت التمرينات العقلية في تركيب الجمل ، وبدأ القول بالوجوب والجواز ، وأصبحت القواعد سيادة النصوص»^(١) .

- القول بخصوصية اللغة العربية وانفرادها بسمات لا توجد في غيرها من اللغات الطبيعية . وقد قاد هذا الموقف إلى رفض أبسط القوانين اللغوية المقبولة عقليا وبالنسبة إلى جميع اللغات . «التطور أمر واقع لا يجادل فيه عاقل» ، لكن هذا التطور إذا صحَّ بالنسبة إلى لغات أخرى باعتباره «ظاهرة بارزة تحتاج إلى الدراسة والاهتمام في اللغات الأوروبية التي لا يمضي عليها قرن حتى تصبح في حاجة إلى معجم جديد ، إذا صحَّ ذلك في واقع هذه اللغات فهو لا يصحُّ في واقع لغتنا»^(٢) فهل تكون اللغة العربية وحدها اللغة التي لا يطالها التطور ولا تعرفه؟ إن التغيرات الهامة التي تعرفها اللغة العربية راها ، وفي جميع مستوياتها ، تجعلنا نشك كثيراً في مثل هذه الأحكام .

- الخلط بين العام والخاص في النظرية اللسانية العامة . وهو التباس يحصل نتيجة فهم خاطئ لطبيعة اللسانيات ولعلاقة النظرية بالتطبيق . فعلم اللغة العام يُرفض بدعوى أنه تصور «يصدر عن اتجاه عالمي يفترض أن هناك خصائص وقوانين صوتية واجتماعية توجه سائر اللغات في تطورها العام»^(٣) . والإشارة هنا إلى ما يقول به النحو التوليدي التحويلي من وجود كليات لغوية ، وهي خصائص مشتركة بين عدد كبير من اللغات الطبيعية . فهذه الاعتبارات في نظر الباحث ليس لها ما يبررها . بيد أننا حين ننظر في الفكر اللغوي العربي القديم نفسه نجد أن القدماء أنفسهم نظروا في أبحاثهم اللغوية للغات أخرى غير اللغة العربية^(٤) . ومجمل القول إن هذه المواقف متفرقة أو مجتمعة ، صريحة أو ضمنية جعلت

(١) تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧٢ .

(٤) الزجاجي أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، ص ٤٥ . (تحقيق مازن المبارك)

العلاقة بين اللسانيات والنحو العربي تصب مباشرة في إشكالية الأصالة والمعاصرة أو العلاقة بين الذات العربية والآخر الذي هو الغرب ، لتتحول المسألة إلى مواجهة بين القديم والحديث كانت لها آثار سلبية على وضع اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة .

وحتى نحصر قليلاً مجال العلاقة بين النحو العربي واللسانيات ، سننظر لها من زاويتينك :

- زاوية منهجية عامة نبين من خلالها طبيعة العلاقة «الموضوعية» بين اللسانيات والنحو كما هي متداولة في الخطاب اللساني العام بتحديد ما ينتمي لللسانيات وما ينتمي إلى النحو ودرجة التداخل بينهما . في هذا المستوى يمكن أن نتساءل :

- ما النحو؟

- ما اللسانيات؟

- ما العلاقة بينهما؟

- زاوية خاصة تسلط فيها بعض الأضواء المنهجية على طبيعة العلاقة القائمة بين اللسانيات والنحو العربي من خلال بعض الكتابات اللغوية العربية الحديثة وأبعاد ذلك على تطور البحث في اللسانيات العربية منهجياً .

ويبدو أن مظاهر الالتباس التي تلف العلاقة بين اللسانيات والنحو العربي في الثقافة العربية الحديثة إجمالاً تكمن فيما يلي :

- غياب تحديد مضبوط ودقيق لثلاثة مفاهيم محورية في البحث اللساني الحديث هي : «اللغة» و«النحو» و«اللسانيات»^(١) .

- الربط المباشر والعفوي بين المفاهيم اللغوية والنحوية القديمة والمفاهيم اللسانية الحديثة .

- النقص الواضح في استثمار المفاهيم اللسانية الحديثة في علاقتها باللغة العربية نظيراً وتطبيقاً .

- الاكتفاء بإعادة إنتاج المنظومة النحوية واللغوية القديمة بمعطياتها اللغوية وطرائق

(١) انظر تحليلاً تاريخياً لمفاهيم النحو واللغة والعربية في الفكر اللغوي العربي القديم عند عبده الراجحي ،
فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ٣٦ وما بعدها .

تحليلها ومفاهيمها ومصطلحاتها في التعامل مع اللغة العربية .

- غياب المنحى الوصفي للغة العربية.

بالنسبة إلى غياب تحديد المفاهيم الأساسية : اللغة والنحو واللسانيات تحديداً مضبوطاً ودقيقاً ، نشير إلى أن الأمر لا يتعلق هنا بتعريفات مدرسية أو أكاديمية جاهزة ، وإنما باتخاذ مواقف نظرية ومنهجية انطلاقاً من تصور معرفي محدد إزاء هذه المفاهيم . وليس المهم تقديم تعريفات عامة ومجردة في حد ذاتها ، بل ينبغي أولاً وبالضرورة ضبط الخلفيات الإستمولوجية والمنهجية والنتائج المترتبة عن هذا التعريف أو ذاك أو المفترض أن تترتب عليه . فتحديد مفاهيم مثل : «اللغة» أو «النحو» أو «اللسانيات» يعني في المقام الأول الالتزام بقبول الاستنتاجات العلمية والمنهجية الناجمة عن تحديد هذه المفاهيم ، وليس تقديم هذا التعريف أو ذاك على المستوى النظري ، ثم تبني مواقف نظرية وعملية في المستوى العملي قد تكون غير منسجمة مع ما تمّ تعريفه وتحديده ، وقد تكون مناقضة له تماماً .

لنأخذ «مفهوم اللغة» ، إنها ضمن تعريفات أخرى عديدة ممكنة «نسق من العلامات أو القواعد التي تمكن من التواصل بين أفراد المجتمع» . لكن الأمر بالنسبة إلى اللغة العربية في رأي العديد من اللغويين العرب يتجاوز التعريف العام للغة باعتبارها نسقاً/ نظاماً من العلامات الاعتبارية كما هو معروف في الأدبيات اللسانية الحديثة . فليست اللغة العربية نسقاً من الرموز والقواعد فحسب ، بل هي أكثر من ذلك . يقول أحد اللغويين العرب المحدثين : «لا بدّ في هذا المقام من تنبيه الغافلين والمغفلين على أن لغة كلغتنا العربية ليست مجرد أداة للتفاهم فيما بين الناس يسهل الاستغناء عنها أو استبدال غيرها بها ، إن الذين خدعهم تعريف بعض اللغويين للغة حين قالوا «إن اللغة أداة يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم» يجب أن يدركوا أن لغتنا لم تعد مجرد رموز تشير إلى مسميات ولا مجرد وسيلة للتعبير عن الأغراض ، وإنما هي عندنا أعلى من ذلك وأعلى ، إنها لغة عاشت حياة أمتنا منذ أن تبلبلت بحروفها ألسن العرب إلى يوم الناس هذا ، فغداً بينها وبين المخلصين من الناطقين بها ما يشبه أن يكون صلة العضو بالعضو أو صلة الروح بالروح . إن في كل حرف من حروف لغتنا العربية ، وفي كل لفظ من ألفاظها معيناً من الذكريات . لقد امتلأت بتاريخنا واستوعبت تراثنا وارتسمت بألفاظ حضارتنا ، ونطق بها فكرنا حتى شفت عنه فلم

يعد التفريق ممكناً بين الرمز ودلالته أو بين اللفظ ومضمونه»^(١) .

فهذه المماهة بين اللغة العربية والحضارة والتاريخ والشخصية تجعل من العسير جداً تصور علاقة موضوعية بين الباحث في اللسانيات العربية وموضوع بحثه . ولعل مردّ هذا الواقع المعقد هو نظرة الدارسين اللغويين العرب قدامى ومحدثين غير الموضوعية إلى اللغة العربية ، وهم الذين كانوا وما يزالون ينظرون إليها كأفضل اللغات وأرقاها وأغناها مفردات ، بل هي اللغة الوحيدة التي لا تنطبق عليها قوانين ونواميس السيرورة التاريخية العامة التي تنطبق عادة وبسهولة على باقي لغات العالم . يعرف رمضان عبد التواب اللغة بأنها «كائن حي ، تحيا على ألسنة المتكلمين بها وهم من الأحياء ، ولذلك فهي تتطور وتتغير بفعل الزمن كما يتطور الكائن الحي ويتغير وهي ظاهرة اجتماعية تحيا في أحضان المجتمع وتستمد كيانه منها ومن عاداته وتقاليده وسلوك أفرادها كما أنها تتطور بتطور هذا المجتمع فترقى برقيه وتنحط بانحطاطه»^(٢) . ثم يستشهد المؤلف بكلام لما ريو باي وأولمان يؤكدان فيه على حركية اللغة . لكن طبيعة هذه الحقائق اللغوية الأولوية سرعان ما يختلف معناها وتسقط دلالتها عندما تكون اللغة المقصودة هي اللغة العربية التي «لها ظرف خاص لم يتوفر لأية لغة من لغات العالم . وهذا الظرف يجعلنا نرفض ما ينادي به بعض الغافلين عن حسن نية أو سوء نية أحيانا من ترك الحبل على الغارب للعربية الفصحى لكي تتفاعل مع العاميات تأخذ منها وتعطي وتتطور وتتغير كما يحدث في اللغات كلها»^(٣) .

وحين ننظر إلى واقع اللغة العربية في علاقتها بمحيطها الاجتماعي وتحديداً علاقاتها المتعددة باللهجات العربية الحديثة ، نجد جل اللغويين العرب يرفض أن يسند للهجات العربية أي دور في الوضع اللغوي العربي وفي تعلم اللغة العربية نحواً ولغة ، بل إنّ كثيراً من اللغويين لا يعترفون ، لهذه اللهجات التي غالباً ما تنعت بـ«العاميات» أو «الدوارج» ، بأي طابع تعييدي أو نسقي . «فالعامية لغة فوضوية لأنها

(١) مازن المبارك ، نحو وعي لغوي ، ص ١٤٠-١٤١ .

(٢) رمضان عبد التواب ، دراسات وتعليقات في اللغة ، القاهرة ، ص ٢٠٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٠٧ .

لا قاعدة لها وليس من منطقها ولا طبيعتها أن تكون لها قاعدة»^(١) ، ومردُّ هذا الموقف السلبي من اللهجات وازدراءها إلى «أنها تمثل في نظرهم ، وهو نظر فيه نظر من وجه آخر ، انحرافاً عن الفصحى لغة المقدس حتى لينفي بعضهم أن تكون لغة أو يعتدها لغة مشوهة»^(٢) .

ولا يقتصر مشكل تعريف مفهوم اللغة على هذا الجانب المبدئي فحسب ، وإنما يتعلق الأمر أيضاً بجوانب تصورية عامة نذكر منها على الخصوص ، أن تعريف اللغة وطبيعتها النفسية أو الاجتماعية أو الصورية ينبغي أن يكون في أساسه مبنياً على تصور فكري محدد له امتداده وانعكاسه النظري والمنهجي على التحليل اللساني ذاته . فتعريف اللغة عند بلومفيلد^(٣) القاضي بأنها سلوكات لفظية عادية كباقي التصرفات الإنسانية الأخرى من فرح وخوف وما إلى ذلك ، ينطلق من اعتبارات وضعية سلوكية تتفق كلياً والأهداف المنتظرة من التحليل اللساني البنيوي التوزيعي . وتصدق الملاحظة نفسها على تعريف تشومسكي^(٤) للغة باعتبارها نسقاً ذهنياً وتقسيمه إياها إلى قدرة *compétence* وإنجاز *Performance* . وهو تعريف يختلف عن تعريف السلوكيين نظراً إلى اختلاف المواقف الفكرية والأهداف المنهجية المتوخاة من التحليل التوليدي لجمل اللسان . لذا يجب التعامل مع تحديد المفاهيم اللسانية ضمن تصور عام متكامل فيه التعريفات وأهداف التحليل وأدواته وتتناسق فيه المسلمات والبراهين والاستدلالات المتبعة .

ويشير مفهوم النحو^(٥) في الثقافة اللغوية العربية الحديثة درجة عالية من الالتباس .

– ما النحو؟

(١) مازن المبارك ، نحو وعي لغوي ، ص ٤١ .

(٢) نهاد الموسى ، اللغة العربية في العصر الحديث ، قيم الثبوت وقوى التحول ، ص ٤٦ .

(3) Leonard Bloomfield, *Le langage*.

(4) -Noam Chomsky, *Aspects de la théorie syntaxique*.

(٥) فصلنا البحث في مفهوم النحو في الفصل الثالث من كتابنا : اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي ، بمشاركة امحمد المالاخ وحافظ إسماعيلي علوي .

- ما أوجه الائتلاف والاختلاف بين النحو واللسانيات؟
- وما درجة التداخل بينهما؟^(١) .

مفهوم النحو

يعدُّ النحو في كل الثقافات الإنسانية من أقدم الممارسات الفكرية التي تناولت اللغة بالدراسة والتحليل . وليس للفظ النحو *Grammaire* تعريف واحد ، وإنما العديد من التعريفات التي تختلف باختلاف الثقافات والحقب ، وباختلاف النحاة أنفسهم فرادى أو اتجاهات وبحسب المجالات التي يشتغلون بها والأهداف التي يرسمونها في دراسة النحو .

وكلمة *grammaire* مأخوذة من الأصل اليوناني *Grammé* الذي يعني الحرف ؛ مما يدل على ارتباط مفهوم النحو بالكتابة والقراءة في الفكر الإغريقي لاسيما في مدرسة الإسكندرية خلال القرن الثالث والثاني قبل الميلاد^(٢) . و كان أتباع المدرسة يسعون إلى وضع كتابة ثابتة للغة الإغريقية لا تتغير بتغير الزمان انطلاقاً من تصورهم وفهمهم للتطور اللغوي الذي اعتبروه انحطاطاً واضمحلالاً .

أما في الثقافة اللغوية العربية القديمة ، فأصل كلمة «نحو» كما جاء في «لسان العرب» لابن منظور «من الفعل «نحا» ، وتعني القصد والطريق : نحاه ينحوه وينحاه نحواً وانتحاء ومنه نحو العربي^(٣) . ومنه جاء تعريف ابن جني للنحو بأنه «انتحاء سمت كلام العرب»^(٤) . وتروي الروايات ما ذكره أبو الأسود الدؤلي / ت ٦٩ هجرية / حين قال لعلي بن أبي طالب «استأذنته في أن أضع النحو» ، أو ما قال له علي بن أبي طالب «انح هذا النحو» أو «انح نحوه» . وكان علم النحو يعرف عند العلماء العرب الأوائل بـ «العربية» أيضاً أو «علم العربية» . قال ابن سلام الجُمحي / ت ٢٣٢ هـ / في طبقاته «أول من أسّس العربية وفتح بابها ووضع قياسها» أبو الأسود الدؤلي . وقال السيرافي «جاء أبو الأسود الدؤلي إلى زياد بن أبيه يستأذنه أن يضع

(١) مصطفى غلفان ، في اللسانيات العامة ، ص ١٩١-١٩٢ .

(2) J. H. Robins, *Brève histoire de la linguistique*.

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء ١٥ ، ص ٣١٠ .

(٤) ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٤١ .

العربية»^(١) . وقد وُضع النحو العربي كما تجمع الروايات على ذلك عندما تفتشى اللحن بين العرب والعجم في نطق العربية وفي قراءة النص القرآني^(٢) . واستمر النحو العربي نحواً علمياً طيلة القرون الأربعة الهجرية الأولى مرتبطاً بالمعارف التي عاصرتة مثل ، الفلسفة والمنطق وعلم الكلام وأصول الفقه ، فتأثر بها بنسب متفاوتة . والنحو في تعريف بسيط هو وضع القواعد التي يسير عليها المتكلم بلغة معينة . ومن هنا ؛ فإن النحو كاللسانيات يدرس بنية اللغة ليضع القواعد التي تسير عليها ، مع تباينهما في الأهداف والوسائل المتبعة في التحليل . وقد يكون النحو نسقاً من الاطرادات الكامنة في اللغة . وهو نسق يتشكل من مجموع الوسائل الذهنية والقواعد التي يتوفر عليها المتكلمون لبناء جمل وملفوظات لغتهم . و النحو كذلك دراسة ووصف مجموع القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية المكتوبة والشفوية الخاصة بلغة معينة التي يملكها فرد معين وتمكنه من استعمال لغته . والنحو بهذا المعنى يساعدنا على فهم أفضل للغة لاستعمالها استعمالاً جيداً . وبهذا فإن النحو يعني وصف النسق اللغوي الذهني بكامله ، كما يعني الوصف الخاص بالصرف والتركيب دون المعجم .

يختص النحو بدراسة البنيات اللغوية لوضع القواعد التي تميز التراكيب السليمة من التراكيب «الخاطئة» .

ويتميز النحو ؛ بعكس اللسانيات ، بأنه مقارنة معيارية لأنه لا يهتم بما هو كائن في لغة ما فقط ، وإنما يهتم بما ينبغي أن تكون عليه من حسن التركيب وضبط القواعد قولاً وكتابةً وقراءةً . وبعبارة أوضح لا يهتم النحوي باللغة كما هي في الواقع ، وإنما باللغة النموذجية ؛ أي اللغة المثال أو المعيار *La norme* الذي ينبغي أن يسود ويستمر . ويسعى النحو في المقام الأول إلى وضع القواعد الصحيحة التي تسير عليها اللغة غير عابئ بكل ما يراه أو يعتقد من وجهة نظره أنه غير صحيح أو غير مطابق للقواعد . لكن :

(١) فتحي عبد الفتاح الدجني ، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ، ص ١٣ وما بعدها .

(٢) من أجل قراءة نقدية إبستمولوجية لنشأة النحو العربي في الثقافة العربية الإسلامية يمكن الرجوع

إلى : الدكتور جمعان بن عبد الكريم ، التطور الإبستمولوجي للخطاب اللساني ، وحافظ إسماعيلي

علوي وامحمد الملاح ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات .

- من يقرر القاعدة العامة؟

- كيف يمكن ضبطها في غياب تغطية شاملة للواقع اللغوي؟

تلك إحدى معضلات الأنحاء التقليدية قديماً وحديثاً .

لقد كانت الغاية المعيارية وما تزال ملازمة للنحو التقليدي في الثقافة العربية كما هي الحال في ثقافات أخرى . فالنحو من المنظور التقليدي ليس «بنية متأصلة في اللغة أو أنه مجموعة من القواعد التي بحد ذاتها تُكوّن اللغة . النحو يدرس فن التواصل الناجح وفن الكلام بطريقة نعبر فيها عن الفكر بشكل كامل وواضح عن طريق صيغ التعبير التي نختارها . لذلك فإن النحو دراسة فعالية معينة ، وليس دراسة منظومة معينة من القواعد أو المفردات أو الجمل . ويكمن في توضيح وتسويغ مبادئ الأداء الناجح أو الفهم الصحيح لتلك الفعالية»^(١) .

ينتج عن تعريف النحو تعريفاً عاماً وجود منظورين مختلفين لطبيعة النحو :

- منظور يتناول فيه النحو باعتباره وسيلة تربوية ملائمة يحكمها ما هو عملي ونفعي لاستعمال لغة معينة استعمالاً جيداً ،

- منظور يُدرس فيه النحو في ذاته كنسق من القواعد التي تسير عليها لغة معينة .

نسمي النحو في الزاوية الأولى نحواً تربوياً *Grammaire pédagogique* أو نحواً تعليمياً يهدف إلى جعل الفرد المتكلم (المتعلم) يستظهر القواعد السليمة والصحيحة التي تمثل النموذج الأمثل في اللغة لاستعمالها (أي القواعد) بكيفية جيدة في المقامات المناسبة . ويتميز هذا المنظور في التعامل مع مسائل النحو وقضاياها بأنه مقارنة معيارية .

أما في المنظور الثاني فنسميه نحواً علمياً . وهو في أبسط صوره ، وصف مكونات البنيات اللغوية صوتياً وصرفياً وتحديد مختلف العلاقات القائمة بين وحدات الجملة . وقد يكون من أهداف النحو العلمي تفسير اشتغال اللغة بحثاً عن منطقتها الداخلي الخاص بها أو الذي تشترك فيه مع غيرها من اللغات ، فتحلل البنيات إلى الوحدات المكونة لها بإجراء مجموعة من العمليات والأساليب التي يضعها النحوي . «والفرق

(١) هاريس روي وتولبت جي تيلر ، أعلام الفكر اللغوي (التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير) ، ترجمة

أحمد شاكر الكلابي ، ص ١٥٣-١٥٤ .

هنا بين نحو تعليمي وآخر علمي تفريق تقضي به طبيعة اختلاف المنهج بينهما ، فالنحو التعليمي يعطي القواعد ويحتم مراعاتها ، والنحو العلمي يستقرئ الأمثلة ويستنبط منها القواعد . فالأول قياسي والثاني بحث يسجل وصف اللغة أثناء عملها في مرحلة من مراحل وجودها»^(١) . ومن الواضح أن الأنحاء القديمة ومنها النحو العربي ليست كليا تعليمية وليست في جميع جوانبها علمية ، بل تجمع بنسب متفاوتة بين ما هو معياري وما هو وصفي .

وظل مفهوم النحو في القرون الوسطى معيارياً مرتبطاً بالكتابة الإنشائية في الدواوين والإدارات العامة والخاصة إذ كان يقصد به فن الكتابة والقول الجيدين *l'art de bien écrire et bien parler* ليصبح النحو مجموع القواعد التي ينبغي اتباعها لفهم لغة معينة واستعمالها استعمالاً جيداً .

ولم يكن النحو في العصور السالفة بمنأى عن التيارات الفلسفية والفكرية التي كان يعايشها . فقد اشتهر مفهوم «النحو العام» *Grammaire générale* عند بور رويال *Port royal* بتأثير من المنطق الأرسطي وفلسفة رونييه ديكرت (١٥٩٦-١٦٥٠) العقلانية ، والنحو الفلسفي *Grammaire philosophique* أو الكلي *Universelle* عند جيمس هاريس (١٧٠٩-١٧٨٠) *James Harris* . ويشكل نحو بور رويال في حد ذاته منعطفاً جديداً في التعامل مع قضايا اللغة نظرياً وعملياً . وتدلل عبارة النحو العام على أمرين :

- المشترك بين جميع اللغات البشرية من المبادئ والحقائق المستنبطة من دراسة المنطق في علاقته باللغة ،

- دراسة المفاهيم والتصورات النحوية في علاقاتها بالمقولات المنطقية ؛ أي إن النحو العام يقوم على تفسير اللسان عن طريق فعل الفكر الذي يحكمه أو يتصور من

(١) تمام حسان ، منهج النحاة العرب ، ضمن اجتهادات لغوية ، ص ١٣ ، وقد نشر البحث أول مرة في حوليات دار العلوم ، العدد الثاني ١٩٦٩-١٩٧٠ . وينتمي التراث النحوي العربي في مرحلته الأولى ، أي في حدود القرن الرابع الهجري إلى النحو العلمي . ويلاحظ أن ما يوجهه بعض المحدثين العرب من انتقادات إلى النحو العربي أو ما يستخلص من أحكام نحوية عامة لا يفرق بين ما هو نحو علمي ، أي ما هو تنظيري مجرد وعام وما هو نحو تربوي ، أي مدرسي تعليمي في التراث اللغوي العربي . (انظر عز الدين المجذوب ، المرجع نفسه) .

خلال علاقاته بالمنطق ، ومن ثمة فهو تفكير حول طبيعة اللغة وليس جمعاً من القواعد . ويتعارض النحو العام مع ما يعرف بنحو الاستعمال الذي ينطلق من الدراسة الاختبارية للأساليب المستعملة محاولاً أن يستنبط منها قاعدة أو معياراً يوصى بوجوب اتباعه .

والتصقت كلمة النحو في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بصفات التحليل الفيلولوجي ومناهجه وسماته التي سادت إلى جانب المنهجين المقارن والتاريخي . وتحيل تسميات مثل : «النحو المقارن» و«النحو التاريخي» على خليط من الممارسات اللغوية بعضها لغوي وبعضها الآخر فيلولوجي يتجاوز حدود الدرس اللغوي النحوي بالمعنى الدقيق أي الصرف والتركيب .

واستعمل مصطلح النحو عند بعض الغربيين أنفسهم مرادفاً للسانيات التاريخية مثل النحو التاريخي *grammaire historique* بتعبير المدرسة الفرنسية (أنطوان ميه *Antoine Meillet*) ، وهو استعمال فيه كثير من الخلط والالتباس نظراً إلى اختلاف طبيعة الممارسة اللسانية في الاستعمال الحديث عن الممارسة النحوية التاريخية والتقليدية .

ومع بزوغ اللسانيات الحديثة ، فإنَّ ما تغيَّر هو النظرة الجديدة للنحو وكيفية وضعه والتقنية المتبعة في ذلك . فمن وجهة نظر اللسانيات التزامنية (السانكرونية) ، يعدُّ النحو تمثيلاً لمجموع العلاقات الموجودة بين الوحدات المكونة للجملة^(١) . وقد تُضاف إلى كلمة «النحو» صفة «الوصفي» أو «البنوي» فيقال «النحو الوصفي» أو «النحو البنيوي» لتمييز المقاربة النحوية الجديدة الناشئة مع اللسانيات^(٢) أو المتأثرة بها عن «النحو» بمفهومه القديم الذي تمَّ التخلي عنه في الغرب لاسيما مع اللسانيات الوصفية في أميركا ، لارتباط النحويين ، اللاتينيين والإغريق ، الوثيق بالمنطق الأرسطي والفكر الفلسفي اليوناني^(٣) .

(1) E. Arcaïni, *Principes de linguistique appliquée*.

(2) لعل أقدم تعريف للنحو في هذا الاتجاه هو ما قام به بيير كيرو في كتيبه الموسوم : *Pierre Guiraud, La grammaire* .

(3) بالنسبة إلى الانتقادات التي يوجهها اللسانيون الوصفيون في أوروبا وأميركا للنحو التقليدي الغربي يمكن الاستئناس بـ : عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج ، ص ٤٥-٤٨ .

أما في أدبيات النحو التوليدي التحويلي فيُستعمل مصطلح «النحو» الوارد في عبارة النحو التوليدي *Grammaire générative* عند تشومسكي^(١) وأتباعه^(٢) للدلالة على معنيين :

- معنى عام حيث يقصد بالنحو مجموع القواعد اللغوية الموجودة في ذهن المتكلم . يقول تشومسكي : «إن نحو لغة معينة هو آلية تقوم بتعداد *énumérer* جمل هذه اللغة بكيفية يكون الوصف البنيوي مشتقاً آلياً بالنسبة لكل جملة يتم تعدادها»^(٣) ويعرّف النحو أيضاً بأنه الآلية ، -أي مجموع القواعد- التي تُعطي ، على الأقل ، الخصوصية التامة لمجموعة لا متناهية من الجمل النحوية *Phrases grammaticales* ولا شيء غير الجمل النحوية في لغة معينة وأوصافها البنيوية *Description structurale* . فالنحو هو المعرفة اللغوية التي يملكها ضمناً كل فرد متكلم . والنحو بهذا المعنى حصيلة مجموع القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية عند المتكلم بلغة معينة .

- معنى خاص : يستعمل تشومسكي لفظ النحو قاصداً به النظرية التي يسعى اللساني إلى بنائها والقادرة على وصف الملكة اللغوية عند المتكلم بلسان معين وتوضيحها . والهدف الأساس للنظرية بهذا المعنى الخاص لكلمة النحو ، هو القدرة على وصف القواعد التي يتوفر عليها المتكلم ومعالجتها . وبعبارة أدق ، فإن هدف النحو/النظرية عند تشومسكي هو بناء نموذج شكلي *Modèle formel* يمكنه أن يأخذ بعين الاعتبار القواعد التي تسمح بإنتاج الجمل النحوية وتأويلها ولا شيء غير الجمل النحوية .

ويهدف النحو إلى توضيح حقيقة الإبداع اللغوي الذي يتميز به الإنسان ، والمتمثل في أن كل فرد متكلم يكون قادراً على إنتاج وتأويل ما لا حصر له من الجمل

(1) N. Chomsky, *Structures syntaxiques*.

لمزيد من التفاصيل حول مفهوم النحو في النظرية التوليدية يمكن الرجوع إلى كتابنا : اللسانيات التوليدية : من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي ، بمشاركة امحمد الملاح وحافظ إسماعيلي علوي .

(2) E. Bach, *Introduction aux grammaires transformationnelles*.

(3) N. Chomsky, *Structures syntaxiques*, p15, aussi *Langages*, n 4/1966, voir aussi:

N.Chomsky, *Aspects de la théorie syntaxique*, pp19-14-15

النحوية مستعملاً في ذلك عدداً محدوداً من القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية . ويهدف النحو كذلك إلى أن يسند لكل جملة من الجمل النحوية وصفاً بنيوياً ؛ بحيث يبين لنا الكيفية التي ينتج بها المتكلم - المستمع الجمل ويولدها . إنَّ النحو تمثيل للأساليب التي تمكّن من توليد وتأويل عدد لا محدود من الجمل النحوية ولا شيء غير الجمل النحوية .

ولا يخرج تعريف النحو عند تشومسكي في النماذج التوليدية منذ ظهورها عن هذين المعنيين . قد نلاحظ تغييراً في بعض التعبيرات المحددة للنحو ، لكن جوهر التعريف يظل هو نفسه . ويرتبط تعريف النحو كما مر بنا بالوصف البنيوي للجملة والمقصود به تحليل الوحدات المكونة للجملة والعلاقات القائمة بينها وشروط الاستعمال الصحيح . وبذلك تكون بنية الجملة هي مجموع الأوصاف البنيوية لجمل اللغة الطبيعية .

وقد أشار أكثر من باحث إلى غموض مفهوم النحو *Grammaire* عند تشومسكي . يقول روفيت *Ruwet N.* : «إن استعمال النحو عند تشومسكي هو غير الاستعمال التقليدي للكلمة ، إذ يحتوي النحو على النسق الصوتي والتركيبى والدلالي في لغة معينة . غير أن تشومسكي استعمل مصطلح «نحو» للإشارة إلى الصوت والتركيب مقابل الدلالة»^(١) .

واستعمل بعض التوليديين عبارة «الوصف اللساني»^(٢) *Description linguistique* بدل مصطلح النحو تجنباً للالتباس الوارد في مفهوم النحو عند تشومسكي . لكن عبارة الوصف اللساني لم يلتزم بها اللسانيون التوليديون أنفسهم ، فلم تُعَمَّر طويلاً . وكان للرياضيات الحديثة دور كبير في وضع ما يعرف بالأنحاء الصورية *Grammaires formelles* مثل الأنحاء السياقية والأنحاء غير السياقية وتحديد خصائصها الصورية وطرائق اشتغالها آلياً . ويمكن حصر التعريفات التي أعطيت للنحو في ما يلي :

- النحو تعرف *Reconnaissance* على الجمل المنتمية للغة معينة .

- النحو وصف بنيوي للجملة النحوية عند المتكلم .

(1) N. Ruwet, *Introduction à la grammaire générative*.

(2) J. Katz et P. M. Postal, *Théorie globale des descriptions linguistiques*.

- النحو نسق تعرض عليه الجمل فيسند لها وصفاً بنيوياً .
- النحو نسق يستقبل في دخله *input* معلومات وصفية بشأن متتاليات *suites* من اللغة فيولد لنا جملاً تستجيب لهذه الأوصاف .
- النحو نسق يولد الجمل النحوية والمُبْنِيَّة . وفي هذه الحالة يعدُّ النحو نموذجاً للقدرة التي يتوفر عليها المتكلم .
- وعندما نتحدث عن النحو في اللسانيات التوليدية نتحدث عن قدرته التوليدية .
- وقدرة النحو نوعان :
- قدرة توليدية ضعيفة *Capacité générative faible* حين يكتفي النحو بتعداد الجمل النحوية .
- قدرة توليدية قوية *Capacité générative forte* حين يكون النحو قادراً على تعداد الجمل النحوية وتقديم الوصف البنيوي الملائم لها في الوقت ذاته .

- ويتعين على النحو أيضاً أن يستجيب لجملة من الشروط أهمها :
- أن يكون آلية متناهية من القواعد انطلاقاً من ملاحظة الواقع اللغوي نفسه عند الفرد المتكلم الذي يتوفر على عدد محدود من المواد الصوتية والصرفية والتركيبية وعلى عدد محدود من القواعد التي تنظم هذه المواد .
- أن يكون قادراً على توليد ما لا نهاية له من الجمل النحوية ولا شيء غير الجمل النحوية .

- ولكل نحو غايات يسعى إلى تحقيقها ؛ وهو ما يعرف بالكفاية ⁽¹⁾ *Adéquation* .
- وهناك عدة مستويات من الكفاية التي يتعين على النحو الوصول إليها أو تحقيقها وهي :
- كفاية الملاحظة *Adéquation d'observation* حين يستطيع النحو أن يعطي وصفاً صحيحاً عن المعلومات اللغوية الأولية ؛ كالتمييز بين الجمل النحوية *Phrases grammaticales* والجمل غير النحوية *Phrases agrammaticales* بناء على الملاحظة والمعاينة .

(1) N. Chomsky, Structures syntaxiques.

- الكفاية الوصفية *Adéquation de description* حين يقدم النحو وصفاً تاماً للقدرة اللغوية الكامنة وراء توليد الجمل النحوية في لغة معينة .
 - الكفاية التفسيرية *Adéquation explicative* حينما يسعى النحو إلى تقديم تفسير عام للآلية اللغوية التي تمكن من إنتاج الجمل وتأويلها .
- انطلاقاً من هذه التصورات الجديدة ، لم يعد ينظر إلى النحو على أنه تلك الممارسة المعيارية ، بل أصبح مرادفاً للسانيات نفسها يستفيد من الإنجازات التي تقدمها . «وليس من وظيفة النحو الذي يريد أن يعالج نحواً للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة وأن يخطئ لهم أسلوباً لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى ذلك»^(١) .

وما يزال النحو في الثقافة العربية كما في العديد من الثقافات الأوروبية والعالمية الأخرى مكلفاً بدراسة البنيات اللغوية من وجهة معيارية غير مهتم بواقع اللغة كما هي مستعملة اليوم ، وإنما بالشكل المثالي الذي ينبغي أن تكون عليه .

وإذا نظرنا إلى تعريف اللسانيات نجد أنها تُعرّف بالدراسة العلمية للغة^(٢) ، وهو ما لا يُبيّن بدقة حدود الدراسة العلمية المقصودة ، ولا كيف ينبغي أن تكون . وهو تعريف عام لأنه يتعلق باللسانيات وحدها ، لأنها ليست الدراسة الوحيدة التي تتناول اللغة بالدرس والتحليل والتقنين . إن دراسة اللغة علمياً ليس من اختصاص اللسانيات وحدها ، وإنما هناك معارف أخرى تدرس اللغة في جوانب محددة منها مثل ، الفيزياء (الأصوات) والمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس والرياضيات وغيرها من المعارف . والاختلاف بين هذه المعارف واللسانيات يكمن في الموضوع الذي هو اللغة أو (اللسان بمفهوم سوسير) والغاية المنتظرة أو الهدف من دراسة اللغة والوسائل المستعملة لتحقيق هذا الهدف . ويتعلق الأمر كذلك بتصور شامل لتناول القضايا اللغوية وما يتصل بها من منظور جديد يكون قادراً على كشف الجوانب العميقة للظاهرة اللغوية والمبادئ العامة المتحكم فيها . وليس هنا مجال الخوض في

(١) مهدي الخزومي ، النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص ١٩ .

(٢) للوقوف على تعريف اللسانيات في علاقتها بالمعارف اللغوية القريبة منها يمكن الرجوع إلى كتابنا في اللسانيات العامة .

قضايا إبستمولوجية دقيقة^(١). فلنباشر موضوع اللسانيات بتحديد موضوعها ومجالها.

يمكن القول بأن ما يميّز اللسانيات هو علميتها القائمة في جزء كبير منها على الموضوعية. فأين تتجلى هذه العلمية وهذه الموضوعية؟ تتطلب العلمية على وجه العموم وجود مبادئ عامة وأصول محددة للتعامل مع اللغة. وهذه المبادئ موجودة فعلاً في اللسانيات؛ وهي في مجملها ما قدمته مختلف المدارس اللسانية الحديثة من بنيوية وتوليديّة ووظيفية، بعضها ما يزال قائماً وحوله إجماع نظري ومنهجي، وبعضها فيه نقاش بحسب الوجهة التي ينظر منها لهذه المبادئ، وبعضها الآخر تمّ تجاوزه. فاللسانيات في المقام الأول تعامل مع اللسان *La langue* كبنيات مختلفة وهذا هو المنطلق، ومن ثمة ينبغي تحديد مفهوم اللسان موضوع البحث اللساني الذي ليس له أي علاقة بالمفهوم الحسي أو الواقعي لما يطلق عليه عادة «اللغة»، كأصوات مدركة حسيّاً، نسمعها ونتعرّف عليها. وتقسّم اللسانيات منذ سوسير ما يعرف عادة بالظاهرة اللغوية إلى ثلاثة مستويات: اللغة واللسان والكلام. فموضوع اللسانيات على الأقل في صورتها البنيوية ليس هو اللغة، أي الملكة اللغوية أو القدرة على اللغو بصرف النظر عن العرق والجنس والمجتمع، أو ما يسميه الفرنسيون *Le langage*، وإنما هو اللسان *La langue* (القدرة *compétence* في اصطلاح تشومسكي) أي نسق القواعد المجردة والعامة المشتركة بين المتكلمين داخل مجموعة لغوية معينة. والتعامل مع اللسان من منظور اللسانيات الحديثة محكوم بغاية محددة تتمثل في «دراسة هذا اللسان في ذاته ومن أجل ذاته»^(٢)، وهي قولة اللساني فيردناند دي سوسير الشهيرة التي كانت وراء استقلالية اللسانيات كعلم قائم الذات له موضوعه وإطاره وأساسه المنهجية وأدواته الإجرائية المتميزة عن المجالات التي كانت مندمجة معه أو القريبة منه كالنحو والبلاغة وتحليل النصوص والفيلولوجيا وغيرها من الممارسات اللغوية. أما اللسانيات فهي بالأساس رؤية وصفية أو/وتفسيرية للظواهر اللغوية المدروسة دون

(١) للمزيد من التفاصيل انظر: حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاح، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات.

(2) F. de Saussure, *Cours de linguistique générale*, p317.

وانظر تفاصيل ذلك في كتابنا: في اللسانيات العامة.

إصدار الأحكام القيمية . فهي تعين وتصف ما هو موجود من بنيات لغوية لتقنن أو تفسر أسباب صحة التراكيب النحوية . وتتناول اللسانيات ما يقال فعلاً ، ولا تهتم بما ينبغي أن يقال مثلما يفعل النحو . لذا نفهم ما يرد في الدراسات النحوية القديمة من عبارات تعكس نوعاً من الرقابة اللغوية على المستعمل أو المتعلم ، مثل : لا يجوز/ ينبغي/ يستحسن/ يجب/ قول ضعيف/ قول مهمل/ قول متروك . . .

وبهذا المعنى تختلف اللسانيات عن النحو وعن فقه اللغة وعن الفيلولوجيا . لكن الملاحظ في الثقافة اللغوية العربية الحديثة أن الحدود الفاصلة بين هذه المعارف غالباً ما تختفي في خطاب اللسانيات العربية ؛ بسبب ما يعلق بذهن المثقف العربي عندما نتحدث عن علم اللغة أو فقه اللغة من ظلال معان مختلفة ورثتها الجامعات العربية عن استخدام عربي بائد أو مصطلح أوربي غامض^(١) . ومن جهة ثانية تستعمل الكتابات اللغوية العربية مصطلحات مختلفة ومتعددة (علم اللغة/ علوم اللسان/ علوم اللغة/ فقه اللغة/ النحو/ الفيلولوجيا الخ) للتعبير عن مجال معرفي واحد هو اللسانيات . لذا نود توضيح الاختلاف بين هذه المجالات نظراً لما يثيره التداخل بينها من التباس وغموض حتى لدى فئة عريضة من جمهور المثقفين والمدرسين الذين درّسوا النحو وفقه اللغة في الجامعات العربية ولم يدرّس عدد كبير منهم ما أصبح شائعاً تحت تسمية اللسانيات أيا كانت التسمية العربية المستعملة (الألسنية أو علم اللغة/ فقه اللغة . . .) .

فليست اللسانيات هي الدراسات اللغوية المسماة في الثقافة العربية بـ«فقه اللغة» على الرغم مما يذهب إليه بعض الدارسين من أنه «من العسير تحديد الفروق الدقيقة بين «علم اللغة» و«فقه اللغة» ، لأن جل مباحثهما متداخل لدى طائفة من العلماء في الشرق والغرب ، قديماً وحديثاً ، وقد سمح هذا التداخل بإطلاق كل من التسميتين على الأخرى حتى غدا العلماء يسردون البحوث اللغوية التي تسلك عادة في علم اللغة ثم يقولون : وفقه اللغة يشمل معظم البحوث السابقة ولا سيما إذا قورنت هذه البحوث بين لغتين أو لغات متعددة»^(٢) ، وقد يكون هذا التداخل قد يكون حصل فعلاً ، في تاريخ الدراسات اللغوية وتحديداً في نهاية القرن التاسع عشر

(١) محمود فهمي حجازي ، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ٧ ، (المكتبة الثقافية رقم ٢٤٩) .

(٢) صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص ١٩ .

وبداية القرن العشرين ، لكن لم يعد بأي حال من الأحوال معمولاً به منذ بروز ما يعرف باللسانيات واستقرارها كحقل لغوي له حدوده الخاصة به ، ومن ثمة لا مسوغ لاستمرار الالتباس بين اللسانيات وغيرها من المعارف اللغوية .

ويكتنف استعمال عبارة «فقه اللغة» في الكتابات العربية الحديثة التباس واضح . فالعبارة تستعمل :

أولاً : للإشارة إلى نوع خاص من المباحث اللغوية العربية القديمة ،
ثانياً : للدلالة على الدراسات اللغوية المعروفة في أوروبا باسم الفيلولوجيا .
Philologie .

لقد استعمل مصطلح «فقه اللغة» في اللغة العربية لأول مرة عند أبي الحسين أحمد بن فارس/ت سنة ٣٩٥ هـ/في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها»^(١) .

درس ابن فارس في هذا الكتاب مسائل لغوية كثيرة ؛ منها ما يتعلق بالنحو والصرف ، ومنها ما يتعلق بالبلاغة والشعر والعروض والنقد الأدبي وهي أمور كانت في مجملها معروفة لدى كثير من العلماء العرب بشهادة ابن فارس نفسه حين قال : «والذي جمعناه في مؤلفنا مفرق في أصناف العلماء المتقدمين رضي الله عنهم وإنما لنا فيه اختصار مبسوط أو بسط مختصر أو شرح مشكل أو جمع متفرق»^(٢) .

وقد استعمل المصطلح نفسه أبو منصور الثعالبي /ت ٤٢٩ هـ/ . في كتابه «فقه اللغة وسر العربية» نقلاً ولا شك عن سلفه أبي فارس . «وإذا نظرنا في مضمون هذا الكتاب محاولين تحديد ما يعنيه المؤلف بمصطلح فقه اللغة ، وجدناه يهتم بطائفة لا بأس بها من الألفاظ يرتبها وفق الموضوعات ، وكأنه يبغى تقديمها لمن يريد تعلم عدد من الألفاظ التي أعجب بها اللغويون في القرنين الرابع والخامس للهجرة . فالمؤلف يتحدث عن الطول والقصر ويذكر الكلمات الخاصة بهذا أو ذاك مرتبة وفق المعنى . ويتحدث عن اليبس واللين والشدة والقلّة والكثرة والامتلاء والصفورة والخلاء وهو في كل هذا يهتم بأن يعلم المفردات . الواضح إذن ، في القسم الخاص بفقه اللغة في كتاب الثعالبي أنه فهم من هذه الكلمة دراسة المفردات العربية دراسة دلالية بسيطة

(١) ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥ .

ترتب الكلمات في مجموعات وفق معناها كي يسهل حصرها أو تعلمها»^(١) .
وبتعبير آخر فإن كتاب الثعالبي شبيه بمعجم الموضوعات جمع فيه صاحبه الألفاظ
التي تدل على أشياء تنتمي إلى نفس الحقل الدلالي (الألفاظ الدالة على اللباس/
أصوات الخيل/ أعمار الإنسان/ أصناف الأكل .).

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إنه لا علاقة بين «فقه اللغة» و«فيلولوجيا» ،
وأن ما جرت به العادة في بعض الجامعات العربية وعند بعض المستشرقين من مقابلة
عبارة «فقه اللغة» العربية بمصطلح الفيلولوجيا أمر ليس في محله . وكل ما في الأمر
بحسب ما ذكره المستشرق جويدي الذي كان أستاذاً لفقه اللغة العربية في كلية
الآداب بالجامعة المصرية سنة ١٩٢٦ أن كلمة *philology* يصعب تفسيرها وترجمتها
إلى العربية وأن بعضهم جعلها تشمل ذلك وتشمل معه الحياة العقلية بكل وجوهها ،
فتشمل تاريخ اللغات والمقارنة بينها وعلم الأدب بمعناه الواسع ، فيدخل تاريخ الآداب
وتاريخ العلوم الدينية أو فلسفية أو لغوية ، فهو علم واسع الدائرة وعلى الفيلولوجي إذا
حاول أن يدرس درجة التمدن عند شعب ما أن يدرس كل العلاقات والحوادث
السياسية والتاريخية لغوية ودينية وأدبية وغيرها وذلك باب واسع عسير جعل الأستاذ
جويدي نفسه يقول إن معرفة كل ذلك صعب ولا يمكن لباحث أن يجيد كل
أجزائه^(٢) .

تتكون كلمة الفيلولوجيا *Philologie* في أصلها الإغريقي من شقين هما *Philos*
و *Logos* . ويعني الشق الأول *Philos* محبة/ حب . أما الشق *Logos* ومنه اشتقت
كلمة الفرنسية *logique* فيدل في آن واحد عن النطق والعقل والذكاء^(٣) ؛ ولكن

(١) محمود فهمي حجازي ، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ٧-٨ . ويقول عنه رمضان عبد
التواب : الكتاب «في مادته يعكس مفهوم هذه الكلمة (فقه اللغة) في عصره وهو حفظ الدلالات
اللغوية للألفاظ العربية والاهتمام بذكر المترادفات المختلفة للمعنى الواحد وهذا ما اشتمل عليه القسم
الأكبر من الكتاب» . رمضان عبد التواب : دراسات وتعليقات في اللغة ، القاهرة ، ص ٦٣ .

(٢) زكي مبارك ، النثر الفني في القرن الرابع الهجري ، ص ٣٧ ، نقلاً عن عبد الغفار حامد هلال ، علم
اللغة بين القديم والحديث ، ص ٢٤ .

(٣) صالح القرمادي ، أمهات نظريات فردينان دي سوسير مقالة منشورة في نهاية كتاب سوسير دروس في
الأسس العامة ، ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، ص ٣٤٩ .

أيضاً على الكلام والجملة واللغو . وبذلك تعني الكلمة في مجملها عند اليونان «محبّة الكلام» أو «محبّ النطق» ؛ أي المهتم بقضايا الكلام . وقد ظهرت أول مدرسة فيلولوجية في الإسكندرية خلال القرن الثاني قبل الميلاد ، كان هدف علمائها وضع الشروح المساعدة على قراءة وفهم نصوص «الإلياذة» و«الأوديسية» التي ألفهما هوميروس حوالي القرن الثامن قبل الميلاد . ومن المعروف أن اللغة الإغريقية التي كتبت بها نصوص الملحمتين أصبحت صعبة المنال بتطورها عبر الزمن ، كما أصبحت المعطيات الجغرافية والتاريخية والأسطورية التي تحكي عنها الملحمتان تتطلب شروحاً وتفسير تسهّل عملية قراءتهما وفهمهما بالنظر إلى مضمونهما الثقيل بتاريخ الشعب اليوناني الأسطوري والسياسي .

وعندما دخلت أوروبا فترة النهضة أُطلقَ لفظ «فيلولوجيا» على البحوث التي تناولت دراسة اللغتين الإغريقية واللاتينية باعتبارهما أداة للاطلاع على الفكر الإغريقي- الروماني القديم . وتوسّع الغربيون في استعمال مفهوم «الفيلولوجيا» ؛ فأصبح يعني الاهتمام بالإنتاج الفكري لأمة من الأمم والكشف عن معالم حضارتها القديمة في شتى المظاهر الفكرية من أدب وفن ودين وعلاقات اجتماعية وعادات أخلاقية من خلال النصوص اللغوية .

ويمكن القول إن الفيلولوجيا تهتم أساساً بالبحث في تاريخ النصوص لتعالجها باعتبارها وسيلة لمعرفة المعطيات والحقائق الاجتماعية والجغرافية والتاريخية والأدبية التي تصاحبها . وتنظر الفيلولوجيا إلى النصوص القديمة لتحليل محتواها ولتوثيقها توثيقاً علمياً بحثاً عن مصادرها ومكوناتها . ولا تهتمّ الفيلولوجيا باللغة كنسق من المستويات ، ولكنها تهتم بلغة النصوص قصد معرفة مضامينها التاريخية والأدبية وما تتوفر عليه من معلومات عن العادات والتقاليد .

وبالجملة فإن الفيلولوجيا تدرس اللغة باعتبارها وسيلة إلى غايات أخرى مثل التاريخ والحضارة والثقافة والأدب والفن وغيرها من المعالم الفكرية المرتبطة بتاريخ الأمم والشعوب . فاللغة ليست هي الموضوع الوحيد للفيلولوجيا التي تسعى قبل كل شيء إلى أن تُحدّد النص وتؤوِّله وتعلّق عليه . وتهتمّ الفيلولوجيا أيضاً بالتاريخ الأدبي وبالأخلاق والعادات والمؤسسات الاجتماعية . . . الخ . وحيثما تتدخل الفيلولوجيا ، فإنها تستعمل منهجها الخاص بها وهو النقد . وإذا ما حصل وعالجت قضايا لسانية فبالأخص لتقارن بين نصوص تنتمي إلى عصور مختلفة ولتحدّد اللغة الخاصة بكل

كاتب أو شرح الكتابات أو وضع هوامشها وحواشيها . يقول سوسير معرّفاً منهجية الفيلولوجيا وحدودها : «ليست اللغة هي موضوع الفيلولوجيا الوحيد ، إذ إن هم أصحابها إنما هو ضبط النصوص وتأويلها والتعليق عليها ، ولذلك فإن هذا الطور من أطوار الدراسة سيفضي بهم إلى أن يعتنوا كذلك بتاريخ الأدب والأخلاق والمؤسسات وغيرها . ولذلك سيعتمدون في كل من هذه الميادين منهجهم الخاص الذي هو النقد . وإن هم انبروا يدرسون المسائل اللغوية فهم إنما يفعلون ذلك خاصة للمقارنة بين نصوص من عهود مختلفة ولتحديد اللغة الخاصة بكل كاتب أو لرفع العجمة عن الكتابات المنقوشة في لغة عتيقة أو غامضة ولتفسيرها»^(١) .

ويتناول النشاط الفيلولوجي كذلك قراءة النقوش والحفريات والكتابات القديمة . ويعد تحقيق المخطوطات ونشرها نشرًا مضبوطًا من صميم التحليل الفيلولوجي . والتحقيق العلمي للنصوص معناه ببساطة تقديم النص للقارئ والباحث الحديث على الصورة التي أرادها بها مؤلفه أو أقرب ما يكون من هذه الصورة^(٢) .

وقد أدى التداخل بين هذه المجالات اللغوية المتقاربة إلى استعمال المصطلحات الثلاثة : اللسانيات وفقه اللغة والفيلولوجيا في الكتابات اللغوية العربية استعمالاً غير دقيق . وجدنا من يستعمل «فقه اللغة» وهو يريد بها «اللسانيات» ووجدنا من يستعمل الفيلولوجيا وهو يعني بها «فقه اللغة» العربي ، ووجدنا من يستعمل «علم اللغة» وهو يريد «فقه اللغة» أو «الفيلولوجيا»^(٣) . وكل هذا لا يسهل مهمة القارئ العربي ولا يساعد على خلق الإطار المعرفي المستقل لللسانيات وضبط الحدود الفاصلة بينها وبين المعارف اللغوية الأخرى ولا سيما النحو وفقه اللغة والمعجم .

وحين نتمعن في نماذج عديدة من خطاب اللسانيات العربية نجد أشياء أخرى لا علاقة لها بالتحديد السابق لموضوع اللسانيات والمتمثل في اللسان في ذاته ومن أجل ذاته . فاللسانيات العربية لا تتعامل مع اللسان كموضوع للدراسة اللسانية ، وبالتالي

(1) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, pp13/14.

وقد اعتمدنا الترجمة التونسية : فيرديان دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، تعريب صالح القرماذي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، ص ١٧-١٨ .

(٢) محمود فهمي حجازي ، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ٧ .

(٣) انظر على سبيل التمثيل : علي عبد الواحد وافي ، علم اللغة .

فهي لا تتناول اللسان العربي في مختلف مستوياته ، بل ينصبُّ اهتمام معظم الكتابات في اللسانيات العربية على إعادة قراءة التراث اللغوي العربي نحواً وبلاغاً وما قاله القدماء ، نحاة ولغويون وغيرهم حول اللغة العربية . وقد أصبحت إعادة القراءة بهذا المعنى محور الدراسات اللسانية العربية ؛ أطلقنا عليها لسانيات التراث^(١) ؛ و نقصد بها البحث اللساني الذي يستهدف دراسة الفكر اللغوي العربي القديم من حيث إنه تصورات ومفاهيم وطرائق تحليل في ضوء النظريات اللسانية الحديثة . وتطرح المقاربة القرائية جملة من التساؤلات النظرية والمنهجية التي سنعود لتفاصيلها في فصل لاحق .

ومما لا شك فيه أنَّ توظيف المبادئ اللسانية في دراسة التراث اللغوي العربي في مختلف جوانبه مسألة مستحبة ، بل إنَّ البحث في هذا التراث أمر ضروري لوضع تاريخ يليق بمكانته . لكن البحث في هذا الاتجاه مهما كان جاداً ومفيداً ، فهو لا يُقدِّم أي إسهام نظري أو منهجي جديد في دراسة اللغة العربية من منظور لساني . إن «لسانيات التراث» تُعيدُ بأسلوب حديث ما قاله اللغويون والنحاة العرب القدامى دون أن يُشكِّل ذلك إسهاماً علمياً جديداً في دراسة اللغة العربية في مستوى ما تحقق من إنجازات نظرية في اللسانيات الحديثة بالنسبة إلى لغات أخرى . و معلوم أن دراسة اللسان في تزامن معين - وهو الهدف المركزي في الدرس اللساني - لا يقتضي إعادة دراسة ما قاله القدماء بالشرح والتأويل . وحين تبحث لسانيات التراث في الكيفية التي تصور بها اللغويون القدماء دراسة اللغة العربية ؛ فإنها تتناول جوانب خارجة عن بنية اللغة العربية وعن اللسانيات ذاتها .

إن دراسة اللغة العربية أو أية لغة طبيعية أخرى من منظور النحو القديم هي دراسة لتمييز الجمل الصحيحة من الجمل الخاطئة . لكن هذا المنحى التعليمي المقبول من وجهة معينة بالنظر إلى أهميته التربوية والنفعية المتمثلة في استعمال اللغة استعمالاً جيداً سيأخذ أبعاداً أخرى في الثقافة العربية . فلم يعد الأمر يتعلق بنظام من القواعد المؤدية إلى المعرفة اللغوية ، وإنَّما بجملة من القواعد التي باتت معرفتها تتطلب جهداً فكرياً لا يستهان به نتيجة الأساليب الذهنية والعقلية التي لا

(١) مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية تحليلية في الأسس والمنطلقات المنهجية والنظرية .

تقود دائماً إلى تعلّم اللغة العربية بشكل فعال ووظيفي ، بل إنّ قواعد النحو القديمة لا تعكس حقيقة بنيات اللغة العربية في مجملها . وليس العيب عيب النحو العربي القديم بقدر ما هو عيب أولئك الذين يريدون التمسك بالقواعد النحوية القديمة والمحافظة عليها مهما كلف الثمن وأيا كانت الأسباب والمبررات ، دون مراعاة لجانبها الوظيفي في امتلاك ناصية العربية .

ومن جهة ثانية ؛ يلاحظ وجود جملة من القضايا المتعلقة بالنحو واللغة العربية التي تأخذ بها اللسانيات العربية نظرياً لكنها لا تمارسها على صعيد التطبيق . ومن القضايا الشائكة في هذا الباب إشكالية تطوّر اللغة العربية ومسألة اللغة الأم وغيرها . يشير أحد الدارسين العرب إلى أن التطور أمر لا يجادل فيه عاقل «لكن مبدأ التطور المشار إليه لا ينطبق في نظر العديد من اللسانيين العرب المحدثين على اللغة العربية مثلما نقرأ في القول التالي : «فهذا التطور إذا صحّ بالنسبة إلى لغات أخرى باعتباره ظاهرة بارزة تحتاج إلى الدراسة والاهتمام في اللغات الأوروبية التي لا يمضي عليها قرن حتى تصبح في حاجة إلى معجم جديد» (. . .) وإذا صحّ ذلك في واقع هذه اللغات فهو لا يصحّ في واقع لغتنا»^(١) .

هذا الانفصام بين البحث النظري العام والواقع اللغوي العربي هو الذي جعل قواعد النحو العربي منذ انتهاء عصور الاحتجاج غير قادرة على مواكبة التطور النسبي الذي عرفته بنيات اللغة العربية في أصواتها وصرفها وتركيبها ومعجمها . وليس مفيداً في شيء ما يفعله كثير من اللغويين العرب حين يقرّون بوجود التطور اللغوي واعتباره أمراً طبيعياً ؛ ولكنهم في نفس الوقت يعتبرونه انحرافاً بسبب أخطاء المتكلمين وعدم اهتمامهم بلسانهم العربي . إن اللغة دينامية وسيروية مستمرة . ولا تخرج اللغة العربية كأية لغة طبيعية أخرى عن هذا الناموس الطبيعي مهما كان موقفنا من التطور وأياً كانت التبريرات المقدّمة . وكلما تطوّرت اللغة تصبح القواعد النحوية في حاجة إلى التعديل والمراجعة . أمّا الثقافة اللغوية العربية فتعتبر أنّ اللغة العربية وُصِفَتْ وصفاً نهائياً وشاملاً وأنه لا مجال للزيادة في المنظومة النحوية أو مراجعتها . «هذا النحو الشامخ البناء المتين التركيب ، إنما ارتفعت قواعده ، واكتمل تشييده ، بعد جهود شاقة مضنية ، ودراسات عميقة متّصلة ، تولاها أول عهد الناس

(١) محمد محمد حسين ، مقالات في الأدب واللغة ، ص ٤٧ وص ٧٣ .

به نخبة من أقلام هذه الأمة ، وحفاظ لغتها وأصحاب المزية البارعة فيها ، وتوارثته عنهم القرون التالية ، والأجيال المتعاقبة ، كل يرفع منه ، ويضيف إليه»^(١) . لقد «نضج النحو حتى اخترق» .

لذلك فإن الدراسات اللغوية الحديثة في الثقافة العربية لم تعط ما كان منتظراً منها لعدة أسباب بعضها ذاتي وبعضها موضوعي . فمن العوامل الذاتية رسوخ المنظومة النحوية القديمة وتجذرها في الذهنيات الفكرية العربية حتى بات شبه مستحيل في منظور عدد من اللغويين المحدثين العرب أنفسهم تصور أية استقلالية (نظرية ومنهجية) بين اللغة العربية والمنظومة النحوية القديمة . ومن هنا تذهب العديد من الكتابات اللغوية العربية الحديثة إلى القول إن المنظومة النحوية القديمة كافية بالنسبة إلى اللغة العربية ؛ وإننا لسنا في حاجة إلى وصف جديد للغة العربية . ويرى آخرون في الاتجاه نفسه ؛ أن الحاجة إلى النحو العربي القديم ما زالت قائمة لأن وصف اللغة العربية أو تعليم نحوها بدون مفاهيمه ومصطلحاته عملية مستحيلة . «إن قواعد النحو العربي قد صانت اللغة العربية من التبديل والتحريف فأصبحت بذلك ظاهرة فذة لا يشبهها شيء من لغات العالم»^(٢) . فالمشكلة ليست مشكلة قواعد أو نحو جديد في نظر بعض الدارسين ؛ ولكنها مشكلة «تعليم وتعلم» فحسب ، وأن ما حصل هو التفريط في الطريقة المتبعة قديماً في اكتساب اللغة العربية . لقد «غلبت بدعة القراءة الصامتة لقياس الاستيعاب والفهم ، وانقرضت طريقة القراءة الجهرية أو كادت ، وقنع المدرس بإجابات التلاميذ التي تدلُّ على فهم النصوص المقروءة قراءة صامتة ، ضاع التدريب على الأداء الجيد لنصوص العربية الفصحى وأشكل على التلاميذ ضبط أبنية العربية وأواخر الكلمات وشاع اللحن والخطأ على ألسنة المثقفين»^(٣) . وينتهي هذا الدارس إلى أنه «أن الأوان لكي ندرك قيمة السماع في سرعة تحصيل اللغة والمهارة في استخدامها ، ونتخلى عن الاعتقاد السائد في أن اللغة لا تتعلَّم إلا عن طريق القواعد»^(٤)

(١) ناصف علي النجدي ، من قضايا اللغة والنحو ، ص ١٢٦ .

(٢) محمد محمد حسين ، مقالات في الأدب واللغة ، ص ٧٦ .

(٣) رمضان عبد التواب ، دراسات وتعليقات في اللغة ، ص ٢٣٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٣٩ .

وتكمن العوامل الموضوعية في أنّ الدراسات اللسانية التي تندرج في إطار المنهج الوصفي في الثقافة اللغوية العربية الحديثة لم تكن قادرة على طرح بديل حقيقي للنحو العربي ، لأسباب عديدة ، بعضها موضوعي يتمثل في قلة الدراسات الوصفية العربية بسبب انحصار الثقافة اللسانية في نخبة من الجامعيين ، وبعضها منهجي مرتبط بعدم احترام الدراسات العربية نفسها لأساسيات المنهج الوصفي وفي مقدمتها وصف مادة لغوية يتمّ جمعها وفق شروط مُحدّدة . ومقابل المواقف اللغوية التقليدية المنوّهة بالنحو العربي في صورته العتيقة والممجّدة لما قام به النحاة ، والداعيّة إلى ضرورة المحافظة على المنظومة النحوية القديمة ، تُغرق كتابات لغوية أخرى التراث النحوي العربي في وابل من النقد العنيف لاسيما ما يخصّ أسسه ومفاهيمه الإجرائية مثل : العامل والتقدير والحذف والقياس والسماع والتعليل . ذلك ما نجده عند أولئك الذين أطلق عليهم في فترة من فترات الدرس اللساني العربي الحديث بالوصفيين أو المبشرين باللسانيات على حدّ تعبير حسين الواد^(١) . و نذكر من بين هؤلاء على سبيل التمثيل لا الحصر : مهدي مخزومي وإبراهيم أنيس وتام حسان وعبد الرحمان أيوب وأنيس فريحة وريمون طحان وغيرهم^(٢) .

لقد رفض هؤلاء وغيرهم في فترات مختلفة من حياتهم العلمية أصول النحو العربي القديم في ضوء ما تم اقتراحه في اللسانيات الوصفية أوروبية وأميركية دون تمحيص عميق لهذه الأصول . وقد تمّ نقد النحو العربي القديم خارج أي إطار نظري متكامل ودون أية رؤية منهجية مُحدّدة للمشاكل التي تطرحها أسس الفكر النحوي العربي^(٣) . فالنحاة العرب القدامى في نظر بعض هؤلاء «الوصفيين العلميين» ترخّصوا في استخدام مصطلحات ليست من اللغة في شيء كالعامل والمعمول

(١) «فأما التبشير باللسانيات فقد تجسم في تلك الأعمال المشهورة التي وضعها إبراهيم أنيس ومحمود السعران وعبد الرحمان أيوب وتام حسان . وفي هذه الأعمال نلمس دعوة حارة إلى ضرورة اتصال الدراسات النحوية بالدراسات اللسانية الأجنبية حتى تثرى منها» حسين الواد ، شيء من الأدب واللغة ، ص ١١٤

(٢) انظر تفاصيل ذلك في دراستنا : اللسانيات العربية دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية .

(٣) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي العربي ، قراءة لسانية جديدة .

والناصب والجازم والجار وغيرها ، ثم مهّد السبيل للفلسفة الكلامية ولمنطق اليونان بما لهما من قياسات ومصطلحات وتوجيهات ، أن ينفذا إلى هذا الدرس اللغوي وتتم لهما السيطرة ويكون لهما الغلبة . ومن هنا أخذ النحو ينحرف عن طريقه وبدأ يتحول شيئاً فشيئاً إلى درس ملفّق غريب ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله ؛ ودبّ إلى هذا الدرس جذب أودى بحيويته وقدرته على تأدية وظيفته وصار درساً في الجدل يعرض النحاة فيه قدرتهم على التحليل العقلي بما كانوا يفترضون من مشكلات وما يقترحون لها من حلول . أما الجدوى من دراسة النحو ، وأما وظيفة النحو في الكلام فأمر له المنزلة الثانية من عنايتهم واهتمامهم^(١) .

وليس هنا مجال تقديم مجمل مأخذ اللسانين العرب على النحو ومنهجية النحاة في التعامل مع الظواهر اللغوية المستمدة من اللغة العربية جمعاً وتدويناً وترتيباً وتقعيداً . وتزخر المكتبة اللغوية العربية الحديثة بفيض طافح من المصادر والدراسات في هذا الباب وإن كان يغلب عليها التكرار واجترار التحليل . ويمكن تلخيص الجوانب السلبية في النحو العربي في ثلاثة «أخطاء» رئيسية هي :

- «أولاً : الخلط بين مستويات الأداء اللغوي ، وتصوّر النحاة أنّ اللغة واللهجات تنتمي إلى مستوى واحد ، وأنّ اللغة ليست شيئاً غير مجموع اللهجات القبلية .

- ثانياً : التناول الجزئي للظواهر اللغوية ثمّ طرد الأحكام الصادرة عنها بدلاً من ربط الحكم النحوي بمقوماته من النصوص .

- ثالثاً : تداخل المناهج المختلفة في منهج البحث النحوي ، وتصوّر النحاة أنّ كلّ منهج من المناهج قادر على أن يمنح الباحث قدرة على تقنين الظواهر وتعليلها أيضاً»^(٢) .

وإذ نسجل هنا ما تنسبه الدراسات اللغوية العربية الحديثة للنحو العربي من «أخطاء منهجية» فإن هذا لا يعني أننا نأخذ بها أو نتبناها أو حتى ننخرط في هذا النوع من المواقف إزاء النحو العربي ، وذلك لأسباب عديدة منها أننا لا نشق البتة في الطرائق المعتمدة في التعامل مع التراث النحوي العربي في غياب تحديد دقيق للآليات المنهجية اللازمة لهذا النوع من العمل التاريخي الدقيق . ومن هنا يأتي

(١) مهدي مخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، بيروت ، ص ١٤-١٥ .

(٢) علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، ص س ، وكذلك ص ١٥٦ .

رفضنا النتائج المترتبة عن تقييم الفكر النحوي العربي أو إعادة قراءته في ضوء النظريات اللسانية الحديثة وذلك لاختلاف السياق التاريخي والفكري للمنظومة النحوية العربية وللسانيات على حد سواء . فما يمكن أن يُعدَّ أخطاء في نظر بعض قراء التراث النحوي العربي يبدو بالنسبة إلينا سمات وملامح خاصة بالفكر النحوي العربي تتناسب والعصر الذي ظهر فيه هذا الفكر لا أقل ولا أكثر . ومما يؤكد نسبة الأحكام المتوصل إليها في إعادة القراءة ، وجود قراءات متباينة للفكر النحوي العربي القديم وصلت إلى نتائج معارضة تماماً لما اعتبر أخطاء جوهرية في هذا الفكر . «فمنذ أواخر السبعينيات أصبح الباحثون التونسيون الشبان في اللغة مقتنين اقتناعاً راسخاً لقيامه على الحجة والبرهان ، بأنَّ النقد الذي وجهه دعاة تيسير النحو المبشرون باللسانيات للتراث النحوي العربي كان مؤسساً على كثير من التسرع والخطأ . (. . .) وخرج التونسيون بأن :

* النحو العربي لم يقم على المعيارية والتعديد مثلما يروجه دعاة التيسير والمبشرون باللسانيات ، وإنما قام على وصف أمين لحالة العربية في المناطق التي لاحظ العلماء أن أهلها يستعملون في كلامهم السجل الذي اعتبرته المجموعة السائدة سجلاً ممثلاً للغة الرسمية ، وهو في الحقيقة اختيار عادي في وصف كل الألسنة التي تختارها المجموعات البشرية سجلاً رسمياً لها .

* التعديد عند القدامى لم يجاوز الإجراء العلمي الذي يقتضيه الوصف ، وهو إجراء تستلزمه الأسس الإستمولوجية للعلم . فكما أنَّ علم الفيزياء مثلاً ، لا يقوم دون قوانين فإن علم النحو لا يقوم دون قواعد .

* وقوف النحاة بعصور الاحتجاج في الأمصار والبوادي إنما هو عند التأمل ، اختيار منهجي تبرره علميا المبادئ التي أعلنها لاحقاً سوسير ، قائمة على أولوية المنطوق على المكتوب وأولوية الدراسة الآنية (السانكرونية) على الدراسة التاريخية (الدياكرونية) دون أن يتعارض مع قبول النصوص الشعرية والأحاديث والخطب والمؤلفات والمصنفات التي وضعت بعد عصر الاحتجاج . بل لقد تبين لهذا الفريق ، من متابعة أمهات كتب النحو ، أن المواقف الصفوية المعيارية من استعمال الناس في الكتابة بعد عصور الاحتجاج لم تصدر عن المؤسسة النحوية وإنما صدرت عن مؤسسات ثقافية أخرى . لهذا كان الاختيار في الاستشهاد وصناعة الأمثلة قائماً على تغليب الاستعمال في مظهره التخاطبي .

* إن نظرية العامل ، وهذا أهم ما اكتشفه الفريق ، ليست عند التأمل نظرية فلسفية ، بل هي نظرية علمية لسانية خالصة تستند إلى المنطق اللغوي ، وتختلف جذرياً عن المنطق الأرسطي السائد في وضع الحدود والاستدلال^(١) .

أكثر من هذا وذاك ، فإن تطور اللسانيات نفسها في النصف الثاني من القرن العشرين وظهور النحو التوليدي التحويلي بزعامة تشومسكي دفع ببعض التصورات والمقومات التي قام عليها المنهج الذي تمّ تقويم الفكر النحوي العربي في ضوءه إلى الضمور وربما إلى الانتكاس مثلما حصل مع المنهج الوصفي في اللسانيات الحديثة الذي توارى فاسحاً المجال للسانيات التوليدية التي تقوم علمياً على أصول مشابهة لتلك التي اعتبرت نقصاً في النحو العربي .

ونحن نؤكد مرة أخرى ؛ أننا في إطار المنظور المنهجي الذي نريده للسانيات العربية لا ننخرط في عملية إعادة قراءة التراث النحوي العربي مهما كانت النتائج التي قد تصل إليها ؛ أي سواء أكانت هذه النتائج تقديراً للنحو العربي أم اسنتقاصاً له .

لكن السلب في تعامل الوصفيين العرب مع النحو العربي القديم هو وقوفهم عند حدود النقد وعدم القدرة على تجاوزه ببلورة نسق نظري أو منهجي بديل للنحو العربي القديم يكون قادراً على اقتراح وصف جديد أو مغاير للغة العربية سواء في إطار المنهج الوصفي أم في غيره . وإضافة إلى ما سبق ، فإن هذا النقد لم يكن مؤسساً في إطار مشروع نظري ومنهجي واضح ومحدد كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، لقد كان نقداً تمّ في سياق تاريخي ومعرفي قوامه نزعة عامة نحو مراجعة بعض الثوابت الفكرية في الثقافة العربية وأحياناً أخرى في إطار دعوة تيسير النحو العربي وتعليمه وفق شروط منهجية مرنة .

وعلى الرغم مما قد يكون في نقد الوصفيين من صواب نسبي إزاء الممارسة النحوية في كل الثقافات القديمة وليس العربية وحدها ، فإن نقد النحو العربي من قبل اللسانيين العرب لا يعدو أن يكون إسقاطاً للنقد الذي وجهه اللسانيون الوصفيون الغربيون في أوروبا وأميركا لنحوهم التقليدي^(٢) .

وكانت النتيجة أن احتدم الصراع من جديد في الثقافة العربية الحديثة بين

(١) حسين الواد ، شيء من الأدب واللغة ، ص ١٢١-١٢٢ .

(٢) انظر ملخصاً عاماً لهذه الانتقادات في عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٤٨-٥٢ .

القديم والحديث (أو بين دعاة المعيارية ودعاة الوصفية) لينتهي بتلاشي كل الآمال في إعادة النظر في وصف اللغة العربية أو الدعوة إلى تدوين جديد لمعطياتها اللغوية ؛ وهو ما كان منتظراً من دعاة الوصفية العربية . وعلى الرغم من نقدها القوي والعنيف للمنظومة النحوية القديمة ، فإن الدراسات الوصفية العربية ما فتئت تعود باستمرار للتراث النحوي العربي لتستلهم منه المفاهيم والمصطلحات وطرائق التحليل ، مما جعل اللسانيات العربية في توجهها الوصفي تجسّد موقفاً متناقضاً إزاء التراث اللغوي العربي لاسيما النحوي والبلاغي منه^(١)، وإزاء اللسانيات نفسها . وفي هذا الباب ؛ فإن محاوراة اللسانيين العرب للتراث النحوي العربي في إطار إعادة قراءته من منظور النظريات اللسانية الحديثة تكشف عن جملة من مظاهر العيب المنهجي لعل أبرزها يتمثل في عدم تسليحهم بنظرية محددة للقيام بهذه المحاوراة وغياب استحضر البعد التنظيري للممارسة العلمية التي يقوم بها اللسانيون العرب أنفسهم . وقد نعت بعض الدارسين هذا العيب بالتجريبية الساذجة^(٢) أو باختصار التجريبية والتي يُقصد بها «قلة التنظير للممارسة العلمية وعدم وعي الباحث (العربي) بالمسلمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعية»^(٣) . ومعنى هذا بعبارات أخرى أن مقاربات اللغويين العرب في نقدهم للمنظومة النحوية العربية لم تكن مبنية على أسس «تستند إلى نظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية العلمية ، ولما ينبغي أن تكون عليه الدراسة العلمية عموماً ولم تكن واعية بكل الصعوبات والإشكالات النظرية التي تقتضيها عملية التقييم»^(٤) . ويتجسد هذا الضعف النظري في مستويين :

(١) عن علاقة اللسانيات بالنحو في التقليد الغربي يمكن الرجوع إلى التحاليل الهامة التي قدمها ميلنير والتي تكشف بوضوح من خلال أمثلة محددة عن الموقف المتلبس والمتناقض للسانيات الوصفية إزاء النحو التقليدي :

- Jean Cl. Milner, *Introduction à une science du langage*, pp61- 68.

(٢) انظر الفصل المتعلق بأزمة اللسانيات العربية ولاسيما الفقرة المتعلقة بوجهة نظر الفاسي الفهري في هذا الموضوع . . .

(٣) عز الدين المجدوب ، النوال النحوي العربي ، ص ١٢ .

(٤) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

«- على مستوى إدراك خصائص النظرية العلمية عموماً وشروط بنائها ومستويات التركيب فيها وما يتصل بها من التأمل الفلسفي العقيم والتفكير المذهبي أو الوثوقي .

- على مستوى الدراسة اللغوية لما تتميز به الظاهرة اللغوية من تشعب وما تقتضيه من احتياطات منهجية»^(١) .

ويتجلى قصور اللغويين العرب النظري والمنهجي في تعاملهم مع اللسانيات في الأمور التالية^(٢) :

- تصور خاطئ للعلم (ص ١٦) ،
 - الخلط بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية (ص ٢٥)
 - عدم التمييز بين اللسان والكلام (مثال مهدي مخزومي وإبراهيم أنيس ، ص ٢٦) .
 - عدم التمييز بين الدراستين الآنية والتعاقبية . (نموذج إبراهيم أنيس ص ٣٥) .
- وقد أسهم استثمار الدراسات الوصفية العربية غير المضبوط للسانيات في مواجهة المنظومة النحوية القديمة في جعل العلاقة بينهما - كما ذكرنا في بداية هذا الفصل - غير واضحة ، بل أصبحت تعرف نوعاً من التوتر والاستفزاز الفكري بسبب الشحنة الفكرية والرمزية التي باتت تعطى للنحو واللسانيات ، بحيث أصبح النحو يحيل إلى ما هو قديم في الثقافة العربية ، بينما تحيل اللسانيات على ما هو غربي جديد قادم إلينا من الآخر/ الغرب بغية تقويض صرح النحو القديم مثلما حصل في أميركا وأوروبا بالنسبة إلى النحو التقليدي .

ومن جهة ثانية لا يسعنا إلا أن نسجل استقبال الثقافة العربية المتناقض للسانيات . إن اللسانيات التي هي الدراسة العلمية للسان حققت نتائج نظرية ومنهجية هامة في التعامل مع بعض مظاهر الفكر العربي الحديث . فهي تتمتع بوضع فكري مريح لاسيما في بعض المجالات مثل التحليل الأدبي ومناهج النقد الأدبي والفكر الإسلامي والتاريخ والفلسفة . ولا أحد يمكنه أن ينكر دور اللسانيات

(١) المرجع نفسه ، ص ٥ .

(٢) نقوم هنا بعملية تركيب مختصرة لهذه العيوب نقلاً عن عز الدين المجدوب ، المنوال النحوي العربي ،

ومنهجيتها في إعادة قراءة التراث الفلسفي العربي وفي تحليل النصوص الأدبية العربية قديمها وحديثها ، مما أضاف إلى أعمال مفكرين مثل : محمد عابد الجابري ومحمد أركون وهشام جعيط أو حسين الواد وكمال أبو ذيب على سبيل التمثيل لا الحصر قيمة نظرية ومنهجية جدرة بكل تنويه وتقدير . لكن في مجال دراسة اللغة العربية وهو المجال الحقيقي للسانيات ، يمكن القول بأن ثقافتنا اللغوية الحديثة لم تراوح مكانها . فلم نسجل بعد ما يستحق أن يُعدَّ اختراقاً منهجياً أو نظرياً في اللسانيات العربية . قد نشير لعدد قليل من الجهود اللغوية والإسهامات التي لا تنكر قيمتها (إبراهيم أنيس وتمام حسان وداود عبده وخليل عمايره ، وعبد القادر الفاسي الفهري وأحمد المتوكل) . وعلى الرغم من قيمة أعمالهم النظرية ، فإنها لم تحقق ما يمكن أن نسميه الكفاية التربوية (على غرار ما هو معروف في النحو التوليدي والنحو الوظيفي من كفايات) ، أي الاختبار العملي والفعلي للطروحات والتصورات اللسانية في علاقتها بتعليم اللغة العربية أو بنشر وعي لغوي جديد لدى جميع فئات المجتمع المتعلم ، ولو أننا نعلم ألا علاقة مبدئياً بين النظرية وتطبيقها .

ودون الخوض في التفاصيل الإستمولوجية المتعلقة بهذه القضايا الهامة^(١) نسجل فقط أن بعض الأعمال اللسانية العربية الرائدة لم تتمكن من تغيير الأسلوب اللغوي التقليدي المتبع في معالجة قضايا اللغة العربية . ولم تعط اللسانيات العربية ما كان منتظراً منها مثلما حدث في ثقافات أخرى . وقد نجد في أحسن الأحوال نوعاً من التحفظ والاحتباس وفي حالات كثيرة تغييباً متعمداً .

ففي مجال الدراسات النحوية العربية الحديثة نلاحظ ما يلي :

- المنظومة النحوية العربية ما تزال كما هي على حالها منذ آلاف السنين ، مقابل تطور ملموس ونسبي لأساليب في اللغة العربية صوتاً وتركيباً ومعجماً .
- المنظومة النحوية العربية ما زالت تتلقى بالطريقة التي تلقاها بها أسلافنا منذ قرون ، نُعَلِّمُ النحوَ ونتعلمه بكيفية تُنفّر الأجيال الصاعدة من الاقتراب منه^(٢) .

(١) انظر تفاصيل هذه القضايا وغيرها في دراستنا : اللسانيات العربية الحديثة دراسة تحليلية نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية .

(٢) في هذا الإطار نتفهم الهواجس التي عبر عنها شريف الشوباشي في كتابه : لتحيا اللغة العربية يسقط سيبويه . وهو الكتاب الذي أثار جدالا واسعا في الأوساط الثقافية المصرية والعربية .

نتحدث عن تجديد آليات تلقين اللغة العربية وتعلمها ووصفها علمياً ، لكننا نرفض في الوقت ذاته العلم الذي يمكنه أن يمدنا بالأساسيات المنهجية . كثير من المربين والمعلمين ومدرسي اللغة العربية في العالم العربي لا يعرفون شيئاً عن الأسس اللسانية في التعامل مع اللغات ، وحين يعرفونها أو يتعرفون عليها تكون معرفتهم بها قاصرة ومنقوصة لا تتجاوز بعض الأبجديات ، بعيداً عن ربطها بالواقع اللغوي وتحديدًا باللغة العربية . لم يُغيّر تدريس اللسانيات في جامعاتنا ، شيئاً من واقع تدريس النحو العربي وقضايا اللغة العربية جملة وتفصيلاً . وهكذا يلاحظ الانقسام بين وضع يُجهد فيه الأستاذ الباحث نفسه في تدريس أحدث النماذج اللسانية (عند تشومسكي وغيره) ، ووضع الطالب المتلقي الذي سرعان ما يجد نفسه يُلقّن مبادئ النحو العربي بالطريقة التقليدية ، وكأن زمن المعرفة قد توقف بين فضائين ، وأن التاريخ لم يتحرّك ولم يغير شيئاً في الثقافة العربية : الفكر النظري في واد والعمل التطبيقي في واد آخر . الحديث عن اللسانيات شيء ، والحديث عن قواعد النحو العربي شيء آخر ، واستعمال اللغة العربية شيء ثالث .

- محاولات تيسير النحو العربي منذ النهضة العربية سواء تعلق الأمر بالمحاولات الفردية أم بالمحاولات التي رعتها الجامعات اللغوية العربية في القاهرة وبغداد ، باءت بالفشل لا لعوامل لغوية ، وإنما لعوامل خارج لغوية . فمحاولة إبراهيم مصطفى «لم يقدر لها البقاء أكثر من ثلاث سنوات فصادفتها صعوبات وعقبات تربوية وقومية أكثر منها علمية . ذلك أن هذه الطريقة في محاولتها جمع مسائل النحو المتعددة في فكرتين أو ثلاث قد اصطدمت بمستوى الطلاب القاصر الذي يعجز عن التجميع والتجريد والإحاطة بالمسائل المتعددة في إطار فكرة واحدة . كما أن تغيير مصطلحات النحو المتعارف عليها من فاعل ونائب فاعل ومبتدأ وخبر وغيرها إلى مصطلحات أخرى كالمسند والمكملات وحروف الإضافة اعتبر أمراً خطيراً هز الوجدان العربي بصورة رهيبة»^(١) .

(١) محمد عيد ، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية ، ص ٦٩ .

ولم تتأثر كل محاولات التيسير التي مست النحو العربي بما حققته اللسانيات من نتائج هامة بالنسبة إلى لغات أخرى . فمحاولة شوقي ضيف مثلاً^(١) تختصر تجديد النحو العربي في إهمال العامل تلبية لما دعا إليه ابن مضاء في كتيبه «الرد على النحاة» . فهل يشكل العامل العائق المنهجي الوحيد أمام تيسير النحو العربي؟ من اللافت للنظر في الثقافة العربية الحديثة وجود جماعة من الباحثين المشتغلين بالعربية داخل الجامعات وخارجها ما تزال تنجز أبحاثها ، وقيم أفرادها دراسات تتعلق باللغة العربية في تجاهل مطلق لمبادئ اللسانيات . لقد لاحظ محمود السعران هذه الظاهرة منذ الستينيات من القرن العشرين فقال : «إننا لنعالج أحياناً مشكلات لغوية خطيرة على جهل بما يراه العلم اللغوي الحديث من البسائط والأوليات ، ومن ذلك أن علماءنا يتحدثون عن تيسير النحو و عن تيسير العربية وترقيتها وعن إصلاح الكتابة العربية وعن العامية والفصحى وعن التعريب والنحت والاشتقاق ، ويقضون في كل هذا . ولو كانت لأغلبهم معرفة بنتائج علم اللغة وبشيء من الدراسات اللغوية الحديثة لكان لهم في هذه الموضوعات العلمية أفضية أخرى أسلم أصلاً وأوضح سبيلاً»^(٢) .

- استمرار الثقافة اللغوية العربية الحديثة في بحث ودراسة قضايا لغوية غير مجدية بالنسبة للنحو العربي وللغة العربية . هل من المفيد الاستمرار في إثارة قضايا تتعلق بأصالة النحو العربي في علاقته بالمنطق الأرسطي وهل تأثر النحو العربي في نشأته بالمنطق وكيف حصل ذلك ، البحث في نحو العربية قبل سيبويه واللبنات الأولى في مدرسة النحو البصرية وأساتذة سيبويه؟^(٣) ، وهي أمور لا فائدة من الخوض فيها في غياب نصوص جديدة ، ولأنها من جهة ثانية ليست لازمة ولا ضرورية في دراسة بنيات اللغة العربية ووصفها وصفاً جديداً .

- عدم تفاعل الدراسات اللغوية العربية الحديثة مع ما جاءت به اللسانيات

(١) شوقي ضيف ، تجديد النحو العربي .

(٢) محمود السعران ، علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي .

(٣) طبعاً نحن لا نقصد الدراسات النقدية التي تقوم على المسألة الإستمولوجية للروايات العربية

القديمة بشأن نشأة النحو العربي ، وغياب المعلومات الدقيقة والكاملة عن الإرهاصات والكتابات التي

ظهرت قبل كتاب سيبويه .

للاستفادة من تقنيات التواصل والوسائط المتعددة مثل دور الحاسوب في تعليم النحو واللغة العربية للناطقين بها وغير الناطقين بها على غرار ما يحدث بالنسبة إلى لغات أخرى مثل الإنجليزية والفرنسية .

- الاستفادة من اللهجات العربية الحديثة في تعليم اللغة العربية ونحوها .
لقد قدمّت اللسانيات في ثقافات أخرى جملة من المبادئ العامة مكنت الدرس النحوي من تطوير أساليب تلقينه كماً وكيفاً . أما الثقافة اللغوية العربية الحديثة ، فإنها تتجاهل مجهودات عربية بارزة عالمياً مثل بحوث يوسف عون ومرتضى باقر والفاسي الفهري وأحمد المتوكل وداود عبده وأعمال كثير من اللسانيين الشباب في الأقطار العربية ، وهي أسماء أصبحت لها قيمتها العلمية في المحافل اللسانية العالمية . والمفارقة الصارخة هنا أن العديد من اللغويين العرب الذين يدعون إلى الاطلاع على علم اللغة الحديث وحاجة دراسة اللغة العربية إلى مبادئه وقوانينه غالباً ما يرفضون رفضاً قاطعاً إدخال أي تغيير على المنظومة النحوية حتى ولو تعلق الأمر باستعمال مصطلحات لسانية جديدة للحديث عن ظواهر نحوية قديمة . يقول أحد اللغويين معلقاً على كتاب حديث في اللسانيات يحمل عنوان «الفعليات» : «أهم ما يلفت النظر في هذا الكتاب ما يتناثر فيه من مصطلحات غريبة عن النحو وتراثه ، ومنها : النحويون الشكليون - العمق والباطن - المركب الاسمي - الكم والكيف - الفعليات المعنوية - الفعليات الملفوظة - الفعليات الملحوظة - التركيب المحايد - الوسطية - جملة من موقع نحوي واحد - تداخل الحدود - التداخل بين المشتقات - الحدود المشتركة - العلامات التركيبية المتقابلة - درجات الفعلية - مركز المعمول - المركب الفعلي - جملة فعلية بالقوة - السلوك التركيبي - تركيب أساسي - التحول المعنوي التركيبي - فعلي من الدرجة الثانية - أوضاع شكلية تركيبية - التركيب المحول»^(١) . وليس المهم أن نقبل المصطلحات أو نرفضها ، ولكن الأهم هو :

- هل تفي هذه المصطلحات بالتعبير عن الظواهر اللغوية التي يقوم الباحث اللساني بدراستها .

- أليست مصطلحات النحو العربي نفسها مصطلحات وضعها النحاة العرب ؟
ماذا يمكن أن تقدمه اللسانيات للنحو العربي ؟ من المؤسف حقاً أننا في مثل هذه

(١) محمد عيد ، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية ، ص ٥٤ .

الحالات نحتاج إلى التذكير ببعض التصورات الأولية في الدرس اللساني الحديث التي تعتبر نقط فصل مع الفكر اللغوي القديم ومنها :

- لا تفاضل بين اللغات (ولا تمايز بينها . ليس ثمة لغة أفضل من لغة أو لغة أفضل من لهجة أو العكس . صحيح أن اللغات لها حمولات حضارية لا يستهان بها مقارنة باللهجات ، لكن اللسانيات تعالج اللغات بما فيها اللهجات) كبنيات صورية أو وظيفية وليس كأنساق حضارية أو ثقافية . فإسهام اللغات من الناحية الحضارية والثقافية والسياسية موكول إلى مجالات معرفية أخرى وليس للسانيات .

- القول بسهولة لغة أو صعوبتها من المسائل النسبية ، وهي غير واردة بالنسبة إلى اللساني لأنها تمثل أحكام قيمة ليس لها أهمية علمية أو منهجية .

- الخصوصية والتفرد اللغوي ليس سوى وهم ثقافي مرتبط ببنية فكرية محددة . فاللغات متشابهة في كثير من القضايا والظواهر ومختلفة في أخرى . وتنفرد كل لغة بظواهر معينة قد لا توجد في لغات أخرى وحتى الأقرب إليها^(١) . فبعض الظواهر في اللغة العربية ليس لها نظير في لغات أخرى ، ولكن بعض ما يوجد في هذه اللغات من ظواهر لا يوجد في العربية .

- دور اللسانيات هو الوصف والتفسير وليس شيئاً آخر . فاللسانيات لا تحلل بنيات لغوية وتحرم أخرى ، وهي لا تسمح بواقع لغوي معين وتمنع غيره . وعلى كل حال ، فليس بالإمكان إنكار مظاهر الانفصال التي أحدثتها

(١) يلاحظ سوء الفهم بشأن الخصائص المشتركة التي تتحدث عنها بعض النظريات اللسانية الحديثة مثل النحو التوليدي التحويلي . يرد هذا الالتباس بشكل واضح عند بعض المؤلفين نتيجة فهم خاطئ للنظرية في علاقتها بالتطبيق . فاللسانيات ترفض بدعوى «أنها تصدر عن اتجاه عالمي يفترض أن هناك خصائص وقوانين صوتية واجتماعية توجه سائر اللغات في تطورها العام . وليس لها ما يبررها» . محمد محمد حسين ، مقالات في اللغة والأدب ، ص ٧٢ . والغريب أننا إذا رجعنا إلى الفكر اللغوي العربي القديم وجدنا أن نحائنا الأوائل نظروا في لغات أخرى غير العربية . يقول الزجاجي محتجا للتقسيم الثلاثي لأجزاء الكلام في اللغة العربية : «وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية ، فوجدناه كذلك لا ينفك كلامهم كله عن اسم وفعل وحرف» . (أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ص ٤٥ .

اللسانيات مع الفكر اللغوي القديم عامة والنحو خاصة . لقد تمّ التخلي عن كثير من الأفكار الفلسفية العقيمة المتعلقة بأصل اللغات ونشأتها وأفضلية بعضها على بعض وما شابه ذلك ؛ وهي قضايا ما زالت العديد من كتاباتنا اللغوية تعيدها وتكررها على الرغم من أنها باتت من لغويات القرن التاسع عشر .

وتتسم اللسانيات بروح نظرية ومنهجية قائمة على الوضوح والدقة في أدوات التحليل . وتتجلى مظاهر انفصال اللسانيات عن النحو القديم في المتطلبات التي طرحتها اللسانيات في ما يتعلق بتحديد الموضوع وضبط المفاهيم والأدوات الإجرائية التي يقارب بها هذا الموضوع (اللسان) ، فضلاً على الرغبة المنهجية والنظرية في استقلالية اللسانيات ذاتها .

نذكر منها دون الدخول في تفاصيلها النظرية وخلفياتها التقنية مايلي :

١- معرفتنا بالنشاط اللغوي عند المتكلم وقدرتنا على وصف بنيات اللغة وتفسيرها وكيفية تعلمها وتعليمها للصغار والكبار هي اليوم بفضل مختلف فروع اللسانيات ومناهجها في مستوى عال جداً من الدقة والمراقبة المنهجية تتجاوز إلى حد بعيد ما كنا نعرفه عن النحو واللغة في القديم شرقاً وغرباً . فمعلوماتنا عن اللغة وعن طبيعة النحو الخاص بها أدق وأشمل مما كان عليه الحال في القرون الماضية مجتمعة . وقد كان لقدرة النظريات اللسانية على التفسير العلمي بالمعنى الدقيق أي التعميم *généralisation* والتنبؤ *Prédiction* أثر إيجابي على تطور المعرفة اللسانية ؛ إذ جعل من اللسانيات علماً طلائعياً بالنسبة إلى العلوم الإنسانية التي تبنت النموذج اللساني - كطريقة تفكير وتحليل - في تعاملها مع الظواهر الإنسانية والاجتماعية .

٢- رصد المبادئ العامة التي تقوم عليها البنيات الذهنية للغات الطبيعية ؛ أي الآليات المعرفية والإدراكية التي تركز عليها اللغة البشرية ، وهو ما يعني أن استيعاب هذه الآليات وكيفية اشتغالها من شأنه أن يعمل على إعادة النظر في طبيعة القواعد النحوية نفسها التي يتعين على النحاة وضعها . لقد أصبح اختيار الأنحاء يتم في إطار مبادئ عامة تقترحها النظرية اللسانية العامة التي تمدنا بالمعلومات اللازمة حول شروط إعداد النحو بالكيفية التي ينبغي أن يكون عليها . سواء أكان نحواً علمياً أم نحواً تربوياً .

٣- فهم أعمق لطبيعة اللغة ومكوناتها (الصوت/الصرف/ التركيب/ المعجم/الدلالة)

وطرائق تحليل هذه المكونات ، وهو ما أسهم في إعادة النظر في كثير من الأفكار اللغوية الموروثة . ففرضية مستويات التحليل اللغوي مثلاً ، سمحت للسانيات بتحليل جديد للعلاقة الممكنة بين ما هو صوتي وما هو صرفي ، ونوعية العلاقة القائمة بين وحدات الجملة في المستوى السياقي والجدولي على حد سواء . وهو ما يميز اللسانيات عن الممارسة النحوية العربية القديمة التي خلطت بين مستويات التحليل . فالنحو العربي لم يقم حدوداً واضحة لمستويات التحليل اللغوي ، وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطاً شديداً ، فقد ظلت كتب النحو منذ سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية . . . (١) .

٤- التخلي عن النظرة التجزيئية التي تهتم بالوحدات اللغوية مستقلة بعضها عن بعض والبحث عن نسق عام للعلاقات بين وحدات الجملة سواء في مستوى المحور السياقي أم في مستوى المحور الجدولي . لقد انتقل الدرس اللساني من الاهتمام بالوحدات المستقلة إلى الاهتمام بالعلاقات بين وحدات الجملة . ومعلوم أن قضايا الجملة في النحو العربي وردت متفرقةً بين أبواب متعددة مثل : باب الفعل وباب الفاعل وباب المفعول به وغيرها . وترتب عن هذه النظرة أن «طبقات النحويين الذين جاؤوا بعد الخليل والفراء لم يدركوا موضوع دراستهم ، ولا عرفوا حدود تخصصهم ، فاتهم كثير من الأصول التي هي من صلب موضوع الدراسة ولم يلتفتوا إلى أهميتها ، وإلى عمق الصلة بينها وبينه واقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات في بعض كتأثير الحرف في الاسم والفعل فيما كانوا يزعمون وتأثير الفعل في الاسم وتأثير الاسم في الاسم ، ولا يمثل ذلك إلا جانباً ضئيلاً من جوانب الدرس النحوي الحق» (٢) .

أما المعالجة اللسانية الحديثة فتتم بشكل بنيوي (هيكلية) تربط بين الخصائص المقولية والتوزيعية للباب المدروس والأبواب الأخرى التي تؤلف معه بنية الجملة العامة . وقد تمت البرهنة النظرية مثلاً على أهمية الربط بين أبواب وردت متفرقة

(١) عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٥٢ .

(٢) مهدي الخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٢٨ .

في النحو العربي القديم كالجمع بين الابتداء والاشتغال والتقديم والتأخير والربط بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية والتوحيد بين البنى التي اعتبرت اسمية كالجمل الموصولة والجمل الاستفهامية^(١).

٥- وضع الأرضية المنهجية لبناء الأنحاء الخاصة وتبرير اختيارها من حيث صياغتها وأشكالها وأهدافها وعلاقتها باللغات الطبيعية انطلاقاً من الشروط الداخلية والخارجية اللازمة في كل نحو مثل ، البساطة والتعميم والوضوح والاقتصاد . . . وفي الأدبيات التوليدية منذ ١٩٥٧ ما يكفي من الضوابط النظرية والمنهجية لتجاوز كثير من نواقص الأنحاء التقليدية . ومن شأن هذه الأرضية المنهجية أن تجعل تعلم النحو سهلاً وعملياً ، وبالتالي فعالاً في تحقيق الأهداف المنوطة به والغايات المتوخاة منه .

٦- تفادي التعريفات المفهومية القائمة على المعنى واعتماد الروائز الشكلية ، مثل التوزيع والعلاقات والمواقع في تحديد طبيعة العناصر اللغوية والعلاقات القائمة بينها ، مما يستدعي إعادة النظر في كثير من التقسيمات النحوية القديمة التي لم تعد تصمد أمام نتائج التحليل اللساني الحديث .

٧- اللسانيات تساعد في الكشف عن البنيات اللغوية تركيبياً ودلالياً بشكل أعم وأوضح وأدق ؛ ومن ثمة بات من الممكن إعادة صياغة القواعد (معيارية وغير معيارية) صياغة جديدة تتحقق فيها درجة عالية من التعميم والشمول والبساطة والدقة والوضوح .

٨- في مستوى فهم الواقع اللغوي ؛ تقدّم لنا اللسانيات وفروعها مثل ، السوسiolسانيات والسيكولسانيات والإثنولسانيات . . . معلومات هامة عن وضعية الازدواجية اللغوية التي تعيشها كثير من المجتمعات ومنها المجتمعات العربية . وتسمح اللسانيات وفروعها برصد الواقع اللغوي الحقيقي الذي غالباً ما يتم تجاهله لأسباب سياسية واجتماعية واختصاره في واقع متجانس ، بحيث يردّد النحو المعياري صدى هذا التجانس اللغوي بالابتعاد عن دراسة الوقائع اللغوية المتباينة وغير المتجانسة . ونستحضر هنا علاقة اللغة العربية باللهجات العربية المحلية وغير العربية في واقع لغوي أضحى يعرقل تعلم اللغة العربية . وفي

(١) ينظر في أبحاث الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية ، والبناء الموازي وغيرهما .

هذا الاتجاه نذكر بعض الاقتراحات النظرية الفعالة لرصد هذا الواقع منها على وجه التحديد مفهوم «تحويل القدرة» *code switching* ؛ أي الانتقال من القدرة اللغوية^(١) *Compétence* الخاصة باللغة العربية إلى القدرة الخاصة باللغة الدارجة محلياً- شعورياً أو لا شعورياً^(٢) . ولم يعد خافياً على أحد أنه لا يمكن تعليم اللغة العربية اليوم دون أن نأخذ بعين الاعتبار علاقة التداخل بينها وبين مختلف اللهجات التي تتعايش معها .

هذه أمثلة لما يمكن أن تكون عليه علاقة التكامل بين اللسانيات والنحو العربي التي من شأنها أن تسهم في خلق وعي لغوي جديد يعكس حاجة اللغة العربية إلى وصف جديد لبنياتها . وليس من المفترض أن ينظر إلى هذه الوجهة الجديدة في التحليل اللساني على أنها إقصاء حضاري أو ضرب للنحو العربي كما يدعي أولئك الذين يريدون جرّنا باستمرار إلى صراع بين القديم والحديث . لا مجال لإنكار الفرق بين أسس الممارسة اللسانية والممارسة النحوية . فلكل منهما مرجعيته الفكرية الخاصة به التي ترسم حدوده وتبين إمكاناته وحدوده في الزمان والمكان . «فالنحو واللسانيات ليسا ضدين بالمعنى المبدئي للتضاد ، كيف والنحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج ، إذ هو يعني في نفس الوقت جملة من النواميس الخفية المحركة للظاهرة اللغوية ، كما يعني عملية تفسير الإنسان لنظام اللغة بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والقرائن ، ويتجلى هذا الفرق المفهومي في الصياغة المزدوجة تبعا لقولك نحو العربية أو نحو الفرنسية . . . فأنت تعني نظامها أو لقولك النحو العربي أو النحو

(١) مفهوم القدرة المقصود كما تحدده الأدبيات التوليدية هو المعرفة الضمنية باللسان التي تمكن من توليد ما لا حصر له من الجمل النحوية والقدرة على إزالة الالتباس أو الحكم على درجة النحوية وما شابه ذلك من تعامل المتكلم السامع مع نظام لغته .

(٢) انظر ما قلناه في فصل سابق عن هذا الافتراض الذي اقترحه عبد القادر الفاسي الفهري . لمزيد من التفاصيل حول افتراض تحويل القدرة ، ينظر في عبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة ، تحويل القدرة من المغربية إلى العربية ، في كتاب قضايا في اللسانيات العربية . وانظر أيضا مناقشة عبد الرحمان بودرع لهذا الافتراض في : إشكال ظواهر اللغة العربية بين النحو العربي واللسانيات ، ص ٣٢ وما بعدها ضمن كتاب : مكانة الأنحاء التقليدية في اللسانيات التقليدية .

الفرنسي ، فالمقصود عندئذ عملية استخراج النظام الداخلي في تلك اللغة»^(١) .
ولهذه الأسباب نرفض أن تتحول علاقة اللسانيات بالنحو العربي إلى اصطدام حضاري أو نفي أحدهما للآخر .

ومن المؤكد أنه مهما كانت الأسباب والدوافع ، فإن الواقع اللغوي العربي يبين بوضوح أن النحو العربي كان وما يزال نمطاً تقليدياً صرفاً لم يغير وصول اللسانيات إلى الثقافة العربية الحديثة شيئاً في التعامل معه بحثاً وتنقيباً ، تعليماً وتعلماً . . . وهو ما يجعل اللسانيات العربية تعيش نوعاً من الاغتراب الفكري لأنها لم تتمكن بعد من أن تؤثر في واقعنا اللغوي ، ولأنها كذلك غير قادرة على تغيير عاداتنا اللغوية والنحوية القديمة في غياب ثقافة لسانية جديدة .

إن النحو في كل الثقافات ضرورة تعليمية . لكن اللسانيات اليوم ضرورة علمية تهدف الوصف أو التفسير أو هما معا . وفي انتظار أن يصبح الشعار «وداعاً النحو ، اللسانيات قادمة» واقعاً ملموساً في الثقافة العربية ، فإن النحو العربي القديم بما له وما عليه سيظل في واقعنا اللغوي بناء شامخاً قائماً بإيجابياته وبسلبياته . «فاللسانيات لا تنفي علم النحو ولا تنقضه ، بل إن وجودها متوقف قطعاً على وجوده ؛ إذ لا معنى للبحث اللساني ما لم نستنبط نظام اللغة عن طريق استخراج مؤسستها النحوية . فنسبة ما بين النحو واللسانيات كنسبة ما بين علم الأخلاق وعلم الاجتماع في شجرة الفلسفة ، النحو قائم على ما يجب أن يكون واللسانيات قائمة على ما هو كائن»^(٢) .

فما أحوج النحو العربي للسانيات حتى ينتعش ويتجدد ، وما أحوج اللسانيات للنحو العربي حتى تستحضر الواقع اللغوي العربي وتعاينه ليلعباً معاً دورهما في تطور واقع الإنسان العربي بعيداً عن اللفظ في قضايا مفتعلة مثل ، المواجهة بين القديم والجديد واجترار التحاليل ، وبالتالي علينا أن ننقل نحويّاً ولسانيّاً من السرد النظري إلى الفعل اللغوي المؤثر في الواقع الاستعمالي للغة العربية .

(١) عبد المسدي ، اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص ١٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤١ .

الفصل السادس

من التراث اللغوي إلى اللسانيات

من القضايا الأساس التي تمحور حولها البحث اللساني العربي المعاصر علاقة التراث اللغوي العربي بالنظريات اللسانية الحديثة . وترتبط هذه القضية في العمق بإشكالية الأصالة والمعاصرة ، في الفكر العربي الحديث^(١) . ويطرح علينا تناول هذه الإشكالية جملة من الأسئلة المنهجية منها على سبيل التمثيل لا الحصر :

- كيف حاول اللغويون العرب المحدثون إعادة قراءة التراث اللغوي العربي؟
- ما هي مميزاتها النظرية والمنهجية؟

- ما هي علاقة إعادة قراءة التراث اللغوي بالنظرية اللسانية العامة؟

- ما هي أبعاد إعادة القراءة نظرياً ومنهجياً وما إمكاناتها وحدودها؟

لقد أجبنا عن جزء من هذه الأسئلة في عمل سابق^(٢) ، ونكتفي هنا بذر أهم العناصر التي توصلنا إليها حتى يستوعب للقارئ وجهة نظرنا وفهم موقفنا المنهجي مما تعرضه الكتابات اللسانية العربية التي تندرج في هذا النوع من العمل اللساني .

لسانيات التراث: المنطلقات والاتجاهات

دعا بعض اللغويين العرب إلى ضرورة ربط مبادئ البحث اللساني الحديث بالفكر اللغوي العربي القديم . ويرى بعض الدارسين أن الدعوة لهذا الضرب من النشاط اللغوي بدأت مع إبراهيم أنيس في كتابه «الأصوات اللغوية» (١٩٤٧)^(٣) ، لتصبح محور كتابة قائمة الذات ، أسميناها لسانيات التراث . وهي تستهدف دراسة

(١) محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، ص ٣٤ .

(٢) مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية الحديثة : دراسة تحليلية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية .

(٣) حلمي خليل ، اللغة العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٤٨ .

الفكر اللغوي العربي القديم من حيث إنه تصورات ومفاهيم وطرائق تحليل في ضوء النظريات اللسانية الحديثة . وتعتبر عناوين كثير من الدراسات والمؤلفات العربية بوضوح عن وجهة أصحابها وتصورهم لطبيعة العمل اللساني ووظيفته في الثقافة العربية الحديثة^(١) .

والسمة المميزة لهذا النوع من الخطاب اللساني العربي الحديث هي سعيه إلى التوفيق بين مضامين التراث اللغوي العربي وما تقدمه اللسانيات الحديثة من نظريات ونماذج وأدوات إجرائية وطرائق تحليل . ويستعمل لسانيو التراث شتى الوسائل المعرفية لتحقيق هذا المسعى في إطار ما عُرفَ بقراءة أو إعادة قراءة التراث . بيد أن أصحاب الكتابة القرائية لا يشكّلون اتجاهاً موحداً أو مدرسة متجانسة كلياً ، بل هم مجموعة من وجهات النظر والمواقف الفردية المتباينة في التعامل مع التراث اللغوي العربي . ويمكن تجاوزاً ، أن نصنف اتجاهات لسانيات التراث معتمدين المعايير نفسها التي استندنا إليها في تصنيف الكتابة اللسانية العربية وهي : الموضوع والمنهج والغاية .

(١) نذكر في هذا الاتجاه على سبيل التمثيل :

- البدراوي زهران ، الجرجاني عالم اللغة المفتن بها .
 - جعفر دك الباب ، نظرية الإمام الجرجاني .
 - طاهر سليمان حموده ، ابن القيم الجوزية : جهوده اللغوية .
 - أحمد المتوكل ، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني .
 - تأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم ، (باللغة الفرنسية)
 - اقتراحات من الفكر اللغوي العربي لوصف ظاهرة الاستلزام الخطابي ، ص ١٧- ٣٠ .
 - عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية .
 - نهاد موسى ، نظرية النحو العربي في ضوء وجهة النظر اللغوي الحديث .
 - جعفر دك الباب ، نظرية الإمام الجرجاني .
- للمزيد من التفاصيل حول خطاب العتبات في اللسانيات العربية ، ينظر : حافظ إسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة .

- اتجاهات لسانيات التراث

- أ- من حيث الموضوع الذي تشتغل به لسانيات التراث نميز بين القراءات التالية :
- قراءة تتمحور حول التراث اللغوي العربي في كليته وشموليته باعتباره تصورات ومصطلحات وطرائق تحليل عامة في دراسة اللغة العربية . وهذه القراءة «تستهدف البحث في النظرية اللغوية عند العرب لا من حيث هي تقنيات نحوية وصرفية وبلاغية ومعجمية ، وإنما من حيث هي تنظير للظاهرة اللسانية عموماً»^(١) ، نطلق على هذا الضرب من القراءة القراءة الشمولية .
- قراءة تتمحور حول قطاع معين من التراث اللغوي كأن يُتناول المستوى النحوي أو الصرفي أو الدلالي أو البلاغي أو علم البيان أو المعاني باعتبارها مستويات تحليل تشكل في حد ذاتها نظرية محددة المعالم تقوم على مبادئ منهجية خاصة بها^(٢) . نسمي هذا الصنف من القراءة بالقراءة القطاعية ، وتهتم بمستوى أو مجال لغوي معين من التراث اللغوي .
- قراءة تتمحور حول شخصية لغوية عربية قديمة يُدرّس فكرها اللغوي وطريقة تصورها وكيفية تناولها لقضايا اللغة العربية في مجال من مجالات الفكري اللغوي العربي القديم ، كأن يتناول فكر الخليل أو سيبويه أو ابن جني أو الجرجاني أو غيرهم من النحاة واللغويين العرب . نسمي هذا الضرب من القراءة بقراءة النموذج الواحد^(٣) .

(١) عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٣٣ .

- محمد عبد العزيز عبد الدايم ، النظرية اللغوية في التراث العربي .

(٢) من أشهر الدراسات العربية في هذا الاتجاه نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر :

- عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج .

- نهاد موسى ، نظرية النحو العربي في ضوء وجهة النظر اللغوي الحديث .

- عبد الرحمان حاج صالح ، المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية في الوطن العربي .

(٣) نذكر في هذا الاتجاه على سبيل التمثيل :

- بدرأوي زهران ، الجرجاني عالم اللغة المفتن بها .

- جعفر دك الباب ، نظرية الإمام الجرجاني .

- طاهر سليمان حموده ، ابن القيم الجوزية : جهوده اللغوية .

- حلمي خليل ، التفكير الصوتي عند الخليل .

وتجدر الإشارة إلى أننا لا نزعم هنا تقديم تصنيف نهائي أو تحديداً عاماً يحصر الكتابات اللسانية العربية الحديثة كافة ، بل نستهدف أساساً تقديم صورة تقريبية للسانيات التراث في ضوء أبرز الكتابات اللغوية وأكثرها انتشاراً في الأوساط اللغوية والثقافية العربية عامة .

ب- من حيث الغاية

تندرج لسانيات التراث إجمالاً في إطار المشروع الفكري العربي الحديث الرامي إلى إبراز قيمة التراث العربي وإعطاءه المكانة التي يستحقها ضمن الفكر اللساني الحديث . وتتفق جل الكتابات اللسانية القرائية حول هذا المنطلق المركزي ، لكنها تختلف بعد ذلك في الوسائل المتبعة وفي ما تنتهي إليه من نتائج أو على الأصح في ما تهدف إليه من إعادة قراءة التراث في ضوء النظريات اللسانية . يمكن من حيث الغاية تقسيم لسانيات التراث إلى :

- قراءة ممجدة تنوه بالتراث اللغوي وتحيط به هالة من التقدير والإعجاب والتقديس واضعة إياه في درجة علمية أعلى من النظريات اللسانية الحديثة ، فالفكر اللساني العربي بكل بساطة أسبق تاريخياً من النظرية اللسانية المعاصرة ، لأن « العرب بحكم مميزات حضارتهم ، أفضى بهم النظر إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهتد إليه البشرية إلا مؤخراً بفضل ازدهار علوم اللسان في مطلع القرن العشرين »^(١) . وبعد أن يذكر أحد الباحثين بعض أمهات كتب فقه اللغة وأشهرها في الثقافة العربية القديمة مثل ، الخصائص لابن جني و«الصاحبي في فقه اللغة» لابن فارس و«المزهر في علوم اللغة» للسيوطي يقول : «يظهر في شيء غير قليل من قضاياها سبق بعض علمائنا القدامى لأحدث النظريات اللغوية بألف عام أو يزيد ، وأن في هذه الكتب وغيرها علم ونظريات لغوية تقف شامخة أمام بعض ما وصل إليه العلماء في عصر التكنولوجيا الحديثة

(١) عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٢٦ . انظر نماذج أخرى لهذا النوع من الكتابة عند :

- نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء وجهة النظر اللغوي الحديث .

- جعفر دك الباب ، نظرية الإمام الجرجاني . .

والعقول الإليكترونية»^(١) . وتكاد هذه القراءة أن تكون هي السائدة في خطاب اللسانيات العربية .

- قراءة إصلاحية تستهدف تخليص النحو العربي من الشوائب والمعوقات العالقة به من تجريد وتعليل وحذف وعامل وتقدير . ومن أبرز الكتابات في هذا المجال ما كتبه تمام حسان في اللغة العربية معناها ومبناها»^(٢) . يذهب تمام حسان إلى أنه تمكن من صياغة جديدة تسمح بفهم أفكار النحاة العرب وتأويلها ، وتخلص النحو من شوائب ومصادر الشكوى منه^(٣) ، بل ذهب أبعد من ذلك معتبراً أن ما قام به هو يعد أهم محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر . وانطلاقاً من إعادة قراءته للبحوث النحوية والبلاغية عند العرب ، حاول تمام حسان إيجاد علاج للنحو العربي بطريقة تختلف اختلافاً عظيماً أو يسيراً على الطريقة التي ارتضاها القدماء^(٤) .

- قراءة تفاعلية تحاول إعطاء النظرية اللسانية العربية القديمة مكانتها اللائقة بها في إطار مراحل الفكر اللغوي الإنساني لخلق نوع من التفاعل بين الفكر اللغوي العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة القائم على الأخذ والعطاء والقرض والاقتراض بينهما . وتسعى القراءة التفاعلية إلى تحقيق ثلاثة أهداف متكاملة :
- «صوغ النظريات القديمة في قالب جديد يتيح المقارنة بينها وبين الحديث من النظريات ،

- تطعيم النظريات اللسانية الحديثة العامة بروافد نظرية جديدة قد تثبت ما اتفق عليه في الغرب وقد تدحضه .

- خلق نموذج لغوي عربي أو نماذج عدة يضطلع بوصف اللغة انطلاقاً من النظريات القديمة بعد أن تقولب وتمحص في إطار النظرية اللسانية ، وأن تحتك بما تفرع ويتفرع عنها من نماذج لغوية^(٥) .

(١) رمضان عبد التواب ، دراسات وتعليقات في اللغة ، ص ١٤١ .

(٢) تمام حسان ، العربية معناها ومبناها .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) انظر عرضاً نقدياً لهذه الآراء في كتاب : حافظ إسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة .

(٥) أحمد المتوكل ، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني .

إن المقارنة أولاً والتطعيم ثانياً والقبولية والتمحيص والاحتكاك ثالثاً ، تجسد المظاهر الفكرية الأساس للفاعل المنشود بين الفكر اللغوي العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة . ويعد أحمد المتوكل أبرز من كتب في هذا الاتجاه^(١) .

ج - من حيث المنهج

يمكن القول إن القراءة بمعنى إعادة النظر في فكر قديم قصد فهم وتقييم جديدين تقوم على المقارنة بين فكرين : فكر لغوي قديم وفكر لساني حديث سواء أُصرح بهذه المقارنة أم لم يُصرح بها . فالقراءة تقتضي حتماً تواجد عنصرين هما : التراث اللساني العربي والنظريات اللسانية الحديثة^(٢) .

ولا تقدم الكتابات المدرجة في إطار لسانيات التراث أي تصور للمنهج المتبع في القراءة ، بل إن لكل باحث طريقته وأدواته الخاصة به التي يسير عليها في تأويله وفهمه الجديدين للتراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات^(٣) .

التفكير اللساني في الحضارة العربية.

لكي تتضح معالم الملاحظات المنهجية العامة السابقة بشأن لسانيات التراث التي باتت تهيمن بشكل ملحوظ في خطاب اللسانيات العربية المعاصرة ، نقدم تحليلاً موجزاً لأحد النماذج الرائدة في هذا الضرب من البحث اللساني العربي ، ويتعلق

(١) يتجلى ذلك في أعماله : نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني ، وتأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم .

- اقتراحات من الفكر اللغوي العربي لوصف ظاهرة الاستلزام الخطابي ، ص ١٧- ٣٠ .

- مسائل النحو العربي (في قضايا نحو الخطاب الوظيفي) .

(٢) على العشي : مفهوم القراءة الجديدة للتراث اللساني العربي وما يتعلق به من قضايا منهجية من خلال بعض النماذج ، ص ١٤١ .

(٣) نستثني هنا الدراسة التي قام بها أحمد المتوكل باللغة الفرنسية التي عرض فيها بتفصيل للتصور المنهجي العام لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي . حول نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم . انظر الهامش السابق المتعلق بدراسات أحمد المتوكل القرائية .

الأمر بمؤلف عبد السلام المسدي «التفكير اللساني في الحضارة العربية» باعتباره من الأوائل الذين درسوا علاقة اللسانيات بالتراث اللغوي العربي . وقد حظيت دراسة المسدي باهتمام بالغ من قبل الدارسين اللغويين العرب بالنظر إلى جدتها عند صدورها وقيمتها الفكرية ، وهو ما أهّلها لكي تؤثر في العديد من الدراسات التي سارت بعدها على النهج التصوري نفسه . وليس الغرض من فقرات هذا الفصل أن نقدم تحليلاً وافياً لمضامين كتاب المسدي «التفكير اللساني في الحضارة العربية»^(١) ومناقشتها من الناحية التصورية والمنهجية ، بقدر ما يتعلق الأمر بتقديم عام لنموذج بارز من الخطاب اللساني العربي السائد ما فتئ ينتشر يوماً بعد يوم ويشغل حيزاً كبيراً في حوض الثقافة اللغوية العربية الحديثة .

مادة القراءة وهدفها

يندرج مؤلف المسدي في إطار ما سميناه بالقراءة الشمولية . فهو يستهدف البحث في النظرية اللغوية عند العرب لا من حيث هي تقنيات نحوية وصرفية وبلاغية ومعجمية ، وإنما من حيث هي تنظير للظاهرة اللسانية عموماً^(٢) . ويعتمد المؤلف في بحثه عن أسس النظرية اللغوية العربية عند العرب على جملة من الأركان التي تشكل المادة الأساس للقراءة التي تشمل مختلف المصادر العربية القديمة . وتنقسم هذه الأركان إلى خمسة أصناف :

- الأعمال اللغوية

- الأعمال الأدبية

- الأعمال الفقهية

- الأعمال الفلسفية

- «مقدمة» ابن خلدون^(٣)

يشمل الصنف الأول كتب النحو والبلاغة بما في ذلك كتب أصول النحو

(١) نعيد في هذا الفصل ترتيب وتنقيح جملة من الأفكار التي سبق لنا أن قدمناها بصدد كتاب المسدي . انظر مصطفى غلفان : التفكير اللساني في الحضارة العربية لعبد السلام المسدي .

(٢) عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٣-٣٧ .

ومختلف الدراسات البلاغية ومجموع المعاجم اللغوية بمختلف اتجاهاتها .
ويضم الصنف الثاني المؤلفات الرائدة في الأدب العربي القديم مثل «البيان والتبيين» و«الحيوان» للجاحظ وكتب التوحيدي وغيرها من الكتب الأدبية الرائدة في الثقافة العربية الحديثة . أما الصنف الثالث فيشمل مجموع كتب أصول الفقه وتفسير القرآن وكتب علم الكلام . وتمثل كتب الفلسفة بفروعها بجميع مذاهبها الصنف الرابع ، في حين تشكل « مقدمة » ابن خلدون قسماً قائماً بذاته .

وواضح أن المتن المعتمد مادة للقراءة يكاد يشمل أهم مصادر التراث العربي في مختلف جوانبه الفكرية وتعدد مذاهبه . وإذا كان لكل بحث علمي غاية ، فإن المؤلف يسعى في الدراسة التي بين أيدينا إلى «الكشف عن جوانب مغمورة من لسانيات العرب ، ليست اللسانيات المعاصرة في حاجة اليوم إلى شيء مثلما هي في حاجة إليها»^(١) . إن الغرب في نظر المؤلف قد تجاهل الحقبة العربية في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني ، ولم يعر النظرية اللغوية العربية أدنى اهتمام على الرغم من قيمتها . إن دراسة المسدي ليست فقط سداً للثغرة الاعتبارية في تاريخ الفكر اللغوي الغربي ، وإنما هي أيضاً محاولة موضوعية للكشف عن إسهام العرب في ميدان اللغة . ويعني الكشف عن الجوانب المغمورة في الفكر اللغوي العربي سواء لسد الثغرة في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني أو لغايات أخرى . إننا أمام خطاب لساني يعيد كتابة التاريخ اللغوي العربي بإعادة قراءة مضامين التراث اللغوي العربي في ضوء النظريات اللسانية الحديثة . وتروم قراءة الموروث اللغوي عند المسدي أيضاً «فك تركيباته وتحسس أركان منظومته ونسيج علاقته»^(٢) .

وللوصول إلى هذه الغاية ، يوظف الباحث بعض المقولات اللسانية الحديثة دون القيام بأية مقارنة صريحة أو تقريب تخميني بين نظريات القدامى ونظريات اللسانيين المحدثين . ومرد ذلك الحرص على تحاشي التعسف والاعتباط في التأويل^(٣) . ويلاحظ متتبع كتاب المسدي أن نوعاً من الغموض يكتنف الأغراض المرسومة للقراءة . يؤكد المؤلف أنه يروم بحثاً موضوعياً في دراسة التراث اللغوي العربي من

(١) عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٣٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٨ .

أجل التراث . «إن هذا التراث مقصود بذاته ولذاته حتى إذا ما جلونا خصائصه نطق بنفسه عن مضامينه النوعية» .^(١) وهو يؤكد من جهة ثانية «أنه بصدد إثبات هذه الشرعية باعتبار إبراز نصيب الحضارة العربية من إثراء الفكر اللساني عبر الحضارات»^(٢) إلى جانب مساهمتها في الجوانب الحضارية الأخرى . لقد «استلهمت الأم اللاتينية الحضارة الإنسانية من العرب في كل ميادين المعرفة تقريباً إلا في التفكير اللغوي» .^(٣)

وما لا شك فيه أن بين الهدفين اختلافاً جوهرياً يرجع إلى طبيعة الموقف الفكري الذي يمكن أن يتخذ في مثل هذه الحالات ، وبالنظر إلى الأهداف والنتائج المنتظرة من عملية القراءة ذاتها . فالهدف الأول المتمثل في دراسة التراث لذاته ومن أجل ذاته شيء آخر غير سد الثغرة الاعتبائية في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني التي ذكرها المؤلف . الموقف الأول ؛ موقف حضاري فكري هدفه التعريف بالتراث اللغوي العربي . ذلك أن هدف الكتاب في نظر صاحبه «مراهنة على مشروع حضاري فكري إذا تحقق تسنى للذات العربية أن تصبح علمياً لها ولمن سواها؟»^(٤) .

أما الهدف الثاني فهو موقف له بعد نظري ومنهجي لأنه مرتبط أصلاً بالتصور الذي يعطى للعمل اللساني سواء تعلق الأمر بالدرس اللساني الحديث أو بالدرس اللغوي القديم ، وهو ما يمكن أن يشكل منطلقاً لوضع تاريخ للفكر اللغوي العربي القديم . لا يذكر لنا المؤلف الكيفية التي يمكن أن نؤرخ بها للسانيات ، لأن الأمر يحتاج إلى موقف نظري وإلى منهجية لكتابة تاريخ الفكر اللغوي الإنساني وليس الفكر اللغوي العربي وحده . ويقتضي التأريخ للسانيات طرح جملة من الأسئلة النظرية والمنهجية الهامة ومنها :

- ما هي شروط قيام تاريخ للفكر اللغوي؟
- كيف يمكن الحديث عن تاريخ اللسانيات؟
- ما موقع الفكر اللغوي العربي ضمن المسار التاريخي للفكر اللغوي عامة؟

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٦ .

إنها الأسئلة المنهجية المغيبة في دراسة المسدي على الرغم من أهميتها البالغة في فهم موقف الدارس وهو يؤرخ للفكر اللغوي العربي القديم في ضوء اللسانيات . من المعروف أن البحث في اللغة ليس شيئاً جديداً في الفكر الإنساني . فهو قديم قدم اللغة نفسها . وهذا الوضع القديم للتأمل عبر العصور والحضارات في طبيعة اللغو وفي اللغات الإنسانية المختلفة هو ما يجعل التأريخ للفكر اللغوي مسألة على درجة قصوى من الصعوبة المنهجية . فنحن نعرف أن كتابة التاريخ بصفة عامة هي نوع من الإسقاط المنهجي على معارف وتصورات ووقائع قديمة . ونحن نكتب التاريخ نكتبه كما نريده أن يكون أو على الأقل كما نفهمه ونتصوره . فنحن نخلق التاريخ الذي نقوم بكتابته بحسب نمط تفكيرنا^(١) . وبهذا المعنى فإن كتابة تاريخ أي فكر نوع من القراءة الحديثة لمعطيات قديمة ، وهو ما يطرح مشكل حدود تأويل الآراء والتصورات اللغوية القديمة تأويلاً جديداً^(٢) .

والدراسات التاريخية غالباً ما تنظر إلى الفكر اللغوي القديم بعيون الحاضر وتصوراته مقتصرة على الجوانب التي تبدو متصلة على نحو خاص بالمقاربات والأفكار الحالية أو تبدو غير متصلة بها .

وتعكس النظرتان معا تصوراً مغلوطاً لتاريخ علم معين ، حيث يتم النظر إليه بوصفه تقدماً مطرداً حيناً وغير مطرد أو منحرفاً أحياناً ، نحو هدف محدد سلفاً من قبل الوضع الراهن للعلم^(٣) .

وتأسيساً على ما سبق ، فإن كتابة تاريخ الدراسات اللغوية القديمة -عربية كانت أم غير ذلك - انطلاقاً من رؤية لسانية حديثة ، قد تعني بكل بساطة رفض كثير من قضايا الفكر اللغوي القديم ، لاسيما تلك التي يبدو أن الحسم فيها على أسس منهجية أو نظرية تدعمها الوقائع اللغوية نفسها يكاد يكون منعزلاً . ومثلما هو الحال بالنسبة إلى قضايا مثل : نشأة اللغة ، واللغة الأصل ، أو أفضلية بعض اللغات على أخرى لاعتبارات

(1) G. Mounin, *Histoire de la linguistique des origines au XX ième siècle*.

(تاريخ علم اللغة منذ نشأتها إلى القرن العشرين)

(٢) انظر كتابنا في اللسانيات العامة ؛ وفيه عرض مفصل لإشكالية التأريخ للسانيات .

(٣) روبنز ، موجز تاريخ علم اللغة ، ص ٢٠ ، ترجمة أحمد عوض . وهو ترجمة لكتاب :

R. H. Robins, *Short story of linguistics*.

حضارية أو عرقية والبحث في تاريخ العلوم ليس بالمسألة الهينة :

- هل من ضرورة نظرية ومنهجية لتاريخ العلوم؟

سؤال لا يحظى منذ النهضة العلمية الحديثة بإجماع العلماء أنفسهم ، سواء تعلق الأمر بمختلف المجالات العلمية ، أم بالتاريخ أو بالفلسفة . وتاريخ العلم ليس تاريخاً موحداً ، ولكنه أصناف وأنواع ليس هنا مجال التفصيل فيها .^(١) ويكفي القول إنه تاريخ متشعب يشمل زوايا متعددة تصب في مجملها في خضم البحث عن الأسس العلمية والمنهجية التي قام عليها العلم في مرحلة من مراحله ، أو التي استندت إليها نظرية من النظريات العلمية ، أو إنه في النهاية صورة تقريبية عن واقع ممارسة علمية في مجال معرفي معين . وتفرض العلاقة بين العلم وتاريخه مجموعة من المشاكل الحقيقية تطرح معها العديد من الأسئلة المنهجية التي لا نتوفر لها دائماً على أجوبة شافية :

- هل هناك نظرية عامة لتاريخ العلوم؟

- متى ينبغي الربط بين العلم وتاريخه؟

- كيف يجب أن يتم ذلك من الناحية النظرية والمنهجية؟

- ما النتائج العلمية المترتبة على هذا الربط؟

- ما طبيعة تاريخ علم من العلوم؟

- هل هو وسيلة لاكتشاف الحقيقة الماضية فقط ، أم وسيلة للوصول إلى

المنهج العلمي الصحيح؟

- هل هو تاريخ انتقال النظريات (اللغوية) ومذاهبها ، وانتقال المبادئ

والطرائق أم هو تاريخ مصادرها والتأثيرات الكبرى التي عرفت؟^(٢) .

ومن الأسئلة المنهجية والفكرية التي تطرح نفسها بإلحاح ، وتشكل نواة العمل

التاريخي ، مادام هناك حاجة لتاريخ اللسانيات أو للفكر اللغوي القديم على الأصح ما

يلي :

- أي تاريخ للسانيات؟

- كيف ينبغي أن يكون؟

(١) محمد عابد الجابري ، المرجع السابق ، ص ٤٧ وما بعدها .

(٢) جورج مونان ، تاريخ اللسانيات منذ نشأتها إلى اليوم ، ص ٥ .

- كيف يمكن أن نتناول موضوع تاريخ التفكير اللغوي؟

وعندما نتحدث عن الفكر اللغوي فإننا نقصد مجمل الأفكار التي تم إنتاجها في مجال اللغة منذ أمد بعيد ، وفي مختلف اللغات والثقافات . وفي نطاق هذا التصور ، لا تشكل اللسانيات *la linguistique* سوى جزء خاص من الفكر اللغوي الممتد عبر التاريخ والحضارات الإنسانية الكبرى . فاللسانيات أولاً وأخيراً هي فكر له سماته وخصوصياته النظرية والمنهجية التي تميزه عن غيره من أصناف الفكر اللغوي الأخرى كالفكر الهندي أو اليوناني أو العربي أو الفكر اللغوي التاريخي أو المقارن .

إذا عدنا إلى « التفكير اللساني في الحضارة العربية » سنجد أن المسدي لا يشير إلى هذه الأسئلة التصورية والمنهجية العامة المتعلقة بتاريخ العلوم عامة وتاريخ الفكر اللغوي خاصة ، ولا يذكر نوعية العلاقة القائمة بين الفكر اللغوي العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة ، ومع ذلك فهو يتحدث عن محاولة سد الثغرة في كتابة تاريخ اللسانيات دون أن يقدم لنا رؤيته الخاصة وتصوره لتاريخ الفكر اللساني من الناحية المنهجية .

- كيف يمكن كتابة تاريخ الفكر اللغوي دون بسط الأسس النظرية والمنهجية لهذا التاريخ؟

- ما الموقف من مراحل الفكر اللغوي الإنساني؟

- ما مكانة التراث اللغوي العربي النظرية والمنهجية مقارنة بأسس اللسانيات؟

- كيف يمكن النظر إليه في إطار التساؤلات السابقة؟

لا يوضح مؤلف «التفكير اللساني في الحضارة العربية» الحدود الفاصلة بين البحث اللغوي في صورته القديمة والحديثة . وقد نتفق اتفاقاً تاماً مع ما ذهب إليه المؤلف حين اعتبر أن الغرب وهو يؤرخ للتراث اللغوي الإنساني لم ينظر للفكر اللغوي العربي القديم ولم يأخذه في الحسبان . على أن هذه الثغرة التاريخية ليست بالصورة القائمة التي يتحدث عنها المسدي . صحيح إنه لم يرد في بعض مؤلفات تاريخ الفكر اللغوي الإنساني ذكر للمجهود اللغوي العربي ، لكن دراسات غربية حديثة تجاوزت هذا «الصمت» ، بإشارتها إلى الملامح العامة للدرس اللغوي العربي القديم . ونمثل هنا لأبرز الدراسات التي أشارت إلى الفكر اللغوي العربي القديم ^(١) .

(١) انظر الفصل الرابع من كتابنا : في اللسانيات العامة .

خصّ بلومفيلد Bloomfield في كتابه «اللغة» *Le langage* الصادر سنة ١٩٣٣ الفكر اللغوي القديم عامة بما يقارب خمس عشرة صفحة ، لم يكن نصيب الفكر اللغوي العربي منها أكثر من سطرين ، أشار فيهما إلى أمرين اثنين :

-إن العرب وضعوا على أسس قديمة كانت متداولة قبلهم (في إشارة منه إلى تأثير الهنود واليونان في العرب) نحواً للشكل التقليدي للغة العربية كما ظهرت في القرآن .

-إن اللغويين العبرانيين ساروا على نهج العرب في التأليف والتحليل اللغويين^(١) .

أما موريس لوروا Maurice Leroy في كتابه : «الاتجاهات الكبرى في اللسانيات» *Les grands courants de la linguistique* (باريس ١٩٦٣) فقد عرض للفكر اللغوي القديم قبل ظهور اللسانيات ، لكنه لم يشر من بعيد أو قريب للفكر اللغوي العربي .

وعلى رغم من أن كتاب «ميلكا إيفيتش Milka Ivic» «اتجاهات البحث اللساني» *Trends in linguistics* الصادر سنة ١٩٦٥^(٢) يعد من أهم الكتب التي رصدت بتدقيق وتفصيل مسار الفكر اللغوي في مختلف الثقافات الإنسانية قبل ظهور اللسانيات ، فإنه لم يخرج عن المؤلف من الآراء الجاهزة والأحكام المسبقة التي كوّنوها الفكر الغربي عن الفكر اللغوي العربي القديم .

وتُختَصَرُ صورةُ التراث اللغوي العربي في كَوْنِ العرب قد ساروا في تقاليدهم النحوية على خُطَى النحاة واللغويين الهنود والإغريق ، وأنه لما كان نمط اللغة العربية مختلفاً عن نمط الإغريقية ، كانت الطريقة العربية في معالجة اللغة العربية مغايرةً لطريقة اليونان . واهتم النحاة العرب بلغة القرآن الكريم باعتباره الدافع الأساس للبحث اللغوي العربي للمحافظة على النص القرآني ، وهو ما يفسر عناية العرب البالغة بالجانب الصوتي في دراساتهم اللغوية . وذاع صيت العرب ، بحسب المؤلفة ، في مجال الدراسات المعجمية لتعلقهم الشديد بلغتهم ، لأن اللغة العربية كانت

(1) Léonard Bloomfield, *Le langage*, p15.

(٢) يمكن الرجوع للترجمة العربية التي أنجزها سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد لمؤلف ميلكا بعنوان ، اتجاهات البحث اللساني . والكتاب في أصله مكتوب باللغة الصربية ، صدر سنة ١٩٦٣ ومنها ترجم إلى الإنجليزية سنة ١٩٦٥ .

بالنسبة إليهم لغة مقدسة شأنها شأن اللاتينية^(١) .

ويعد كتاب روبنز R.H.Robins «التاريخ الموجز للسانيات من أفلاطون إلى تشومسكي» *Brève histoire de la linguistique de Platon à Chomsky* الصادر بلندن سنة ١٩٦٦ ، من أهم ما كتب عن المراحل اللغوية السابقة على ظهور اللسانيات من حيث العمق والشمولية . في هذا المؤلف خصص روبنس ضمن ٢٥٠ صفحة ، ثلاث صفحات (ص ١٠١ - ١٠٣) للفكر اللغوي العربي القديم تحدث فيها :
- عن اللغويين العبريين في القرون الوسطى ؛

- التشابه القائم بين تقديس اللغة العربية واللاتينية وما حظيتا به من اهتمام بالغ ؛

- تأثير المنطق الأرسطي والفكر الهيلينستي في النحو العربي ؛
- الإشادة بأعمال علماء الأصوات العرب (وخاصة سيبويه) الذين قال عنهم إنهم تجاوزوا الغربيين في هذا المضمار ، دون أن يصلوا مستوى اللغويين الهنود الذين أثروا فيهم بشكل واضح^(٢) .

وفي كتاب «تاريخ اللسانيات منذ نشأتها إلى القرن العشرين» *Histoire de la linguistique des origines au 20ième siècle* 1968 لجورج مونان Georges Mounin ، حظي الفكر اللغوي العربي بثلاث فقرات ضمن حديث مطول عن الفكر اللغوي في القرون الوسطى . وقد ردّد المؤلف بشأن الفكر اللغوي العربي جملة من آراء المستشرقين المعروفة في موضوع نشأة النحو العربي وعلاقته بالفكر اللغوي الهندي والإغريقي دون أن يتبنى موقفاً صريحاً من المسألة مؤكداً على أهمية الدراسات الصوتية عند العرب^(٣) . ويلخص المؤلف سمات البحث اللغوي العربي فيما يلي :

- النحو العربي نشاط لغوي فيلولوجي أساساً ، لأنه حصر اهتمامه في لغة القرآن وفي اللغة العربية المكتوبة ؛
- إهمال الجانب المتعلق بتطور اللغة العربية ؛

(١) اتجاهات البحث اللساني ، ص ٣٠-٣٢ .

(٢) روبنز ، المرجع نفسه ، ص ١٠٢ .

(3) Georges Mounin, *Histoire de la linguistique des origines au 20ième siècle*, p111.

- تقديس اللغة العربية كما حصل بالنسبة إلى اللغة العبرية^(١) . ويرى المؤلف أن اللغة العربية منذ نصوصها الأولى حتى القرن العشرين لم يطرأ عليها تغيير يذكر بعكس ما وقع في اللغة اللاتينية ، مستنتجاً أن اللهجات العربية المحلية لن تصل في يوم من الأيام لتكون لغات وطنية قائمة الذات ومكتوبة مثلما حصل للغات المحلية التي تفرعت عن اللاتينية .

أما جون لا ينز John Lyons في كتابه « اللسانيات العامة : مدخل إلى اللسانيات النظرية » ، الصادر سنة ١٩٦٨ *théorique introduction à la linguistique: Linguistique générale* بلندن [ترجم إلى الفرنسية لاروس ١٩٧٠ باريس] ، فعرض تاريخ الفكر اللغوي قبل ظهور اللسانيات ، في سبع صفحات لم يتجاوز نصيب التراث اللغوي العربي منها السطرين ، ذكر فيهما المؤلف أن النحو العربي أخذ عن السريان وكان له اتصال مباشر بالفكر الإغريقي الروماني في الأندلس^(٢) ، وأن الفكر اللغوي العبري تأثر بالنحو العربي^(٣) .

وقد تغيرت نظرة المؤرخين الغربيين للفكر اللغوي والنحوي العربي في السنوات الأخيرة على نحو ما نجد عند كريستيفا Julia Kristeva في كتابها « اللغة ذلك المجهول » (1968) *Le langage cet inconnu* الذي قدمت فيه صورة إيجابية عن الفكر اللغوي عامة عن النحاة العرب في البصرة والكوفة بشكل خاص ؛ أو عند ألان راي Alain Rey في النصوص التي جمعها حول « نظرية العلامة والمعنى » *Théorie du signe et du sens* 1973 .

لكن التراث اللغوي العربي حاضراً في الغرب من خلال الأقسام المتخصصة في دراسته داخل أكبر الجامعات والمعاهد الأوروبية والأميركية . ومجمل القول إن مشكل سد الثغرة سواء في بعده الحضاري أم في بعده النظري المنهجي ليس بالأمر السهل ، وبالتالي فإن المراهنة على المشروع الحضاري الذي تسعى لسانيات التراث إلى تحقيقه يجب أن تكون مسبقة بمشروع علمي مؤطر نظرياً ومنهجياً تتضح فيه معالم الانفصال أو الاتصال بين نمطين من الفكر اللغوي هما من

(1) -Ibid, p117.

(2)- John Lyons, *Linguistique générale*, pp17-1.

(3)- Ibid, p18.

جهة اللسانيات الحديثة والتراث اللغوي العربي من جهة ثانية . لكن منهجية القراءة كما تتجسد في مؤلف المسدي لا تسمح بطرح هذا الضرب من الأسئلة المنهجية .

من موضوعات النظرية اللغوية عند العرب

من الموضوعات الأساس التي تناولها كتاب المسدي ، البحث في طبيعة اللغة البشرية وماهية الكلام الإنساني . وقد عرض المؤلف وجهات نظر المفكرين العرب وتصوراتهم لطبيعة اللغة البشرية وأصلها وعلاقة اللغة بالإنسان في الزمان والمكان فردياً واجتماعياً ثم ماهية الكلام ومقوماته الوجودية والطبيعية . ويتشعب عن هذا الموضوع الشاسع قضايا لغوية فرعية نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر إشكاليتين أساسيتين هما :

- أصل اللغة ،

- علاقة اللغة بالزمن .

أصل اللغة

تندرج إشكالية أصل اللغة في قضية فكرية أعم تهم نشأة الكلام عند الإنسان وتطور عملية اللغو عنده عبر التاريخ . ومعلوم أن موضوع أصل اللغة موضوع قديم ، بحث فيه عبر العصور جل المفكرين بمختلف انتماءاتهم الفكرية . وعُرفت إشكالية أصل اللغة أيضاً في التراث اللغوي العربي ، حيث ظهرت في هذا السياق -بحسب المؤلف عدة نظريات ذكر منها :

- نظرية المواضعة

- نظرية التوفيق الإلهي

- نظرية التشريع الوضعي

- نظرية النشوء والتناسل

- نظرية المحاكاة الطبيعية

ويرجع اختلاف نظريات العلماء العرب في الموضوع - بحسب المؤلف - إلى مبدأين اثنين : الاصطلاح والتوفيق اللذين يعتبران نتيجة الصراع بين تعسف النزعة الغيبية التي هي نسبية بالضرورة وثبات المنحى الموضوعي الذي هو نازع نحو

العقلانية^(١) . ويعرض المؤلف بعد ذلك معالم كل نظرية على حدة^(٢) .

ولا داعي للخوض في تفاصيل هذه النظريات ؛ إذ من المعروف أن البحث في أصل اللغة لا يعدو أن يكون مجرد تخمينات تقديرية وفي أحسن الأحوال افتراضات لا تقوم على سند علمي صحيح . وقد كان المؤلف محققاً حين ربط قضية البحث في أصل اللغة بالبحث في أصل الإنسانية ، «حيث إنه لن يتسنى لنا بسط احتمال مرجح في أصل نشأة اللغة ما لم تقدم فرضية في أصل نشأة الإنسان^(٣) . ولا تمنح اللسانيات الحديثة هذه الإشكالية أي وزن معرفي أو منهجي ؛ إذ أخرجتها منذ منتصف القرن التاسع عشر من دائرة أبحاثها . ومهما كانت قيمة النتائج التي قد تصل إليها هذه الفرضية أو تلك في موضوع أصل اللغة ، فهي لن تضيف للبحث اللساني ، من حيث هو بحث في البنيات اللغوية ، معطيات ووقائع جديدة ، بل تظل في إطار تأملي افتراضي لا يمت بصلة إلى التحليل اللساني . ويذهب بعض الدارسين العرب أنفسهم إلى القول بأن مباحث القوم حول أصل اللغة ، ألهام هي أم اصطلاح ، كانت ذات وجهين كلاهما يخرج عن المنهج الوصفي ، ثم يتلون باللون المناسب له . أما أحدهما فغيبى «ميتافيزيقي» لا يخلو من سذاجة كقول ابن فارس «إن لغة العرب توفيق ودليل ذلك قوله جل ثناؤه «وعلم آدم الأسماء كلها» فكان ابن عباس يقول علمه الأسماء كلها ، وهي هذه التي يتعارف عليها الناس من دابة وأرض وجبل وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها» . وأما الآخر فمنطقي في تعابيره واستنتاجاته لتأثره بالمناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله ولاسيما إذا وصفت هذه المناسبة بأنها ذاتية موجبة لا يجوز أن تتخلف^(٤) .

ويقودنا هذا الكلام إلى القول مجدداً إن إشكالية أصل اللغة في منطلقها زائفة . وقد قدّم المؤلف هذه الإشكالية في التراث اللغوي العربي في غياب تام لأي بعد نظري أو منهجي على الرغم من التغيير الجذري الذي أجراه على المفاهيم والمصطلحات الواردة في التراث العربي للتعبير عن تصورات القدماء في موضوع أصل اللغة .

(١) عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٥٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥٦-٢٠٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٨ .

(٤) صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص ٣٠ .

وليس بإمكان صوغ مصطلحات مثل المواضعة والمواطأة والنشوء والتناسل والحدث اللساني وغيرها أن يقدم جديداً معرفياً في موضوع غير ذي جدوى مثل ، موضوع أصل اللغة . وكان أقصى ما فعله المؤلف هو اكتفاؤه باختصار تصورات قديمة بعضها عربي ، وبعضها الآخر كان معروفاً في الفكر الفلسفي اليوناني وفكر القرون الوسطى . وفي هذا السياق التاريخي والفكري العام ، كان بالإمكان وضع إشكالية أصل اللغة في إطار عام يشمل المقارنة بين الفكر اللغوي العربي القديم والفكر اللغوي الحديث مادامت الغاية التي رسمها المؤلف لنفسه كما سبقت الإشارة هي إبراز نصيب إسهام الحضارة العربية في الفكر اللغوي الإنساني عبر مساره الطويل .

لقد كان من الأجدى من الناحية التاريخية العامة مقارنة التصور العربي حول إشكالية «أصل اللغة» بما يماثلها من تصورات في ثقافات أخرى في الموضوع نفسه بدءاً بالفكر الفلسفي اليوناني من خلال محاورات قراطيلوس لأفلاطون ثم في الفكر الفلسفي واللغوي الأوروبي الحديث عند جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨) وأدام سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) وأن روبرت توركو (١٧٢٧-١٧٨١) *Turgot* وإيتيين بونو كوندياك كوندياك (١٧١٥-١٧٨٠) *Condillac* وغيرهم^(١) . غير أننا لا نجد شيئاً من هذا القبيل ، فجاء عرض الإشكالية خلواً من أية أهمية معرفية أو تصورية لاسيما أنه تم عرضها دون ربطها بالقضايا اللغوية والنحوية والبلاغية القديمة عند العرب . ونسجل في هذا السياق ملاحظة هامة أوردتها المسدي دون أن يعمق البحث فيها ، حين أشار إلى علاقة إشكالية أصل اللغة في صيغتها الوضعية بمفهوم اللغة في حد ذاتها باعتبارها «شبكة من التعاريف الاصطلاحية قائمة على مبدأ الاقتران المعترف باعتباطيته»^(٢) . وتقدم هذه الملاحظة الدليل على ما سبق أن أشرنا إليه عند ما ذكرنا أنه كان بالإمكان ربط إشكالية أصل اللغة بقضايا لغوية أخرى . غير أن الربط لم يأخذ من دراسة المسدي إلا حيزاً يكاد لا يذكر .

(1) *Varia Linguistica, textes de Maupertus.*

والكتاب عبارة عن مجموعة من النصوص اللغوية مشفوعة ببعض التعليقات والشروح التاريخية الهامة .

(٢) عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ١٢ .

اللغة والزمن

يذهب المسدي إلى أن المفكرين العرب القدماء أدركوا أهمية البعد الزمني وأثره في اللغة . «لقد كان الزمن في يد منظري الفكر اللغوي على مسار التراث العربي بمثابة المجهر الكاشف الذي مكنهم من النفاذ إلى أخص خصائص الكلام حتى إنهم كادوا يأتون على أسرارهِ كلياً من خلال عدسة الزمن»^(١) . غير أن المؤلف يحصر إدراك المفكرين العرب للبعد الزمني لغوياً في إصدار الأصوات اللغوية متتالية متتابعة في سلمية زمنية ؛ إذ يمكن للناظر أن يضبط مدارج الزمن على حدث الكلام ونعني بذلك استقراء المراتب التي تنزل فيها إجراء التصويت على نقط المحور الزمني غير يائياً بحيث نستكشف وحدات الزمن الطبيعي محددة بفترات الإنجاز الكلامي كما لو كان الحدث اللغوي عقارب الساعة الزمنية على محور الوجود الفيزيائي ذلك ما نصطلح عليه بمدارج التقطيع»^(٢) .

ويلاحظ أن المؤلف لم يعرض إلاّ لماماً لموقف المفكرين العرب القدامى من التطور اللغوي . لقد كان لهؤلاء حس عام بالتطور لا يتعلق باللغة العربية كنظام ، وإنما من حيث هو ظاهرة عامة تشمل ظواهر الحياة البشرية عامة كتعاقب الأسر الحاكمة ووصول دول جديدة للحكم وفناء الأشخاص والعمران وما إلى ذلك . إن التطور مرهون بالتغير السياسي كما يفهم من قولة ابن خلدون : «اعلم أن لغات أهل الأمصار إنما تكون بلسان الأمة أو الغالبين عليها»^(٣) وأن مظاهر التطور اللغوي من لحن وغيره وهو ما اعتُبر فساداً لغوياً كان بسبب مجيء أحكام لم يكونوا على دين الإسلام وليسوا عرباً . يقول ابن حزم في نفس السياق «إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها»^(٤) .

وإذا جاز أن يستنتج مؤلف الكتاب من العبارات السابقة أن لدى المفكرين العرب وعياً بالتطور اللغوي ، فإن المسألة عنده لا تتجاوز حد الحدس العابر ؛ إذ لم تكشف دراسة المسدي عن نتائج وعي حقيقي بالتطور اللغوي لاسيما في مستوى التعامل

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٥٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٥٧ .

(٣) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٣٧٩ نقلا عن التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٩٨ .

(٤) عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٩٩ .

المباشر مع اللغة العربية ومعالجة بنياتها الصوتية والتركيبية والمعجمية . لكن ما هو على وجه التحديد موقف النحاة واللغويين العرب من اللحن والخطأ في القواعد النحوية والأصوات والمعجم؟

لقد سكت المؤلف عن قضية التطور اللغوي في علاقته بمستوى اللغة العربية التي درسها النحاة واللغويون . ويتلخص فهم العرب للبعد الزمني بصفة أساسية في اعتبار الزمن عاملاً هداماً يأتي على الألفاظ اللغوية مثلما يأتي على باقي المخلوقات . وفي سياق هذا الفهم التلقائي والعابر للتطور ؛ كان ضبطهم للألفاظ العربية التي تركت أو استحدثت أو تغيرت دلالتها بمجيء الإسلام . ومن هنا أيضاً كان تحديدهم لما سمي بعصور الاحتجاج ؛ وهو تحديد الغاية منه تحصين اللغة العربية من كل تغير ممكن . ومواقفهم من عربية أجيال ما بعد منتصف القرن الثاني للهجرة معروفة باعتبارها انحرافاً وخروجاً عن المثال الذي يتبدى في عربية الجاهلية وصدر الإسلام . وقد ظل الفكر النحوي العربي متعلقاً بهذا المثال أشد ما يكون التعلق ؛ فأقام حول اللغة العربية المثال سياجاً منهجياً غير قابل للاختراق ، فلم يكن يرسم لنفسه غاية الكشف العلماني لأسرار الظاهرة اللغوية بقدر ما كان كابحاً لمجموع التفاعل بين المؤسسة اللغوية وناموس الزمن الطبيعي^(١) .

وظل وعي النحاة واللغويين العرب بالعامل الزمني في اللغة والحياة عامة بعيداً عن ربطه واقع النسق المتحكم في بنيات اللغة العربية . لقد افترض النحاة للغة أنها باقية على حالة واحدة لا تنفك عنها ؛ فدرسوا لغة القرن الهجري الثاني بشواهد من الأدب الجاهلي والإسلامي على السواء . وعجيب أن يفتن هؤلاء النحاة الأقدمون والنقاد الذين كانوا في عصرهم إلى الفارق الواضح بين خصائص اللغة في الأدب الجاهلي والأدب الإسلامي ثم لا يفتن هؤلاء ولا أولئك إلى الفارق بين خصائص اللغة في العصر الجاهلي وخصائص اللغة في العصر الإسلامي ، ولو قد فعلوا لوجدوا من ذلك ما يبرر الفصل في دراسة النحو بين عصر وعصر^(٢) .

لقد كان إدراكهم انتقال اللغة من حالة إلى أخرى بالمعنى اللساني الحديث

(١) المرجع نفسه ، ص ٩٣ .

(٢) تمام حسان ، منهج النحاة العرب ، ضمن كتاب اجتهادات لغوية ، ص ٢٠ . وقد نشر البحث أول مرة

في حوليات دار العلوم ، العدد الثاني ١٩٦٩-١٩٧٠ .

لمفهوم الحالة إدراكاً مرتبطاً بقضايا فكرية عامة ليست بالضرورة لغوية ، وهو ما جعلهم لا يعطون التطور ومظاهره أهمية كبرى ، بله أن يبحثوا في أثره على اللغة العربية أو عن القوانين المتحكمة في مظاهره .

من إشكالات قراءة التراث اللغوي العربي تجانس التراث

ينظر المسدي للتراث العربي باعتباره كلاً لا يتجزأ زمانياً ، ومادة متجمعة في لحظة فحصه وكشف خباياه^(١) . وليست هذه الرؤية المنهجية دائماً ممكنة التحقيق في التعامل مع المعطيات الواقعية نفسها ، وإن توافرت مقوماتها النظرية . فمن الصعب أن نتصور التراث العربي وحدة متجانسة بالنظر إلى الروافد الفكرية العديدة التي شكلته والمسار التاريخي الطويل الذي قطعه .

- هل يمكن أن نرد الموروث الحضاري كافة إلى بنية معرفية واحدة قارة ولا زمانية؟

ويعني تبني هذا الموقف إهمال التفاعلات التي صاحبت سيرورة التراث العربي في مساره التاريخي المتنوع وتحولاته ؛ وهي تفاعلات متفاوتة الأهمية طبعته بسمات فكرية وإنسانية ميزته عن غيره من العطاء الحضاري عند الهنود واليونان . فالجمع بين تيارات معرفية متباينة الأسس والمنطلقات الفكرية للوصول ، سواء في البحث اللغوي أم في غيره من المعارف ، إلى نتائج عامة ، وسيلة غير مقبولة من الناحية المنهجية ؛ إذ لا يمكن أن تكون أبحاث اللغوي مماثلة لأبحاث الفيلسوف أو المنطقي أو الفقيه أو علم الكلام أو غيره ولو تعلق الأمر^(٢) بالمادة المدروسة التي هي هنا كل ما يهم اللغة واللغة العربية . فنحن نعرف أن الباحث في مجال معرفي محدد يكون موجهاً في تفكيره وتصوراتيه بحسب الانتظارات التي ترجى منه بوصفه يملك أدوات تصورية وإجرائية مناسبة تجعله قادراً على تصور قضايا هذا المجال على أكمل صورة .

وفي حال افتراض تجانس التراث اللغوي يصبح الدارس القارئ حراً في اعتماد النصوص التراثية التي يحتاج إليها لإثبات الموقف الذي يهدف إليه من وراء القراءة ،

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٨ .

(٢) من خلال كتابه : المغني في أبواب التوحيد والعدل .

بصرف النظر عن طبيعة هذه النصوص من حيث أصولها ومصادرها المعرفية وسياقها التاريخي والفكري . في هذا السياق يتسع التراث اللغوي العربي عند المسدي لتُستمد النظرية اللغوية العربية من مختلف مصادر الفكر في الثقافة العربية القديمة وتتمثل في الأصناف الخمسة التي مر ذكرها وهي للتذكير : الأعمال اللغوية والأعمال الأدبية والأعمال الفقهية والأعمال الفلسفية ومقدمة ابن خلدون . وتضم الأعمال المذكورة أهم كتب النحو واللغة والأدب والبيان وكتب الفقه الإسلامي وأصوله وكتب التفسير والحديث ومختلف المؤلفات الفلسفية .

إن جرد أسماء الأعلام الواردة في دراسة المسدي يبين أن اسم القاضي عبد الجبار المعتزلي ذكر حوالي مائة وعشرين مرة مقابل ثلاث وخمسين مرة لابن جني ، وذكر اسم ابن حزم خمسين مرة والفارابي تسعة وأربعين مرة . ويتضح أن المُعْتَمَد عليهم بكثرة في هذه الدراسة ليسوا لغويين أو نحاة ، وإنما هم في المقام الأول علماء كلام وفقه وأصول وتفسير وفلسفة أو على الأصح أصحاب فكر ينتمون لمجالات معرفية أخرى ترتبط بالفلسفة الدينية وبعلم الكلام أساساً أكثر مما ترتبط بدراسة النحو واللغة بالمعنى الدقيق .

إن اعتماد تصورات متباينة لا يجمع بينها أي رابط معرفي مشترك في الزمان والمجال المعرفي ومحاولة صياغتها في نسق فكري موحد ، أمر لا يمكن تحقيقه من الناحية المنهجية بالنظر لتباعد مصادر هذه التصورات ومنطلقاتها الفكرية والأهداف المنتظر تحقيقها .

- كيف نتجاوز مظاهر الاختلاف بين الأصول المعرفية التي تصدر - كما نعلم - عن منطلقات فكرية متباينة؟

- ما الغاية من إضفاء طابع التجانس على التراث اللغوي العربي؟
يسمح النظر في التراث اللغوي ، بوصفه متناً متجانساً ، للدارس القارئ بأن يستنتج أحكاماً عامة لا تتفق وحقيقة القضايا المدروسة . ويلغي التجانس الذي تضيفه القراءة على التراث اللغوي العربي مظاهر التفاعل والتنوع اللذين يزخر بهما عبر مساره التاريخي الطويل . والنظر إلى هذا الركam المعرفي في مجال اللغة كبنية متجانسة يقوم على ذهنية قيمية من سماتها أنها لا تخضع للتطور والتغير ، وبالتالي فهي غير خاضعة لاحتمالات التحول التي نواجهها في عصورنا الحديثة^(١) .

(١) طيب تزيني ، الأصالة والمعاصرة ، ضمن أعمال ندوة الأصالة والمعاصرة ، ص ٩٧ .

ويتيح تجانس التراث أيضاً الوصول إلى رؤية موحدة وعامة للموضوع الذي يخضع لإعادة القراءة .

- إلى أي حد يمكن القول بأن إشكالية أصل اللغة عند النحاة واللغويين والفقهاء والأصوليين والفلاسفة وغيرهم تنتمي إلى إطار معرفي له خصائص متمثلة؟

يعتبر عبد السلام المسدي مجموع التصورات العربية الإسلامية المتعلقة بإشكالية أصل اللغة مثل ، نظرية التوفيق الإلهي ونظرية التشريع الوضعي ونظرية المحاكاة الطبيعية ثم نظرية النشوء والتناسل كلها نظريات عرضية تصدر عن نظرية مُولدة هي نظرية المواضعة^(١) ؛ أي إن مجموع التصورات الفكرية والمعرفة التي ذكرناها سابقاً «تصدر عن نظرية مولدة حركياً لكل الاختمار الفكري وتلك هي نظرية المواضعة التي تقوم أصولياً مقام البديل عن كل النظريات العرضية الأخرى»^(٢) .

- على أي أساس يمكن وضع هذه النظرية أو تلك مقام أخرى باعتبارها نظرية مولدة أو عرضية؟

- على أي أساس منهجي نقول إن التصورات السالفة تصدر عن أساس فكري موحد ووحيد؟

يبدو أن كثيراً من الكتابات القرائية تلغي تفاصيل القضايا الفكرية والمعرفية وجزئياتها على الرغم من أهميتها البالغة بحثاً عن التعميم المطلوب . إن نزوع القراءة المستمر نحو التعميم من الناحية الشكلية والمنهجية يدفع بها إلى القول بتماثل الأشياء وتجانسها . قد تكون عملية التماثل ممكنة نظرياً عندما يتعلق الأمر بتحليل المعطيات المادية الجامدة ، لكن في حال فحص التراث اللغوي والتعامل معه ، يصبح البحث عن مظاهر التعميم في قضاياها ضرباً من الوعي الزائف الذي يسمح للقارئ باستنتاج صفات ومبادئ غير نابعة من طبيعة الموضوع . وبذلك يصبح التعميم المستنبط من تماثل القضايا وتجانسها في لسانيات التراث قائماً على منفعة منهجية شكلية أكثر من أي شيء آخر ، ولكنه في كل الأحوال تجانس لا يجسد ماهية التراث العربي الحقيقية .

ولكي يصل المسدي إلى النتائج المتوخاة ، نجده يبحث عن تجانس آراء المفكرين

(١) علي العشي ، مفهوم القراءة الحديثة للتراث اللساني العربي وما يتعلق به ، ص ١٤١ .

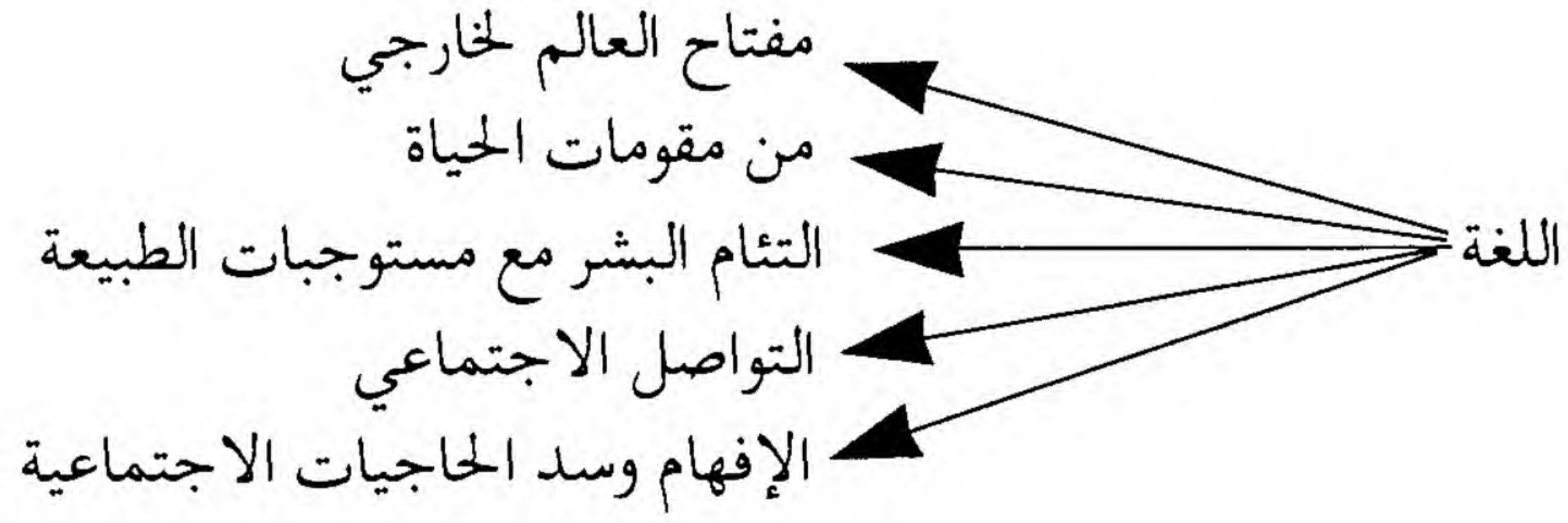
(٢) التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ١٠٦ .

العرب وتصوراتهم متجاوزاً مظاهر الاختلاف بينها ساعياً في صنيعة إلى بلوغ مستوى نظري موحد ، فكان أن أكثر من الشرح والتأويل وأسرف في استنطاق النصوص وتحميلها ما لا تطيق . وهكذا ، فعندما يردد ابن مسكويه (٩٣٢م-١٠٣٠) المقولة المعروفة : «الإنسان مدني بالطبع» ، يذهب المؤلف أبعد مما يقوله ابن مسكويه نفسه في تأويل هذه المقولة جاعلاً من «الكلام في المدينة قطب الرحى في جدلية التعايش والتواجد (. . .) لاقتضاء الوجود الجماعي إلى تكامل يحقق وحدة الخلية^(١) . ولا تحتاج عبارة ابن مسكويه السالفة - فيما يبدو لنا- إلى هذا التفنن في القول . وفكرة الإنسان المدني بطبعه ليست فكرة جديدة ولا تتعلق مباشرة بأهمية اللغة ودورها في الحياة الاجتماعية . وكلام ابن مسكويه يشير - دون حاجة إلى إطناب في التعبير أو زيادة في التأويل - إلى الطبيعة الاجتماعية عند الإنسان وحاجته الملحة إلى الحياة المجتمعية مع بني جنسه داخل محيط اجتماعي تضبطه علائق اجتماعية محددة تحكمها قوانين وضعية في إطار مؤسسات سياسية واجتماعية ومن بينها المؤسسة اللغوية . ولا تعدو المسألة عند ابن مسكويه أن تكون تبريراً أخلاقياً للتمدن والعمران وليست من صميم التأمل النظري في طبيعة اللغة . وموقف ابن مسكويه هو أيضاً الموقف الذي عبر عنه ابن خلدون (١٣٣٢م-١٤٠٦م) في «المقدمة» . وللتذكير يتعلق الأمر بمعرفة طبيعة الاجتماع البشري وأساسه ، هل هو توافقي أم طبيعي؟ ويتعارض هذا التصور مع ما نادى به ما يعرف بفلاسفة التعاقد الاجتماعي أمثال طوماس هوبز (١٥٨٨-١٧٦٩) وجون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) وجان جاك روسو صاحب كتاب «العقد الاجتماعي» .

وتصدق الملاحظة ذاتها على تأويل المؤلف لقول ابن حزم (٣٨٤هـ/٩٩٤م) - «لا سبيل إلى بقاء الناس ووجودهم دون كلام» . وهو تعبير عام وعادي يعبر عن أهمية الكلام ودوره في حياة الإنسان ، لكنه لا يتضمن أي جديد معرفي في التفكير اللغوي ، وبالتالي فهو قول لا يرقى لمستوى التنظير الدقيق مهما كانت براعة الشارح البيانية في استنطاق النصوص وبلاغته في تأويلها وفق ثقافة عصرنا .

و تأخذ طبيعة اللغة في الفكر اللغوي العربي القديم مضامين فلسفية متعددة :

(١) المرجع نفسه ، ص ٥١ .



ويلاحظ متتبع دراسة المسدي انتقال صاحبها في استعراض آراء المفكرين العرب من الشهرستاني إلى ابن منظور وإخوان الصفا والرازي والفارابي وأبو حيان التوحيدي وابن جني وحازم القرطاجي والغزالي وابن وهب الكاتب وابن حزم وابن سنان الخفاجي والقاضي الجرجاني وابن خلدون وعبد القاهر الجرجاني وابن رشيق القيرواني . وقد يتردد الاسم الواحد أكثر من مرة^(١) . وأدى هذا الطواف بين عوالم معرفية وآفاق فكرية مختلفة إلى بروز سمتين بارزتين في الدراسة التي بين أيدينا هما :

- غلبة آراء المفكرين العرب من منطقة وفلاسفة وعلماء أصول الفقه والدين وعلماء الكلام ومفسرين وغيرهم^(٢) .
 - تفكك الموضوعات المدروسة وانعدام الرؤية المنهجية التي تحكم التعامل مع مجموع التصورات العربية القديمة المتعلقة بالقضايا اللغوية المتنوعة .
- ونتيجة لهذا التجانس المصطنع الذي لف به المؤلف أصول التصورات اللغوية العربية القديمة ومصادرها ، لا نكاد نلمس خصائص كل تفكير على حدة بالنسبة إلى هذه القضية أو تلك مما عاجله المسدي في دراسته ؛ وينعدم أي رابط منهجي بين الأفكار المطروحة ومنطلقاتها الفكرية ، لاسيما إذا استحضرنّا أن اهتمامات المفكرين

(١) المرجع نفسه ، ص ٥٥-٥٦ .

(٢) أشار المنصف عاشور إلى الفكرة نفسها في مجال محدد من إعادة قراءة النصوص المتعلقة بالحدث اللساني في التراث اللغوي العربي حين قال : «لعل عمل صاحب «التفكير اللساني» قد ألم بأخص الخصائص الذهنية للحدث اللساني مع اختيار صريح لغلبة المفكرين من فلاسفة ومناطق ومتكلمين وبيانين وبلاغيين على النحويين» المنصف عاشور ، مساهمات اللسانيات العربية في الدراسات المعاصرة بين القراءة والكتابة ، ص ٦٥ .

العرب القدامى - كما أشرنا إلى ذلك من قبل - لم تتأسس على صنف واحد من المنطلقات الفكرية ولم تستند إلى ذات المصادر والمرجعيات ، ولم تسر جميعها في النهج نفسه أو سعت إلى الغاية نفسها من وراء دراسة هذه القضايا أو عاجلتها من زاوية معرفية واحدة . ويقود وضع التراث اللغوي العربي على سلم واحد من التفكير المتجانس على مدار القرون الطويلة التي أنتجته باستنباط أحكام عامة سلباً وإيجاباً تُسقط على التراث اللغوي العربي كافة . وتكفي الأمثلة السابقة لبيان عدم جدوى مقولة «تجانس التراث» التي تعتمد قاعدة منهجية محورية في لسانيات التراث .

إعادة القراءة وغياب الإشكالية

يلمس قارئ مؤلف المسدي غياب الإشكالية أو الإشكاليات التي يتمحور حولها عادة كل عمل فكري . إن الموضوع (ات) المدروس(ة) في «التفكير اللساني في الحضارة العربية» ليس جديداً في حد ذاته ولا يثير أي إشكال لساني محدد عدا ما كان من أمر القراءة العامة للتفكير اللغوي العربي في شموليته في ضوء النظريات اللسانية الحديثة .

ومعروف أن إعادة القراءة لا تستند في المحاولات التي قيم بها في اللسانيات العربية إلى منهجية محددة . فكل باحث لساني يعيد قراءة التراث اللغوي العربي بحسب مستوى استيعابه للنظريات اللسانية الحديثة التي تعرف عليها ومدى تمرسه عليها واستعداداته المعرفي وقدراته الفكرية ومهاراته التقنية وتجربته الخاصة في فهم المقروء من التراث ، مما يسمح له بأن يكون في مقدوره تأويل التراث على هذه الدرجة من الإتيقان أو تلك . وقد نتج عن غياب الإشكالية بمعناها الفلسفي والمنهجي التي يقوم عليها كل تفكير علمي رصين ابتعاد دراسة المسدي - وهو ما يصدق أيضاً على ما يماثلها من دراسات قرائية للتراث اللغوي العربي - عن التعامل مباشرة مع المعطيات اللغوية المتمثلة في بنيات اللغة العربية ، بحيث يجد متتبع خطاب لسانيات التراث نفسه ، أمام نوع من الإنشاء الأدبي الذي يدور في حلقة مفرغة لا يعرف بالضبط نتيجة نهايتها . فالتحليل المقدم في خطاب القراءة عبارة عن ملاحظات صالحة للتراث اللغوي العربي برمته بكل رجالاته عبر كل العصور والحقب لاسيما وأنها كتابات تتسم بكونها لا تمارس شروط المعرفة النقدية التي تقر بنسبية الفكر الإنساني معرفياً . إن غياب الإشكالية وعدم ربط القضايا اللغوية المدروسة بقضايا تتعلق ببنيات

اللغة العربية صوتياً وصرفياً وتركيبياً ومعجمياً ودلالياً والتي هي موضوع التحليل اللساني في المقام الأول يجعلنا عند نهاية مؤلف المسدي نتساءل :

- ما جدوى البحث ومغزاه؟

- ماذا يمكن أن يضيفه للبحث اللغوي العربي (بله الغربي) عدا الهالة التاريخية

التي إن كانت تقود إلى الإعجاب والتقديس فهي أيضاً مدعاة للاتكال والكسل؟

- إن دراسة المسدي - وما يماثلها من كتابات قرائية - لا تجيب عن أسئلة منهجية

جوهرية من قبيل :

- ماذا نقرأ؟

- كيف نقرأ؟

- في ضوء ماذا نقرأ؟

وهي أسئلة تبين أن القراءة لا تستند إلى أسس نظرية ومنهجية محددة لعدم استنادها لوضع *Statut* ابستمولوجي مضبوط . فهي تعتمد أساساً على تأويل النصوص التراثية واستنطاقها بعزلها عن سياقاتها الأصلية ، دون أن تكون قادرة على الإجابة عن أسئلة تصورية ومنهجية من قبيل :

- كيف تقوم العلامات المستخدمة بالنصوص والدلالة بتوليد المعنى؟

- ما الآليات اللسانية المستخدمة من أجل إنتاج هذا المعنى المحدد وليس

معنى آخر غيره؟

- لم ينبثق هذا المعنى وضمن أي شروط؟^(١) .

ولأن إعادة القراءة تقوم على عزل المفاهيم اللسانية عن السياق النظري والمنهجي العام الذي انبثقت منه ، فإن ما تعتبره مفاهيم بسيطة مثل مفهوم اللغة أو البنية أو العلاقات في اللسانيات البنيوية أو مفاهيم أخرى أكثر دقة مثل مفهوم الربط ومفهوم العمل ومفهوم الحالة ومفهوم البنية العميقة والبنية السطحية ومفهوم التحويلات في اللسانيات التوليدية التحويلية ، على سبيل التمثيل لا الحصر ، هي في العمق مفاهيم مركبة ترتبط بمبادئ تصورية عامة تعتبر جزءاً من بناء نظري دقيق ومضبوط . فالنظرية اللسانية من حيث هي نظرية تعتمد أسس المنهج العلمي المعاصر في البحث عن الحقيقة العلمية . ويكشف تعامل خطاب لسانيات التراث مع النظريات اللسانية عن

(١) محمد أركون ، الفكر الإسلامي ، قراءة علمية ، ص ٣٣ .

فهم عام جداً ومناولة حدسية وتلقائية لمضامينها ، لأنه تعامل لا يأخذ في الحسبان المصادر الفكرية التي أفرزتها والإطار العام الذي أنتجها . فالمفاهيم في اللسانيات أو في غيرها من العلوم مفاهيم ترتبط في جوهرها بمبادئ نظرية ومنهجية عامة كجزء من شبكة من الإشكالات المتداخلة . وليست المفاهيم أشياء جاهزة اعتباطيا أو تؤخذ في عموميتها بشكل انتقائي من هنا وهناك ، بل هي على الأصح كيانات *entités* تبنى نظرياً ولها قيمتها في إطار نظري ومنهجي محددين ومضبوطين . وبذلك تصبح عملية «إعمال المفاهيم اللسانية في التراث أصعب من تحصيل هذه المفاهيم في حد ذاتها وإدراكها في مصادرها أو نشرها بلسان غير اللسان الذي اكتشفت فيه أو قل إن إعمالها في سياق حضاري غير السياق الذي نشأت فيه يمثل مستوى من الفهم والامتلاك أرقى من الفهم الأول . وهو في صعوبته يكاد يضاهي صعوبة ابتكارها من أصلها لأنه يقتضي من الباحث إدراكا لحقائق العلم في خصائصها المجردة وفي ماهيتها مهما كانت الملابس الطارئة التي تحف بها أو الأغراض التي تتنكر لها»^(١) .

ويحاول المشتغلون في إطار لسانيات التراث البرهنة على صحة النظريات والتصورات اللغوية العربية القديمة من خلال مقارنتها باللسانيات الحديثة ما وُجدَ منها راهناً وما هو ممكن الوجود مستقبلاً . ولسانيات التراث بتقييمها المتغير وأحكامها المتبدلة في حق التراث اللغوي العربي تجعله منه في نهاية التحليل نظرية مطلقة القيمة وهو ما لا يتناسب ومفهوم النظرية بالمعنى العلمي الدقيق ، كمجموعة من الافتراضات التي تسعى إلى تفسير نسبي لواقع أو معطى معين وتكون قابلة للتجاوز الذاتي أو العام بالقياس لما يعرفه التفكير البشري من إنجازات جديدة . ومن المعروف إبستمولوجيا أن من شروط النظرية أن تكون قابلة للإبطال^(٢) *falsification* أو على الأقل قابلة للتجاوز . وإذا صحَّ هذا الشرط الإبستمولوجي الهام ؛ ولا شك أن الأمر كذلك ، فإن ما تدعيه لسانيات التراث من أن التراث اللغوي العربي فكر قابل للقبولة والاندماج في مجموع النظريات اللسانية الحديثة برمتها يصبح على الأقل من الناحية النظرية أمراً غير ممكن ، ولا أحد يمكن أن يأخذ بهذا الموقف الذي يخالف

(١) عز الدين المجذوب ، المنوال النحوي العربي ، ص ٤٢-٤٣ .

(2) Karl Popper, Logique de la découverte scientifique.

المنطق العلمي الحديث جملة وتفصيلاً . فلا يمكن أبداً البرهنة على صحة نظرية ، وكل ما يُمكن القيام به هو البرهنة على خطئها ، وكل نظرية لا تقبل الإبطال إنما هي ميتافيزيقا^(١) .

وتروم الكتابات اللسانية القرائية مقارنة مجمل النظريات اللسانية الحديثة بما ورد في التراث اللغوي العربي من تصورات مختلفة مستهدفة بالأساس البحث في أصالة النحو العربي والعمل على إثباتها بشتى الوسائل . وقضية «الأصالة سواء في النحو العربي وحده أم في التراث اللغوي العربي كله قضية بالغة الحساسية شديدة التعقيد ، اتسمت منذ عهد مبكر بنوع من التعصب غير العلمي إذ اتصلت أوثق الاتصال ببواعث غير موضوعية»^(٢) ، تتجاذبها في الدرس اللغوي أطروحتان متعارضتان : أولاهما إلغاء التأثير الأجنبي في الفكر العربي والثانية إلغاء الأثر الخلاق للفكر العربي . ثم إن مشكل الأصالة لا يمت بصلة نظرية أو منهجية لدراسة اللغة العربية في حد ذاتها . وأخيراً فإن أصالة التراث اللغوي العربي ليست مرتبطة بمدى توافق التراث أو عدم توافقه مع ما تقدمه النظريات اللسانية الحديثة مهما بلغت من دقة متناهية في معالجة اللغات الطبيعية . إن أصالة التراث اللغوي العربي مرتبطة أساساً بالإطار الحضاري العربي الإسلامي وبالشروط التاريخية التي وجهته في المسار الذي سار فيه بكل ملابساته وخلفياته . فالتراث اللغوي العربي رؤية محددة للغة لها مرجعيتها الخاصة بها . واللسانيات الحديثة بدورها فكر نسبي تحدده شروط تاريخية وسياق معرفي . والمقارنة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات إن كانت ممكنة من الناحية التاريخية بحثاً عن مظاهر الائتلاف والاختلاف بينهما ، لا تعني أن تصبح اللسانيات معياراً يقاس على ضوءها صواب التصورات اللغوية القديمة أو خطأها .

وصفوة القول ، وأياً كانت نتائج مقارنة الفكر اللغوي العربي بالنظريات اللسانية الحديثة ، فهي لن تفيدنا في تأسيس لسانيات اللغة العربية لأنها مقارنة تقوم على هوس الأسبقية التاريخية وإلغاء تطور المعرفة الإنسانية ونسبية فهم الإنسان لقضاياه المعرفية ومعالجتها ، علاوة على أنها مقارنة ، وهذا هو الأساس بالنسبة إلينا ، لن

(1) - Ibidem.

(٢) على أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، ص ٦ .

تفضي إلى شيء نظري أو منهجي يمكن أن يفيد في تحليل اللغة العربية من منظور لساني حديث . فالخطاب اللغوي العربي في قراءته للتراث في ضوء مفاهيم منتقاة من النظريات اللسانية الحديثة يكرر بأسلوب جديد ما قاله القدامى من نحاة ولغويين وبلاغيين محملاً أقوالهم في حالات كثيرة ما لا تحتمل . إنها مقارنات تتوجه مباشرة نحو فحص تصورات النحاة واللغويين ومفاهيمهم ومصطلحاتهم وأحياناً نواياهم وحدوسهم ، وليس إلى معالجة بنيات اللغة العربية ذاتها . وحين يتناول الخطاب اللغوي العربي إعادة قراءة التصورات اللغوية القديمة إنما يتناول جوانب خارجة عن اللسانيات ذاتها . أما وصف اللغة العربية وبنياتها و/أو تفسيرها تزامنياً في مستوى من مستويات التحليل فيستلزم البدء أساساً بدراسة وحدات اللغة العربية ومميزاتها في كافة المستويات وطرائق اشتغالها والجهاز الواصف المتبع في وصف الظواهر اللغوية أو تفسيرها وهو ما يعرف بالنموذج .

ولسانيات التراث ، وما تتوصل إليه من نتائج تقول بسبق التراث اللغوي العربي وتقدمه تاريخياً على النظريات اللسانية الحديثة وفي حالات قليلة بتقاربهما وتشابههما ، وهي لا تراعي في أحكامها الشروط التاريخية والاجتماعية للممارسة الفكرية والتقدم العلمي ولا تدخلها في الحساب . فالتقارب أو التشابه الذي يشار إليه بين التراث اللغوي العربي واللسانيات خارج أي إطار زمني أو سياق فكري ليس هاماً في حد ذاته وليس له أية قيمة نظرية أو منهجية . فهو غير مؤسس نظرياً ولا يقود إلى أية نتيجة من شأنها أن تطور البحث اللساني العام أو البحث اللغوي العربي وتدفع به نحو آفاق جديدة .

والقول بمطابقة الفكر اللغوي القديم للمنهج اللساني الحديث يجسد موقفاً بسيطاً وساذجاً من طبيعة المنهج في حد ذاته . فالمنهج أياً كانت طبيعته هو نتاج فكري بامتياز . ولا يتحصل جوهر المنهج اللساني الحديث بمجرد الإشارة إلى المنهج أو بتسميته بالمنهج الحديث أو حتى بتبنيه مباشرة ، وإنما بالقدرة على مدى استيعاب أسسه الإستمولوجية استيعاباً شاملاً وتمثلها تمثلاً عميقاً ومعرفة العوامل المؤدية إلى ظهور هذا المنهج وتحديد المقدمات والأسباب الثاوية وراءه وضبط المقومات التي يستند إليها دون إغفال العلاقات الداخلية المكونة لبنيته . ولا يقف إدراك الباحث لطبيعة الإطار النظري والمنهج المتبعين عند حدود تمثل مكونات النظرية الداخلية والمنهج فقط ، وإنما أيضاً إدراك السياق التاريخي للسانيات ، و«أن يكون على وعي بتاريخ هذا

الإطار وكيفية تشكله وموقعه التاريخي منه باعتباره ذاتاً تاريخية تتحكم فيها صروف الزمان»^(١).

وفي غياب تعامل دقيق ومضبوط مع المنهج بهذه الطريقة ، فإن الحديث عن المنهج بصفة مطلقة في التراث اللغوي العربي وفي اللسانيات على حد سواء ؛ من شأنه أن يقود إلى نتائج أبعد ما تكون عن الموضوعية .

ولعل ما هو أفيد بالنسبة إلى إعادة القراءة إذا كانت حقاً لا تروم نزوعاً ضمناً نحو الزعامة الفكرية والسبق التاريخي المشبوه المبنيين على تضخيم مبالغ فيه للذات ، أن تقارن مثلاً ، بين المفاهيم اللغوية التراثية ونظيراتها اللسانية الحديثة في إطار منهجي ونظري محدد متسائلة عما يلي :

- كيف وضع هذا المفهوم أو ذاك في هذا الإطار النظري أو ذاك؟

- كيف تم توظيفه في دراسة بنية اللغة؟

- ما علاقته بالمفاهيم الأخرى وبالمادة المدروسة؟

أما انتقاء المفاهيم من هنا وهناك وعزلها عن السياق النظري والمنهجي الذي أفرزها فتلك عملية ليس لها أي فائدة منهجية أو مردودية عملية . فما يشكّل وحدة أي علم وطبيعته ليس في أنه ابتدع مفاهيم ومصطلحات من العدم أو في غيبة تامة لنموذج مماثل ، بل أن يكون له طريقة خاصة في تحديد المفاهيم وفي تفسير العلاقات بين هذه المفاهيم والمادة المدروسة^(٢).

لقد أكدنا سابقاً على أن من أهم القضايا اللسانية التي جاء بها سوسير وتبنتها جل النظريات اللسانية الحديثة بعده ، أن موضوع اللسانيات يتمثل في دراسة اللسان في ذاته ولذاته وفي مستوياته المختلفة . أما الخطاب اللساني الذي يعتمد إعادة القراءة منهجاً له فيهدف إلى تحليل التصورات والمفاهيم اللغوية العربية القديمة في ضوء اللسانيات ، وبالتالي فهو لا يهتم باللغة العربية ؛ بمعنى أنه لا يدرس بنياتها الصوتية والتركيبية والدلالية والمعجمية . فالعمل اللساني الذي يهدف إلى إعادة قراءة التراث اللغوي العربي لا يروم وصف اللغة العربية أو تفسير شيء من ظواهرها وبنياتها ، علماً أن الوصف أو التفسير أو هما معاً يمثلان المهمة الأولى التي يتعين على اللساني أن

(١) عز الدين مجدوب ، المنوال النحوي العربي ، ص ٤١ .

(٢) جورج بوهاس وغيوم وكولوغلي ، التراث اللغوي العربي ، ص ٢٣ .

يسعى جاهداً إلى تحقيقها منهجياً .

ولعل هذا الوضع الخاص باللسانيات العربية نابع من التعلق بالتراث العربي ومن المكانة الخاصة التي يحتلها في الفكر العربي منذ النهضة ، وهو وضع ليس له ما يماثله في ثقافات أخرى . وقد باتت مسألة استعادة العرب لتراثهم اليوم «مقولة قائمة بنفسها لا تعرف وجوداً عند سواهم على النحو الذي هي عليه عندهم»^(١) . ويعيش الفكر العربي منذ عقود طويلة على استعادة التراث ومحاولة دمجها في الحياة الراهنة وخاصة المعرفية منها ، وأصبحت «مقولة التراث تستند عند عامة المفكرين العرب إلى مبدأ ثقافي منه تستقي شرعيتها وصلابتها في التأثير والتجاوز ، وهي بهذا الاعتبار لحظة البدء في خلق الفكر العربي المعاصر والمتميز . . . فلا غرابة أن تُعدَّ قراءة التراث تأسيساً للمستقبل على أصول الماضي مما يسمح ببعث عبر إحياء المكتسب»^(٢) .

يفرض تحديد موضوع اللسانيات (دراسة اللسان في ذاته ومن أجل ذاته) على الباحث اللساني (بالمعنى الحقيقي والفعلي للكلمة وليس قارئ التراث اللغوي) أن لا يهتم بالقضايا الخارجة عن بنية اللغة (تاريخ الفكر/أدب) ، بل يتعين عليه النظر في اللسان المدروس من جوانبه الداخلية كبنية صورية أو وظيفية . ولسانيات التراث ليست لسانيات محايثة ، بحسب تعبير لويس هيلمسليف^(٣) ، وهي اللسانيات التي تعتبر اللسان موضوعها وله بنيته القائمة الذات . أما لسانيات التراث فهي لسانيات تتعالى عن موضوعها ؛ لأنها لا تتناول اللغة العربية كبنية مكونة من مستويات مختلفة ؛ فلا تصف أو تفسرها ظواهر منها . وغاية الكتابة اللسانية القرائية في المقام الأول هي التوفيق بين التصورات اللغوية القديمة ومضامين الدرس اللساني الحديث . وهذا هو فهمها للتحليل اللساني ولسانيات . يقول أحد اللغويين العرب : «فالهدف من علم اللغة في هذا الكتاب توظيفه لبيان ما في تراثنا من قيم علمية نافعة لإزالة ما علق به من غبار وإزاحة ما غلفها من ضباب حتى يعود لها ما هي جديرة به من الوضوح والنقاء»^(٤) . إن نزعة الخطاب اللساني العربي نحو إعادة قراءة التراث اللغوي

(١) عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ١٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢ .

(3) Louis Hjelmslev, *Essais linguistiques*, pp45- 46.

(٣) محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٦ .

العربي تجعل متتبع اللسانيات العربية يشعر أن موضوع العمل اللساني فيها إنما هو إعادة قراءة التراث اللغوي ، وتأويله تأويلاً جديداً في ضوء ما تقدمه اللسانيات من نظريات ، عوض أن يكون موضوع اللسانيات (العربية) هو دراسة اللسان في ذاته ومن أجل ذاته ، مثلما هو متفق عليه في لسانيات أخرى . ولا تساعد إعادة القراءة العربية الحديثة على الاهتمام بلسانيات (اللغة) العربية وممارستها نظرياً وعملياً مثلما هو حاصل بالنسبة إلى اللسانيات الخاصة بلغات أخرى ، بل يمكن القول بأنّ لسانيات التراث - تخلق نوعاً من الالتباس في إدراك طبيعة موضوع اللسانيات بربطه بالتصورات والممارسات النحوية واللغوية القديمة وليس بتحليل اللغة (العربية) ذاتها . وينتج عن الخلط في تحديد طبيعة موضوع اللسانيات العربية حضور قوي للمنظومة النحوية واللغوية القديمة بتصوراتها وتحاليلها ومفاهيمها ومصطلحاتها ، وتكريسها ضمناً في الأذهان واستبعاد أية محاولة تجديد ممكنة في مقارنة اللغة العربية أو إبداع محتمل فيها من منظور اللسانيات .

ويترتب عن هذا الوضع الملتبس أن الخطاب اللساني العربي المتخصص على قلة مريديه ؛ وعلى الرغم من تفوقه النظري والمنهجي ، وتقيد المطلق بشروط الخطاب العلمي الدقيق ، لم يستطع أن يخلق بعد لنفسه في أحضان الثقافة العربية المعاصرة إطاراً فكرياً يناسب مستواه العلمي ويساير تطورات النظرية والتطبيقية ونتائجه في التعامل مع اللغة العربية . فلم يتغير التفكير اللغوي العربي إجمالاً تجاه قضايا اللغة العربية . وما تزال الفكر اللغوي التقليدي هو السائد ، وما تزال المغالطات اللغوية والأفكار الخاطئة بشأن اللغة العربية وعلاقتها باللسانيات بالتراث النحوي واللغوي تتردد في الأوساط المعرفية والثقافية العربية حتى الجامعية منها ، باعتبارها حقائق معرفية وعلمية ثابتة لا تتزعزع . وما تزال الدراسات اللغوية العربية الحديثة تعيد تحاليل القدامى ، وما يزال منطق الأسبقية التاريخية يهيمن على مقارنة/علاقة اللسانيات بالنحو العربي ، في حين يبدو أنّه ليس ضرورياً أن تتأسس هذه المقارنة على قاعدة وجوب وجود نواة هذه اللسانيات في تراثنا اللغوي والنحوي أو أي تراث إنساني آخر . وبهذا المعنى نقول إن الكتابة اللسانية العربية المتخصصة تعيش وضعية «غربة» فكرية بسبب سوء الفهم الحاصل في الثقافة العربية لأبعادها وصعوبة مسايرة منطلقاتها النظرية والمنهجية وعدم قدرتها على تنمية التفكير اللساني العربي وتقويته في دراسة اللغة العربية وتعليمها . فنحن نفتقر في اللسانيات العربية

إلى القدرة على التعامل مع اللسانيات ونظرياتها المتتابعة تعاملًا تدريجيًا من إطار نظري لساني إلى آخر ، ومن نموذج إلى آخر مع ما تتطلبه هذه العملية من تراكم نظري وتطبيقي ومعرفي ، ومن عناصر التوضيح والتمثيل انطلاقاً من معطيات اللغة العربية .

- اللسانيات بين الخفاء والتجلي

يذكر المسدي في بداية «التفكير اللساني في الحضارة العربية» أن طريقته في إعادة قراءة التراث اللغوي العربي تعتمد بعض المقولات اللسانية الحديثة منوهاً بدور اللسانيات في عملية إعادة القراءة ذاتها ، يقول : «فضل اللسانيات المعاصرة في بلوغ عملنا تمامه فضل جوهري ، فهي التي وفرت لنا سبل التمازج بين حقول المعرفة وهي التي أوصلتنا إلى مرتبة التأليف الشمولي ، بل هي التي أمدتنا أساساً بمقولة القراءة من حيث هي مجهر يستكشف النص بالنص ، فيجعل الكلام رواية لذاته وحجة على نفسه»^(١) . وهو لا يذكر على وجه التحديد طبيعة النظريات اللسانية المعتمدة في إعادة قراءته للتراث اللغوي العربي . وحينما نتفحص المفاهيم اللسانية الواردة عنده نجدها مفاهيم عامة جداً ، فقد اكتفى الباحث بالإشارة إلى بعض المعلومات الأولية في اللسانيات كاعتباطية الحدث اللساني وخطية الخطاب ومفهوم التوليد والتمييز بين التزامني والتعاقبي ومفاهيم أخرى مثل العلامة اللغوية والبدال والمدلول ووظائف جاكبسون وغيرها من المفاهيم الشائعة في اللسانيات الحديثة . أما اللسانيات كجهاز تصوري ومفاهيم إجرائية وتقنيات تحليل فلا نكاد نعثر عليها بشكل نسقي ومضبوط ، اللهم إلا فيما تناثر منها في ثنايا الدراسة في صورة مصطلحات تقنية وردت في إطار مقارنة عامة استهدفت ربط الفكر اللغوي العربي بنظيره اللساني الحديث .

ومع تطور اللسانيات وتكاثر نظرياتها وتزايد مناهج التحليل فيها ، أصبح أمام ممارسي لعبة الإغواء النصي وسرد التصورات القديمة بأسلوب جديد مساحة أوسع لإسقاطات أكبر وأرحب في كل اتجاه ومنحى . وقد ظلت أطروحة الانطلاق من التراث اللغوي العربي لبناء نظرية لسانية جديدة سواء كانت عامة تتعلق باللغة البشرية أم خاصة تهم اللغة العربية ، وفي هذه الحالة لا قيمة لها من الناحية

(١) عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٣٦٨ .

المنهجية ، حبيسة سطور وفقرات الكتابات التي دبجها بعض اللسانيين العرب منذ الشروع في ممارسة هذا النوع من التحليل اللساني . لقد مضى وقت غير قصير على ظهور هذه الأطروحات التي تناسلت في السنوات الأخيرة دون أن يتحقق على أرض الواقع شيء نلمس فيه بؤادر تجديد حقيقي أو إبداع في اللسانيات العربية . «فمن ينظر نظرة سريعة إلى الدراسات اللغوية والنهضة العلمية التي وصلت إليها والمؤلفات التي كتبت حولها يظن أن ليس في العربية دراسات لغوية بالمفهوم المعاصر»^(١) .

فنحن العرب لم نبتكر حتى اليوم نظريات لسانية خاصة باللغة العربية ولا نظريات عامة تتعلق باللغة البشرية ، على الرغم من الطموحات الفكرية المبالغ فيها ، وأحياناً الادعاءات المجانية التي ما فتئ بعض رواد لسانيات التراث يقدمونها لتبرير غاياتهم من إعادة قراءة الموروث اللغوي العربي . هكذا يقول أحد الدارسين مدعياً «أن الإضافة الحقيقية التي ينبغي تقديمها لهذا التراث هي إعادة قراءته وتقديمه على النحو المناسب للسياق العلمي الراهن ، إذ تمثل النظريات اللغوية المعاصرة تحدياً غير بسيط لتراثنا اللغوي يستلزم أن نراجع استكشافاً لنظرياته التي لم تحظ بالبلورة ووقوفاً على طرقه المختلفة في معالجة المشكلات اللغوية التي تعالجها النظريات اللغوية الغربية المعاصرة»^(٢) .

ولم تتمكن لسانيات التراث من تخطي مرحلة إعادة القراءة نفسها في ضوء ما جد وظهر من نظريات ونماذج لسانية ، بله أن تقدم نظرية عامة حول اللغة العربية أو اللغة البشرية .

- ماذا بعد إعادة قراءة التراث؟

لم تتجاوز لسانيات التراث منذ انطلاق مشروعها الحضاري حدود صناعة خطاب لغوي منمق أسند للتراث اللغوي العربي هوية نظرية متعددة الأشكال والألوان ؛ غريبة عنه من حيث الجذور والأصول ، وهي هوية هجينة جمعت في آن واحد بين مختلف المكونات والاتجاهات التي رسمت ملامح اللسانيات في أوروبا ، ذلك «أن كل دارس قد جلب معه عدة لسانية غريبة وحاول بها أن يهوى على التراث

(١) خليل عمارة ، رأي في أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية ، ص ٥٨ .

(٢) محمد عبد العزيز عبد الدايم ، النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص ٤ .

فيعيد تأليفه وفق النظرية التي درسها وتشبع بها هذا الدارس أو ذاك . فمن بنيوية دي سوسير إلى سلوكية بلومفيلد وغلوسيماتية هيالمسلاف ووظائفية مارتينية وتحويلية هاريس وتوليدية تشومسكي وغيرهم كثير»^(١) .

لقد تحول البحث في لسانيات التراث إلى تأسيس بلاغة الانقضاظ على منجزات اللسانيات عبر أوهى الوشائج وأضعف الروابط بينها وبين التراث اللغوي العربي . وأصبحت الكلمة الواحدة أو الفقرة أو العبارة الواردة في كتب اللغة والنحو القديمة تفسح الطريق أمام قراء التراث اللغوي لاستنتاج نظريات مماثلة صريحة أو ضمنية . فنحاتنا ولغويونا من منظور رؤية سطحية لتطور المعرفة العلمية قد توصلوا قبل قرون خلت بشكل لا لبس فيه إلى أدق المسائل النظرية والمنهجية التي توصلت إليها اللسانيات في آخر ابتكاراتها . يقول أحد الدارسين العرب : «يظهر في شيء غير قليل من قضاياها (يشير إلى بعض كتب فقه اللغة القديمة كالخصائص والصاحبي والمزهر) سبق بعض علمائنا القدامى لأحدث النظريات اللغوية بألف عام أو يزيد ، وأن في هذه الكتب وغيرها علماً ونظريات لغوية تقف شامخة أمام بعض ما وصل إليه العلماء في عصر التكنولوجيا الحديثة والعقول الإليكترونية»^(٢) . ويخلص هذا الدارس في السياق نفسه إلى ما يلي : «أما في الدراسة التركيبية ونظام الجملة وهو ما عالجّه اللغويون القدامى تحت اسم النحو العربي ، فإننا حين نقلبها قلباً جيداً ونتفهم بعمق مناهج نحاة العربية ، نجد فيها كثيراً من المبادئ التي ينادي بها أصحاب المدارس الوصفية في القرن العشرين من البنيويين والتحويليين»^(٣) . والكتابات العربية التي تتبنى هذه القناعات الفكرية وتصل بسهولة مفرطة إلى مثل هذه النتائج أكثر من أن تحصى أو تعد . هكذا إذن ، بات هوس البحث عن كل ما يمكن أن يلحق التصورات اللغوية القديمة بنظيراتها اللسانية الحديثة ويربطها بها بأية وسيلة يلاحق اللسانيات العربية ويلازمها لتنتج خطاباً لا يقوم على أسس نظرية ومنهجية محددة . وبإعادة قراءة التراث اللغوي ، تصبح الغاية الأساس في ما لدينا من لسانيات عربية سائدة إخفاء الشعور بالنقص والدونية الذي يعاني منه اللغويون العرب المحدثون

(١) صابر الحباشة ، اللغة والمعرفة رؤية جديدة ، ص ٧ .

(٢) رمضان عبد التواب ، دراسات وتعليقات في اللغة ، ص ١٤١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٩٣ .

نتيجة غياب ممارسة لسانيات حقيقية وتخليهم عن التعامل المباشر مع بنيات اللغة العربية . وعلى الرغم من اختلاف المقاربة اللسانية الحديثة عن نظيرتها النحوية القديمة ، والانتقادات المنهجية التي قدمت شرقاً وغرباً بشأن الممارسة النحوية العربية القديمة ، فإن ما هو جدير بالتنويه لدى الرعيل الأول من النحاة واللغويين العرب أنهم استنبطوا أحكامهم وقواعدهم النحوية مباشرة من معطيات مستمدة من اللغة العربية المتداولة على عهدهم أو السابقة عليهم ، وهذا في حد ذاته عمل منهجي له قيمة بالغة ، وهو ما لم يقم به بشكل منظم اللغويون العرب المحدثون طوال قرون من النشاط اللغوي .

وتكشف لسانيات التراث نوعاً من الجفاء النظري والمنهجي حتى لا نقول عداء بيناً للسانيات القائمة على تحليل البنيات اللغوية في مختلف مستوياتها . فلسانيات التراث تقدم نظرة ذاتية للغة وللتصورات التراثية المتعلقة بهذه اللغة ، لتتحول معه إعادة القراءة إلى مقارنة فكرية (إيديولوجية) أكثر منها مقارنة لغوية علمية محددة . وباختصارها العمل اللساني الذي ينطلق من تحليل اللغة في مقولات إيديولوجية لا تاريخية ، فإن لسانيات التراث تقوم بإعادة تكييف النموذج أو النماذج التي تقدمها اللسانيات في تعاملها مع الألسن الطبيعية لتحويلها إلى مفاهيم عامة ومتشابهة ليس لها هوية نظرية أو منهجية . وبذلك تلغى لسانيات التراث من حساباتها التصورية والمنهجية التحليل اللساني للغة المبني على مفاهيم نظرية إجرائية محددة والقبالة للمراقبة المنهجية . ومن هنا يُفسح المجال لخطاب لغوي مؤسس على الحذقة البلاغية والبيانية للتعبير عن الربط التلقائي والسطحي بين التراث اللغوي والنظريات اللسانية الحديثة . فمن السهل أن نتحدث عن العلاقة بين الأفكار اللغوية التراثية والتصورات اللسانية ، وأن نزعّم أن الأفكار التراثية هي ذاتها متضمنة في النظريات اللسانية الحديثة ، وأن تلك أسبق زمانياً من هذه وما شابه ذلك مما هو كثير في خطاب لسانيات التراث . لكن المؤكد أيضاً أن تمحيص هذه المزاعم ومراقبتها من الناحية المنهجية ليس قابلاً للتحقيق بأي شكل من الأشكال لتصبح كل التأويلات وما يترتب عنها من استنتاجات وأحكام لا تاريخية محتملة . فلا شيء يمنع من تأويل جزء من النصوص اللغوية القديمة أو فقرات منها أو حتى بعض ألفاظها على هذه الطريقة أو تلك وتحويلها بسهولة في خضم حماسة فكرية منقطعة النظر إلى مفاهيم ومصطلحات ونظريات شمولية قائمة الذات تضارع نظيراتها الحديثة ، بل تتجاوزها

أحياناً . وهذا ما تحاول بعض الدراسات اللسانية العربية إبرازه بإعادة قراءة التراث انطلاقاً «من أهمية تراثنا اللغوي في الإطار الفكري الواسع ، فليس من المناسب أن يظل تراثنا اللغوي محصوراً في تطبيقه على ظواهر العربية فحسب ، دون أن يوضع في مقابلة النظريات اللغوية المتنافسة التي تعالج الظواهر التي يعالجها هذا التراث العظيم»^(١) .

لقد كانت الكتابات القرائية الأولى عند أبرز اللسانيين الذين مارسوا القراءة (عبد الرأحجي ونهاد الموسى وعبد السلام المسدي) تتميز بمقاربة نصية مباشرة تعرض على القارئ ما تعتمد من نصوص لغوية تراثية محاولة بحسب منظور وغاية كل قارئ على حدة فك بنياتها واستنطاق مدلولاتها في ضوء النظريات اللسانية ، وهي مجهودات فكرية لها قيمتها وأهميتها في مستوى آخر من التعامل مع الفكر اللغوي العربي . أما إعادة قراءة التراث في بعض النماذج المتأخرة من اللسانيات العربية فلم تعد تكلف نفسها عناء هذا الاستنطاق والتأويل الذي يتطلب ثقافة لغوية أصيلة على جانب كبير من الدقة في الفهم والإدراك ، بل راحت تطنب في عرض النظريات اللسانية الحديثة مكتفية بالإشارة إلى أن مثل هذا موجود في تراثنا اللغوي . يشير أحد الدارسين ، بعد الحديث عن إجراءات التصنيف والتحليل في النظرية اللسانية الحديثة ، إلى أن «إجرائي التحليل والتصنيف قد عملا بمبدأ الانحراف المتدرج *Gradience* (هكذا في النص الأصلي) الذي يسلم بعدم تجانس أفراد ظاهرة ما ، ويقرر تفاوت هذه الأفراد في امتلاكها لمختلف صفات الظاهرة . وقد قدّم علم اللغة المعاصر لهذا الانحراف تطبيقات متعددة كتفاوت الصفات في الإنجليزية في قبول خصائص الصفات وتفاوت أفراد الحقل الدلالي الواحد في تحمل خصائص هذا الحقل مما جعل أفراد هذا الحقل الدلالي الواحد ذوي عضوية متدرجة»^(٢) .

ويخلص صاحب الدراسة مباشرة إلى ما يلي : «ويشبه هذه التطبيقات في تراثنا اللغوي تفاوت أقسام الكلم المختلفة في حمل خصائص الأقسام المختلفة وعلاماتها . لا تقبل على سبيل المثال كل الأسماء جميع علامات الأسماء من نداء وتنوين ودخول ... الخ ، بل يقتصر كما يقرر تراثنا اللغوي على أن مجرد اللفظ لعلامة واحدة

(١) محمد عبد العزيز عبد الدايم ، النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص ٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨٥ .

كفيل بجعله من الأسماء .

- فهل نحتاج إلى كل هذا الكلام للقيام بهذه المقارنة بين النحو العربي والتصورات اللسانية الحديثة؟

- إلى أي حد يتوافق هذا المثال حول تقسيم الكلم في النحو العربي واتصاف كل قسم منها بخصائص معينة مع ما ذكره المؤلف في مجال تقسيم الحقول الدلالية؟

- أبهذه الطريقة نريد إبراز إسهام التراث اللغوي العربي وقيمه التاريخية؟

إن عقد مظاهر التشابه بين التراث اللغوي العربي والنظريات اللسانية الحديثة تجعل عملية إعادة القراءة خارج إمكانية المراقبة النظرية والمنهجية بالنظر لانعدام حدود ملموسة في تأويل النصوص التراثية تأويلاً غالباً ما يتحول إلى إسقاط مباشر يصطاد فيه الباحث القارئ أدنى درجة من التشابه في اللفظ والمعنى موازاة مع النصوص اللسانية الحديثة .

إن لسانيات التراث لا تقدم خطاباً علمياً يندرج في إطار نظري ومنهجي محدد قائم على المناولة الموضوعية في الكشف عن بنيات اللغة العربية وصفاً أو تفسيراً أو هما معاً ، بل هي مجرد رؤية إيديولوجية تراهن على رد الاعتبار لعقل عربي تخلف كثيراً عن ركب الحضارة العلمية المعاصرة وغير مستعد لبذل مجهود فكري يقطع الصلة بقناعة فكرية قائمة على الاكتفاء الذاتي بترديد القديم .

القراءة في إطارها الحضاري

لا شك أن توظيف اللسانيات ومبادئها في دراسة الفكر اللغوي العربي مسألة مستحبة ، كما أن دراسته أمر لا مفر منه لكتابة تاريخ يليق بمكانته وقيمه الحضارية شريطة أن يتم ذلك في إطار نظري ومنهجي محدد . والبحث في هذا الاتجاه مهما كانت أهميته وقيمه في توضيح إسهام التراث اللغوي العربي في الصرح الإنساني لا يطور مباحث اللسانيات العربية التي نرجوها وننتظرها والتي ينبغي أن تكون اللغة العربية من حيث هي بنيات موضوعها . والتأكيد على موضوع الدرس اللساني العربي الحديث وطبيعته المفهومية والمنهجية هو شرط إمكان اللسانيات العربية ذاتها ، لأنه الضامن الوحيد لقيامها على أسس علمية ومنهجية مقبولة ومماثلة للسانيات أخرى ، وبدون هذا الموضوع المتمثل في اللغة العربية لا مجال -في نظرنا- للحديث عن لسانيات العربية .

ولهذا ينبغي ألا تنسينا إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم ضرورة التمييز بين موقفين من التراث :

- موقف حضاري تكون فيه إعادة قراءة التراث وسيلة تكفل لنا التعرف على ذواتنا حضارياً وتسمح لنا بإبراز خصوصياتنا المعرفية تاريخياً . وتعتبر إعادة القراءة في هذا الاتجاه أداة منهجية ناجحة للتعريف بالتراث اللغوي لا باعتباره جزءاً من الفكر العربي فحسب ؛ وإنما باعتباره أيضاً محطة تاريخية هامة في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني .

- موقف علمي ينبغي أن ينظر للتراث على أنه إنتاج معرفي محدد بإطار تاريخي وثقافي يوضح مصادره الفكرية ويرسم الخطوات والمراحل التي اتبعتها لتحقيق جملة من الأهداف الفكرية والسياسية والاجتماعية والدينية التي تطلبتها ظروف حضارية معينة . وكأي فكر إنساني فهو نسبي معرفياً وزمنياً ، ومن ثمة فإن صفات «المطلق» و«الكمال» و«السبق التاريخي» التي تلصقها به لسانيات التراث لا معنى لها ولا تغني البحث اللساني العربي في شيء . إنها صفات لا تتلاءم وشروط النظرية العلمية والبحث عن الحقيقة العلمية التي هي حقيقة نسبية ؛ فضلاً على أن شعار «ليس بالإمكان أبدع مما كان» يقود إلى الكسل والغرور الفكري والحضاري .

وخطاب لسانيات التراث حين يجمع بين الموقفين العلمي والحضاري يجعل من اللسانيات ، إن صحّت تسميتها لسانيات ، ضرباً من الإيديولوجيا العلمية التي تغفل المتطلبات المنهجية والإمكانات الإجرائية للعلم في مستوى التجربة التي تحاول البحث فيها⁽¹⁾ .

إن حرص لسانيات التراث على إبراز إسهام العرب في الفكر اللغوي الإنساني ، وهذا معطى معرفي تاريخي لا يمكن لمؤرخي اللسانيات الغربيين أو غيرهم أن يسلبوه منا أو ينازعونا فيه ، يجب ألا ينسينا طبيعة التحليل وجوهره في اللسانيات كممارسة لها موضوعها وأصولها وقواعدها وأهدافها التي تختلف شكلاً ومضموناً عن خطاب اللسانيات العربية وهي تعيد قراءتها للتراث اللغوي العربي .

إن إغناء اللسانيات بروافد من التراث اللغوي العربي ، وهو ما تسعى إليه لسانيات التراث على حد زعم أصحابها ، لا يجب أن يتم في إطار إعادة قراءة ممجدة

(1) G Canguilhem, *Idéologie et rationalité dans l'histoire des sciences de la vie*, p36.

ومنوهة قائمة على ادعاء السبق التاريخي وشعارها «ليس بالإمكان أبدع مما كان» و«ما ترك الأول للآخر شيئاً» ، وإنما يكون الإغناء والإبداع الحقيقيان بتقديم أعمال لسانية عربية تنطلق من بنيات اللغة العربية منظور إليها في إطار نظري لساني محدد المعالم ، لنسهم بذلك في تطوير النماذج اللسانية العالمية بمعطيات من اللغة العربية على نحو ما نجد في أعمال لسانية عربية قليلة جداً . إنه الإسهام الفعلي والوسيلة الأهم للتعريف بحضارتنا العربية وتراثنا اللغوي ولغتنا بأسلوب موضوعي مقبول دون أن يُشكّل ذلك في ثقافتنا العربية الراهنة أو المستقبلية اصطداماً معرفياً أو نشازاً فكرياً للمرور من التراث اللغوي إلى اللسانيات .

الفصل السابع

الرجرجاني في كتابات اللغويين العرب؛ تعددت القراءات والرجرجاني واحد

الرجرجاني في إطار التراث اللغوي العربي

قراءات عديدة تناولت فكر الرجرجاني (ت سنة ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ) قديماً وحديثاً إما بالتحليل الجزئي أو الكلي ، فقدمت شروحات وتأويلات لفكره المتميز . وأجمع العديد من الدارسين ، ونحن نقاسمهم هذا الإجماع ، على تفرد الرجل في عدد من مجالات الثقافة العربية القديمة مثل الدراسات القرآنية والبلاغية والنحوية والنقد الأدبي . . . ولم تتغير الصورة في العصر الحديث ، بل يمكن القول إن البحث في اللغة عامة وفي اللسانيات خاصة أسهما في إحياء فكر الرجل والتعريف به مما خلق اهتماماً متنامياً به لدرجة يمكن معها الحديث عن بروز ظاهرة الرجرجانية الجديدة التي ردت كثيراً من الاعتبار لصاحب «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» . ولا شك أن عبد القاهر الرجرجاني جدير بكل هذا التقدير والتنويه بالنظر إلى مستوى تفكيره اللغوي والبلاغي .

والاهتمام بفكر الرجرجاني في ضوء اللسانيات ولاسيما كتابه «دلائل الإعجاز» لم يتم دفعة واحدة ، بل مرّ تقريباً من المراحل نفسها التي عرفها بصفة عامة البحث في التراث العربي . لقد انتقل الفكير العربي الحديث من التساؤل عن ضرورة إحياء التراث وأهميته في الفكر العربي إلى طرح أسئلة جديدة من قبيل :

- كيف نشتغل بالتراث؟

- ما السبيل إلى فهمه فهماً جديداً؟

- كيف نوظفه منهجياً في حياتنا الفكرية؟

انطلاقاً من هذه الأسئلة/الإشكالات يمكن القول بأن البحث في التراث العربي

عرف ثلاث مراحل أساسية :

- مرحلة الإحياء ، تم فيها نشر التراث العربي محققاً تحقيقاً علمياً . وقد أسهم

رواد النهضة العربية وكثير من المستشرقين في إنجاز هذه المهمة . وفي هذا الإطار تم إخراج كتابي الجرجاني «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» على يد الشيخ محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) والشيخ رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥) في بداية القرن العشرين . ثم أُخرج كتاب «دلائل الإعجاز» محققاً تحقيقاً علمياً رفيعاً على يد محمود محمد شاكر .

- مرحلة الوصف ، وتمّ فيها التعريف بالتراث وتحديد محتوياته وقضاياها الكبرى والتعريف بأشهر رجالاته . بالنسبة إلى الجرجاني ، كان الشيخ محمد عبده أول من عرّف بكتاب «دلائل الإعجاز» بتدريسه في الأزهر ، وتبعه في ذلك الشيخ رشيد رضا .

- مرحلة التأويل أو المرحلة النقدية ؛ وشرع فيها الباحثون العرب في تمحيص التصورات التراثية وتحليلها تحليلاً نقدياً لاستكشاف خصائصها وتوضيح أسسها النظرية والمنهجية ووضعها في إطار الفكر الإنساني عامة . وتطلّبت مرحلة نقد التراث من الدارسين العرب ، اعتماد تصوّرات معرفية ومنهجيات جديدة في التعامل مع التراث بكيفية تسمح بتجاوز ملامح التعامل معه في مرحلتي الإحياء والوصف . وكما وضحنا في فصل سابق حول علاقة اللسانيات بالتراث اللغوي العربي ، برز ما يعرف بإعادة قراءة التراث في ضوء مختلف حقول الفكر الإنساني المعاصر .

- كيف حاول اللغويون العرب المحدثون إعادة قراءة تصوّرات الجرجاني؟

- وما المميزات النظرية والمنهجية لهذه القراءة؟

-وما هي أبعادها وحدودها في ضوء النظريات اللسانية العامة؟

لنشر أولاً إلى أننا لن نأخذ في الحسبان الدراسات التي تناولت الجرجاني ناقداً ودارساً أدبياً ولا آراءه في مجال الدراسات القرآنية المتعلقة بإعجاز القرآن ، وهي دراسات لا تخلو من أهمية لصلتها القوية بالدرس النحوي واللغوي إجمالاً ، بل سنكتفي بإلقاء الضوء على بعض الدراسات اللغوية ولاسيما تلك التي حاولت تأويل فكر الجرجاني تأويلاً جديداً في ضوء النظريات اللسانية الحديثة . وجدير بالذكر أيضاً أننا لن نهتم بمضمون القراءات اللسانية لفكر الجرجاني لمعرفة مدى مطابقتها أو مخالفتها للنظريات اللسانية الحديثة ، بقدر ما سنسعى إلى تبيان تعدد القراءات واختلافها في رسم ملامح تصورات الجرجاني اللغوية ، كما سنهتم بالأبعاد المنهجية والتصورية التي قادت خطوات هؤلاء القراء في قراءتهم .

تجمع الدراسات اللغوية والبلاغية التي تناولت فكر الجرجاني على أن ما ورد في «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» يعدُّ من قمم الفكر اللغوي العربي ، وأن آراء الجرجاني تخطَّت حدود التفكير الذي ساد في القرن الخامس الهجري المتسم بتقليد واجترار آراء القدماء وتصوراتهم اللغوية والبلاغية والنقدية . والملاحظ أيضاً أن كلَّ دارس حديث لفكر لجرجاني وتصوراتهِ يعتقد أن قراءته لعبد القاهر هي الأفضل والأرقى . لكن على الرغم من كثرة تلك المحاولات وأهميتها ، فإن عبد القاهر الجرجاني يستحق مزيداً من البحث للكشف عن جهوده ، لأن هناك مباحث من فكره ما تزال مجهولةً في هذا الميدان ومغلقة لم تمتد إليها يد بحث أو تقويم^(١) . ويذكر أحمد مطلوب أنه «برجوعه إلى المصادر المختلفة والوقوف على كتبه «أعاد إلى الرجل ما أغفله المتقدِّمون وفرَّط فيه المتأخرون»^(٢) . ويذهب باحث آخر إلى «أن معظم الدارسين لم يفهموا نظرية الجرجاني لأنهم مُتزمِّتون لا يطلَّعون على علم اللغة العام الحديث ولا يتابعون منجزاته»^(٣) . ويرى أحمد المتوكل أن اللغويين المعاصرين أنفسهم لم يعطوا «نظرية النظم» حقَّها من الدراسة . «فقد اكتفى جلهم باقتناء رأي أو رأيين من كتاب الجرجاني ليورده قصد الاستشهاد به في باب من أبواب مؤلفه ، فلا نجد حتى الآن حسب ما اطلعنا عليه كتاباً في اللغويات يدرس فكرة النظم كنظرية كاملة»^(٤) .

يمكن أن نميز في الكتابات العربية الحديثة بين صورتين بارزتين للجرجاني :
١ . صورة الجرجاني في الدراسات العربية قبل دخول اللسانيات إلى العالم العربي ،

٢ . صورة الجرجاني في الدراسات العربية المتشعبة باللسانيات .
اقتصر الاطلاع في الدراسات الأولى على تراث الجرجاني في حدود الإحياء أو التحقيق والوصف ؛ أي عرض محتوى كتابي الجرجاني بالشرح والتفسير لا يتجاوز ما هو معروف ومتداول عن فكر الشيخ إلا من حيث سهولة الشرح وتبسيط لغة «دلائل

(١) البدرائي زهران ، عالم اللغة الجرجاني ، ص ١٠ .

(٢) أحمد مطلوب ، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده ، ص ٦ .

(٣) جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الإعجاز ، ص ٧ .

(٤) أحمد المتوكل ، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني ، ص ٩٣-٩٤ .

الإعجاز» و«أسرار البلاغة». وتمثل دراسات أحمد مطلوب وأحمد بدوي ودرويش الجندي وشوقي ضيف . . . وغيرهم نموذجاً بارزاً لهذه القراءة الشارحة والموضحة لأفكار الجرجاني . وهي تتفاوت من حيث قيمة فهمها وطريقة عرضها ، ولكنها لا تتجاوز ما هو معروف عن مصادر فكر الجرجاني ومقومات نظريته في النظم .

وقد تميز التعامل مع الجرجاني في هذا النوع الأول من الدراسات بسمتين :

- أولاً : هيمنة النزعة البلاغية والنقدية ؛ وهي الدراسات الأكثر وفرة في الثقافة العربية الحديثة على نحو ما نجد في الشروح والتفسيرات والتعليقات التي تناولت في بداية القرن العشرين «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» مع محمد عبده ورشيد رضا وأحمد المراغي ، ثم كانت الدراسات النقدية والأدبية والبلاغية لفكر الجرجاني التي تلتها (بدوي طبانة ، وأحمد مطلوب ، وأحمد أحمد بدوي) على سبيل التمثيل لا الحصر .

- ثانياً : الاهتمام بقضية أصالة فكر الجرجاني ؛ أي علاقة فكره بالتراث العربي والإغريقي . وفي هذا السياق يمكن وضع دراسة طه حسين «مقدمة في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر» ١٩٣١ . . لم يكن الجرجاني بحسب طه حسين ؛ «عندما وضع في القرن الخامس كتاب «أسرار البلاغة» المعتبر غرة كتب البيان العربي ، إلا فيلسوفاً جيد شرح أرسطو والتعليق عليه . إننا لنجد في كتابه المذكور جراثيم الطريقة التقريرية التي أودت بالبيان العربي في القرن السادس»^(١) . ولا يتردد طه حسين في جعل الجرجاني شارحاً لأرسطو^(٢) ، بل ذهب أبعد من ذلك ؛ معتبراً «أن الجرجاني نجح في التوفيق بين قواعد النحو العربي وآراء أرسطو في الجملة»^(٣) .

أما شوقي ضيف فيرى أن الجرجاني كان عالماً نحويّاً كبيراً أشربت روحه كل ما كتبه أستاذه محمد بن الحسن الفارسي وأبو علي الفارسي وابن جني ، فاضطربت مباحثهم في نفسه واضطربت معها مباحث البلاغيين من قبله ومباحث الخطابة ونقد الشعر ، مما يدلُّ على أنه قرأ كتاب «الخطابة» لأرسطو عند ابن سينا^(٤) .

على أن الآراء التي جاءت في دراسات طه حسين ومن سار في ركبته لا تبين

(١) طه حسين ، مقدمة في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر ، ص ١٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

(٤) شوقي ضيف ، البلاغة العربية تطور وتاريخ ، ص ١٦٧ .

جيداً حدود التقاطع بين الجرجاني وأرسطو ؛ إذ لا يكفي مثلما فعل طه حسين القول إن تعريف الاستعارة عند الجرجاني هو نفسه عند أرسطو ، وإنَّ تقسيمها إلى استعارة عامية مبتذلة واستعارة خاصة غريبة ونادرة يعود إلى بعض ما كتبه أرسطو في كتابه الخطابة^(١) ، أو «إنَّ في حديث الجرجاني عن الفصل والوصل وتنويهه بأهميتهما البلاغية أصداء من تنويه أرسطو المتكرر لهما في كتابه الخطابة^(٢) وغير ذلك مما ورد عند شوقي ضيف^(٣) كنوع من التناص بين الجرجاني وأرسطو . ولم يكن الجرجاني نفسه بعيداً عن الأوساط الفلسفية والمنطقية ذلك «أن الملامح الفلسفية واضحة في فكر الجرجاني ، وذلك حين ينطلق من واقع اللغة والنحو ليدخل في تبريرات ومساجلات فلسفية وكلامية حول الذات والعرض والجوهر^(٤) .

ولا سبيل لإنكار معرفة الجرجاني بالتراث الأرسطي ، فالقرن الخامس كما نعلم ، هو قرن نضج الثقافة العربية الإسلامية في مجالاتها كافة ، بحيث لم يعد هناك مجال فكري في الثقافة العربية لم يقتحمه أرسطو طوعاً أو قسراً وهو ما صرح به الجرجاني نفسه في «أسرار البلاغة» حين أعلن أنَّ المسائل المتعلقة بالاستعارة معروفة متداولة عند أهل علم الخطابة ونقد الشعر^(٥) .

ولا شك أنَّ ما قدَّمه الجرجاني من أفكار جديدة بشأن إعجاز القرآن تعود في أصلها للبيئة العربية الإسلامية التي أنتجت الإشكال نفسه ، أي إشكال الإعجاز القرآني من خلال محاولة الرد على التساؤل الكبير : أين يكمن إعجاز القرآن الكريم؟ لقد كانت حصيلة الجواب كما نعرف ، هي هذه المؤلفات الهامة التي خلفها أعلام الدراسات القرآنية وعلم الكلام والفلاسفة ليتسرب الموضوع بتساؤلاته وقضاياها بعد ذلك إلى الدراسات اللغوية ، حيث حاول العلماء العرب بمختلف مشاربهم الفكرية ؛ ومن بينهم الجرجاني تقديم تفسير لقضية إعجاز القرآن .

(١) المرجع نفسه ، ص ١٨٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٧١-١٧٢ .

(٤) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز .

(٥) انظر كيف يدافع الجرجاني في دلائل الإعجاز عن نظرية النظم منطقياً وكلامياً بالإضافة إلى الألفاظ الفلسفية والكلامية التي استعملها .

أنواع القراءة

- يمكن التمييز من حيث الطريقة المتبعة في قراءة فكر الجرجاني بين قراءتين :
- قراءة معاينة تشرح فكر الجرجاني بربطه بالنظريات اللسانية والبلاغية والنقدية الحديثة .
- قراءة تحاول توظيف المفاهيم القديمة في إطار تصور لغوي متكامل كما هو الشأن عند تمام حسان في استثماره لمفهوم التعليق عند الجرجاني^(١) .
- أما من حيث الموضوع أو القضايا المعروضة للقراءة فيمكن أن نميز بين قراءتين :
- قراءة في بعض المفاهيم الواردة في «دلائل الإعجاز» مثل : النظم والنحو والفصاحة والتعليق ومعاني النحو والمعاني الأولى والمعاني الثانية وكذا مفاهيم البلاغة العربية مثل المجاز والاستعارة والكناية وغيرها .
- قراءة في مصادر وأصول نظرية الجرجاني تهدف الكشف عن علاقة فكر الجرجاني سواء بالمصادر الثقافية العربية الإسلامية أم بالمصادر الأجنبية الفاعلة في فكره ولاسيما منطق أرسطو . وقد اختلف الدارسون المحدثون كثيراً حول المصادر الأصول الحقيقية لما ورد في «دلائل الإعجاز» . عمن أخذ الجرجاني نظرية النظم ومن هم رواده الحقيقيون؟
- ومعلوم أن مصادر الجرجاني متعددة ومتنوعة حتى خيل أنه لم يأت بجديد^(٢) . ومن هذه المصادر نذكر :
- الفكر الكلامي عند الأشاعرة والمعتزلة وغيرهم من علماء الكلام المسلمين . وفي هذا السياق يؤكد الدارسون على أهمية دور القاضي عبد الجبار والخطابي والرماني وغيرهم في صوغ نظرية النظم عند الجرجاني^(٣) .
- الفكر النحوي العربي ، ويجعله شوقي ضيف في مقدمة المصادر الفاعلة في فكر الجرجاني اللغوي والبلاغي وخاصة نظريته في النظم^(٤) .
- الفكر البلاغي العربي .

(١) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٦ وما بعدها .

(٢) أحمد مطلوب ، عبد القاهر الجرجاني ، بلاغته ونقده ، ص ٨ .

(٣) محمد زغلول ، تاريخ النقد العربي ، ج ٢ ، ص ٢١٤ .

(٤) شوقي ضيف ، البلاغة العربية تطور وتاريخ .

- المصادر العربية الكبرى في النقد الأدبي لاسيما آراء الجاحظ النقدية في «البيان والتبيين» وعنه طوّر الجرجاني نظرية النظم .
- بلاغة أرسطو من خلال كتابي «الخطابة» و«فن الشعر» كما شرحهما الشيخ ابن سينا . وإلى هذا الرأي يذهب طه حسين ودارسون آخرون .
- منطق أرسطو . وقد اعتبرت نظرية النظم بمثابة تطبيق لأهم الأفكار الواردة في المناظرة التاريخية بين متى بن يونس القنائي والسيرافي^(١) .
- واختلف الدارسون حول طبيعة الأفكار الجرجانية ومجالها : هل تمثل نظرية نحوية أم نظرية لغوية عامة أم نظرية بلاغية أم نظرية في النقد الأدبي؟

الجرجاني والفكر اللغوي العربي الحديث

بدأت مرحلة تأويل فكر الجرجاني في ضوء النظريات اللغوية الحديثة منذ العقد الثالث من القرن العشرين . وفي هذا السياق بدأت الدعوة إلى الاستفادة من آراء الجرجاني اللغوية وإدماجها في تحديث دراسة اللغة العربية ونحوها . وقد بدأت هذه الدعوة مع الشيخ محمد عبده وأعادها إبراهيم مصطفى وأمين الخولي في «فن القول» وإن لم يكن لها أي تأثير يذكر^(٢) .

الجرجاني من منظور اللسانيات البنيوية

دخلت قراءة اللسانيين العرب فكر الجرجاني اللغوي والبلاغي مرحلة جديدة مع ازدهار المنهج البنيوي في أوروبا الذي دخل الثقافة العربية الحديثة من بابها الواسع في مجال النقد الأدبي أولاً ، ثم في مجال اللغة ثانياً . وقد يكون الناقد محمد مندور أول من أشار بوضوح ودقة إلى التشابه الحاصل بين فكر الجرجاني وبعض المفاهيم البنيوية . يقول مندور : «لقد فطن عبد القاهر إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ ، بل مجموعة من العلاقات *système de rapports*»^(٣) . وانتهى مندور إلى أن مذهب عبد القاهر هو أصح وأحدث ما وصل إليه علم اللغة في أوروبا لأيامنا هذه وهو

(١) بدوي طبانة ، البيان العربي ، ص ١٦٥ .

(٢) إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو .

(٣) محمد مندور ، النقد المنهجي عند العرب ، ص ٣٢٧ .

مذهب العالم اللغوي السويسري الثبت فردناد دي سوسير^(١) . على أن العلاقة بين فكر سوسير والجرجاني وقفت عند هذا الحد بالنسبة إلى مندور ، إذ لم يبين لنا كيف وظف الجرجاني هذه الأفكار في دراسة اللغة . وجاء في «دلائل الإعجاز» أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة وأن الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها^(٢) .

وما لا شك فيه أننا أمام قول صريح يطابق تمام المطابقة الفكرة الجوهرية عند سوسير ومن جاء بعده من اللسانيين البنيويين حول علاقة الانتظام القائمة بين الوحدات اللغوية في محور التوزيع ، وحيث إن المفردة الواحدة لا تملك في ذاتها أية قيمة مطلقة ، وإنما قيمتها في علاقتها بما يجاورها . ويعبر عن هذه الفكرة البنيوية القائمة على العلاقة بين وحدات الجملة قول الجرجاني : «ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض» . ويقول أيضاً : «وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك ، لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس . فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق ؛ ولذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح»^(٣) .

لقد كان في مثل هذه النصوص التي يحبل بها كتاب «دلائل الإعجاز» محفز فعلي سمح بإعطاء آراء عبد القاهر الجرجاني نفساً جديداً في إطار اللسانيات الحديثة في صورتها الوصفية . . حاول تمام حسان استثمار مفهوم التعليق استثماراً نظرياً جاعلاً منه أساساً لتقديم تصور جديد لفهم تراكيب اللغة العربية فهماً يتناسب والأفكار اللغوية الجديدة التي جاءت بها اللسانيات البنيوية . لقد اعتبر تمام حسان بعكس كل المهتمين والدارسين للجرجاني ، أن أهم ما جاء به الجرجاني ليس هو فكرة النظم وإنما مفهوم التعليق . يقول : «وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٢٧ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز ، ص ٤٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٩ .

الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان التعليق»^(١) . وعلى غرار ما ذهب إليه الناقد محمد مندور ؛ ربط تمام حسان بين كلام الجرجاني حول «التعليق» بمصطلح العلاقات السياقية *Syntagmatic Relations* المعروف عند اللسانيين الغربيين . وأعطى تمام حسان مفهوم التعليق أهمية قصوى معتبراً إياه الإطار الضروري للتحليل النحوي أو الإعراب كما يسميه النحاة القدامى^(٢) . وحاول تمام حسان الربط بين مفهوم التعليق ومفاهيم أخرى لا تقل في نظره أهمية عن مفهوم التعليق مثل ؛ النظم والبناء والترتيب . «فالبناء للمباني والنظم للمعاني» . والنظم في نظر عبد القاهر «هو نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم لبناء الكلمات في صورة جملة»^(٣) . ويذهب تمام حسان أبعد من ذلك معتبراً أن ما يعاني منه النحو العربي من صعوبات نظرية وعملية والمتمثلة أساساً في مفهوم العامل يمكن أن تجد لها حلاً في التحليل النحوي القائم على مفهوم التعليق^(٤) . وعمد تمام حسان إلى مفهوم التعليق وصاغه في إطار تصور عام لدراسة اللغة العربية في مستواها التركيبي . وفي هذا الاتجاه جاء تحليله القائم على القرائن بنوعيتها اللفظي والمعنوي انطلاقاً من دور التعليق في إسناد العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما سمي بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية . ولا تبتعد قراءة تمام حسان عن تعريف الجرجاني للنظم ، وهو ليس «سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض»^(٥) وأن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك^(٦) . ولا يخرج التعليق عند الجرجاني عن إحدى الطرائق الثلاث في ضم الكلم بعضها إلى بعض :

- تعلق اسم بفعل

- تعلق اسم باسم

(١) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٨٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٨٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٨٩ .

(٥) جعفر دك الباب ، المدخل في دلائل الإعجاز ، ص ٤ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٥٥ .

- تعلق حرف بهما^(١) .

وفي إطار اللسانيات البنيوية أيضا ، اعتبر نصر أبو زيد أن الجرجاني ميز قبل سوسير بين لغة / كلام وبين كفاءة / إنجاز الواردة عند تشومسكي . «إن عبد القاهر كان على وعي تام بالفارق بين اللغة والكلام ، ذلك الفارق الذي أرسى دعائمه العالم السويسري فرديناد دو سوسير وطوره تشومسكي في تفرقته بين الكفاءة والأداء»^(٢) . أما مفهوم النظم عند عبد القاهر فهو يقترب إلى حد كبير من مفهوم الأسلوب ، ليصبح النظم الذي يصنع علم النحو قواعده هو علم دراسة الأدب أو علم الشعر^(٣) . وفي سياق آخر تمت قراءة جزء من المفاهيم الواردة في «دلائل الإعجاز» في ضوء بعض مفاهيم التحليل الدلالي البنيوي . «فالتمييز المعروف عند البنيويين بين الدلالة والمعنى هو نفس التمييز بين المعنى والغرض»^(٤) . وعبارة «معنى المعنى» عند الجرجاني تقابل العلاقات الاستبدالية . «إن مفهوم النظم عند الجرجاني يماثل العلاقات السياقية عند علماء اللغة المعاصرين ومفهومه للمعنى ومعنى المعنى يماثل مفهوم العلاقات الاستبدالية»^(٥) . يقول الجرجاني : «هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبها على ما هي موسومة به؟ وهل يقع في وهم وإن جهد أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم»^(٦) . وقد فهم من كلام الجرجاني السابق أنه تمييز صريح بين الدلالة كقيمة مطلقة والمعنى كقيمة نسبية كما هو معروف عند اللسانيين البنيويين .

ويشير عبد السلام المسدي إلى أن عبد القادر المهيري في تعريفه بأراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة عمد إلى بعض الفحوص مما بين طرافة تفكير الجرجاني

(١) المرجع نفسه ، ص ٤ .

(٢) نصر أبو زيد ، مفهوم النظم عند الجرجاني قراءة في ضوء الأسلوبية ، ص ١٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٠ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٢ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٤٤ .

وحدثة آرائه سواء ما يتعلق بمفهوم اللغة أم بمفهوم الكلام أم بمفهوم العلامة اللغوية^(١).

وفي ارتباط عضوي بفكرة النظم عند الجرجاني ، تردُّ عبارة «المعاني النحوية» . يقول الجرجاني : «وليس النظم سوى توخي معاني النحو»^(٢) . وقد أسالت هذه العبارة مداداً كثيراً لاسيما عندما ربطها بعض الدارسين اللسانيين بالنفس لدى المتكلم ، أي المعاني القائمة في نفس المتكلم . فماذا يقصد الجرجاني بمعاني النحو؟ يأخذ بعضهم على الجرجاني أنه بنى نظرية النظم على فكرة توخي معاني النحو دون أن يشرح معنى هذا التوخي ولا سر جماله^(٣) . والنظم في علاقته بمعاني النحو انعكاس لإشكالية قديمة حديثة هي إشكالية علاقة اللغة بالفكر .

أما عند الدارسين العرب الذين تناولوا مفهوم المعاني النحوية بالتحليل في ضوء الدراسات اللغوية البنيوية وخاصة الوظيفية منها ، فقد تم التأكيد أولاً ، على أصالة مفهوم المعاني النحوية وقدمه في الفكر اللغوي العربي . «فالرؤية إلى المعاني النحوية إنما هي ضمنية في نصوص النحاة منذ المنطلق أي مع إمام اللسانيات العربية سيبويه»^(٤) . وترادف عبارة «المعاني النحوية» مفهوم التعليق التركيبي الذي لجأ إليه النحاة العرب في دراسة مظاهر العملية الإسنادية كما هو الأمر عند سيبويه^(٥) . «والمصطلح المذكور هو أيضاً ما يقصد به ابن جني في الخصائص تقوية المعاني»^(٦) . وتماثل عبارة المعاني النحوية العبارة اللسانية الحديثة «الوظيفة التركيبية»^(٧) ، «لأن المعاني النحوية عند الجرجاني في منظور هذه القراءة اختصت بالتعليق التركيبي»^(٨) .

(١) عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٢٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥١ .

(٣) أحمد أحمد بدوي ، الجرجاني ، ص ١١٧ .

(٤) المنصف عاشور ، المعاني النحوية في اللسانيات العربية ، ص ٥١ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٩٦ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٩٧ .

(٧) المرجع نفسه ، ص ٩٥ .

(٨) المرجع نفسه ، ص ١٠٥ .

أما على مستوى تحليل الجملة فتذهب هذه القراءة إلى أن ثمة حسب الدراسات اللغوية الحديثة ، وفي مقدمتها بنيوية مارتينييه الوظيفية الواقعية ثلاث طرق تحدد الوظيفة النحوية في جميع اللغات ، وهذه الطرق هي : الضم بين أصناف الكلم ، ثم الإعراب ، وأخيراً المرتبة في نطاق التركيب^(١) . وترى هذه القراءة نفسها أن اللغويين العرب اهتموا إلى هذا التقسيم العام للمعاني النحوية في اللسانيات ، وأنّ الذي بلوره إلى أقصى الدرجات هو عبد القاهر الجرجاني في مؤلفاته^(٢) . وفي ارتباط وثيق بالمعاني النحوية كما تم تقديمها ؛ فإن نظرية النظم عند الجرجاني مقامة على هذه الوظائف النحوية التي اصطلح عليها بلفظ المعاني النحوية^(٣) .

الجرجاني والنحو التوليدي

في «دلائل الإعجاز» كلام دال وملاحظات وجيهة تسمح بإمكانية تأويل كلام الجرجاني تأويلاً جديداً باستحضار ما حصل من تطور في مجالات متعددة من المعرفة اللسانية الحديثة ، ولا سيما مع نظرية النحو التحويلي التي تقوم على أسس نفسية واضحة . ومن هنا فإن كلام الجرجاني لا يمكنه إلا أن يستفز القارئ ويفرض عليه نوعاً من الإغواء النظري يوحى بحدائث فكر الجرجاني مقارنة بالمفاهيم التي تقدمها أحدث النظريات اللسانية .

ففي إطار نظرية النحو التوليدي قورن بين الجرجاني وتشومسكي ، فكانت النتيجة أن الرجلين يتفقان في عدة قضايا فكرية ولغوية تتلخص فيما يلي :

- المنهج العقلي أو (العقلاني) ،
- البنية السطحية والبنية العميقة ،
- التوليد والتحويل ،
- المستويات اللغوية أو (التركييب اللغوية)^(٤) :

(١) المرجع نفسه ، ص ١٠٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٠٥ .

(٤) محمود شاكر محمد ، ملامح النظرية التحويلية في الدراسات البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني ، ص ٤١ بإشراف الدكتور أحمد مطلوب . وانظر كذلك مرتضى جواد باقر ، مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي ، ص ٣٠ .

كما يتفق الجرجاني وتشومسكي في كون «المتكلم يمتلك قدرة لغوية أتيحت له عن طريق النحو تسمح بتوليد عبارات لانتهائية ، ذلك أن معاني النحو عند عبد القاهر تقوم على فروق ووجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها وكلها من إبداع صاحب اللغة الذي يتوخى معاني النحو»^(١) .

ولا تختلف بعض المفاهيم التوليديّة عند تشومسكي ومدرسته عن مفاهيم صاحب نظرية النظم . «فمفهوم النحو الجرجاني يأخذ شكلاً عقلياً كما هو عند شومسكي ؛ وليس مجرد وسيلة اتصال تستعين بها اللغة في أداء وظيفتها . وهذا الشكل العقلي هو الذي أتاح إمكان رصد الطاقات النحوية الفعالة ولوجاً إلى القيمة الحقيقية لعملية التوالد الجملي عند الرجلين»^(٢) .

نجد القراءة نفسها في مقارنة صريحة بين نظرية النظم والنحو التوليدي التحويلي ، بحيث إن نظرية النظم تؤكد على دور قواعد النحو في تحويل ما لا نهاية له من التراكيب^(٣) . ومن هذا المنطلق فلا فرق بين النظريتين ؛ إذ تعتمد نظرية النظم عند عبد القاهر على نفس الأساس الذي اعتمدت عليه نظرية تشومسكي في التحويل والتوليد ونعني بهذا الأساس النحو بالمفهوم الذي حددناه»^(٤) .

وفي «دلائل الإعجاز» أيضاً أفكار سمحت في إطار نوع من الإغواء النظري لبعض الدارسين المحدثين باستخلاص تأويل وفهم جديدين لنصوص الجرجاني تطابق في نظرهم ما وصل إليه البحث اللساني الحديث من نظريات وتصورات . «فكلام الجرجاني الذهاب إلى أنه وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق»^(٥) أغرى اللسانيين العرب المحدثين بتأويل ذي منحى توليدي - تحويلي مفاده أن كلام عبد القاهر يشير صراحة لمفهومي البنية العميقة والبنية السطحية على نحو ما سنرى .

وهكذا تشير الدراسات العربية التي تناولت آراء الجرجاني اللغوية من منظور

(١) محمد عبد المطلب ، النحو بين عبد القاهر وتشومسكي ، ص ٣٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

(٣) كريم زكي حسام الدين ، أصول تراثية في علم اللغة ، ص ٢٥٢ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٥٣ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٥٢ .

النحو التوليدي إلى أن التمييز بين البنية السطحية والبنية العميقة باعتباره أصلاً في النحو التوليدي وارد في فكر الجرجاني اللغوي . «إن علماً شامخاً من أعلام تراثنا هو عبد القاهر الجرجاني قد سبق تشومسكي إلى تحديد هذه الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة حين فرق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق ، فجعل النظم للمعاني في النفس ، وهو تماماً البنية العميقة عند تشومسكي . ويذكرنا كلامه في الترتيب والبناء والتعليق بقواعد التحويل . أما البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات»^(١) . وإلى الفكرة نفسها يذهب باحث آخر قائلاً : «ميّز الجرجاني في الجملة بين البنية الظاهرية والبنية العميقة ، وأشار إلى القواعد التحويلية التي تربط بينهما ولم يتوسع في شرح البنية العميقة والبنية الظاهرية للجملة وبيان القواعد التحويلية التي تربط بينهما ، لأن ذلك معروف جيداً في النحو منذ وضع النحو العربي»^(٢) .

وترى قراءة أخرى أن الإدراك العقلي الممثل للمستوى العميق عند عبد القاهر يقابل مستوى البنية العميقة عند تشومسكي من حيث كان الأول مدركاً بلا شك التكوين المثالي للغة الذي يتأتى من خلال المواضعة^(٣) .

ما من شك أن القائلين بهذا الكلام قد أغواهم قول الجرجاني وهو يشرح بإطناب فكرة النظم : «لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه ولا أن تتوخي في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً وأنت تتوخي الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك ، فإذا تم لك ذلك أتبعته الألفاظ وقفوت بها آثارها ، وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدوم للمعاني وتابعة لها ولا حقة بها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»^(٤) . والواقع أن مفهوم المعنى القائم في النفس عند الجرجاني لا ينبغي ربطه بمفاهيم نظرية النحو

(١) تمام حسان ، النحو بين النظرية والتطبيق .

(٢) جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الإعجاز ، ص ٦٦ .

(٣) محمد عبد المطلب ، النحو بين عبد القاهر وتشومسكي ، ص ٣٣

(٤) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٥٤ .

التوليدي ، بل يرجع في أصله العربي لفكرة دينية وردت عند الأشعري وهو يتحدث عن القرآن باعتبار كلام الله معنى قائماً في النفس يعبر عنه بالحروف^(١) .

الجرجاني والتحليل الوظيفي التداولي

تسمح الأبواب المتعلقة بالحذف والإضمار والتكرار والفصل والوصل ، وما كتبه الجرجاني في «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» عن الفروق المقامية الاستعمالية للاستفهام بالهمزة والفعل الماضي والاستفهام بالهمزة والفعل المضارع ، وما يدخل أو لا يدخل في دلالة حيز هذه الأدوات بفهم جديد لهذه القضايا في ضوء ما تقدمه التحليل الوظيفي التداولي الحديث . ويعزز هذه الرؤية أن في دلائل الجرجاني أيضاً حديثاً عن الأسباب المقامية لتقديم الفعل أو تقديم الاسم والفعل المضارع في الاستفهام ، وكذلك تفسير الاستفهام الدال على الإنكار ، وعلى النفي وما يعرفه من تقديم وتأخير ، ودلالة كل تغيير في ترتيب عناصر الجملة . لقد أوحى مضامين هذه الفصول وغيرها لعدد من الدارسين العرب بقراءة معاصرة ؛ فكان أن وضعت نصوص الجرجاني ضمن صلب التحليل التداولي ، وجعلت تصوراته تلتقي مع أحدث النظريات التداولية ، حيث نجد عند الجرجاني ذكراً صريحاً لكل مقومات الحدث التداولي في اللغة من خطاب ومتكلم وسامع ونية وقصد الكلام . ومن ذلك أيضاً ما كتبه الجرجاني في الفصول المتعلقة بالتقديم والتأخير ، وتقسيم الأول إلى تقديم على نية التأخير ، وتقديم لا على نية التقديم ، وقوله إنه قدم للعناية وإن ذكره أهم^(٢) .

في إطار التحليل التداولي ؛ وفي ضوء الدلالة التوليدية ونظرية أفعال الكلام ، قام أحمد المتوكل في نهاية السبعينيات من القرن العشرين ، في دراسة مقتضبة بقراءة نظرية النظم عند الجرجاني قراءة جديدة انتهى فيها إلى أن نظرية النظم في شكلها العام نظرية ذات منحى وصفي ؛ إذ تتناول الجمل في شكلها الظاهري غير مميزة بين مستوى قاعدي يولد بنى عميقة ، ومستوى سطحي يتوصل إليه بعمليات تحويل كما هو الشأن في النماذج التوليدية إذا اعتبر هيكلها العام . غير أن النظرية الجرجانية تشتمل على أفكار تذكر ببعض مقولات النظرية التوليدية نورد منها

(١) محمد عبد المطلب ، النحو بين عبد القاهر وتشومسكي ، ص ٢٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٨ .

خصوصاً فكرة تقديم المستوى الدلالي على المستويات الأخرى^(١). وينتهي المتوكل بعد تحويل بعض مفاهيم الجرجاني إلى مفاهيم لسانية تداولية إلى أن ما جاء به الجرجاني يطابق إلى حد بعيد أهم العناصر المقامية التي جاءت في نظرية أفعال الكلام الحديثة عند سورل *J. Searle* وجون أوستين (١٩١١-١٩٦٠) *J. Austin* وديكرو *O. Ducrot* مثل العلاقة بين المتخاطبين في موقف تواصلية معين أو الغرض المتوخى من الكلام مع ما خلفه الكلام من تأثير لدى المخاطب^(٢).

واقترح المتوكل في نفس الإطار النظري المنتمي للحقل التداولي، إعادة صياغة نظرية النظم لكي تتطابق مع نظرية أفعال الكلام *Actes du langage* كما وردت عند بعض أقطابها من سبق ذكرهم، بحيث إن كل عملية كلام تشتمل على نوعين من الأفعال مترابطين متكاملين هما:

أولاً: فعل القول الذي يتم في مستويين؛ مستوى ما قبل المنطوق (المعاني النفسية عند الجرجاني) ومستوى منطوق له بعد تركيبية نظمي يراعي قواعد اللغة التركيبية،

ثانياً: فعل الخطاب القائم على مكونين، الغرض الخطابى الأهداف والمقاصد والتضمنات؛ ومن بينها العناصر المقامية مثل التقديم والتأخير والتأكيد والتبشير. ويخلص المتوكل إلى أن إعادة قراءة فكر الجرجاني كما قدمها تفرز نظرية ثالثة لا هي بالأولى؛ نظرية النظم، ولا هي بالحديثة، نظرية الكلام ولكنها نظرية قد تنسخ النظريات الموجودة^(٣).

وبعد عقد من الزمن على هذه القراءة لنظرية النظم عند الجرجاني، عاد أحمد المتوكل؛ وفي نفس المنحى التداولي ليؤكد مجدداً أن هذه النظرية ذات بعد تداولي باعتبار التداول يشكل فيها مكوناً توليدياً^(٤)، ذلك أن نظرية النظم تقوم على أساس أن قواعد النحو تربط بين بنيتين اثنتين:

(١) أحمد المتوكل، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم، ص ٩٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٩٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٩٩.

(٤) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص ٣٥.

بنية تداولية تتضمن الغرض من الكلام وبنية تركيبية لفظية^(١) .

وفي إطار وظيفي ، قورن كذلك بين الجرجاني والمدرسة البنيوية الوظيفية لماتيزيوس وأتباعه أو ما يعرف بالوجهة الوظيفية للجملة^(٢) ، واعتبر الجرجاني فاتحة عهد جديد في الدرس اللغوي العربي ، هذا الدرس الذي مرّ في نظر صاحب القراءة من ثلاث مراحل : الدراسة الوصفية التحليلية الشاملة ، والدراسة النحوية المتخصصة ، والدراسة الوظيفية التي بدأها الإمام الجرجاني^(٣) .

في المرحلة الأخيرة ، أكد الجرجاني ، بحسب هذه القراءة ، على الوظيفة التي تؤديها اللغة كوسيلة اتصال . «واشتمل كتابه دلائل الإعجاز على نظرية عامة في اللغة ووظائفها»^(٤) . ويرى صاحب هذه القراءة أيضاً «أن الجرجاني أشار إلى أن وظيفة اللغة الأساسية هي نقل ما يقصده المتكلم إلى السامع . وتشير المدرسة البنيوية الوظيفية إلى أن جميع العناصر تستخدم في نهاية المطاف كوسيلة للاتصال بين الناس»^(٥) .

ومن مظاهر التشابه بين المدرسة الوظيفية والجرجاني بحسب هذه القراءة ؛ أن القصد أو الغرض من الكلام هو إعلام السامع شيئاً جديداً لا يعلمه ، وتشير المدرسة البنيوية الوظيفية إلى أن الجملة الخبرية كوسيلة للاتصال يجب أن تعلم السامع ما يعتبر بالنسبة إليه جديداً في الموقف أو المقام الراهن^(٦) . أكثر من هذا التشابه ، يمكن لنظرية الجرجاني أن تساعد في توضيح وإكمال بعض جوانب البنيوية الوظيفية في علم اللغة العام الحديث^(٧) . وتنتهي هذه القراءة من خلال هذه المقارنة إلى القول بأن نظرية الجرجاني تتميز فوق ذلك بأنها تجمع وتوحد في نظرية واحدة بين نظرية القواعد التحويلية وبين النظرية البنيوية الوظيفية وهو ما تسعى إليه أحدث الدراسات

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٦ .

(٢) جعفر دك الباب ، جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الإعجاز .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٢١ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ١٢١ .

(٧) المرجع نفسه ، ص ١٢٢ .

ملاحظات حول قراءة الجرجاني

جعلت كثرة الشروح والقراءات فكر الجرجاني - الأصل والمصدر - يحتجب ولا يحضر إلا نادراً ، بينما حضرت بقوة المفاهيم والتصورات اللسانية المستمدة من النظريات اللسانية . وقد حملته القراءات المتعددة والمتباينة أكثر مما يحتمل مهمة كلياً الإطار الفكري العام الذي ظهرت فيه نظرية النظم والمفاهيم المتصلة وتجاهل الأصول الكلامية التي نهل منها الجرجاني وأحال عليها هو نفسه أكثر من مرة في «دلائل الإعجاز»^(٢) . فالمنحى الكلامي والفلسفي واضح في فكر الجرجاني وتصوراته سواء تعلق الأمر بالإشكالات المعروضة أم باللغة المستعملة أم بطرائق العرض والاستدلال . ومن جهة ثانية ثمة حضور قوي لثقافة عصر الجرجاني من منطق وجدل وفلسفة وعلم كلام . . . وهي الثقافة التي سادت القرن الخامس الهجري . ومن جهة ثالثة هناك الثقافة اللغوية التقليدية ولا سيما في جانبها النحوي والأدبي التي تشبّع بها الجرجاني وأعاد إنتاجها في العديد من المؤلفات النحوية مثل : «العوامل المائة» و«المقتصد» وغيرها من المؤلفات التي تجسد صورة الوجه التقليدي الصرف لصاحب الدلائل .

ومعلوم أن المنطلقات الفكرية كما هو الحال بالنسبة إلى «دلائل الإعجاز» على وجه الخصوص تحدد النتائج المحصل عليها . فإذا كان مقبولاً أن غاية الجرجاني في إثباته لإعجاز القرآن غاية دينية ؛ فقد نظر لهذه الإشكالية باعتباره رجل تفسير ، وهو ما انعكس على طريقة تحليله للقضايا اللغوية^(٣) .

(١) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٤١٨ . وجدير بالإشارة أن كلمة المتكلمين وأهل النظر وردت عدة مرات في الدلائل . ويذكر محمود شاكر «أن المقصود بهذه التسمية هم المعتزلة» دلائل الإعجاز ، هامش الصفحة ، ص ٦٣ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٤١٨ . وجدير بالإشارة أن كلمة المتكلمين وأهل النظر وردت عدة مرات في الدلائل . ويذكر محمود شاكر «أن المقصود بهذه التسمية هم المعتزلة» دلائل الإعجاز ، هامش الصفحة ، ص ٦٣ .

(٣) أحمد مطلوب ، عبد القاهر بلاغته ونقده ، ص ٣١٦ .

لا يخفي قراء التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات ، سواء تعلق الأمر بالرجحاني أم بغيره ، صعوبة ما يقبلون عليه من صوغ جديد للأسئلة الجديدة والاجتهاد في اقتراح تأويل مغاير لنص قديم دُثب على تأويله بكيفية معينة ومحددة . والإحساس الذي يشعر به كل قارئ للنصوص القديمة هو الخوف من عدم الوقوف على المعنى المقصود الذي يرومه صاحب النص الأصلي ، لذلك تأتي التأويلات مشفوعة بعبارة «في ظني» و«في زعمي» و«حسب فهمي» . . . وما شابه هذه العبارات التي تعكس التردد والارتباب في إدراك المعاني الحقيقية للمفاهيم المحورية في التراث اللغوي العربي القديم : نظم ، نحو ، معنى ، دلالة . . . وما شاكل ذلك . لنستمع لتمام حسان وهو يتحدث عن مفهوم التعليق عند الرجحاني : «ولعل من المؤسف حقاً أن نضطر اضطراراً إلى أن نفهم من مصطلح عبد القاهر ما لم ينص هو على معناه نصاً صريحاً ، ذلك بأن عبد القاهر لم يقصد قصداً مباشراً إلى شرح ما يعنيه بكلمة التعليق ، ولكن إشارة عامة جاءت في سياق نص كتابه تشير عن قرب أو بعد ما فهمناه عنده بهذا الاصطلاح»^(١) .

ولا شك أن عبد القاهر الرجحاني له قيمته ومكانته الهامة في تاريخ الفكر اللغوي العربي . ولا شك أيضاً أن أفكاره وآراءه التي تضمنتها نظرية النظم جديدة بالتوايه والتقدير لما تميزت به من جدة وخروج عن التقليد الذي طال الدرس اللغوي والنحوي العربي . ونظرية النظم من جهة ثانية تجاوز واضح للقضية التقليدية في النقد الأدبي العربي القديم المتمثلة في الفصل بين الشكل والمضمون وإعطاء الأسبقية لهذا الجانب أو ذلك . وبتأكيد الرجحاني على نظرية النظم ، فهو يدافع أيضاً في «دلائل الإعجاز» عن مكانة النحو العربي بين مختلف العلوم الإسلامية الأخرى ، ورد له كثيراً من الاعتبار «أمام كل المحتقرين له إذ لا يجدون بداً من أن يعترفوا بالحاجة إليه ، إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه»^(٢) .

(١) تمام حسان ، العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٨ .

(٢) عبد القاهر الرجحاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٢٨ .

ومن المؤكد أن الدرس النحوي العربي مع الجرجاني انتقل من الاهتمام بأواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغيير بسبب عوامل الإعراب إلى فضاء أوسع وأرحب لمت جنباته عناصر الجملة فيما بينها ، ولم يعد ينظر إليها أنها وحدات مستقلة بعضها عن بعض . فنظرية النظم «ليست أكثر من تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض» . لقد طعم عبد القاهر على غرار بلاغيين آخرين المنظومة النحوية العربية بروافد بلاغية لا يستهان بقيمتها . ومن ثمة يمكن اعتبار نظرية النظم منعطفاً هاماً في تاريخ البحث النحوي العربي تحوّل النحو معها من نحو أبواب إلى نظرية لغوية شاملة وعامة ، تركيبية ودلالية وبلاغية في الآن ذاته . وبذلك يخرج النحو عند الجرجاني من دائرة العلاقة البسيطة بين وحدات الجملة ليشمل جميع الوسائل اللغوية التي تسعى إلى تحقيق الغرض من الكلام . ومن جهة ثانية تحوّل مفهوم النحو مع الجرجاني من مفهوم جامد محصور في قواعد معيارية تقنن الصواب والخطأ في الكلام إلى مفهوم أعمق وأرحب يستند للحس اللغوي الرفيع القائم على الذوق المنتج للعبارة اللطيفة والفكرة النيرة المؤثرة في نفس المخاطب . وبذلك يكون الجرجاني قد وفق بين طبيعة القواعد المشتركة التي يوفرها النظام النحوي واللغوي والنشاط الفردي المتمثل في الإبداع والخلق داخل النظام الواحد . فليست العبرة في القواعد النحوية ذاتها من حيث هي قواعد جاهزة ، وإنما فيما يمكن أن تعبر عنه هذه القواعد من ضروب معنوية دقيقة وفروق دلالية مختلفة لأغراض كلامية محددة . فالتداخل بين نظام القواعد وحسن توظيفها هو جوهر نظرية النظم التي نقلها الجرجاني من مجال الدراسات الكلامية والفلسفية إلى مجال الدرس اللغوي العربي بعد أن تداولها الأشاعرة والمعتزلة بكثرة وهم يتجادلون حول إشكالية إعجاز القرآن .

إن قراءة نصوص الجرجاني توحى فعلاً ، بإغراء نظري ما بعده إغراء . على أن هذه المماهة في التأويل والفهم تقود لكثير من التنوع الذي قد يصل حد التناقض في النتائج والتحليل ، وليس هذا دليلاً على غنى فكر الجرجاني كما قد يدعي البعض ، وإن كنا لا نشكك في قيمة الرجل العلمية ، ولكنه نتيجة حتمية لغياب منهجية مضبوطة لقراءة النصوص وعدم وضوح الأهداف المتوخاة منها . فالقراءات ستظل تظهر لنا ملامح أخرى جديدة من فكر الجرجاني وغيره المرة تلوى الأخرى ما دامت هناك لسانيات مستقبلية وأفكار لغوية جديدة .

ومقابل هذه التأويلات المختلفة لفكر الجرجاني التي قام بها عدد كبير من

اللسانيين ظلت قراءة الجرجاني عند غيرهم من المهتمين باللغة العربية وآدابها تدور في مجملها في إطار تقليدي صرف ينحصر في الإشارة ، إما إلى تأثير بعض الأصول في صوغ فكر الجرجاني ، وإما إلى أسبقية الجرجاني على غيره من اللغويين المتأخرين . وجاءت هذه القراءة في حالات عديدة أشبه ما تكون بالتحقيق التاريخي الذي قد لا يفيد الباحث اللساني إلا في حدود ضيقة تكاد تنحصر في تتبع تطور مفهوم النظم أو تاريخ العلاقة بين اللفظ والمعنى . أما توظيف فكر الجرجاني وتحديد نظرية النظم التي تمحورت حولها إعادة قراءة اللسانيين العرب فلم يتم بعد في إطار تصور نظري محدد . وقد كان حرياً الاستفادة من تجربة الجرجاني نفسه الذي قرأ سابقه من لغويين ونحاة ونقاد أدب ومفسرين ومتكلمين على مختلف مشاربهم المذهبية دون أن يقف عند حدود القراءة الشارحة ، بل إنه طوّر أفكار سابقه المتعلقة بالنظم حتى انصهرت تماماً في نسق معرفي نظري جديد بحيث أصبح من الصعب معه الوقوف على الحدود الفاصلة بين ما هو من إبداع الجرجاني وما هو استعادة لأفكار الآخرين أمثال الجاحظ والمبرد والقاضي عبد الجبار والنظام والخطابي والرماني والواسطي وغيرهم ممن يضيق المقام بذكرهم كمصادر أساس لنظرية النظم . فقد يكون الجرجاني مسبوقاً في نظرية النظم باعتراف القدماء والمحدثين ، لكن هذا سبق لا يزيل عن الجرجاني طابع الريادة . والأهم من هذا أن الجرجاني لم يكتف بعرض نظرية النظم كما فعل سابقوه ، ولكنه أعطاها بعداً نظرياً ومنهجياً حين جعل منها أساساً لتصوره البلاغي والبياني والنقدي ومفتاحاً لحل إشكالية الإعجاز القرآني .

أما المحدثون من اللسانيين العرب فقد وقفت قراءتهم لمفاهيم الجرجاني عند حدود تلمس مظاهر الالتقاء والتشابه مع مختلف التصورات اللسانية الحديثة من بنيوية وتوليديّة وتداولية وظيفية . صحيح إن بعض القراءات توصلت إلى تأويلات ذكية جديدة بكل تقدير لأنها كشفت عن أمور لغوية على جانب من الأهمية ، لكن المشكل يُطرح من الناحية المنهجية . فنحن لا نعرف على وجه التحديد كيف تم التوصل إلى مثل هذه النتائج وما هي آليات الاستدلال والبرهنة المتبعة في ذلك . إن القراءة كما هو معروف تعتمد أساساً تأويل النصوص واستنطاقها . بيد أن هذا الاستنطاق يتم عادة بعزل النصوص عن سياقاتها الأصلية . إن القراءة لا تحدد بالضبط :

- كيف تقوم العلامات المستخدمة بالنصوص والدلالة بتوليد المعنى؟

- ما الآليات اللسانية أو اللغوية المستخدمة من أجل إنتاج هذا المعنى المحدد وليس أي معنى آخر غيره؟

- لم ينبثق هذا المعنى وضمن أي الشروط؟^(١)

من التناقضات الأولى التي أن نسجلها هنا اعتماد تمام حسان في قراءته لمفهوم التعليق على الجانب الشكلي . فالتعليق عنده علاقات سياقية شكلية تحدد العلاقة بين وحدات الجملة في مستوى محور التوزيع كما يقول اللسانيون الأميريكيون . وقد مر بنا كيف أن أحمد المتوكل لا يرى نظرية النظم نظرية توليدية من حيث الهيكل العام لأنها لا تميز بين المستوى العميق والمستوى السطحي عبر التحويلات كما قال بذلك تمام حسان وغيره على الرغم من أن المتوكل لا ينكر وجود بعض المقولات التوليدية عند الجرجاني .

إن القراءة اللسانية تعتبر المفاهيم الواردة عند الجرجاني ومفاهيم النظريات اللسانية الحديثة مفاهيم بسيطة ، لكنها ليست كذلك في واقع الأمر . فالمفاهيم اللسانية الحديثة في جوهرها ترتبط بمبادئ منهجية باعتبارها جزءاً من شبكة من الإشكالات المتداخلة . إن النظرية اللسانية من حيث هي نظرية علمية تعتمد المنهج العلمي المعاصر في البحث عن الحقيقة العلمية . إن طريق العلم المعاصر للحقيقة هي جملة من التجارب الدقيقة المعقدة التي تعتمد أدوات ووسائل مادية ونظرية معقدة . إن الحقيقة في الفكر العلمي حقيقة معقدة^(٢) ، ثم إن قراءة حقيقية في إطار تاريخ الفكر اللغوي العربي ، بلاغة أو نحواً تتطلب أولاً تحديد طبيعة بعض المفاهيم ودلالاتها الدقيقة تاريخياً ، مثل ، النحو والنظم ومعاني النحو .

وما لا شك فيه أن مفهوم النحو عند سيبويه هو غير مفهوم النحو عند ابن جني ، وهو غير ذلك عند الجرجاني ومن جاء بعده ، وهو عند المعاصرين من اللسانيين شيء آخر كلياً .

- ما الأسلوب؟

- هل هو استعمال خاص لنسق اللسان بالمعنى السوسيري؟ هل هناك مفهوم واحد للأسلوب؟

(١) محمد أركون ، الفكر الإسلامي قراءة علمية ، ص ٣٣ .

(٢) محمد وقيد ، نظرية المعرفة عند كاستون باشلارد ، ص ٩٤ .

- هل مفهوم النظم عند الجرجاني هو نفسه مفهوم الأسلوب عند الدارسين المعاصرين؟

يذهب أحمد الشايب إلى أن المقصود بعبارة نظم الكلم هو الأسلوب؛^(١) وهو تأويل يرفضه غيره معتبراً «أن نظم الكلم عند عبد القاهر يعني ترتيب الكلمات وتأليف الكلام». ^(٢) إن الأسلوب معطى واقعي محدد يمكن إدراكه من خلال إنجاز لغوي معين ، وهو خاص بالفرد أو بالجماعة حينما تتوفر له مجموعة من المميزات والخصائص التي تميز هذا الأسلوب عن ذاك ، بينما يذهب تمام حسان كما رأينا من قبل إلى أن النظم هو نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم لا بناء الكلمات في صورة جملة . والمقصود ببناء الجملة الإنجاز أو الأسلوب كما يتجلى من كلام نصر أبو زيد وأحمد الشايب .

ويرى تمام حسان أن النظم في معناه العام عند عبد القاهر هو تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه ؛ وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول ؛ وتصور علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله وهلم جراً^(٣) .

- هل يكون الأسلوب هو العلاقات التركيبية التي تسهم في تألف الكلمات وفق ضوابط التقعيد النحوي في لغة محددة؟

- هل تنتمي العلاقات التركيبية إلى مستوى الإنجاز/الكلام أم إلى النسق المجرد (اللسان)؟

تؤكد الدراسات الأسلوبية أن الوصول إلى تعريف دقيق لمفهوم الأسلوب لا يتم إلا بتحديد نظريته ومعرفة طبيعة العلم الذي يكرس له بوصفه فرعاً لعلم آخر أو قائماً بنفسه^(٤) . إن مشكل قراءة التراث اللغوي يكمن في كون هذا النشاط الفكري يتعامل مع الأفكار والمفاهيم القديمة والحديثة بكثير من التجاوز والتعميم كي يصل إلى مبتغاه من القراءة . وكما هو الشأن في كل القراءات فإن الدراسات السابقة لفكر

(١) أحمد الشايب ، الأسلوب .

(٢) جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الإعجاز ، ص ١٤٤ .

(٣) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٦ .

(٤) صلاح فضل ، علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة ، ص ٤٧ .

الجرجاني لا تعدو أن تكون إسقاطات نظرية ومنهجية تعكس بذلك الإشكالات التي ما فتئت القراءة تطرحها باستمرار حول حدود تأويل النصوص القديمة (أو الحديثة) ؛ وما تقوم به من انتقاء للأقوال وعزلها عن سياقها الفكري العام وعدم الاهتمام بالاختلاف الحاصل بين المحيط الثقافي والعلمي القديم والحديث وتجاهلها خصوصية الأنساق المعرفية والعوامل الفاعلة فيها ؛ وغير ذلك من الاعتبارات المعرفية والشروط التاريخية المتعلقة بمقارنة من هذا المستوى . فالقراءة تجعل الفكر القديم مفتوحاً على كل الاحتمالات النظرية والمنهجية ، متمتعاً بقيمة معرفية مطلقة تُسبَلُ عليه خلال كل قراءة جديدة مادام الفكر القديم قابلاً لأن يترجم في أي نسق معرفي أياً كان مصدره وطبيعته .

وقراءة التراث اللغوي بهذا المعنى تسقط من حيث تدري أو لا تدري في تقديس القديم والوثوقية العمياء دون مراعاة لدور المكونات الفاعلة في تطور تاريخ المعرفة الإنسانية ونموها الجدلي . يقول أحد قراء الجرجاني : «علينا أن لا ننسى ونحن نعيد قراءة عبد القاهر أننا سنطرح عليه أسئلة معاصرة باحثين عن إجابات ربما لم تخطر للشيخ ببال ، وإنما هي إجابات كامنة ضمناً تحاول قراءتنا أن تكشف عنها»^(١) .

- فمن أين للرجل القدرة الفكرية للإجابة عن أسئلة مُحدثة مع فارق زمني يتجاوز عدة قرون؟

- من أين للجرجاني أن يعرف أنه سيكون - دون أن يدري - بنويًا وتوليدياً ووظيفياً ويعلم الله ما سيكون مستقبلاً؟

إن عدم توضيح منهجية القراءة يدفع إلى التساؤل عن مدى موضوعية التأويل وحدوده وما يترتب عنه من استنتاج . صحيح أن لفظة الموضوعية ذات دلالة عامة يصعب تحديدها ، لكن نعطيها في المعرفة العلمية الدلالة التي يعطيها لها كارل بوبر حين قال : «إنَّ المعرفة العلمية ينبغي أن تبرر باستقلال عن نزوات أي شخص ويكون التبرير موضوعياً عندما يكون قابلاً للمراقبة ويفهمه الكل» .^(٢) غير أن اشتغال القراءة وآلياتها يتنافى مع مفهوم النظرية وشروطها . فالنظرية يجب أن تكون قابلة

(١) نصر أبو زيد ، مفهوم النظم عند الجرجاني قراءة في ضوء الأسلوبية ، ص ١١ .

(2) Karl Popper, Logique de la découverte scientifique. p41.

للإبطال *falsifiable* أو على الأقل قابلة للتجاوز^(١). والفرق بين العلم والميتافيزيقا هو الإبطال *Falsification*. ويتمثل ما تصل إليه الأعمال القرائية في قولبة التراث اللغوي العربي وإدماجه في مجموع النظريات اللسانية الحديثة والمعاصرة بدون استثناء، وهو ما يمكن اعتباره أمراً مستحيلاً من الناحية النظرية والمنهجية الصرف^(٢). وكان بوانكاري *Poincaré* قد عبر عن الفكرة نفسها عند ما قال: «لا يمكن أن نقول بأن نظرية معينة صادقة، يمكن أن نقول فقط إنها ملائمة»^(٣). وتعني الملاءمة مطابقة النظرية للواقع الفعلي أو المتصور الذي تدرسه. ويدعم الملاءمة الطابع المؤقت للفرضيات التي تظل مقبولة إلى أن تظهر غيرها تعدلها أو تتجاوزها.

لقد سبق التأكيد في فصل سابق على أن تعدد القراءات اللسانية يُفقد التراث اللغوي العربي خصوصيته الحضارية وذلك حين تجعله قابلاً لأن يصاغ في أية نظرية لسانية ممكنة اليوم وغداً. ما تنتهي إليه القراءة هو أن كل نظرية لسانية جديدة تظهر في حقل المعرفة اللغوية هي موجودة أصلاً في التراث اللغوي العربي وثاوية فيه بالقوة أو بالفعل. وقد وقفنا على نماذج قرائية متعددة رأينا فيها كيف أن الجرجاني اعتُبر بنيوياً وصفيّاً ثم نحويّاً توليديّاً ودلاليّاً توليديّاً سابقاً تشومسكي وجيمس ماكاولي (1938-1999) *McCawley* وجورج لاكوف *G. Lakoff* ثم وظيفياً سابقاً فيلهم ماتيزوس (1882-1945) *Mathésius* وفيرباس ودانش^(٤). واعتبر الجرجاني أيضاً منظراً لما عُرف بنظرية أفعال الكلام *Actes de langage* كما وردت عند أوستين وسورل. إننا بمثل هذه المواقف المتباينة إزاء التراث اللغوي العربي ورجالاته نقع دون شك في مفارقة منهجية ومغالطة ابستمولوجية. ففي اللسانيات، ما يكون بنيوياً تصنيفياً لا يمكنه أن يكون في الوقت ذاته توليديّاً تحويليّاً أو وظيفياً.

لنختم بكلام عبد القاهر الجرجاني نفسه. قال في «دلائل الإعجاز» نقلاً عن الجاحظ: «كلام كثير قد جرى على ألسنة الناس وله مضرة شديدة وثمره مرة. فمن

(1) *Ibid*, pp36-39 et p50 et suivantes.

(2) *Ibid*, p36.

(3) -Jean Ulmo, *La pensée scientifique*, p1.

(4) لمعرفة آراء وتصورات هذين اللسانيين انظر أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية.

أضر ذلك قولهم لم يدع الأول للآخر شيئاً . قال : فلو أن علماء كل عصر منذ جرت هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لما لم ينته إليهم عمن قبلهم لرأيت العلم مختلفاً» (١) .

كل علم يستجيب لحاجيات زمانه ؛ وكل نظرية مرهونة بالإشكالات والقضايا التي تؤطرها وتسهم في ظهورها في حدود معرفية مضبوطة . إن أصالة فكر الجرجاني ليست رهينة بما تقدمه اللسانيات اليوم وغداً من مفاهيم وتصورات .
فما أشبه اليوم بالأمس ، رحم الله الجرجاني ، أهمله القدامى ولم يقدروه حق قدره فقال :

كـبـر على العلم يا خليلي
ومل إلى الجهل ميل هائم
وعش حماراً تعش سعيداً
فالسعد في طالع البهائم

وبالغ المحدثون في التنويه به وتمجيده لغاية في نفوسهم . وقد قال عبد القاهر في معاصريه من المتملقين المتطلعين المتربصين بكل فرص الصعود :
هذا زمان ليس فيه سوى النذالة والجهالة
لم يرق فيه صاعد إلا وسلمه النذالة .
تعددت القراءات والجرجاني واحد ؛ فسبحان مبدل الأحوال .

(١) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٢٩٢ .

الفصل الثامن

تدريس اللسانيات باللغة العربية

بين الهاجس التربوي والمتطلبات العلمية

يقتضي تصحيح مسار اللسانيات العربية إعادة النظر في الوضع التعليمي لهذا المجال المعرفي الهام ؛ ولا سيما في المراحل الجامعية (إجازة- ماستر-دكتوراه) بالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين البحث العلمي في اللسانيات وتدريسها . والملاحظات الواردة في هذا الفصل هي نوع من التقويم الذاتي . وهي ليست بأي حال من الأحوال حكماً على الكفاءات المهنية لمدرسي اللسانيات وأساتذتها في العالم العربي بقدر ما هي محاولة تسعى إلى أن تبين أن بعض العوائق المنهجية التي أشرنا إليها في الفصول السابقة من هذا الكتاب تتغذى من الوضع التعليمي الذي تعرفه اللسانيات في الجامعات العربية . ولا غرو في ذلك فجميع جامعات العالم الحديث منابر مشروعة لنشر الأفكار العلمية والدفاع عنها في اللسانيات وفي غيرها من مجالات المعرفة العلمية والإنسانية . وما يهمنا في المقام الأول هو الأبعاد المنهجية والنظرية الثاوية في الكيفية التي تدرس بها اللسانيات في رحاب الجامعة المغربية (والعربية بصفة عامة) وتحديداً في شعب (أقسام) اللغة العربية ؛ والنتائج الفكرية والتصورية المترتبة على هذا التلقين وعلاقة ذلك بـ :

أ- الخطاب التربوي (إذا افترضنا أن هناك بيداغوجيا جامعية)

ب- الخطاب اللساني العام ،

ج- الخطاب العلمي .

ومعلوم أن العلاقة بين العلم وتدريسه علاقة معقدة تطرح أكثر من إشكال :

- من يُدرّس؟

- من نُدرس؟

ماذا ندرس؟

- كيف ندرس؟

هذه بعض التساؤلات التي يمكن الإجابة عنها انطلاقاً من معطيات عملية وواقعية تهتم تدريس اللسانيات في شعب اللغة العربية بكلّيات الآداب بالجامعة المغربية . ونتصور أن هذا الوضع لا يختلف عن باقي المعاهد والمؤسسات الجامعية في العالم العربي كثير الاختلاف . نعتبر عملية تدريس اللسانيات في مستواها الجامعي حالة من حالات التواصل بمعناه العام التي تعكس جملة من أركان التواصل ودعائمه نقتصر منها على ثلاثة أركان هي :

* الباحث (الأستاذ)

* المتلقي (الطالب)

* الرسالة (اللسانيات أو علم اللغة أو المعرفة اللغوية إجمالاً) .

الباث:

بالنسبة إلى الباث أو المرسل ، وهو الأستاذ «مصدر المعرفة اللسانية» يطرح علينا أسئلة من قبيل :

- ما مستوى تكوينه اللساني والمعرفي والعلمي؟

- ما تجربته الجامعية؟

والباث مدرس اللسانيات أستاذ جامعي يفترض فيه أن يكون متخصصاً في اللسانيات بتلقيه دروساً فيها في تعليمه الجامعي الأولي والمتقدم ؛ أي في مستوى الدراسات العليا على يد أساتذة متخصصين عرب أو أجانب أو هما معاً ، وقام فيها بإنجاز دراسات وبحوث أكاديمية . وقد يكون مدرس اللسانيات متخصصاً في علوم اللغة العربية (نحوها ومعجمها وبلاغتها وفقهها) وليس له إلمام دقيق باللسانيات ، وإنما قرأ عنها بلغة أجنبية أو ما ترجم منها إلى اللغة العربية في إطار ثقافته اللغوية العامة . وقد وجد هذا المدرس نفسه لأسباب مهنية مضطراً لإكمال حصته الأسبوعية (ساعات التدريس) ، فكُلف بتدريس اللسانيات على الرغم من أنه ليس من ذوي الاختصاص فيها أحياناً كثيرة .

بذل هؤلاء الأساتذة المدرسون ، متخصصون في اللسانيات وغير متخصصين فيها ، مجهوداً جباراً كان له تأثير إيجابي كبير ، لا يمكن إنكاره على أجيال عديدة من الطلبة ، بملء الفراغ الذي كانت تعاني منه كلياتنا في بداية الثمانينيات من القرن العشرين ، وهي الفترة التي أصبحت فيها اللسانيات تخصصاً قائماً بذاته

(١٩٨٣-١٩٨٤) كما أصبحت تدرس في عدة سنوات من الإجازة في الأدب العربي .

كان هذا «المدرس» المفعم بالحماسة الفكرية يلقي الدروس في «علوم اللغة» أو «اللسانيات» دون أي تخطيط نظري مسبق . لقد كان الهدف الأول هو توصيل هذه المعرفة للمتلقي نظراً إلى المكانة التي كانت تحظى بها اللسانيات وفروعها في الثقافة العربية عامة^(١) ، وفي الثقافة المغربية بصفة خاصة بوصفها مدخلاً للحدثة الفكرية وأداة إجرائية في التحليل الأدبي .

المتلقي

متلقي اللسانيات في كليتنا طالب ليس له إلمام نظري كبير بالعلوم الإنسانية اللهم إلا ما كان من أفكار عامة لا تغني ولا تسمن من جوع عن «اللغة» ؛ وعن «اللسانيات» ؛ وعن المناهج في العلوم الإنسانية ، وهي من المحاور التي كانت تدرس ضمن مقررات الفلسفة في التعليم الثانوي^(٢) .

ودون التقليل من قيمة طلبتنا يمكن القول إن لهم ثقافة نحوية (بمعناها القديم) لا تتجاوز حدود القواعد النحوية والصرفية التي تعلموها في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي . وكل ما يعرفه الطالب المتلقي عن الثقافة اللغوية (مثل : اللغة واللهجة وعلاقة اللغة بالمجتمع أو بالفرد وتطور اللغة) يظل عاماً لا يساير ما حصل من تطور في مجال البحث اللغوي العالمي . وليس لدى الطلبة في أحيان كثيرة أية معرفة

(١) بالنسبة إلى هذا الموضوع ينظر كتاب توفيق الزيدي ، أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث ، الدار العربية للكتاب : تونس وكذلك : اللسانيات العربية الحديثة منشورات كلية الآداب الدار البيضاء ١٩٩٨ واللسانيات في الثقافة العربية ؛ الحديثة : حفريات النشأة والتكوين ، مكتبة المدارس للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٦ .

(٢) - هذا موضوع آخر جدير بالبحث من أجل إصلاح منظومتنا التعليمية ويتعلق الأمر بتدريس العلوم الإنسانية في المرحلة الثانوية . والملاحظ أن البرامج الفلسفية ما فتئت تتراجع من حيث المضمون الذي كان يعطى للتلاميذ في هذا المستوى من البكالوريا المغربية . في الكتاب المعنون دروس في الفلسفة الذي ألفه محمد عابد الجابري وأحمد السطاتي ومحمد العمري ، (بتكليف من وزارة التربية الوطنية المغربية) نجد مادة لغوية ومنهجية غنية جداً يمكنها أن تفيد الطالب في المستوى الجامعي .

بالدراسات اللغوية خارج ما هو نحوي وبلاغي . ومع ذلك ، فإن المتلقي في الشعب الأدبية العربية لا يهتم كثيراً ببعض المواد اللسانية الحديثة ، بل يهتم في المرتبة الأولى بالمواد الأدبية . (تاريخ الأدب العربي ومراحلها والنقد الأدبي القديم والحديث والقصة والرواية والمسرح) .

ومتلقي اللسانيات له أيضاً حمولته الثقافية ورؤيته الخاصة لقضايا اللغة العربية ، وهو الذي عانى من أجل تعلمها في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي ما عانه الجميع من صعوبات جمة تتمثل أساساً في التفاصيل المملة والأسلوب المتجاوز في التلقين والأمثلة التي لا علاقة لها بالواقع اللغوي اليومي . ومع ذلك فإن الطالب يملك جملة من الأحكام القيمية حول اللغة العربية . فهو يعتز بها بشكل حماسي حتى وكان لا يتقنها ، ويجد صعوبة في استعمالها كتابة ومشاهدة . هذا المتلقي كما نعرفه أو كما عرفناه (إلا في حالات نادرة لا يعتد بها) له مواقف معينة من اللسانيات . فاللسانيات عنده هي المقابل الغربي للنحو العربي ؛ أي أن التعارض الحضاري بين النحو العربي واللسانيات مثلما أشرنا إلى ذلك في فصل سابق حاضر في ذهن قبل تلقي المبادئ الأولى لللسانيات .

كشف استبيان قمنا به مع طلبة شعبة اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب عين الشق خلال السنة الجامعية ١٩٩٥-١٩٩٦ على ما يلي :

- إن اللسانيات في -نظر الطلبة المستجوبين- هي السبب الأول في رسوب الطلبة في السنوات التي تدرّس فيها ، (وبرجوعنا لقوائم الطلبة المسجلين في شعبة اللغة العربية لم يكن هذا الادعاء صحيحاً) .

- اللسانيات مادة معقدة وصعبة ؛

- عدم توفر المصادر والمراجع العربية في اللسانيات ، (وبدوره لم يكن هذا الادعاء صحيحاً بحكم المصادر العربية على الرغم من قلتها العددية التي كان الأساتذة يقدمونها لطلبتهم) ؛

- حاجة دراسة اللسانيات إلى اللغة (ات) الأجنبية .

وطبيعي أننا لا نشاطر طلبتنا مواقفهم هاته ، وإن كنا نتفهم جيداً مقاصد تصريحاتهم وغاياتها . فليست هناك معارف أصعب من أخرى والاستعداد الفكري الذي يحتاج إليه المتلقي في تخصص الأدب ليس أقل من الاستعداد الذي يحتاج إليه زميله في اللسانيات ، علماً أن اللسانيات تقوم على جملة من المفاهيم

والتصورات المضبوطة شكلاً ومضموناً . أما حاجة الطالب العربي (وغير العربي) إلى اللغات الأجنبية فلا تقتصر على دراسة اللسانيات وحدها .

- هل يمكن أن نتصور باحثاً في مناهج النقد الأدبي الحديث أو في الفلسفة أو في غيرهما من المعارف لا يطلع على المصادر الأجنبية؟
- هل يمكن قبول مثل هذه الادعاءات في عصر العولمة ووسائل الاتصال المتعددة؟

ماذا يُدرّس؟

لا تخرج برامج مواد اللسانيات التي تعطى للطالب في شعب اللغة العربية وآدابها عن المحاور التالية :

* مفاهيم لسانية

* تاريخ اللسانيات

* نصوص لسانية

وبصرف النظر عن المضامين التي تحيل عليها المحاور السالفة الذكر ، يلاحظ أن المواد المدروسة لا تعطى وفق تصور نظري محدد للسانيات ولنظرياتها المختلفة أو للبحث اللساني المتعلق باللغة العربية ، وإنما بحسب تكوين الأساتذة الموجودين في الشعب واهتماماتهم . ولا تحيد جل البرامج الدراسية عن المحاور الثلاثة ، مما يدفعنا إلى طرح جملة من الأسئلة المنهجية أبرزها :

* ما هي أهم المفاهيم اللسانية؟

* هل هناك مفاهيم لسانية هامة وأخرى غير ذلك؟

* من يحدد هذه الأهمية؟

* وبالقياص لماذا؟

* كيف ندرّس تاريخ اللسانيات؟

* ما مرجعية هذا التاريخ؟

* على أي أساس تُختار النصوص اللسانية؟

* كيف ندرسها؟

* ما الهدف من تدريسها؟

لا يشمل تدريس اللسانيات في شعب اللغة العربية كل التيارات اللسانية الحديثة التي يتعين على الطالب أن يلم بها من الناحية النظرية والمنهجية كمحطات

حاسمة في تاريخ اللسانيات . فطلبتنا لا يعرفون الكثير عن تصورات كبار اللسانيين أمثال إدوارد سابير (١٨٨٤-١٩٣٤) وليونارد بلومفيلد (١٨٨٧-١٩٤٩) وزليج هاريس (١٩٠٩-١٩٩٢) وغوستاف غيوم (١٨٨٣-١٩٦٠) وطنيير (١٨٩٣-١٩٥٤) *Tesniere* ولويس هيلمسليف (١٨٩٩-١٩٩٩) وأندريه مارتينييه (٩٠٨-١٩٩٩) وغيرهم في الوقت الذي نجدهم يتلقون نماذج لسانية أو نظريات متطورة في إطار النحو الوظيفي أو النحو التوليدي ويدرسون مجالات لسانية جديدة مثل : الحجاج والتداول وتحليل الخطاب واللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية . . . ومعلوم أن هذه الفروع من اللسانيات النظرية تحتاج إلى معرفة أولية بالتطورات التي حصلت في اللسانيات نفسها .

وتضم بعض البرامج/المقررات أهم المفاهيم المتداولة في اللسانيات في اتجاهها البنيوي أو التوليدي أو الوظيفي ، مثل : البنية / الثنائيات المعروفة (لسان/كلام ، علاقات سياقية/علاقات جدولية ، التزامن/التعاقب . ومن المفاهيم التوليدية نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر : مفهوم النحو ، قدرة/إنجاز ، الكفاية وأنواعها ، البنية العميقة/البنية السطحية ، التحويلات وأنواعها/قواعد إعادة الكتابة . . .

وتهتم برامج أخرى بمفاهيم لسانية عامة لا تنتمي بالضرورة لأي تيار لساني حديث مثل ، مفهوم اللغة في أبعادها الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية والسيمولوجية ، وبعض المفاهيم المؤطرة للممارسة اللسانية نفسها مثل ، مفهوم اللسانيات والسيمولوجيا والنحو والفيلولوجيا بمقارنتها فيما بينها أو بربطها بما هو معروف في الثقافة اللغوية العربية القديمة مثل فقه اللغة والمعاجم .

وتدرس في مادة نصوص لغوية أو نصوص لسانية أو «اللسانيات من خلال النصوص» نصوص لسوسير (١٨٥٧-١٩١٣) وإميل بنفينيست (١٩٠٢-١٩٧٦) ونعام تشومسكي (١٩٢٨-) وغيرهم (نجد أبرز الأسماء مثل رومان جاكسون (١٨٩٦-١٩٨٢) ونيكولاي تروبتسكوي (١٨٩٠-١٩٣٨) ومارتينييه في عدد كبير من البرامج) تتعلق ببعض المفاهيم الأساس سواء في اللسانيات العامة (لسان/كلام ، بنية/علاقات ، التزامن/تعاقب ، موضوع اللسانيات . . . الخ) أم بنظرية النحو التوليدي التحويلي أم بالتصورات التي وضعها أقطاب اللسانيات البنيوية في أوروبا . وقد يضيف مدرسو النصوص لمقرراتهم نصوصاً قديمة من «الكتاب» لسيبويه أو «دلائل الإعجاز» للجرجاني أو «الخصائص» لابن جني وغيرهم . لا مانع من تدريس النصوص اللغوية العربية القديمة لكن على أساس أن يتم ذلك في إطار لغوي خاص

بالفكر اللغوي العربي القديم أو حتى في إطار مقارنة واضحة المعالم بين نصوص قديمة وأخرى حديثة . لكننا لا نجد سبباً منهجياً محدداً لإقحام نصوص لغوية عربية قديمة ضمن نصوص لسانية حديثة ، لأن ذلك يربك تصور الطلبة للسانيات ويشوش كثيراً على الفكر اللساني بمعناه العلمي الدقيق ؛ والحديث عن نصوص قديمة إلى جانب نصوص لسانية حديثة يعني بكل بساطة عدم وضع فروق نظرية أو منهجية بين الفكر اللساني الحديث ونظيره اللغوي العربي القديم . وفي جميع الحالات ، لا يقدم للطالب المنهجية التي تدرس بها النصوص اللغوية . وكل مدّرس له طريقته الخاصة في تدريس النصوص التي يتناولها وفق تصوراته الخاصة والأهداف التي يكون قد وضعها لنفسه دون مراعاة في أغلب الحالات لمستوى ما يعرفه هؤلاء المتلقون عن اللسانيات أو مسايرة لمستوى إدراكهم لها . وقد يأخذ تقديم المعلومات الخارجة عن النص مثل ، صاحب النص ومصدر النص ومكانته في تاريخ اللسانيات أو تاريخ النحو العربي حين يتعلق الأمر بنص من الفكر اللغوي القديم ، حيزاً كبيراً من التحليل . ولا تجيب الفلسفة المتبعة في تدريس النصوص اللسانية منهجياً عن جملة من الأسئلة :

- كيف نختار النصوص؟

- لماذا ندرس هذه النصوص وليس نصوصاً أخرى؟

- هل يمكن دراسة النصوص بمعزل عن تاريخها الخاص وموقعها في تاريخ الفكر اللغوي العام وعن المفاهيم الأساس في اللسانيات نفسها باعتبارها نصوصاً مؤسّسة تتوفر على ما يميزها نظرياً أو منهجياً عن النصوص المتزامنة معها أو السابقة عليها؟
نجد أنفسنا مرة أخرى في حضيض التاريخ . وقد لاحظنا أن دراسة النصوص اللغوية في شقيها القديم والحديث غالباً ما تكون فرصة لربط اللسانيات بالتراث اللغوي العربي ليتحول تحليل النص المدروس إلى قراءة الفكر اللغوي القديم في ضوء مضامين النص اللساني الحديث . ويعزز هذا الضرب من التلقين مكانة لسانيات التراث في نفوس المتلقين .

أما تدريس تاريخ اللسانيات وهو السائد فيمكن ، تجاوزاً ، تقسيمه إلى أربعة أنواع :

- تاريخ اللسانيات العام وفيه تقدّم المراحل الرئيسة التي مرّ منها الفكر اللغوي عبر تاريخه الطويل منذ الهنود إلى يومنا مروراً باليونان والرومان والعرب ، وتبيان خصائص كل مرحلة وسماتها والتعريف بأبرز رجالاتها .

- التاريخ الداخلي لنظرية لسانية محددة مثل التطورات التي عرفتتها اللسانيات

الوصفية مع سوسير ثم مدرسة جنيف وحلقة براغ وتفرعاتها إلى وظيفيات مارتينية وهاليداي (١٩٢٥ -) ، أو الأميركية بمختلف اتجاهاتها أو ما يتعلق بالتاريخ الداخلي للنظرية التوليدية التحويلية منذ ١٩٥٧ إلى النماذج المتأخرة .

- التاريخ الخاص بمستوى معين من مستويات التحليل اللساني (تاريخ الدرس الصوتي عند الهنود أو العرب أو في اللسانيات البنيوية أو في نظرية النحو التوليدي التحويلي) أو تتبع التاريخي العام لمعالجة قضايا التركيب أو الصرف أو الدلالة أو المعجم أو في إطار تصور لساني محدد كتحليل بنية الجملة في الدرس اللساني الوصفي عامة أو عند لساني محدد (بلومفيلد/ هاريس/ مارتينية) أو في النحو التوليدي .

- تاريخ مفهوم أو مفاهيم محددة من خلال رصد التطورات النظرية والمنهجية التي عرفها هذا المفهوم (مفهوم اللغة ، مفهوم الجملة ، مفهوم المقولة ، مفهوم المركب (الاسم/ الفعل) ، مفهوم البنية ، مفهوم التوزيع . . .

ويطرح التأريخ للسانيات ولمفاهيمها ومناهجها تأريخاً كلياً أو جزئياً من المنظور العلمي والتربوي أكثر من إشكال :

من المعروف أن كتابة تاريخ اللسانيات أو أي علم يحتاج إلى تصور محدد قبلياً لعلم التاريخ وفلسفة التاريخ وتاريخ العلم وتحديداً إلى موقف فلسفي وعلمي من كل هذه المعارف متفرقة ومجتمعة .

- أي معنى للفظ التاريخ في عبارة تاريخ اللسانيات مثلاً؟

- هل نحن أمام تاريخ أني أو تاريخ فني أو تاريخ نقدي أو تاريخ توثيقي؟

- أي مفهوم يعطى حينئذ للعلم؟ كيف نشرح للمتلقي القطاعات الجديدة التي تحدثها بعض المعارف مثلما هو الحال بالنسبة إلى اللسانيات في علاقتها بالنحو وبالمعارف اللغوية الأخرى؟

- كيف تحصل الثورات العلمية؟

تدريس تاريخ علم من العلوم ليس مسألة مسلماً بها ولا يحظى باتفاق جميع الدارسين حتى خارج المحيط التربوي . والقول بتاريخ العلوم وتدرسه هو في العمق موقف معرفي فلسفي من العلم نفسه يقول باستمرار المعرفة عامة والعلمية خاصة ؛ أي إن العلوم لا تنشأ من فراغ معرفي ، ومن ثمة فإن تدريس تاريخ اللسانيات يعني بكل بساطة أن اللسانيات ما هي إلا امتداد طبيعي للفكر اللغوي القديم . لكن أليس تاريخ العلم تاريخ أخطاء؟ «تاريخ العلم ليس سوى سلسلة من الإحباطات الناتجة عن

اكتشاف كل فئة من العلماء لأخطاء من سلفهم . ولو كان اليقين في وسع البشر لما تطور العلم ولما رفضت نظريات أسلافنا»^(١) . وعندما تدرس اللسانيات أو مفاهيمها الكبرى بنيوية كانت أو توليدية أو وظيفية باعتبارها تاريخاً استمراريّاً ، يصبح تاريخ الفكر اللغوي سرداً نظريّاً يعتبر نمو الفكر العلمي فيه تطوراً طبيعياً للأفكار والتصورات المعرفية من الحسن إلى الأحسن أو من الناقص إلى الكامل أو من البسيط إلى المركب . ويخلف هذا النوع من التدريس لدى المتلقي إحساساً عاماً بتجانس المعرفة العلمية ، كما يخلق لديه وهم المقولة القائلة «أنّ الأول لم يترك للآخر شيئاً» وأنه «ليس بالإمكان أبدع مما كان» أو بكل بساطة «لا جديد تحت الشمس» . . . ليتحول تاريخ اللسانيات إلى حكاية لها بداية أو بدايات ؛ هندية ويونانية وعربية ونهاية هي لسانيات اليوم ، ومن ثمة تفقد اللسانيات أهميتها النظرية والمنهجية وقودتها العلمية . وتدرّس اللسانيات وفق هذا المنظور للمعرفة العلمية ينمّ ضمناً عن موقف سلبي تجاه كلّ تقدّم وتحرر من القديم وثقله في الفكر عامة وفي تعليم الناشئة بصفة خاصة . وليس هذا الصنف من التدريس في الواقع ، سوى انعكاس لثقافة تاريخية تقليدية تلقيناها ونحن ندرس تاريخ الأدب العربي وما يزال الكثير من الدارسين العرب يمارسونها . إنّ كتب تاريخ الأدب العربي التقليدية حاضرة في لاوعينا الثقافي على الرغم من كل ما قيل حول إشكالية التحقيب .

ويؤدي تدريس تاريخ على هذا المنوال إلى تقديم مبسط ، وساذج للتصورات العلمية يلغي بكل بساطة دينامية الأفكار وسيرورتها والتفاعلات والطفرات والقطائع التي يعرفها النشاط العلمي عبر تطوره التاريخي وانتقاله من حالة إلى أخرى . ويقود تأريخ المفاهيم اللسانية بالكيفية السابقة إلى حيادها ، ومن ثمة إلى عدم المواجهة بينها وبين الواقع اللغوي (هو هنا اللغة العربية) . ويصبح التاريخ الممارس في تدريس المفاهيم اللسانية نزوعاً نحو موضوعية مثالية حتى لا نقول وهمية . ونحن نعرف أنّ كثيراً من المفاهيم المؤسسة للأطر النظرية في اللسانيات الحديثة بنيوية وتوليدية على حد سواء ؛ مرتبطة في تطورها بالمعطيات اللغوية والتحليلات التي أفرزتها وأسهمت في جعلها واقعاً نظريّاً ملموساً بأبعاد إجرائية .

تلك بعض الملامح العامة للمادة اللسانية التي تقدم بنسب متفاوتة في سنوات

(١) نجيب الحصادي ، تقرّظ العلم ، ص ١٣ .

الإجازة بشعب اللغة العربية وإلى حد كبير في شعب اللغات الحية الأخرى بكميات الآداب مع اختلاف نوعي وكمي في الجانب التطبيقي . والملاحظ في محتوى المحاور اللسانية التي يتم تدريسها أن هناك غائبا كبيرا في عملية تدريس اللسانيات باللغة العربية هو التحليل اللساني المطبق على اللغة العربية من حيث هي بنيات صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية ؛ أي التحليل اللساني بمعناه العلمي كما يطبق بالنسبة إلى لغات أخرى بدءا بجمع المتن اللغوي والإطار النظري المتبع وما يتطلبه من فرضيات واستدلال وبراهين وتمثيل بصوري وأدوات تحليلية .

ليس معنى هذا أن الأساتذة لا يطبقون ما يدرسون من مفاهيم على اللغة العربية فحسب ، وإنما نقصد أن الكثير مما يُعطى من اللسانيات يقتصر في جزء كبير منه على الجانب التاريخي سواء أعلق الأمر بتاريخ اللسانيات أم بتاريخ المفاهيم أم بتحليل النصوص اللسانية قديمها وحديثها . أما تحليل اللغة العربية أو على الأصح الأمثلة المقتبسة منها فهي على سبيل التوضيح والاستثناس ليس إلا . ويغلب أن لا تستند الأمثلة التوضيحية المقدمة إلى الطلبة أثناء هذا النوع من الدروس إلى أرضية نظرية دقيقة ؛ ولا تقوم على مقارنة مباشرة وفعلية لمعطيات اللغة العربية ذاتها كما هو متداول في الممارسة اللسانية بالنسبة للغات .

- هل يمكن تدريس المفاهيم اللسانية المعاصرة باستقلال عن اللغة التي ندرس بها؟

- هل يمكن قبول أو رفض المفاهيم وحتى النماذج اللسانية نفسها والبرهنة على كفايتها أو نقصها والصعوبات التي تعترضها باستقلال عن اللغة المدروسة؟
قد نحدد على سبيل المثال ، مفاهيم أساسية في اللسانيات الحديثة مثل : الفونيم أو المركب أو الجملة النواة أو نعرض لترسانة المفاهيم الأخيرة في النحو التوليدي (ما بعد النظرية المعيار) والنحو الوظيفي . وقد نقدم كيفية اشتغال هذا النموذج اللساني أو ذاك بشكل مضبوط ودقيق ، بحيث يتوفر التدريس على كل مواصفات العرض التربوي الجيد من تبسيط في الشرح وتسلسل في عرض الأفكار وتركيز على ما هو أساسي . لكن هذا المجهود التربوي والعلمي في تقديم المفاهيم اللسانية يظل غير مفيد بالنسبة إلى الطالب العربي المتلقي ما لم يرتبط التقديم بمثال أو أمثلة محددة ومضبوطة من اللغة العربية . ما العمل؟

- هل من المنطقي أن نكتفي بتقديم الأمثلة المناسبة كما هي في لغتها

الأصلية (الإنجليزية أو الفرنسية) التي يرجع إليها المدرسون في الكثير من مصادرهم ومراجعهم؟

- وفي هذه الحالة : ما فائدة هذه العملية بالنسبة إلى الطالب واللغة العربية والثقافة العربية بكاملها؟

- ماذا سيكون رد فعل الطالب المتلقي من الناحية الفكرية إزاء اللسانيات؟ لا يجد الأستاذ في شعب اللغات الأخرى غير اللغة العربية أدنى مشكل في تقديم المثال المناسب للمفهوم أو الظواهر المدروسة ؛ لأن أمامه تراكمات تطبيقية هامة تسهل مهمته التربوية ، وتجعل المردودية التربوية والمعرفية أكثر فعالية . أما في شعب العربية فإن تدريس المفاهيم اللسانية باستقلال عن اللغة العربية يفقدها كل أهمية ، لأنه يجعل منها لا محالة مفاهيم فلسفية . فالسقوط في حضيض المفاهيم المجردة حتى ولو تعلق الأمر بتاريخ هذه المفاهيم أو متابعة التحولات والتغيرات النظرية التي عرفتتها ، هو في نهاية المطاف هو هروب من المعطيات ، وخوف من معالجة اللغة العربية من منظور اللسانيات . صحيح إن المفاهيم والنماذج هي من شروط إمكان التحليل اللساني نفسه ، لكن في تدريس اللسانيات باللغة العربية لا ينبغي لها أن تصبح غاية في حد ذاتها .

وعندما نعطي لهذا المفهوم أو ذاك ما يقابله في لغات أخرى ، فإننا نعتقد أنه لا قيمة لتدريس هذا المفهوم في حد ذاته ومن أجل ذاته . من الناحية المبدئية ، لا مانع من اللجوء إلى أمثلة من لسان (أو ألسن) غير العربية . فاللسانيات نظرية للغات ونظرية للغة البشرية ، ونحن لا نقول بضرورة إيجاد نظرية لسانية خاصة باللغة العربية . مثل هذه المواقف لا قيمة لها من الناحية العلمية .

إن تدريس اللسانيات باللغة العربية دون الاستناد إلى أمثلة فعلية من العربية ، يخلق لدى الطالب المتلقي لللسانيات في شعبة اللغة العربية -بحسب تجربتنا التعليمية المتواضعة- إحساساً غريباً بأن اللسانيات بمفاهيمها ومنهجيتها وأدواتها التحليلية لا تنطبق على اللغة العربية ، ومن ثمة لا تصلح اللسانيات للغة العربية ولن تفيدنا في حل شيء من مشاكلنا اللغوية ، مما يجعل المنظومة النحوية القديمة أقرب إلى الأذهان من المناولة العملية الحديثة بحكم ألفتنا بالمفاهيم النحوية القديمة منذ المراحل الأولى للتعليم . ويدعم هذا الإحساس لدى طلبتنا بالغربة إزاء اللسانيات والاحتراس منها في علاقتها باللغة العربية غياب المصادر والمراجع العربية المواكبة

لتطور اللسانيات والدراسات التطبيقية المكملة لمحتويات البرامج/المقررات التي يغلب عليها طابع السرد النظري العام . ونكاد نحزم أن الموقف يتجاوز دائرة الطلبة لنجد له أصداء في الأوساط الفكرية والثقافية عامة ، بل وحتى لدى فئة واسعة من المهتمين بالدرس اللغوي العربي^(١) . ولعل في غياب تعامل حقيقي مع بنيات اللغة العربية ووصفها ولو جزئياً ، ما يعزز مواقف دعاة المحافظة على المنظومة النحوية القديمة أساساً لكل مقارنة لغوية في الثقافة العربية .

غير أن تدريس اللسانيات باللغة العربية ومطبقة على اللغة العربية لا يعني انتقاء أمثلة من هنا وهناك تكون في جوهرها معربة أو مترجمة أو قريبة من نظيراتها الفرنسية أو الإنجليزية ، بل ينبغي أن تصدر هذه الأمثلة عن تصور عام وشامل لقضايا اللغة العربية ، أو بالرجوع إلى الأعمال العربية القليلة في مجال اللسانيات الوصفية أو التوليدية أو التداولية . وليس هذا الصنيع دائماً في المتناول راهناً في غياب تراكمات لسانية حقيقية باللغة العربية .

- هل لدينا في اللسانيات العربية تحاليل بنيوية أو توليدية أو وظيفية شاملة للغة العربية؟

نلاحظ أن النتائج المتمثلة في إعادة النظر في أصوات اللغة العربية وتراكيبها وصرفها ودلالاتها ومعجمها من منظور اللسانيات الحديثة والمعاصرة لم يتأت لنا بعد . لقد حاد التحليل اللساني عندنا عن هدفه الأساس . ما نزال ندرس السرد النظري مع ما يترتب عن ذلك من ابتعاد عن بنيات اللغة العربية . و«من المؤسف أن اللساني يجعل طلبته يعتقدون أنه بالإمكان أن نكتب إنشاء حول اللغة دون الانعكاف على اللغات»^(٢) .

ولربما جاز لنا أن ندعي هنا أن تدريس اللسانيات بالعربية في جامعاتنا بهذا الارتباك الواضح ؛ وغياب التصور المناسب لقيام لسانيات العربية الهادفة إلى خلق وعي لغوي جديد بأهمية المقاربة اللسانية وما تبع ذلك من منشورات وأدبيات عربية دون المستوى المطلوب من الأسباب الرئيسية لما آل إليه وضع اللسانيات في ثقافتنا العربية الحديثة . إنه وجه آخر للعلاقة المتوترة بين اللسانيات واللغة العربية وعائق من

(١) انظر على سبيل التمثيل : مقالات في الأدب واللغة لمحمد محمد حسين .

(5) Claude Hagege, *Grammaire générative. Réflexions critiques*, p53.

العوائق التي تحول دون قيام لسانيات العربية في المستوى العلمي المطلوب وهو موضوع تعرضنا له في مكان آخر^(١).

على أن تحليل اللغة العربية أثناء تدريس اللسانيات في شعب اللغة العربية تحليلاً لسانياً ليس بالمهمة السهلة لأنه يتطلب من الطالب المتلقي معرفتين :

- * معرفة واسعة ودقيقة بالنظرية اللسانية في أبعادها الفكرية والمنهجية والمصطلحية ؛
- * معرفة تامة بقضايا اللغة العربية ومشاكلها التركيبية والصوتية والدلالية والمعجمية .

موضوعياً لا يتوفر طالبنا الجامعي على إحدى هاتين المعرفتتين بله أن يتوفر عليهما معا .

إن تدريس اللسانيات باللغة العربية يجب أن يراعي الهواجس التربوية المتمثلة في التدرج والتوضيح والتمثيل دون إغفال إكراهات المقاربة العلمية الحقيقة المتمثلة في طبيعة الممارسة العلمية وشروط إنتاجها التي تشكل أساس الدرس اللساني الفعال علمياً إذا أردنا فعلاً ، أن ندرس العلم لا شيئاً آخر .

لا شك أن تدريس اللسانيات باللغة العربية مكسب علمي وحضاري بالنسبة للثقافة العربية الحديثة يبين ، إذا كان الأمر يحتاج إلى بيان ، أن اللغة العربية بطبيعتها المرنة قادرة بكل بساطة أن تكون لغة العلم والمعرفة المعاصرة حتى الدقيقة منها ، ومن ثمة فإن تدريس اللسانيات ليس ترفاً علمياً أو غاية في ذاته . إن الاشتغال باللسانيات ينبغي أن يكون استمراراً طبيعياً لما عرفته الثقافة العربية القديمة من اهتمام باللغة العربية ونحوها وقضاياها اللغوية العامة . غير أن تدريس اللغة العربية يجب ألا يقف عند هذا الحد . فالغاية من تدريس اللسانيات في الثقافة العربية هي أن نستفيد من روح اللسانيات شكلاً ومضموناً بوصفها رؤية حديثة لقضايا اللغة ، بل وللمجتمع بكامله في أبعاده الثقافية والحضارية ؛ ومن ثمة علينا أن نحولها إلى أداة للتأثير في واقعنا اللغوي .

إن التعامل مع اللسانيات بحثاً وتدریساً لا سيما في المستوى الجامعي ؛ ينبغي أن يتجاوز الإحساس العام الذي ما فتئ يزداد عند الكثير من عامة المثقفين وخاصتهم

(١) انظر كتابنا : اللسانيات العربية الحديثة .

والمتمثل في أن مبادئ اللسانيات ونظرياتها ومنهجياتها تصلح لكل اللغات الطبيعية إلا للغة العربية .

غير أن تدريس اللسانيات كما يمارس الآن من قبل فئة واسعة من المدرسين بالجامعة المغربية في أقسام اللغة العربية لا يسمح بتطوير اللسانيات العربية ، لأنه يقود إلى الابتعاد عن وصف اللغة العربية أو إعادة وصفها كما هي ، مما يفتح الباب لمنطق معرفي آخر أخذ بعداً جديداً ما فتئ يتضخم ويتقوى ؛ وهو ما أسهم في تحويل اللسانيات في الثقافة العربية إلى قراءة في الموروث اللغوي العربي القديم أو إلى تاريخ لمحات لغوية حضارية في تناقض تام مع منطق البحث اللساني العالمي المتمثل في كون موضوع اللسانيات هو «اللسان في حد ذاته ومن أجل ذاته» ؛ أي إن التحليل اللساني يقوم على تحليل الألسن كبنيات صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية .

وسواء درسنا اللسانيات كتاريخ أم كنصوص أم كمفاهيم ، وأيا كانت التبريرات التربوية والمنهجية ، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن اللسانيات كممارسة علمية تتمثل في دراسة بنيات اللسان في مستوياته المختلفة .

ولكي يتم تدريس اللسانيات وفق منظور مضبوط علمياً وتربوياً وجب الإقرار بكل موضوعية بأننا أساتذة وطلبة نحتاج إلى قفزة تربوية وعلمية جديدة في التعامل مع اللسانيات تضمن لنا فعاليتها المنهجية وتعود بالنفع على اللغة العربية من خلال التعامل المباشر مع بنياتها .

خاتمة

ما تزال اللسانيات العربية في أشد الحاجة إلى إرساء معالمها النظرية والمنهجية . وهي إما أن تكون لسانيات حقيقية تتقيد بأساسيات الخطاب العلمي وتحترم شروط النظرية اللسانية شكلاً ومضموناً ، وإما أن تظل اهتماماتها محصورة في موضوع خاص بها يتمثل في إعادة قراءة التراث اللغوي العربي ، يُعالج وفق رؤية إيديولوجية تستند ضمناً إلى صراع حضاري متجاوز . وما من شك في أن مقارنة التراث اللغوي العربي من منظور لساني جديد قد يقدم للدرس اللغوي العربي تحليلات جديدة بالاهتمام والتقدير تسهم في التعريف بالتراث وتبين قيمته المعرفية والحضارية . لكن ما نحن في حاجة إليه إلى جانب هذه القراءة الحديثة للتراث ، إن هي ضبطت في إطار منهجي دقيق ، هو شيء آخر . فاللغة العربية في حاجة ماسة إلى وصف جديد يعتمد آليات ومفاهيم ومصطلحات جديدة تسير التحولات المعرفية التي عرفها الدرس اللساني الحديث .

هل نحتاج في الدرس اللغوي العربي بعد مضي هذه الفترة الزمنية الطويلة على ظهور اللسانيات وتطورها وبلوغها هذا المستوى من النضج العلمي ، إلى التأكيد على أهمية تحديد طبيعة العمل اللساني ومجاله وحدوده ، وضبط ما يندرج فيه وما لا يندرج ؟ . وإذا كان صحيحاً أن محاور البحث (البراديمات بالمعنى الإستمولوجي) في اللسانيات في مرحلة من مراحل تطورها قد لا تستقر على حال ، وأن اهتمامات الباحثين قد تتغير بين الفينة والأخرى ؛ وتكون قابلة للمراجعة النظرية والمنهجية لنتقل من محور إلى آخر أو لابتكار محاور جديدة ، فالملاحظ أن ثمة محاور أساسية في اللسانيات ظلت ثابتة دون تغيير مبدئي ومنها : تحديد الموضوع والمنهج المتبع في تحليله ، وهي المحاور التي رسمت ملامح البحث اللساني في صورته الحديثة منذ بداية القرن العشرين . ومن المعلوم تاريخياً أن تحديد مجال التحليل اللساني الحديث كان أمراً حاسماً في استقلال اللسانيات عن غيرها من المعارف اللغوية الأخرى من نحو

وفيلولوجيا ومعجم وتحليل النصوص . لتذكر قولة سوسير : «إن الموضوع الوحيد والحقيقي للسانيات هو اللسان في ذاته ومن أجل ذاته» . وهي القولة التي رسمت حدود اللسانيات الحديثة وسمحت بضبط ما يميزها عن غيرها من المقاربات اللغوية والأدبية والفلسفية . إن الدراسة العلمية للغة (للألسن على الأصح) ينبغي أن تتم في سياق نوع من الاتساق النظري والمنهجي بدءاً بتحديد الإطار النظري الذي يرصد معطيات (موضوع) معينة من لغة معينة في ضوء فرضيات عامة وإطار منهجي محدد .

إن العديد من الباحثين العرب في اللسانيات مدعوون اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التأمل في طبيعة عملهم اللساني موازنة بما تقدمه اللسانيات من مبادئ نظرية ومنهجية . وبعبارة أخرى ، نحن مدعوون بإلحاح إلى التساؤل عما نقوم به من «لسانيات» في إطار رؤية شمولية للتحليل اللساني والمتمثل في معالجة البنيات اللغوية بدلاً من أن يُحصر البحث اللساني العربي في دراسة علاقة التراث اللغوي العربي بالنظريات والتصورات التي تقترحها اللسانيات .

- إلى أي حد يتوافق ما يقترحه علينا العديد من اللسانيين العرب من مباحث لغوية مع ما تقدمه اللسانيات في مختلف فروعها واتجاهاتها؟

إن تصحيح المسار المنهجي للسانيات العربية يقتضي -في نظرنا- أن يتجه البحث اللساني العربي نحو الاهتمام بثلاث قضايا جوهرية :

- العودة إلى جوهر العمل اللساني بتحليل اللغة العربية من حيث هي بنيات صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية ومعجمية الخ ،
- ضبط المصطلح اللساني العربي وتوحيد استعماله ،
- إعادة النظر في تدريس اللسانيات بالجامعات والمعاهد العليا في الأقطار العربية .

بالنسبة إلى المسألة الأولى ، من شأن الاهتمام باللغة العربية في بنياتها المختلفة صوتياً وصرفياً وتركيبياً ودلالياً ومعجمياً أن يبعد الكتابات اللسانية العربية عن الخوض في قضايا لغوية هامشية ليست من صلب مهام اللسانيات العربية ، ولا سيما سعيها المستمر إلى إعادة قراءة التراث اللغوي في ضوء النظريات اللسانية الحديثة . علينا أن نتجاوز ذلك إلى ما يخدم تحليل اللغة العربية في مستوياتها المتعددة ، ويكون له مردودية منهجية ونظرية في معالجتها .

ولا تخفى أهمية المحور الثاني على أحد . وقد نقول بدون مبالغة إن الفوضى

الاصطلاحية العارمة في اللسانيات العربية المعاصرة باتت تشكل عقبة رهيبة أمام الدارس المتخصص والقارئ العادي على حد سواء . وليس لهذه الوضعية ما يماثلها في ثقافات أخرى ، بل حتى داخل الثقافة العربية نفسها . لقد أصبح لكل دارس لساني عربي ؛ ولكل كاتب في اللسانيات أو مهتم بها ولو عرضاً ، كَبُرَ حجمه المعرفي والعلمي أو صَغُرَ ، مصطلحاته الخاصة به .

- فمن يحرك هذا التشرذم الاصطلاحي؟ ولمصلحة من يتم ذلك؟

إن المؤسسات العلمية العربية من جامعات وكليات ومراكز بحث علمي ومجامع لغوية مدعوة إلى التعاون مع كل الجهات التي تسهم في نشر المعرفة باللغة العربية ، من أساتذة الجامعات وباحثين ومجلات متخصصة ودور نشر ، ومطابع من أجل العمل على توحيد المصطلح اللساني خدمة للغة العربية أولاً وللبحث اللساني العربي ثانياً .

وقد لا يتأتى لنا القيام بما يتطلبه المحوران السابقان إذا لم نبادر بإعادة النظر في تدريس اللسانيات بالجامعات العربية ، حتى يساير ما وصل إليه البحث العلمي في هذا المجال . ونحن واعون تمام الوعي أن المحاور الثلاثة السالفة ليست مستقلة عن بعضها البعض ، وأنها ليست العوامل الوحيدة التي نحتاج إليها في سبيل تطوير البحث اللساني العربي الحديث وتقدمه . فثمة العديد من الموضوعات والقضايا التي يتعين الحسم فيها وعلى رأسها الوعي باللحظات الحرجة التي تحياها الثقافة اللغوية العربية الحديثة والمآزق التاريخي الذي آلت إليه بسبب تداول اللسانيين العرب وخوضهم في كثير من الإشكالات المزيفة والبعيدة كل البعد عن طبيعة اللسانيات وواقع اللغة العربية وانتظاراتها وهو ما خلق منذ البداية لسانيات عربية معطلة . ولا شك أن اللسانيين العرب وأساتذة اللسانيات بالجامعات العربية يتحملون نصيباً مهماً من المسؤولية التاريخية ، بل إنهم يتحملون أولاً مسؤولية علمية بخوضهم في أمور لغوية لا علاقة لها بصميم البحث اللساني .

ببليوغرافيا

- ١ . أبو الفرج محمد ، مقدمة في فقه اللغة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ .
- ٢ . أبو المكارم علي ، تقويم الفكر النحوي ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٥ .
- ٣ . أبو زيد نصر ، مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني قراءة في ضوء الأسلوبية ، مجلة فصول مجلد ٥ عدد ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٤ .
- ٤ . أركون محمد ، الفكر الإسلامي قراءة علمية ، مركز الإنماء العربي ، بيروت ١٩٧٨ .
- ٥ . اسماعيلي علوي حافيز ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، بيروت ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ٢٠٠٩ .
- ٦ . اسماعيلي علوي حافيز وامحمد الملاح ، قضايا في إبستمولوجية اللسانيات ، الدار العربية للعلوم ومنشورات الاختلاف ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
- ٧ . إيفيتش ميلكا ، اتجاهات البحث اللساني ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ١٩٦٨ ، الطبعة ٢/٢٠٠٠ (ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد)
- ٨ . باقر مرتضى جواد ، مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي ، مجلة اللسان العربي عدد ٣٤ / ١٩٩٠ .
- ٩ . باكلا محمد حسن ، النظام الصوتي والصرفي في اللغة العربية دراسة للفعل في اللغة المحلية في مكة المكرمة ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٦٩ .
- ١٠ . بحيري سعيد حسن ، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه ، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٩ .
- ١١ . بدر اوي زهران ، الجرجاني عالم اللغة المفتن في العربية ونحوها ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٢/ ١٩٨١ .
- ١٢ . بدوي طبانة ، البيان العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ٣/ ١٩٦٢ ، ط ١/ ١٩٥٦ .
- ١٣ . برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الرياض ، دار الرفاعي ، ١٩٨٢ .
- ١٤ . ابن فارس ، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، القاهرة ،

- ١٩٧٧ . تحقيق السيد أحمد صقر .
- ١٥ . بن قدور عبد الفتاح ، البحث اللساني في المغرب : معطيات أولية ، « ضمن ظواهر في اللسانيات العربية ، الدار البيضاء ، منشورات كلية الآداب الدار البيضاء ابن مسيك ، ١٩٩٥ .
- ١٦ . بوهاس وجيوم وكولوغلي ، التراث اللغوي العربي ، القاهرة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠٠٨ (ترجمة محمد حسن عبد العزيز وكمال شاهين) .
- ١٧ . تزيني طيب ، الأصالة والمعاصرة ، ضمن أعمال ندوة الأصالة والمعاصرة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥ .
- ١٨ . تيمور محمود ، مشكلات اللغة العربية ، صيدا/ القاهرة ، منشورات المكتبة العصرية ، ١٩٥٦ ، مصورة عن الطبعة الأولى .
- ١٩ . الجابري محمد عابد ، الخطاب العربي المعاصر ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٢ .
- ٢٠ . الجابري محمد عابد ، بنية العقل العربي ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي .
- ٢١ . الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، القاهرة مكتبة الخانجي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، ط٢ / ١٩٨٩ ، ط١ / ١٩٨٤ .
- ٢٢ . جمعان بن عبد الكريم ، التطور الإستمولوجي للخطاب اللساني ، غموض الأوليات ، بيروت ، دار الفارابي ، ٢٠١٠ .
- ٢٣ . الجندي أنور ، العربية بين حماتها وخصومها ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ، دون تاريخ .
- ٢٤ . حاج صالح عبد الرحمان ، المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية في الوطن العربي ، ندوة تطور اللسانيات في الأقطار العربية ، الرباط ١٩٨٧ .
- ٢٥ . الحباشة صابر ، اللغة والمعرفة رؤية جديدة ، دمشق ، صفحات للدراسات والنشر ، ٢٠٠٨ .
- ٢٦ . حجازي محمود فهمي ، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، (المكتبة الثقافية رقم ٢٤٩) .
- ٢٧ . حجازي محمود فهمي ، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ .

- ٢٨ . حسان تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، ط٢/١٩٨٠/١٩٥٧ .
- ٢٩ . حسان تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ٣٠ . حسان تمام ، النحو بين النظرية والتطبيق ، مجلة المناهل ، عدد ٧-٨ ، وزارة الثقافة المغربية ، الرباط ١٩٧٧-١٩٧٨ .
- ٣١ . حسان تمام ، منهج النحاة العرب ، ضمن كتاب اجتهادات لغوية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧ ، (وقد نشر البحث أول مرة في حوليات دار العلوم ، العدد الثاني ١٩٦٩-١٩٧٠) .
- ٣٢ . حسين محمد محمد ، مقالات في الأدب واللغة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٦ .
- ٣٣ . الحصادي نجيب ، تقرّظ العلم ، مصراته ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٩٥ .
- ٣٤ . حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، إسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .
- ٣٥ . حلمي خليل : التفكير الصوتي عند الخليل ، إسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .
- ٣٦ . الحمزاوي رشاد ، العربية والحداثة ، العربية والحداثة ، تونس ، المعهد القومي للتربية ، ١٩٨٢ .
- ٣٧ . الحمزاوي رشاد ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، تونس ، دار التركي ، ١٩٨٨ .
- ٣٨ . حموده طاهر سليمان ، ابن القيم الجوزية : جهوده اللغوية ، القاهرة ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٦ .
- ٣٩ . الحناش محمد ، النحو التأليفي : مدخل نظري ، مجلة دراسات أدبية ولسانية ، عدد ١/١٩٨٥ .
- ٤٠ . الخولي أمين ، هذا النحو ، مجلة كلية الآداب القاهرة ، مجلد ٧ يونيو ١٩٤٤ .
- ٤١ . الخولي أمين ، مشكلات حياتنا اللغوية ، القاهرة ، مطبعة المعرفة ، الطبعة الثانية ١٩٦٥ ، ط١/١٩٥٥ .
- ٤٢ . الدجني فتحي عبد الفتاح ، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ،

- الكويت، الناشر وكالة المطبوعات، ١٩٧٤ .
- ٤٣ . الدجني فتحي عبد الفتاح ، النزعة المنطقية في النحو العربي ، الكويت وكالة المطبوعات ، ١٩٨٢ .
- ٤٤ . الدسوقي عمر ، في الأدب العربي الحديث ، بيروت ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٣ .
- ٤٥ . دك الباب جعفر ، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني : نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة العام الحديث دمشق ، دار الجيل ، ١٩٨٠ .
- ٤٦ . دك الباب جعفر ، المنهج الوصفي والوظيفي في اللسانيات العربية ، الموقف الأدبي ، عدد ١٣٥ - ١٣٦ دمشق ١٩٨٢ .
- ٤٧ . دمشقية عفيف ، تجديد النحو العربي ، نشأة النحو العربي حتى عصر سيبويه ، بيروت ، مركز الإنماء العربي ، ١٩٨١ طبعة أولى ١٩٧٦ .
- ٤٨ . الراجحي عبده ، فقه اللغة في الكتب العربية القديمة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .
- ٤٩ . الراجحي عبده ، النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ .
- ٥٠ . رمضان عبد التواب ، دراسات وتعليقات في اللغة ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٤ .
- ٥١ . روبنز ، موجز تاريخ علم اللغة ، ص ٢٠ ، ترجمة أحمد عوض ، الكويت ، عالم المعرفة رقم ٢٢٧ ، نونبر ١٩٩٨ .
- ٥٢ . روي هاريس وتولبت جي تيلر ، أعلام الفكر اللغوي (التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير) ، ترجمة أحمد شاكر الكلابي ، بيروت ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ٢٠٠٤ .
- ٥٣ . الزيدي توفيق ، أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٤ .
- ٥٤ . السعران محمود : علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٢ .
- ٥٥ . شاكر محمد محمود ، ملامح النظرية التحويلية في الدراسات البلاغية عند

- عبد القاهر الجرجاني ، بإشراف الدكتور أحمد مطلوب ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
- ٥٦ . شاهين كمال ، نظرية النحو العربي القديم ، دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٢ .
- ٥٧ . شاهين عبد الصبور ، في علم اللغة العام ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ / ١٩٨٠ .
- ٥٨ . الشايب أحمد ، دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ط ٢ / ١٩٦٦ .
- ٥٩ . شيخة جمعة ، الدراسات اللغوية بكلية الآداب قسم اللغة العربية ، ضمن أبحاث ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، تونس . ١٩٨٣ .
- ٦٠ . الشيال جمال الدين ، رفاعه الطهطاوي ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ .
- ٦١ . شوطا عبد اللطيف وعبد المجيد جحفة ، تحويل القدرة من المغربية إلى العربية ، ضمن قضايا في اللسانيات العربية ، الدار البيضاء ، منشورات كلية الآداب ابن مسيك الدار البيضاء ١٩٩٢ .
- ٦٢ . صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط ٩ / ١٩٨١ ط ١ / ١٩٦٠ .
- ٦٣ . صلاح فضل ، علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة ، مجلة فصول ، القاهرة ، مجلد ٥ عدد ١ ، ١٩٨٤ .
- ٦٤ . طبانة بدوي ، البيان العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ٣ / ١٩٦٢ ، ط ١ / ١٩٥٦ .
- ٦٥ . طحان ريمون ، الألسنية العربية ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٧٢ .
- ٦٦ . طه حسين ، البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر مقدمة نقد الشعر . والمقال في الأصل بحث قدمه طه حسين للمؤتمر الثاني عشر للمستشرقين المنعقد بليدن سبتمبر ١٩٣١ .
- ٦٧ . الطهطاوي رفاعه رافع ، تخليص الإبريز في تلخيص باريس ، حققه وعلق عليه محمود فهمي حجازي ، أصول الفكر العربي الحديث ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٤ / ١٨٣٤ .

- ٦٨ . ضيف شوقي ، تجديد النحو العربي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٣ .
- ٦٩ . ضيف شوقي ، البلاغة العربية تطور وتاريخ ، القاهرة ، دار المعارف ،
- ٧٠ . عاشور المنصف ، المعاني النحوية في اللسانيات العربية ، دمشق ، الموقف الأدبي عدد ١٣٥-١٣٦ منشورات اتحاد كتاب العرب ، ١٩٨٢ . .
- ٧١ . عباس حسن ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧١ / ط ١ ١٩٦٦
- ٧٢ . عبد الدايم محمد عبد العزيز ، النظرية اللغوية في التراث العربي ، القاهرة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠٠٦ .
- ٧٣ . عبد المطلب محمد ، النحو بين عبد القاهر وتشومسكي ، مجلة فصول ، القاهرة ، المجلد ٥ العدد ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .
- ٧٤ . العروي عبد الله ، ثقافتنا في ضوء التاريخ ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ١٩٨٤ .
- ٧٥ . العشي علي ، مفهوم القراءة الجديدة للتراث اللساني العربي وما يتعلق به من قضايا منهجية من خلال بعض النماذج ، تونس ، مجلة الحياة الثقافية ، عدد ٤٤ ، أكتوبر ١٩٨٧ ،
- ٧٦ . عزمي محمود ، مفهوم التفسير في العلم ، الكويت ، حوليات كلية الآداب الحولية ١٤ / ١٩٨٣ .
- ٧٧ . عمايرة خليل ، رأي في أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية ، الكويت ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية . ١٩٨٣ .
- ٧٨ . عيد محمد : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٩ .
- ٧٩ . غلفان مصطفى ، بين لسانيات التراث ولسانيات الأداة : جريدة أنوال ، عدد ٢٤ / ١٩٨٦ ، الرباط ، (خاص عن اللسانيات) .
- ٨٠ . غلفان مصطفى ، اللسانيات العربية الحديثة دراسة تحليلية نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية ، منشورات كلية الآداب الدار البيضاء عين الشق ١٩٩٨ .
- ٨١ . غلفان مصطفى ، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، حفريات النشأة والتكوين ، الدار البيضاء ، شركة النشر والتوزيع المدارس ، ٢٠٠٦ .

٨٢. غلفان مصطفى ، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي ، بمشاركة امحمد الملاح وحافظ إسماعيلي علوي . إربد ، عالم الكتب الحديث ، ٢٠١٠ .
٨٣. غلفان مصطفى ، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ٢٠١١ .
٨٤. الفاسي الفهري عبد القادر ، عن نظرية لتطور الفكر اللغوي العربي (حوار) عمان ، مجلة المهدي ، عدد ٤/٣ السنة ١ ، ١٩٨٤ .
٨٥. الفاسي الفهري عبد القادر ، اللسانيات واللغة العربية ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، ١٩٨٥ .
٨٦. الفاسي الفهري عبد القادر ، تصور القضايا وتصور الحلول ، جريدة أنوال ، عدد خاص باللسانيات ، رقم ٢٤ / ١٩٨٦ .
٨٧. الفاسي الفهري عبد القادر ، المعجم العربي ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، ١٩٨٧ .
٨٨. الفاسي الفهري عبد القادر ، البناء الموازي ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، ١٩٩٠ .
٨٩. فرانك فيليب ، فلسفة العلم ، ترجمة علي علي ناصف ، بيروت ، المؤسسة العربية للنشر ، ١٩٨٣/١٩٥٣ .
٩٠. فروخ عمر ، عبقرية اللغة العربية ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٨١ .
٩١. قاسم رياض ، اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي ، بيروت ، مؤسسة نوفل ، ١٩٨٢ (في جزأين) : الأول لبنان في القرن التاسع عشر والثاني لبنان ١٩٠١ - ١٩٦٠ .
٩٢. القرمادي صالح ، أمهات نظريات فردينان دي سوسير مقالة منشورة في نهاية كتاب سوسير دروس في الألسنية العامة ، ترجمة القرمادي صالح ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، تونس ، الدار العربية للكتاب .
٩٣. كريم زكي حسام الدين ، أصول تراثية في علم اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، ط ٣ / ١٩٩٣ ط ١ / ١٩٨١ .
٩٤. كوركانون فلاديمير ، البحث العلمي ، بيروت ، دار الحداثة ، د. ت .
٩٥. لانسون وماييه ، منهج البحث في الأدب واللغة ، ترجمة محمد مندور ،

- بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٢ / ١ ط ١٩٤٦ .
- ٩٦ . المبارك مازن ، نحو وعي لغوي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٩ .
- ٩٧ . مبروك سعيد عبد الوارث ، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٨٥ .
- ٩٨ . المتوكل أحمد ، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، العدد الأول ، يناير ١٩٧٧ .
- ٩٩ . المتوكل أحمد ، تأملات في نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم ، (باللغة الفرنسية) . منشورات كلية الآداب ، الرباط ، ١٩٨٢ .
- ١٠٠ . المتوكل أحمد ، اقتراحات من الفكر اللغوي العربي لوصف ظاهرة الاستلزام الخطابي ، ضمن أعمال ندوة البحث اللساني السيميائي ، الرباط ، منشورات كلية الآداب محمد الخامس ، ١٩٨٤ ،
- ١٠١ . المتوكل أحمد ، الوظائف التداولية ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، ١٩٨٥ .
- ١٠٢ . المتوكل أحمد ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، ١٩٨٦ .
- ١٠٣ . المتوكل أحمد ، (حوار) في : المحور الثقافي ، عدد ٧ دجنبر ، ١٩٨٧ .
- ١٠٤ . المتوكل أحمد ، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري ، الرباط ، منشورات عكاظ ، ١٩٨٨ ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ٢٠١٠ .
- ١٠٥ . المتوكل أحمد ، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي ، بيروت ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ٢٠٠٩ .
- ١٠٦ . المجدوب عز الدين ، المنوال النحو النحوي العربي ، قراءة لسانية جديدة ، سوسة ، نشر كلية الآداب سوسة ودار محمد علي الحامي ، ١٩٩٨ .
- ١٠٧ . مختار عمر أحمد ، البحث اللغوي عند العرب ، القاهرة ، عالم الكتب ، ط ١٩٨٢ / ٤ ط ١٩٧١ / ١ .
- ١٠٨ . مخزومي مهدي ، النحو العربي ، نقد وتوجيه ، بيروت ، دار الرائد العربي ، ط ١٩٨٦ / ٢ ، ط ١٩٦٤ / ١ .
- ١٠٩ . مذكور إبراهيم ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين سنة ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٦٤ .
- ١١٠ . المسناوي مصطفى ، الوضعية المنطقية الجديدة ، المحمدية ، مجلة الثقافة

- الجديدة ، عدد ٢١/١٩٨٣ ،
- ١١١ . مطر عبد العزيز ، بين فقه اللغة وعلم اللغة تحديد وتوضيح ، الدوحة ، دار قطري بن الفجاءة ، ١٩٨٥ .
- ١١٢ . مطلوب أحمد ، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده ، الكويت / بيروت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣ .
- ١١٣ . المسدي عبد السلام ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨١ ،
- ١١٤ . المسدي عبد السلام ، اللسانيات وأسسها المعرفية ، تونس / الجزائر ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٦ .
- ١١٥ . الموسى نهاد ، نظرية النحو العربي في ضوء وجهة النظر اللغوي الحديث ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ .
- ١١٦ . الموسى نهاد ، اللغة العربية في العصر الحديث ، قيم الثبوت وقوى التحول ، بيروت ، دار الشروق ، ٢٠٠٧ .
- ١١٧ . النجدي ناصف علي ، من قضايا اللغة والنحو ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، دون تاريخ ، (١٩٥٨؟)
- ١١٨ . نخلة أمين ، الحركة اللغوية في لبنان خلال الصدر الأول من القرن العشرين ، بيروت ، مطبعة دار الكتب ، ط ٢ / ١٩٥٨ . (وأصل الكتيب محاضرة ألقاها المؤلف سنة ١٩٤٧) .
- ١١٩ . هلال عبد الغفار حامد ، علم اللغة بين القديم والحديث ، القاهرة ، (دون ذكر للنشر) . ط ٣ / ١٩٨٩ .
- ١٢٠ . الواد حسين ، شيء من الأدب واللغة ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ٢٠٠٤ .
- ١٢١ . وافي علي عبد الواحد ، علم اللغة ، القاهرة ، دار نهضة مصر ، ط ٧ / ١٩٧٢ ، الطبعة الأولى حوالي ١٩٤١ .
- ١٢٢ . الوعر مازن ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، دمشق ، دار طلاس للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ .
- ١٢٣ . الوعر مازن ، «أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي» ضمن كتابه : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، دمشق ، دار طلاس للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ ، ص ٣٣٦-٣٦٠ .

- Benveniste Emile, Problèmes de linguistique générale, Paris, Gallimard, 1966, tome 1*
- Bierwiech Manfred, Modern Linguistics, La Hague, Mouton, 1954.*
- Chalmers Alain. F, Qu'est ce que la science: Récents développements philosophiques, Paris, Editions de la Découverte, 1987/1976.*
- Chomsky Noam, Structures syntaxiques, Paris, Seuil, 1967/1957.*
- Delattre Pierre, Système, fonction, évolution, Paris, Maloine Doine.*
- Feyerabend Paul, Contre la méthode, Paris, Seuil, 1980/1973.*
- Hagege Claude, Grammaire générative. Réflexions critiques, Paris, PUF, 1976.*
- Hempel Carl, Eléments d'épistémologie, Paris, A. Colin, 1972.*
- Holton Georges, L'imagination scientifique, Paris, Gallimard, 1981/1973.*
- Mounin Georges, Clefs pour la linguistique, Paris, Seghers, 1971/1968.*
- Piaget Jean, Epistémologie des sciences de l'homme, Paris, Gallimard, 1972*
- Popper Karl, Logique de la découverte scientifique, Paris, Payot, 1973/1937.*
- Saussure Ferdinand de, Cours de linguistique générale, Paris, Payot, 1974/1916.*
- Schleicher August, La théorie de Darwin et la science du langage, Weimar, 1863, Repris in Pierre Tort : Evolutionnisme et linguistique, Paris, Vrin, 1980.*
- Toulmin Stephan, L'explication scientifique, Paris, A. Colin, 1975.*
- Ullmo Jean, La pensée scientifique moderne, Paris, Flammarion, 1969.*